إيرا لابيدوس

مدن إسلامية في عهد المماليك

نقله إلى العربية
الدكتور علي ماضي

الأهلية للنشر والتوزيع

مُدن إسلاميّة
في عهد المماليك

الأهلية للنشر والتوزيع
بيروت ١٩٨٧
بيروت، شارع الحمراء، بناية الدورادو، ص.ب ١١٣٥٤٣٣ هاتف ٣٥٤١٥٦
Cambridge University Press

المحتويات

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

مقدمة الطبعة الثانية

هذا الكتاب هو دراسة للعمليات السياسية والاجتماعية التي جرت في المدن المصرية والسورية في الحقبة المملوكية الواقعة بين العامين ١٢٥٠ و١٥١٧م وتتمحور حول مدينتي دمشق وحلب ، إلى جانب دراسات مساندة تدور حول مدينة القاهرة عاصمة المماليك إبّان الحقبة المذكورة . وحين كان يبدو ، بين الفينة والفينة ، أن أوضاع المدن جميعها ينبغي أن تكون أوضاعاً متشابهة ، كان يصار إلى اللجوء إلى المعلومات التي ترتكز إلى الدراسة المتعلقة بمدينة القاهرة بغية الاجابة عن اسئلة مهمَّة تفتقر المدن السوريّة إلى توفير المعلومات اللازمة لها . كما أن البحث تناول أيضاً مدناً أخرى في الامبراطورية المملوكية مثل الاسكندرية ، وبيروت ، وطرابلس ، ومدناً أصغر .

إن مصادر مثل هذه الدراسة متعددة ، حيث تشمل التواريخ التي تعنى بعرض الأحداث وفاقاً لتسلسلها الزمني ، والسِّيَر ، والكتابات المنقوشة (على القطع النقدية ، أو المداليات . . . الخ) ، ووصف المدن ، والكتيبّات الوجيزة التي تعالج النواحي الإدارية ، وتقارير الرحّالة ، والمراسلات الدبلوماسية ، والمعاهدات ، والأعمال الفنيّة والبقايا الفنية والأثرية القديمة . ويثير تفسير هذه المواد وتأويلها العديد من المشكلات نظراً لأنها لا تجري تحليلاً للمجتمع الذي انبثقت عنه

بلغة تجيب مباشرة عن اسئلتنا الراهنة التي تدور حول الحقيقة التاريخية . والمعلومات التي تقدمهـا لنا حـول الحقائق الاقتصـادية والاجتمـاعية ، والعديد من الوقائع السياسية ليست سوى مراجع مقتضبة ، وموجزات ومفاتيح لحل ألغاز ، يمكن أن تكـون ذات معنى أو هدف لـلأشخاص المعاصرين ، غير أنها مبهمة بالنسبة لنا . وكل دراسة للحقبة التـاريخية التي جـرى تسجيل تلك الحقـائق خلالهـا تتطلب جمـع عـدد وافـر من التفاصيل الصغيرة ، واستطلاع معانيها ، واستخدام كل منها قبساً يلقي الضوء على التفاصيل الأخرى إلى أن تبدأ ، في النهاية ، بـالكشف عن المجتمع الذي سجّلها .

وقـد نُظّمت هـذه المصادر وجـرى تـأويلهـا بـالنسبـة لعـدد من الاهتمامات التي تنشأ بعضها من دراسات المجتمعات المدينية للعصـور الوسطى الأوروبيـة ، ومجتمعات عصر النهضـة : كيف كان يتم حكم المجتمعات المدينية ، وما هي المؤسسات التي جعلتها مجتمعات منظمّة ؟ إن التقليد الأوروبي للدراسة يشدّد على المؤسسات الحكوميـة الرسميـة والقانونية إمّا في صيغة كوميونات من جمعيات متحدة ومستقلّة مكونة من السكان المدينيين ، أو من بيروقراطيات امبرياليـة كانت انـظمة الـدولة تحكم من خلالها المجتمعات المدينية . ومن الواضح أن المدن الإسلامية لا يمكن فهمها من خلال أيّ من هذين الطرازين . كما انه من البيّن أنها لم تكن منظمة بواسطة هيئات اتحاديّة مستقلة ، كما لم تكن محكومة فعلاً بوسائل بيروقراطية ، حتى حين كانت تحت سيـادة امبراطـوريات ذات آلية عسكرية وبيروقراطية قوية . لقد كان الجيل السابق من الـدارسين يتخيل ان المدن الإسلامية ينبغي لها ، بالتالي ، أن تكون فـوضويـة لا شكل لها ، وعبارة عن مجموعات من القرى . وحين يُعمل المـرء فكره فإنه بالكاد يستطيع أن يصدق هذا الأمر . إذ انه من المؤكد أن المدن التي

كـان يبلغ عدد سكـانها عشرات الآلاف ، وحتى مئـات الآلاف كانت مجتمعات منظمة . اما المشكلة فهي فهم أي نوع من النظام كان ينظم حياة سكانها .

لقد اقترحت ، معتمداً على أعمال وبر Weber وبارسونز Parsons ودارسين آخرين للعملية الاجتماعية ، ان هذا النظام كان نمط العلاقات الاجتماعية بين أفراد السكان وطبقاتهم وفئاتهم . وكان هؤلاء السكـان يشتملون عـلى المماليـك ، أو النخبة من قـوات الدولـة العسكـريـة ، والعلماء أو القـادة الروحيـين ، والتجار ، والهيئـات المنظمـة من أفـراد العامة ، بما في ذلك مثل هذه الفئات المختلفة من الناس كسكان الأحياء في المـدن ، وعصابـات الأحداث ، ونقـابـات المتسـوّلـين . ويبـدو أن توازناً ، أو نمطاً ذا تعادل ذاتي من العلاقات المنظمة ، هـو المفتاح لكي نفهم كيف كانت المدن الإسلامية تعمل . وإن وصف هذه العـلاقات التي قدمنا لها بفصول تاريخية ، يكوّن مادة هذا الكتاب .

خلال السنوات الخمس عشرة التي مرّت على نشر هذا الكتـاب لأول مرة طرأ تغيير علـى تصـوري للموضـوع . فقـد كانــت القضية الحـاسمة آنـذاك تظهـر بأنها الاختـلافات بـين المجتمعـات الأوروبيـة والاسلامية . وما أن وجدت طريقة لوصف عملية المجتمع المسلم بحد ذاتها ، وبالتـالي بعبارات تجعـل من الممكن اقامـة مقارنـة بين التنـظيم المـديني الاسـلامي ، وأشكـال أخـرى من التنـظيم المـديني ، وجهت أفكاري نحو أسئلةٍ تدور حول أصل نموذج المجتمع المديني الـذي كان قـائماً في مصر وسـوريا المملوكيتـين ، ونحو أسئلة حـول كيفية امكـان المقارنة بـين مدن الحقبـة المملوكية والمـدن الاسلاميـة في أقاليم وحقب أخرى . ولقد حاولت عبر عدد من المقالات أن أُرجع النمط الاجتماعي للعهـد المملوكي إلى المدن المصـرية والسـوريّة ومـدن شـرق اوسـطيـة

أخرى ، وإلى مؤسسات عسكريّة ودينية واجتماعية التي تشكلت في الحقبة السلجوقية (١٠٥٥ ـ وحوالي ١٢٠٠م) وفي الحقبة العباسيّة المتأخرة (حوالي ٨٥٠ ـ ٩٤٦م)، وحتى إلى العصور ما قبل اسلاميّة مبدئياً وفي الوقت عينه ذهب بي الفكر إلى ابعد من ذلك إلى مفهوم الكتاب بالذات : كيف ندرس المجتمعات المدينية ، وما المتغيّرات التي نأخذها بعين الاعتبار ؛ وفي الحقيقة ، وبمزاج فلسفيّ اكثر ، ماذا نقصد بالمجتمعات المدينية وما هو الغرض من دراستنا . ومن الفرصة التي اتاحتها هذه الابحاث والتأملات الإضافية ، بقيت هذه الصورة للمدن الهامّة في الحقبة المملوكية نموذجاً رائعاً للعمليات المدينية الإسلامية ، ومع ذلك فإن المناقشة التفسيرية الإضافية سوف تساعد على إظهار مضامينها المقارنة والتطوريّة والمنهجية .

لقد برزت للعيان ، في هذا الكتاب مدن الحقبة المملوكية كحالة تستحق الدرس . ولكن هل ينبغي لها ، مع ذلك ، ان تُرى كمرحلة من مراحل التطور البالغ من العمر قروناً ، والخاص بالمؤسسات الإسلامية السياسية والاجتماعية ، وفي الحقيقة كمرحلة من مراحل التطور البالغ من العمر الف عام ، والخاص بالمجتمعات الشرق اوسطية والذي يرجع به العهد إلى معبد بلاد ما بين النهرين ، وإلى الدول ـ المدن في الألف الثالث قبل الميلاد ؟ كانت المجتمعات المدينية الإسلامية وريثة لنموذج قديم العهد للتطور المديني الشرق اوسطي ومختلفة عنه . ولعله من المفيد أن نتأمل في بعض الملامح الرئيسية لهذا التطور النشوئي كأسلوب لفهم الوضعية التاريخية للمجتمعات المدينية في الحقبة الإسلامية والمملوكية .

يعود أصل المدن الشرق أوسطية إلى المجتمعات القروية الزراعية لحقبة ما قبل المدينية في بلاد ما بين النهرين . ومن المحتمل أن تكون

العائلة في هذه القرى الهيئة الاجتماعية الأهم . وكانت الزعامة من وظائف الأبّوة ؛ فالعائلات هي التي كانت ترشد إلى العبادة من أجل مصالحها الخاصة ، كما كانت الملكية تراقب وتوزع فيما بينها . وكانت بعض علاقات السيد بالاتباع مثل ارتباط الرجال الأشدّاء بالأب أو بمؤسس العائلة أو شيخها ، أو ارتباطهم بأحد الأثرياء المحليين ، أو ارتباط الناذرين أنفسهم للهيكل أو للطائفة ، أو ارتباط الأخصائيين في صنع الأدوات المعدنية بقرى معيّنة . . كانت هذه جميعاً ، بلا ريب ، أساليب مهمة أيضاً لتنظيم هذه الجماعات الصغيرة .

ومن ناحية ثانية ، لم تكن حياة القرية حياة متحجرة . فقد غدت وسائل الريّ ، مع مرور الزمن ، اكثر اتساعاً وشمولاً ، وتحسنت الأعمال الخزفية نوعيّةً وزخرفةً ، وبدأ علم المعادن يظهر للوجود ، كما ظهرت الأدوات المصنوعة من البرونز جنباً إلى جنب مع اخواتها الحجريّة . وهنالك دلائل على قدر معيّن من التخصص الاقتصادي في تربية القطعان ورعيها ، وبصيد الأسماك ، وزراعة الحدائق ، واستغلال الحبوب ، وصنع الأواني المعدنية والاتجار بها ، كما أن هنالك برهاناً على وجود شبكة واسعة من المبادلات . ومن الشاهد على التغيّر الاقتصادي والتكنولوجي نستطيع أن نستنتج أنّ التخصص في العمل كان على الأرجح في ازدياد مطرد ، وذلك بسبب انتقال الأفراد من العمل الزراعي والعمل الحرفيّ الجزئيين إلى التخصص الكامل في الأعمال الخزفية والمعدنية ، أو التجارية . واقتضى التخصص المطرد في العمل بدوره تأليف الطبقات بغية المساعدة على ضبط وتنسيق مجتمع اكثر تعقيداً ، واستغلال الموارد المالية المتعاظمة . وانبثق مؤسسو العائلات أو آباؤها أو شيوخها ، او مقاتلوها أو ملاكوها ، كرؤساء لها أو حماة أو قادة وحكام . أضف إلى ذلك أنه نحو نهاية الألف الرابع تشير

سجلات الاثار إلى أن بيوت العبادة في القرى قد أخذت تبنى بنسبة مطردة في الازدياد .

لقد أدت هذه النشاطات الاقتصادية المتميّزة ، والنخب المطبّقة ، والوعود العباديّة ، بين ٣٥٠٠ و٢٧٥٠ قبل الميلاد ، إلى شكل جديد من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والديني ، أي الجماعات العبادية . فقد وحدت الجماعات العبادية مختلف العشائر والذريّات ، ومختلف الزعماء والأقطاب واتباعهم ، ومختلف الجماعات القرويّة في هيئة وحيدة مكرّسة ذاتها لعبادة الآلهة . وعلى أساس هذا الاجماع الديني عملت الهياكل كعميل اقتصادي بغية تحريك السلع الفائضة وتجنيد اليد العاملة الفائضة من اجل إعادة توزيع المنتوج الاجتماعي بين جماعات المزارعين ، ومربي القطعان ورعاتها ، وصيادي الأسماك والحرفيين ، والتجار ، وصانعي الأواني المعدنية وغيرها . وتوصل رجال الكهنوت في النهاية إلى امتلاك الأراضي ، والقيام بجباية الضرائب ، والتثمير في مشاريع الريّ . وانتجوا المنسوجات وسلعاً أخرى ، وتاجروا بالمواد الثمينة .

أهل جماعات الكهنوت هؤلاء هم الذين أوجدوا المدن الأولى . فقد كثّفوا السكان من مدراء الأعمال ، ورجال الدين ، والحرفيين والعمال في مناطق اماكن العبادة ، وعملت نشاطاتهم على إحداث اتصال وثيق بين القرى المجاورة والمركز الديني والاجتماعي . فتطورت جماعات الكهنوت الى مدن ـ دول مكتنزة .

وكانت حقبة المدينة ـ المعبد قد نسختها حوالى العام ٢٤٠٠ ق.م ، الامبراطوريات القديمة الأولى . فمدن بلاد ما بين النهرين كانت قد اجتاحها غزاة من الخارج ، وتم دمجها في أنظمة اكبر واكثر تعقيداً . ومع أن الامبراطوريات كان بعضها يتبع بعضاً بشكل سريع ،

إلا أنها ادخلت تغييرات سياسية واجتماعيـة واقتصاديـة وثقافيـة دائمةً ومعززة . وكان التغير الملفت للنظر إتمام الحكم الملكي المركزي وإضفاء الشـرعية عـلى الملكيـة الامبـريـاليـة ، حيث اصبـح الملوك وحكـامهم الحاكمين المحليين . واصبح الحكم الدنيوي بشرعيّةٍ دينية منفصلاً عن الحكم الديني ، بحيث نسخت إدارة العدالة الملكية النشاطات القضائية لرجال الكهنوت . وبحلول العام ٢٠٠٠ق.م كانت سيطرة الهيكل على الأراضي قد انحلّت لمصلحة توزيع للملكية اكثر تنـوعاً ، بمـا في ذلك ملكية الأراضي الملكية والاقطاعية والخاصة بالإضافة إلى أراضي الهيكل المتبقية . وفي ذلك الوقت أيضاً ، انتقـل التجار والحـرفيون من رعـاية الهيكل إلى تعهد العائلة الملكية ثم عملوا تـدريجيّاً عـلى تحريـر أنفسهم ليصبحـوا مقاولـين مستقلّين . ومـع إطـلالـة عهـد حمـورابي (حـوالي ١٧٥٠ق.م.) كان التجار المستقلّون يجرون عملياتهم مستخدمين رأس مـالهم الخـاص ، جنبـاً إلى جنب مـع العمـلاء الحكـوميـين والتجـار الحكوميين المنظّمين . وكانت عناصر الاقتصاد الخاص في الأراضي وفي التجارة البعيدة المسافات موجودة . وقد صاحب هذه التغيّرات مفهـوم جـديد للكـون . ففي عالم من الامبـراطوريـات المركـزية ، والتجـارة الواسعة والتحرك الجغرافي الهائل للنخب ،كانـت الحاجـة إلـى النظام والعدالة قد أسقطت على الكون . وغدا التصوّر للآلهة اكثر فأكثر ليس كقوى قادرة في السلطان القضائي فحسب ، بل كونيّةً أيضـاً في الحكم والتشريع ، كما أصبحت تلك الآلهة ترى ككائنات عقلانية واخلاقية . وطفق الأفراد يتخيّلون الآلهة كائنات تعنى برفاهتهم الشخصية ، وتعنى أيضاً بسعادة الجماعات .

لقد حوّلت الامبراطوريات ، إذن ، المجتمعات بتحطيم الوحدة المتكـاملة للبنى الكهنوتيـة ، وبتحطيم تنـاغـم المدن الصغيـرة وانسجام

الجماعات القروية . وتحرر الأفراد من سيطرة العائلة والقرية والهيكل . وظهر إلى الوجود مجتمع رفيع التميّز ، فتخصصت الملكيّة بالحكم ، والهياكل بالعبادة ، والأسواق بالتجارة ، والتشريع بالتنظيم . وبعد أن قطّعت الامبراطوريات أوصال المجتمعات القديمة ، ساعدت على تأمين اللغات المشتركة ، وشاركت في المعتقدات الدينية والنظم القضائية والمفاهيم السياسية اللازمة للمجتمع الجديد .

وبإنشاء الامبراطوريات وتوكيدها على التنظيم ، تغيّرت المدن تغييراً كليّاً، إذ كفّت المدن الكهنوتية والدول المدينية عن أن تكون حكومات إقليمية ، أو مجالس بلدّية أو كوميوناليات من المتعبّدين أو جماعات من المبادلات الاقتصادية . فلم تعد المدن بعد اليوم جماعات مستقلّة . فكانت من الآن فصاعداً مجرد وحدات تعمل ضمن إطار مجتمع أكبر .

لقد امتدت الف وخمسماية سنة بين توحيد ودمج وتعزيز المجتمعات الامبريالية في بلاد ما بين النهرين ، وبزوغ الإسلام . وقامت في هذه الحقبة إمبراطوريات شرق أوسطية عظيمة كما سقطت أخرى . غير ان ارث البنية الاجتماعية التي لم تبن على المدن بل على الجماعات العائلية والقبلية والتبعية ، والأسواق والهياكل والكنائس فيما بعد ، والانظمة الامبريالية . . انتقل ، هذا الأرث ، إلى العصر الإسلامي .

ومن هذا النسيج انبثقت المجتمعات المدينية العربية والإسلامية . ووّطدت الفتوحات والهجرات العربية شعباً عربيّاً ذا هويّة لغوية ودينية واجتماعية مميّزة في المدن والبلدان المنشأة حديثاً ، وفي الضواحي والقرى المحيطة بالبلدان التي سبق إنشاؤها . وتبنى العرب في أعرافهم واهدافهم الخاصة المؤسسات الامبريالية البيزنطية والساسانية . وكانت

النظم الاقتصادية والأشكال الأخرى من التنظيم الاجتماعي الشرق اوسطية الموجودة التي اقتبسوها نظماً بكرا . وهكذا ، ستكون المدن الشرق اوسطية في العصر الإسلامي مؤسسة على دمج الصيغ الشرق اوسطية القديمة والمفاهيم السياسية والاقتصادية والتنظيم الاجتماعي مع القيم والهوية الثقافية العربية الإسلامية .

لقد شغل بناء نموذج اسلامي للمجتمع المديني الشرق اوسطي مدى خمسمئة سنة امتدت من الفتح العربي حتى العهد السلجوقي . وفي عهد الخلفاء الأمويين والعباسيين (٦٦١ ـ ٩٤٦م) تشكلت النماذج التأسيسية للهيئات الأبرشيّة المحلية بصيغتها الإسلامية الواضحة الصورة ، وللجماعات الدينية ، كما للممارسات العسكرية والادارية الحكوميتين . وفي العهد السلجوقي اللاحق (١٠٥٥ ـ وحوالي ١٢٠٠م) نضج شكل هذه المؤسسات ، وأدمجت في النموذج الإسلامي الأول للمجتمع المديني الشرق اوسطي .

كانت الجماعات المحليّة القوية ، منذ العصور القديمة حتى باكورة العصر الإسلامي ، قوالب البناء الأساسية للمجتمعات الشرق اوسطية . وقد تعززت في بداية العصر الإسلامي بالمهاجرين العرب الذين كانوا منظمين في عائلات وثيقة العرى ، وفي عشائر متراصفة في قبائل . وأقامت كل عشيرة في حيٍّ أو ضاحية أو قرية خاصة بها ، تنتفع بمسجد محلّي ، ومدفن وسوق تجارية وتسهيلات عامة أخرى . وبعد قرن ونيّف عقب الفتوحات ، تجمعَ أيضاً سكان بغداد المتنوعو الأعراق والمتعددو الديانات ، وكانت بغداد عاصمة الإسلام ، في أحياء ومناطق . وفي كل إقليم شرق اوسطي ، وفي كل حقبة لاحقة ، كانت غزوات البدو ، وكان التنوع في التركيب العرقي للسكان ، والتنوع في البنية الاجتماعية الاقليمية ، قد سببت جميعها تغيّراً في هويّة السكان

المحليين. أما الاحياء والعشائر والزمر القويّة ، والفئات المحليّة الأخرى ، فقد بقيت أساسيّة للبنية الاجتماعية المدينية .

وقد كانت هذه الوحدات الأساسية للمجتمع مندمجة مع ذلك ، ضمن إطار السياق المديني ، في جماعات أوسع . وجذبت المبادلات التجاريّة والأسواق الناس ذوي الخلفية الكوميونية المتنوعة إلى مؤسسات تجارية مشتركة . وهكذا فعلت أيضاً الانتماءات الدينية الإسلامية وتكوين مذاهب الشريعة واللاهوت والتصوّف . وبدأت الجمعيات الدينية الإسلامية مع طلاب العلم الذين كرّسوا أنفسهم للقرآن والحديث والشريعة والعلوم الدينية ، ومع الملحدين والمتصوفين الذين تحلّق حولهم اتباعهم ومريدوهم . ومنذ القرن الثامن الى القرن الحادي عشر اندمجت مثل هذه الجماعات في مدارس الشريعة الإسلامية والأخويات الصوفية والمذاهب الشيعية . وقد أمنت هذه الهيئات الدينية ما يلزم للتربية ، والأعمال الخيرية ، والادارة القضائية ، والعبادة ، والزمالة الروحية ، والاستشفاء . ومع انهيار الخلافة الإسلامية في القرن العاشر وما نجم عن ذلك من غزوات القبائل البدوية ، طوّرت مثل هذه الهيئات الدينية مفاهيم جديدة للسلطة منظمة العلاقات بين المدرسين وتلاميذهم ، واحدثت تسهيلات ماديّة جديدة كالمعاهد المدرسية خانقاهات (Khanaqas) الصوفية. وجعلت هذه التجهيزات تمنح مدخولاً أبديّاً يرتكز إلى الملكية . واكتسبت الجمعيات الدينية الإسلامية وظائف قانونية وإدارية جديدة ، ودوراً سياسياً في العمل اليومي للجماعات المدينية . وغالباً ما كانت هذه الجمعيات تحوّل اتباعها إلى أحزاب سياسية . ومع انتشار اعتناق الشعوب الشرق اوسطية للدين الإسلامي في القرون التاسع والعاشر والحادي عشر صبحت المجتمعات الإسلامية الاجتماعي - الدينية القاعدة للتنظيم

الاجتماعي المديني الشرق اوسطي الواسع .

وقد لعبت الدولة ايضاً ، طوال هذه الحقبة الطويلة ، دوراً في تنظيم الجماعات المدينية الإسلامية . فالامبراطوريات الإسلامية الباكرة كانت قد انشئت برعاية الخلافة التي وحدت ، من حيث المبدأ ، السلطة السياسية والدينية ، فضلاً عن أن الخلافة تطورت إلى مؤسسة امبريالية فاقت كثيراً بوظائفها العسكرية والإدارية ، في نظر القادة الدينيين المسلمين بخاصة ، أهميتها الدينية الفعلية .

وما أن أطل القرن الحادي عشر حتى بلغ تطور المؤسسات الابرشية والتجارية والدينية والسياسية الإسلامية صيغة محددة في ايران وافغانستان الشرقيتين . ومع اعتناق اعداد غفيرة من الشعوب الشرق اوسطية الدين الإسلامي ، وتوطيد الامبراطورية السلجوقية والدول السلجوقية الشرقية المحلية ، وتعزيز المدارس الشرعية ونظام المدرسة التربوي ، ونشوء الصوفية كحركة دينية منظمة ، ظهر إلى الوجود شكل جديد للمجتمع الإسلامي . وكان المجتمع المديني في الحقبة السلجوقية مرتكزاً الى التفاهم بين النخب البدوية والرقية التي تحكم السلجوقين وكوادرها الإدارية ، والجماعات المحليّة المنشأة حول قيادة العلماء والصوفيين ، والجماعات الابرشية المسلحة التي تشتمل على الاحياء والعصابات من العيارين، والامراء الفارين والقوى القبلية . وكانت الحكومة السلجوقية قد انشئت حول التعاون بين النخبة العسكرية السلجوقية والأعيان من علماء المدن ـ وهو تعاون يفصح عن نفسه من خلال دعم الدولة لمدارس الشريعة الإسلامية ، والمدارس ، والخانقاهات ، والنشاطات الدينية الأخرى ـ مقابل المساعدة التي يقدمها العلماء في إدارة النخب العسكرية وإضفاء الشرعية عليها . ومع قدوم العهد السلجوقي كانت المؤسسات السياسية والدينية الآخذة في التطور

قد التأمت في صيغة حكوميّة للمجتمعات المدينية الإيرانية .

ومع أن التفاصيل التاريخية ما زالت مجهولة إلى حد بعيد ، يبدو أن طراز المؤسسات المدينية السلجوقية المحدث في إيران انتقل غرباً إلى بغداد ، ثم انتقل فيما بعد إلى بلاد الأناضول وسوريا ، ومصر . وقد أعيد إبان حكم نور الدين (١١٤٦ - ٤٧) انشاء نظامي المدرسة والخانقاه للإدارة التربوية والقضائية الاسلاميتين المنظمتين في دمشق . كما أعيد إنشاء الحياة الدينية الإسلامية حول المدارس الرسمية والاملاك الموهوبة وقفاً ، وأخضعت بشكل مطرد إلى مراقبة الدولة . واعتمد انشاء مجتمع ديني مديني ايراني الطراز في دمشق على هجرة طلاب العلم الديني والمتصوفين من إيران والأقاليم الإسلامية الأخرى إلى المركز الرعائي الجديد . وحين غزا صلاح الدين (١١٦٩ - ٩٤) مصر، نقل النظام السلجوقي للادارة الاجتماعية المدينية إلى البلاد المفتوحة . كما أن بنية الادارة الحكومية برمتها وتعهد الدولة للحياة الدينية الإسلامية اللذين تما تحت رعاية الأيوبيين وأبدعا في ايران والعراق ، أعيد نسخهما في الأجزاء الغربية من الشرق الأوسط .

وهكذا كانت مدن الحقبة المملوكية قد أنشئت حول نظام للادارة السياسية والدينية والكوميونية الذي كان قيد الاعداد والتحضير خلال عصور طويلة . لقد ورثت هذه المدن طرازاً قديماً من المجتمعات الأبوية المندمجة في تنظيمات أسواق تجارية ، وجمعيات دينية ، ومؤسسات حكومية . وكانت هذه المؤسسات قد وجدت إبان العهد المملوكي في صيغ مميّزة متعددة . وما تزال الأبحاث حول الحقب التاريخية الأخرى والأقاليم والمدن ضئيلة الشأن فلا تستطيع أن تكون موثوقة فيما يتعلق بالاختلافات والتغيرات ؛ إلا أنه من الممكن أن نحاول تقديم بعض الملاحظات . الملاحظة الأولى هي ان العهد المملوكي عزز

النزعة نحو سيطرة العبيد في الادارة الحكومية . فقد امسكت القوى العسكرية الرقيّة في هذه الحقبة بزمام الأمور في السلطنة ، واقصت النخب القبلية والعرقية والمحليّة الأخرى ، كما اقصت حتى ابنائها هي ، عن المساهمة الكاملة في إدارة الآلة الحكومية . وعزز المماليك أيضاً النزعة نحو رعاية الدولة وتعهدها وسيطرتها على الإسلام السني . وفي حين كانت الأنظمة السلجوقية والايوبية الأسبق تحابي واحدة من مدارس الشريعة الإسلامية أو أخرى ، أو بضعة منها ، كان المماليك الأولون جادين في منح المذاهب الشرعية الأربعة أوقافاً ، وتعيين قضاة يمثلون كلا من هذه المذاهب ، ودعم أخويات صوفية عديدة ومقامات موقرّة . ونرى انه في حقبة لاحقة تدفع السلطة العثمانية السوابق المملوكية إلى ذروتها وذلك في النظام الانكشاري وفي التنظيم البيروقراطي التام للنشاط الديني السني .

إذن ، ينبغي للمجتمعات المدينية في الحقبة المملوكية الموصوفة في هذا المجلد أن تُفهم بأنها تطورت من المؤسسات الاجتماعية والسياسية الشرق اوسطية الإسلامية الباكرة ، وبأنها تمثل متغيّراً مميّزاً للمجتمع الإسلامي . وتكشف الدراسة العميقة لمدن الحقبة المملوكية ، مع ذلك ، أن « المؤسسة » في سياقها المديني الشرق أوسطي الإسلامي ، لها معنى خاص . فالتاريخ « المؤسسيّ » للمجتمعات المدينية الإسلامية والشرق اوسطية ينبغي ألا يُفهم بلغة البنى السياسية والقضائية والاجتماعية الشكلية ، بل في الأرجح بمعنى العلاقات غير الرسميّة بين الأفراد والطبقات والفئات .

فضلاً عن ذلك ، قد أصبح واضحاً أن الطريقة « المؤسسية » أو التفاعلية في دراسة المجتمعات المدينية ، على الرغم من أنها اكثر ملاءمة من التحليل السياسي الرسمي أو الشرعي ، ينبغي لها أيضاً أن تعزز

بأبحاث حول العمليات الثقافية والاجتماعية معاً التي تشكل الأساس لعمل المجتمعات المدينية . ولكي نفهم عمل مجتمع سياسي « غير منضبط » لا بد لنا من ان نستكشف ليس العمل الاجتماعي فحسب ، بل المفاهيم والقيم التي تؤثر في تنظيم العلاقات الاجتماعية ، وفي الرموز الدينية والاسطورية للنظام الاجتماعي ، وفي عقلية الشعوب . وعلى طريقة العمل الاجتماعي أن تعزز بدراسة عوامل كمعايير الحياة الاجتماعية والأساليب التي تحوّل بها هذه المعايير إلى علاقات تجارية ودينية وسياسية . ذلك لأن الدافع العائلي يعمل على تشكيل انتماءات الأعمال التجارية ، والتلمذة الدينية ، والتبعيّة السياسية ، والعبودية ، بقدر ما تفعل ذلك الروابط العائلية ذاتها . كما أن للعلاقات بين السيد والمسود أيضاً معايير سيطرة داخلية ، يتطلب فهمها ان نفهم بشكل أعم انماط العلاقات الثنائية بين الأفراد في الصداقات ، والشراكة في العمل التجاري ، والتعليم الديني ، والعمل السياسي .

ويتساوى في الأهمية المفاهيم الدينية والاسطورية حول طبيعة المجتمع البشري . فمفاهيم الدولة ودور الحاكم في المجتمع لا يكوّنان النشاط السياسي للأفراد فحسب ، بل يولّدان المشاركة في استخدام مجموع مفردات اللغة ، والأساليب المشتركة لفهم معنى الوجود الاجتماعي ، التي هي الأساس ذاته للتضامن البشري . وتشتمل هذه على المفاهيم الشرعية واللاهوتية ، والصوفية والسحريّة للملكية ولسلطة القادة الروحيين ، ولمهابة الرجال الاتقياء والمعتقدات الأخروية والمسيحية بالافتداء الإلهي ، ومفاهيم اسلامية اخرى تتعلق بالولوج إلى العالمين الروحي والمادي . ويتطلب الفهم الكامل للمدن الإسلامية دراسة المؤسسات التاريخية والعمل الاجتماعي ومجموع مفردات اللغة الثقافية التي تعمل معاً على تنظيم انماط السلوك البشري التي تجعل منها مجتمعات .

إن الدرس التطـوري والمقارنـي ، والعمـل الاجتماعـي ، وطرائـق الثقافيين ، جميع هذه تشـير إلى ملاحظـة أعـم حول الدراسـات المدينية الإسلامية . أنها تدل على حقيقة أن دراسة المدن لا يمكن أن تعـزل عن دراسة المجتمعات الأكبر وعـن الثقافـات التـي هي جزء منهـا . فالبنـى المؤسساتية وأنماط العمل الاجتماعي ومجموع المفردات الثقافية التي يجب أن تستخدم بغية فهم هذه المدن هي تعابير عن طراز اسلامي شرق أوسطي للمجتمـع ، أشمـل وأعـم . وفي حـين أن المدن تمثـل كثافـات سكانية ونشاطات هامة ، ووجود مادي مهيب ، لا يمكنها أن تعتبر كائنات اقتصادية وسياسية وثقافية تكاملية ، أو كمجتمعات متكاملة . ولم تكن هذه المدن ، برغم كل شيء ، صيغـة خاصـة للمجتمـع البشري ، بل كانـت المحيط الطبيعي لنظام اجتماعي أوسع ، والأماكن التي كثفت السكان ، ومـراكز العمليات الاقتصادية والسياسية والثقـافية . ولـم تكن المدن الإسـلامية هيئات سياسية مستقلة عادة . لقد كانت خاضعة لأنظمة حكومية تشمل مقاطعة أكبر منها بكثير . وكانت مكوّنة من رابطات دينية اسلامية لم تكن أبداً جمعيات اقليمية . ولم يكن لديها اقتصاد اكتفاء ذاتي لأنها كانت تعتمد على الانتاج الزراعي الاقليمي وعلى التجارة الدولية . كما لم تكن لديها ثقافة محليّة وحيدة . وكانت ضرورية لتنظيم مجتمعات أكثر تعقيداً ، إلا أنها لم تكن هي ذاتها مؤسسةً محدّدةً للمجتمعات الاسلامية أو للمجتمعات الشرق أوسطية . لهذه الأسباب ينبغي أن يعتبر هذا الكتاب اقل ما يعتبر بمعنى التاريخ «المديني» أي دراسة حالة خاصة بعمل المدن . ويعتبر أكثر ما يعتبر كمساهمة جزئية في دراسة تاريخ أشمل للمجتمعات الإسـلامية ، ودراسة دور المدن في عمل مجتمع أكثر شمولاً واتساعاً . ولوجهة النظر هذه نستـطيع استخـدام هذه الدراسـة للمـدن كمدخـل لتـاريخ أوسـع للمجتمعات الإسلامية .

المقدمة

الكوميون ، أو الوحدة الإدارية المستقلّة ، والمدينة المدارة بيروقراطيّاً ، هو التقسيم الذي سيطر على دراسة مدن القرون الوسطى ردحاً طويلاً من الزمن . فجاءت العبارة الأولى تصف المدن الأوروبية؛ اما الثانية فتنعت المدن الآسيوية؛ ذلك لأن الجمعيات الكوميونية بدت حاسمة في تفسير الفروقات بتجربتها . وقد عانى فهمنا للمدن الآسيوية ، والمدن الإسلامية بخاصة ، كثيراً من وجهة النظر هذه . فاعطاء « الكوميون » الأوروبي قيمة مثالية قد استحوذ على مخيّلة المؤرخين ، فلجأ العديدون منهم إلى جعلها الصيغة الصافية لتنظيم المدينة ما قبل الحديثة . وبدت الجمعية التشريعية للمواطنين المستقلّين ، أو ممثليهم المختارين ، الانجاز الصحيح والكامل والمثالي للحياة المدينية . ومكنت الاتحادات الكوميونية المدن الأوروبية القروسطية من الاطاحة بالمضطهدين الاستبداديين وغيرهم من الحكام المطلعينّ ، كما مكنتهم من الاستمتاع بحياة تجارية قويّة وحيوية ، فغذى بعضها الحملات الصليبية والمغامرات الكبرى للتوسع الأوروبي ، وكونت ، ضمن حدودها الذاتية ، ثقافة عصر النهضة .

ويغاير ذلك ان الكثيرين من المؤرخين تخيلوا العالم الإسلامي محكوماً بامبراطوريات وضعت بيروقراطياتها الكبرى حدّاً لاستقلال

المدن . ففي المدن الإسلامية كان الإرث القديم للاستقلال « الكوميوني » والاتحاد الاداري من اجل الغايات العامة ، قد أزيل . ولم تكن المدن الإسلامية أبداً لتعتبر جماعات ذات تنظيم مشترك ، بل مجموعات من زمر داخلية منعزلة وغير قادرة على التعاون في اي سعي من اجل الكل مع بعض الوجهاء القادرين على العمل المشترك على أسس استثنائية فقط ، ولهذا الغرض بالذات ـ كمدن محكومة من قبل ترتيبات ادارية ثابتة ومفروضة بواسطة نظم استبدادية ، وبِعَـزْوِ بعض المهمات الأساسية ، من خلال عُرْفٍ لا يتبدل ، إلى فئات وجماعات مختلفة في المجتمع . ونادراً ما كانت تُفهم كأنظمة حيّة وحيوية . فدرس المراقبون تطور المدن كنتيجة لاقامة الامبراطوريات الإسلامية ، أو الحركات الاقتصادية العريضة ، ومتطلبات الدين الإسلامي المستغلّة من اجل الأوضاع المدينية ، وكانت الحياة الداخلية للمدن تناقش وكأنها لم تكن سوى تسهيلات تجارية ودينية معقدة . وكان الدارسون قد أكدوا على اللاشكلية المادية للمدن الإسلامية كتعبير عن الموات الكميوني وفقدان الروح العامة . من الذي لا يفهم أن تعديات الذين يبنون البيوت، واصحاب الحوانيت على الطريق العام ، وشوارع الأحياء الضيقة المتعرجة ، والأزقة المسدودة العديدة ، والطرق غير النافذة ، والجدران التي لا أبواب فيها ولا نوافذ ولا فتحات أخرى ، تعني ذلك الانسحاب من الاهتمامات العامة والحياة العامة ، والذي يُقال عنه في النهاية إنه يميّز المدن في العرف الشرقي عنها في العرف التقليدي .

كانت احدى المشكلات الرئيسة للتاريخ القروسطي تفسير حريّة المدن الغربية ، وخضوع المدن الشرقية ؛ فلماذا كانت المدن الأوروبية مستقلة تتمتع بحكم ذاتي ، بينما كانت المدن الشرقية محرومة من الحياة الروحية ؟ ولماذا نجمت مثل هذه الفروق في خبرات المدن عن وضعية

منطقة الحوض المتوسط التي هي في الأساس وضعية بيئوية منتظمة ، وعن تجربة الامبراطورية الرومانية، وهي تجربة تاريخية وسياسية مشتركة .

غير أن تحديد هذه المشكلة هو نفسه الآن عرضة للهجوم . فقد أخذ المخطط التمهيدي التقليدي من أجل البحث في المدينة القروسطية يتلاشى ، لأن الإدراك الدقيق للعوامل التي شكلت المدن الشرقية والغربية هو ادراك لا يقوم على أساس متين . فالتبصر الأعمق والاكتشافات الحديثة توحي بوجود تشابهات ، خلف الفروقات الظاهرة ، بين المدن الأوروبية والمدن الإسلامية . ويلح علماء الاجتماع المعاصرون على وجود تماثل ضمني في الانماط الاجتماعية للمدن ما قبل الصناعية . فالبنى العائلية والطبقية ، والتعقيد الاقتصادي ، وبساطة التكنولوجيا، واشكال مشاريع الأعمال التجارية ، تفصح عن وحدة اكثر عمقاً من الاختلاف الظاهري في الصيغ السياسية . وفي الوقت نفسه ، شرع مؤرخو المدن الإسلامية في كشف عناصر حكم ذاتي داخل المدن الشرقية . فالمدن الإسلامية هي ابعد ما تكون ، من الناحية الاجتماعية ، بلا شكل . إذ أنها فرّخت قوى منظمة تظهر تعاضداً واندفاعاً لانتزاع استقلالها من النظم الامبريالية القائمة وهو استقلال شبيه بالاستقلال الموجود في الغرب . ولقد كانت الروح المدينية والرغبة في الحكم الذاتي قوى داخل العالم الروماني القديم بمجموعه ، وكانت القوى التي تكوّن الحكم ، وتشكل النظام الاجتماعي ، وتحكم الشعب فعلاً ، عسيرة على الفهم في ظل مثل هذا التقسيم البسيط : كوميون - بيروقراطية . فمن النادر أن أصبح الكوميون [المجتمع الاشتراكي] في أوروبا التعبير العام عن الحاجات والنشاطات والقوى للجماعة ، أو المحيط الكلي للخبرة المدينيّة . ونادراً ما كان غيابه في الشرق قد استلزم

فعلاً رغبة تامة في القدرة الكوميونية على الحياة والبقاء .

ومع ذلك ، ومن هذين الخطين الحديثين للهجوم الذي شنّه علماء الاجتماع والمؤرخون ، نرى أن أهل الفئة الأولى قد جاوزوا المدى ، بينما قصر اهل الفئة الثانية عن بلوغ الهدف . فبينما كانت الطريقة الاجتماعية تشدد على تشابهات المجتمعات السابقة للعصر الحديث ، تراها أهملت الفروقات البيّنة ولم تستطع لها تفسيراً ، بينما جدّ البحث التاريخي في أثر القوى الكوميونية المتشابهة فأساء فهم المسألة المقارنة وذلك بقبوله ميزة واحدة من الخبرة المدينية كأمر أساسي قبل أن يبني محيط العلاقات الأوسع مدى . علينا أن نتفحص بعمق أكبر التكوين المديني ، فننظر خلف المجتمع الجامد ، وما وراء البنى الاقتصادية ، وأبعد من حدود الاساليب السياسية الشكلية الرامية الى تنظيم المدينة والصراع من اجل الحكم الذاتي المحلّي ، وفي عمق الصورة الكلية للعلاقات التي واصلت بها الحياة الاجتماعية المدينية المنظمة نشاطها : بنية الطبقات والجماعات الداخلية ، وادوارها العامة ، وطبيعة مؤسساتها ، والقوى التي كونت **تفاعلها**؛ من هنا كانت المبادىء التي جُعل بواسطتها الأفراد والطبقات والجماعات من الناس مجموعات فعّالة ذات تنظيم مشترك . بهذا الأسلوب وحده نستطيع أن نصل إلى بعض المبادىء الأساسية للحياة المدينيّة ، ونكشف العلاقات الاجتماعية التي تم بواسطتها خلق النظام والمجموعات ذات التنظيم المشترك .

ومن اجل ان نتلمس الطريق من هذه الاعتبارات العامة إلى صياغة أدق للمشكلات الكامنة في دراسة الخصائص الاجتماعية والسياسية للمدن الإسلامية واختلافها عن المدن الأوروبية ، ينبغي علينا أن نعود إلى التاريخ السابق للعالمين الشرقوسطي والبحر متوسطي حيث لهذه المدن جذور مشتركة فيهما . يوضح هذا التاريخ أن التقسيم

كوميون ـ بيروقراطية هو صيغة تحليلية غير وافية . فالخبرة الاغريقية الرومانية توحي بأن العوامل الاجتماعية الكامنة وراء صيغ التنظيم السياسي للمدينة ، هي عوامل حاسمة . وللمدن الكوميونية كما للمدن المدارة بيروقراطيّاً ، جذور مشتركة في التراث المديني الاغريقي ـ الروماني . وعلى الرغم من أن صيغ الحياة المدينية الاغريقية ـ الرومانية كانت كوميونية فقد شكلت، في الحقيقة ، الصراعات المرّة بين الطبقات الارستقراطية وعامة الشعب ، تاريخ المدن . وقد مكنت الامبراطورية الرومانية ، في النهاية ، الارستقراطيين من التفوّق الفعّال، فعمد هؤلاء ، متسترين بصيغ اشتراكية وديمقراطية ، إلى اختيار اعضاء المجالس والحكام والقضاة ، دون إقامة اي اعتبار للجمعية التشريعية الشعبية(*) .

وأصبح التسلّط الارستقراطي الأساس الذي بني عليه تحويل الكوميونات القديمة إلى مدن تدار بيروقراطيّاً . فبسبب تناقص قدرة المدن على إدارة شؤونها الادارية والمالية ، عمدت روما إلى إجبار الارستقراطيين المحليين على الإضطلاع بالأعباء الادارية الاساسية كمسؤولية طبقية . فتمت بذلك المحافظة على الإدارة المحليّة ولكن المحافظة على الحكم الذاتي لم تتم . وغدا المجلس البلدي سِنّ عجلة في ماكينة الدولة الرومانية ، وغدا المواطنون القادة موظفين في البيروقراطية الرومانية . وتطورت المدينة الاغريقية ـ الرومانية ، بحركة متواصلة ، وبدون اي انقطاع أو اية ثورة ، من صيغة مدينة إلى صيغة مدينية

(*) تذكّر هذه الحالة بالأسلوب الذي لم تكن الكوميونات القروسطية ، بموجبه ، جمعيات تشريعية تمثل الكل ، بل اتحادات لأكثر الاعضاء ثراء وسلطة في المجتمع ، ومدنا خبرت صراعات مُرَّةً مماثلة بين الاشراف الرومانيين والعامة من الشعب الروماني ، والتجار والحرفيين .

أخرى ، هذه الصيغة التي نجدها في الحقبة المتأخرة من العصور الوسطى . وبينما تغيّرت المؤسسات الرسمية ، بقيت آليات الحكم الداخلي على حالها . ولم تكن المدن في الجوهر ، مختلفة في الخصائص السياسية ، بل تغيّرت بموازاة سلسلة متصلة من الامكانات التي خلقتها عوامل ضمنية مشتركة .

ومع ذلك ، فقد حصلت تغيّرات جذرية في الحياة السياسية . فقد أتاح انحلال الامبراطورية في القرن العاشر ، الفرصة للقبائل التركية الوافدة من آسيا أن تغزوا البقاع المركزية في آسيا الغربية . وعلى مدى ما يزيد عن قرنين ونصف القرن ، بعثرت التسللات والغزوات المتكررة الجهود في احياء امبراطورية على اتساع الأراضي الشرق أوسطية . واستأصل شيوخ القبائل الأتراك النخبة البيروقراطية العربية ـ الفارسية ، وطوروا قوات مسلحة جديدة ونظام ملكية الأرض ، ثم حققوا ، تدريجاً ، تسويات جديدة مع الشعوب المغلوبة .

كان التطور الحاسم في هذه الحقبة ، من وجهة نظرنا الراهنة ، توسعاً عالمياً تقريباً للنظام العسكري المملوكي . فمن أجل إمداد الامارات الجديدة باسباب الحياة كان يجري تدريب العبيد من الفتيان المستوردين من المناطق الواقعة على اطراف البلاد ، في بلاط اسيادهم ، ليصبحوا نخبة قتالية وإدارية ، موالين لأسيادهم وحدهم ولرفاقهم في السلاح . وكانت بداية نظام المماليك هذا في حكم الخلفاء العباسيين ، ولكنه لم يصبح شائعاً إلا في القرنين الحادي والثاني عشر . وكانت النخبة العسكرية الحاكمة ، في معظم آسيا الغربية تقريباً ، مكونة من الاقليات الغريبة في العرق واللغة والنظام والواجبات عن الشعوب العربية والفارسية المحكومة منها . وسيطرت هذه الجيوش التركية الرائعة التنظيم على موارد البلاد وثرواتها واهاليها وتفوقت على مجتمعات

المخضعين في مجالي القوة والثراء .

وفي الحقبة نفسها ، طورت مجتمعات المنطقة حياة اجتماعية ودينية مستقرة حُفظت لها وحدتها الكاملة إزاء الانظمة المملوكية العسكرية . وكانت العقائد والأعراف التي يمكن أن تسمّى اسلامية تنمو على مدى القرون . وبالرغم من أن تماسك العقيدة كان مديناً بالكثير لرعاية الدولة وحمايتها ، لم تكن المجتمعات الدينية أبداً خاضعة كل الخضوع لمطالباتها . فقد رفض قادة الدين المسلمون جهود الدولة من أجل تحديد العقائد الدينية التقليدية وإخضاع ادارة الشؤون الشعائرية والقضائية إخضاعاً تاماً لمصالح الدولة ، فبقوا احراراً في صياغة حياة الجماعة وفاقاً لما يتطلبه الضمير ، والظرف ، وفوق كل ذلك ، وفاقاً لما يقتضيه الوحي .

وما أن اقبل القرن الحادي عشر حتى كان الإسلام قد انجز وعياً كاملاً لخصائصه الروحية . وكانت فكرته الأساسية أن الحياة المستقيمة مجسدة في دستور هو الشريعة ، تُطَبَّقُ مبادئها في جميع الشؤون الدينية والإدارية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية والحياة العائلية . وقد أوحي بهذه المبادىء لمحمد (ص) في القرآن ،ووُضّحت بالأحاديث والقدوة النبويّة ، واجتهد فيها الفقهاء وتوسعت فيها مدارس القانون . وكانت الشريعة رؤيةً كاملة للحياة الفاضلة . ولم يُفرّق بين الدين والمجتمع . فكان الدين ذا حدود مشتركة مع جماعة المؤمنين بأسرهم ، ومنهم علماء اضطلعوا بمسؤولية درس الشريعة والأحاديث الشريفة والتعاليم الإسلامية بغية تطبيقها في شؤون الحياة اليومية ، ومن اجل تنظيم ممارسات الشعائر الدينية . ولقد طوّر المتفقّهون في القرآن والاحاديث النبوية الشريفة ، والعلوم الشرعية (وهم الذين يملكون المفتاح لفهم القصد الآلهي) شبكة المؤسسات الدينية والتربوية التي ابقت التعاليم

الإسلامية متماسكة حتى يومنا هذا . وتجاه الدولة القويّة ، والتي اصبحت الآن غريبة ، طوّرت مجتمعات آسيا الغربية صيغة دينية ـ اجتماعية ـ سياسية متكاملة ، وإن كانت متميّزة بعض التميز النسبي . وكانت هذه الصيغة بالنسبة لهؤلاء الناس هي انتصارهم ، وهي كرامتهم ، وهي حصنهم الحصين في أيام الشدة والبلاء .

وانعكست قوة الإسلام الطارئة في نظام المدن الاجتماعي . فالعلماء ، أو قادة الدين ، ظهروا للعيان كناطقين فعّالين باسم الجماعات المدينية ، وانبثقوا ممثلين لهذه الجماعات . وقد اضفى تطور الحركات الأخوية بين عامة الشعب ، وتكاثرت بيوت العبادة والنسك للباطنيين والمتصوّفين ، على المدن تماسكاً إن لم يكن مساوياً للأنظمة السياسية الغربية ، فانه لم يكن توازناً غير مجدٍ الجدوى كلها . إن حقبة المماليك تمثل ذروةَ لعملية تطور امتدت على مدى قرون طويلة وادت إلى صنع هذه الصيغة الاجتماعية .

وهكذا نرى ان مشكلات التنظيم المديني والاجتماعي والسياسي في المجتمع الإسلامي قد تعقدت بسبب هيمنة النخبة العسكرية الغريبة، وبالعزل الجزئي للمجتمع المديني المحلّي عن تدخل الحكام في شؤونه الداخلية . فيجب اذن ، اعادة صياغة السؤال التقليدي عن العلاقات بين الأعيان والعامة بالنسبة الى تفاعل ثلاثي بين النخبة العسكرية الغريبة والأعيان المحليين ، والأفراد المدينيين العاديين . ففي المدن شكلت الدولة أو البيروقراطيون والعناصر الشعبية المحلية صورة مدينية اكثر تعقيداً مما تخيّل المؤرخون حتى الآن . ومن اجل تحليل هذا النمط ، سوف تعمد هذه الدراسة أولا إلى عرض تاريخ موجز للمدن في امبراطورية المماليك ، مسلّطة الضوء على مدينة حلب ومدينة دمشق من اجل وصف البيئة الاقتصادية والسياسية للحياة المدينية

الإسلامية في هذه الحقبة . بعد ذلك سيُجرى في فصول لاحقة ، تحليل الأدوار التي لعبتها النخبة المملوكية وبُنى المجتمع المديني الإسلامي والطريقة التي تفاعلت بها مختلف عناصره بين بعضها البعض ، وكيفية تفاعلها مع المماليك .

وفي الخلاصة سأبذل جهداً في تقديم نظرة جديدة حول المدن الإسلامية وبعض اسباب التباين الظاهر بينها وبين المدن الأوروبية القروسطية .

ايرا لابدوس

الفصل الأول

تاريخ المدن في امبراطورية المماليك

في عام ١٢٥٠م جرى انقلاب في القصر اطاح بالعائلة الايوبية التي حكمت مصر منذ أيام صلاح الدين (١١٦٩ ـ ١١٩٣) ، واوصل الى عرش السلاطين رؤساء الأفواج المملوكية الذين كانوا في ذلك الحين الأسياد الفعليين للدولة ، وإن لم يكونوا الأسياد المعترف بهم . وبالتأكيد ، لم يكن الوقت ملائماً لإقامة نظام جديد ، ولم يكن استمراره في البقاء مُؤَمَّناً بدون بذل جهود جبارة . ولما كان المماليك مهددين بالغزوات المَغُولية وبالحملات الصليبية على السواء ، وبما انهم كانوا ضعفاء في الداخل بسبب استيلائهم الفاسد على الحكم ، فقد شنوا حروباً قاسية على الامارات المَغُولية والصليبية معاً ، طالت اكثر من خمسين عاماً . وبحلول العام ١٣١٢م زال الخطر الكبير عن الجبهتين كليهما ، ودخلت الامبراطورية المملوكية حقبة من الرخاء والاستقرار دامت حتى نهاية القرن تقريباً . حقبة من السلام والازدهار متألقة بالمكاسب الثقافية والاقتصادية على السواء ، أعقبت شدائد النصف الأول من القرن . ثم انتهت هذه الحقبة الرائعة من التاريخ بدورها حوالي عام ١٣٨٨ ، حين أغرقت الزمر المملوكية الطموحة القاسية القلوب الامبراطورية في ربع قرن من الحروب الأهلية المثقلة بالآلام . وشجع ضيوف الدولة القبائل والبدو الرحل على العصيان ، كما شجع

التتار والمسيحيين على شن الهجمات . وفي عام ١٤٠٠ اجتاح تيمورلنك مدينتي حلب ودمشق بينما كان القراصنة المسيحيّون ينزلون الكوارث بالملاحة الاسلامية والمناطق الساحلية بلا انقطاع . ولم يستتب النظام إلا بعد مجيء السلطان برسباي سنة ١٤٢٢ م. وقد الحقت الاضطرابات خسائر فادحة ودائمة بالقدرتين الانتاجيتين المدينية والزراعية ، وبحيوية المؤسسات الدينية والمدنية ؛ إلا أن فترة من الإبلال الجزئي ومن اعادة البناء ، امتدت من ١٤٢٢ حتى حوالي ١٤٦٨م، سمحت للمقاطعات المملوكية أن تستعيد بعض مجدها السابق . ومع ذلك، ومنذ ١٤٦٨م حتى ابتلاع الامبراطورية العثمانية امبراطورية المماليك في العام ١٥١٧م ، كانت قوى خارجة عن إرادتهم وأبعد من حدود سيطرتهم قد سطت على امبراطوريتهم فسرقت منها حتى ظلال أمانها وازدهارها السابقين . فالحروب الشمالية ضد الامبراطورية العثمانية أو تابعاتها ، والجهود البحريّة لحماية التجارة الإسلامية والشواطىء من القراصنة المسيحيين في البحر المتوسط ، وبعد ذلك من البرتغاليين في البحر الأحمر والمحيط الهندي ، كل هذه انهكت موارد الدولة . فكانت النتيجة انهياراً اقتصادياً ، واستغلالاً متزايداً لشعب غدا فقيراً اكثر من اي وقت مضى ، واضطراباً اجتماعياً وعصياناً حتى انقذت الامبراطورية العثمانية أخيراً ، في عام ١٥١٧م، مصر وسوريا من الأعباء التي لم تعد تقوى على حملها .

وكانت حياة المدن وثيقة الصلة بسعود الامبراطورية ونحوسها . وكان لكل مرحلة لاحقة من تاريخ المماليك تأثير خاص في نوعية الحياة المدينية ، وسوف نتتبع في الفصول التالية التواترات المختلفة للأمن السياسي ، والاستقرار الاجتماعي والنشاط التجاري والانتاجي ، والتطور المادي الداخلي ، ثم ندون هذه الحركات في محيط التاريخ

الامبراطوري المملوكي. ويتتبع تاريخ المدن السورية بخاصة سنحاول تقويم الأهمية العامة لدولة المماليك في تشكيل خبرات هذه المدن. وسنحاول في الفصل التالي النفاذ الى أعماق الآليات المعقدة التي تم بها هذا التأثير.

تهدئة سوريا

تطلبت استراتيجية المماليك التماسكية، خلال العقود الأولى لحكمهم، توسع المصريين إلى سوريا وارمينيا والأناضول. فحفظت هذه الدول المحايدة المماليك من الأخطار العسكرية ورمزت إلى خدمة الإسلام بالانتصارات على الوثنيين والكافرين. وفي عام ١٢٦٠م ربح المماليك في عين جالوت المعركة الإسلامية الكبرى منتصرين على المغول الذين كانوا حتى الآن قوّة لا تقهر. وصدّت جيوش المماليك في سوريا كل غزو مغولي، وقامت بهجمات مضادة في ارمينيا والأناضول وفي الوقت نفسه رحلّوا بقايا الامارات الصليبية من البلاد. وبعد هدنة طويلة استأنف صلاح الدين مهماته وختمها في عام ١٢٩١ بتدمير عكا وهي آخر معقل للصليبيين في قلب البلاد. فكان الانتصار انجازاً بارزاً ومحققاً طموحات عمرها قرون من اجل استعادة البلاد الإسلامية. وقد شد النصر في عكا أزر المماليك فهزموا المغول وحازوا في غام ١٣١٧م على السلام النهائي. وفي داخل سورياانضوى الحكام المسلمون الثانويون إلى الامبراطورية. ثم طردت بقايا العائلات الأيوبية. وأُخضع أهل الجبال إلى سيادة المماليك، وهُزم الأمراء العصاة الذين حاولوا إعادة بناء الولايات المُتَقعِدة في المدن والعائدة إلى القرن الغابر هزيمة سريعة نكراء.

ساعدت هذه الانتصارات على إحراز النظام الجديد إعترافاً وسلطاناً. فلقد انقذ المماليك سوريا من المغول الوثنيين والمسيحيين.

وحرروا بالقوة أرضاً اسلامية من التمزق ، وشعوباً اسلامية من العبودية والخزي . وسارعوا إلى تعزيز الانطباع الحسن الذي أحدثته انتصاراتهم بدعم سخيّ للفئات الدينية ولمؤسساتها التربوية والدينية ، وبتقيّد يقظ بالعادات والشعائر المناسبة للحكام المسلمين .

كان دمج سوريا في الامبراطورية المصرية عملاً يدل على القوة والدهاء . ولم تكن سوريا أبداً في تاريخها محكومة هذه المدة الطويلة وبمثل هذه الصرامة من جانب مصر ، وقلما كانت هاتان المنطقتان حميمتين بهذا الشكل الجيد ضد القوى الخارجية . فكانت دمشق تقوم بدور الموقع المتقدم لتصد عن مصر ، وكانت حلب تدافع عن قلب البلاد السورية ، وكانت ارمينيا تحمي حلب من اي هجوم . ومن اجل حماية الداخل ضد اي هجوم من قبل الأوروبيين أقيمت قلاع ساحلية في المدن الباقية ، كما زرعت السهول بالشعوب الكردية والتركمانية المولعة بالحروب . وأغلقت سوريا في وجه العالم الخارجي ، ورسخ النظام السياسي والديني الذي فرضه المماليك وضعها التاريخي لقرنين ونصف القرن من الزمان إلى أن جاءت غزوات العثمانيين فحكمت بالتالي تجربة المدن السورية .

اصبحت دمشق بعد أن استولى عليها المماليك عام ١٢٦٠ عاصمة ثانية للامبراطورية ومركزاً إدارياً لسوريا . وغدت حمص وغزه اللتان كانتا سابقاً اقليمين مستقلين خاضعتين إدارياً لسوريا ، وكذلك غدا القسم المتبقي من فلسطين . وجرى هنا تنظيم الجيوش المملوكية بغية القيام بحملات ضد الامارات الصليبية والدول المغولية . واصبحت دمشق أيضاً نقطة الالتقاء للاتصالات المملوكية في سوريا التي تنطلق منها طرق البريد شمالاً إلى حمص وحلب ، وغرباً إلى المدن الساحلية مثل بيروت وصيدا وطرابلس ، وإلى الرحبة على جبهة

الصحراء الشرقية ،وإلى صفد في فلسطين والكرك .وفي ١٥/٧١٤هـ ـ ١٣١٤ م ، طُلب إلى جميع حكام سوريا أن يتصلوا بمصر عبر دمشق .

كانت هذه الأوقات جيدة بالنسبة لدمشق . فقد نشّطت الحياة العامة الانفعالية الزاخرة بالاستعراضات والمهرجانات والاحتفالات في هذه المدينة ، حيث استلزمت زيارات السلاطين والجيوش استعراضات عسكرية ، ومهرجانات رياضية ، وصلوات جماعية واستقبالات رسمية لإثابة الرسميين ، وحل الخلافات ، والاستماع إلى الشكاوى. ونزلت أيام المعارك والاحتفالات بالنصر جماهير من الصوفيين والقضاة والطلاب والناس العاديين إلى الشوارع والساحات العامة للقيام بمواكب الشموع المضاءة وإقامة الصلوات أثناء الليل واطراف النهار ، واحياء الاحتفالات الصاخبة . وبوحي من روح الحرب المقدسة ، وفي غمرة الابتهاج الشديد بسبب إحياء مجد الايمان الصحيح ، تطوع الدمشقيون للدفاع عن المدينة ضد المغول وانخرطوا في حملات ضد الفرنجة والأرمن . وتدفق الشغف بالحرب المقدسة في فيض من نفاد الصبر إزاء المنشقين عن العقيدة من المسلمين ، فتطوع الدمشقيون بحماسة منقطعة النظير لمحاربة الكفار في الداخل . ونهبت الأقليات الشيعية في سوريا ، واخضعت المناطق الجبلية لمراقبة تقليدية أشد حزماً ، اذ لم تعد الجماعة الاسلامية المنتصرة تستطيع صبراً على التحدي .

وبقدر ما كان مزاج المدينة حيوياً وباهظ الثمن ، كان للوضع السياسي أيضاً أكلافه الكبرى ، فقد ذرت الخلافات قرنها بين القادة من الامراء ونشأت المصاعب من جراء ضبط السلطنة . والأهم من ذلك كله أن دمشق وهي المفتاح لسوريا كانت هدفاً لهجمات المغول ، فجرى احتلالها مرتين بما في ذلك من الهلع الذي اصاب سكانها وما عانته في كل مرة بسبب فشل المماليك في الدفاع عنها . وفي ٦٥٨ هـ /

١٢٦٠ م نجت المدينة من شر مستطير مع أن جدران الحصن وابراجه قد اصابها الدمار من جراء القتال . ونزلت بها خسائر أخرى بسبب اقتلاع حجارة الأساس ومجاري المياه لتزويد المغول بالطلقات .

وفي عام ٦٩٩هـ/ ١٢٩٩ ـ ١٣٠٠م ، مع ذلك ، اجتاح المغول معظم المدينة . وقد حدث فعلاً أن ضاحية الصالحية بأسرها الواقعة إلى الشمال قد نهبت وأحرقت ، فهدم العديد من المنازل وسلب السكان وذبحوا . واستطاع العلماء من رجال الدين ان يقنعوا السلطان المغولي « غازان » فيما بعد بما قدموه إليه من احتجاج واستنكار ان يجرد المغوليين الأثمين من غنائمهم ؛ غير أن المستشفى وعدة جوامع ومدارس حُطمت ، ولحقت أضرار فادحة بالمساحة المحيطة بالحصن داخل المدينة ، كما أُحرقت مدارس عديدة . وقد عانت أيضاً القرى البعيدة مثل المزة وداريا والعقيبة . وبالإضافة إلى الأضرار المادية اغتصب غازان ٣,٦٠٠,٠٠٠ درهم لنفسه بواسطة فرض الضرائب على الأسواق والأثرياء من الناس . وقيل إن كبار موظفيه قد اخذوا مبلغاً مماثلاً . وصودرت الخيول والحيوانات كما سلبت ممتلكات الأعيان الغائبين ، وأخذ مقدار كبير من الحنطة والثياب ومصنوعات الخشب والأثاث .

وحتى حين كان يوفَّر على دمشق النضال المدني والهجمات الخارجية كان كاهلها يثقل بتأمين نفقات الدفاع . وإلى جانب المستحقات الضخمة المنتظمة ، كانت تفرض ضرائب خاصة ، بلغ إجمالها أحياناً مليوناً من الدراهم ، على الحدائق والقرى في المنطقة بصورة دورية ، وذلك من أجل سد الحاجات الاضافية . وكان السلطان بيبرس (١٢٦٠ ـ ١٢٧٧) مشهوراً بفرض هذه المكوس الضخمة علماً بأن السلاطين الآخرين كانوا يسرعون هم أيضاً إلى فرض

مثل هذه الضرائب حين الحاجة ، مع أنهم كانوا يرغبون في تخفيف هذه الأعباء في اوقات الهدوء . ولم يسمح بالغاء الكثير من الضرائب العادية إلا في ٧١٤ هـ / ١٣١٤ ـ ١٥ م على أثر الانتهاء من الحروب مع المغول والصليبيين .

وبالمقارنة ، فقد كان مع ذلك من صالح المدينة أن اندمجت في امبراطورية المماليك ، واستأنفت النمو الشديد المستمر الذي بدأ في أيام الأيوبيين ، بالرغم من الحروب الدائمة . ولقد جعل المماليك من دمشق ملجأ للسكان المحاصرين من أهالي العراق وبلاد ما بين النهرين والأناضول وشمالي سوريا . وجلب المهاجرون معهم خبرات ادارية وتجارية قيمة جداً ، ومهارات تقنية وحرفية ، وكان بينهم مجموعة من الفقهاء ورجال الدين الذين ساعدوا على تدشين عصر من التعليم الإسلامي المميّز في دمشق .

وفوق ذلك كله ، فإن مجرّد وجود القوات المملوكية كان في مصلحة الحياة الاقتصادية للمدينة . فالحامية الكبرى والمرور المستمر للجيوش المصرية خفّز تجارة مفعمة بالنشاط والحيوية ، فصارت المدينة اسواقاً تلبي حاجات الجنود المنتقلين من قلب المدينة إلى القطاع الشمالي الغربي خارج الأسوار . ووفر الانفاق على الجيوش من اجل تزويدهم بالمؤن والدروع والأسلحة والثياب ووسائل الترفيه واجهزة سروج الخيل والحيوانات فرص العمل والمعيشة لعدد هائل من الحرفيين والتجار . وكسبت دمشق الشهيرة بمهارة حرفها رعاية السلطان والامراء الكبار من اجل منتجاتها الترفيهية . فالنحاس المزخرف ، والأدوات النحاسية ، والأقمشة الفاخرة ، والحرائر والسروج والاقداح الزجاجية المطلية بالذهب كانت بين المنتجات المميزة للمدينة . وقد عزز ازدهار المدينة بناء المؤسسات الدينية والتربوية والخيرية وأوقافها . وتدفق فائض الثراء

في النظام على بناء جوامع جديدة ومدارس واماكن عبادة الأمر الذي لم يوفر العمل للبنائين والمؤثثين فحسب ، بل خلق عملاً دائماً واوقافاً للطبقات الدينية. وفي الفترة بين ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠ و٧١٠هـ/ ١٣١١-١٢ م جرى تأسيس أو ترميم حوالي ثلاث وأربعين مؤسسة بما فيها مدرسة الظاهرية ومقام السلطان بيبرس. وتأمن بهذا تفوق الدمشقيين العلمي في سوريا. ومع ذلك فقد حالت متابعة الحروب دون دفع عجلة ازدهار الأوقاف إلى التمام وحصرت هذه الأوقاف ضمن إطار الفترات السلمية الفاصلة بين حرب وأخرى. اما فترة البناء والتوسع العظيمة والحقيقية فكان عليها أن تنتظر الازدهار الاهدأ الذي تم في العقود التالية.

في مقابل ذلك ، كانت حالة مدينة حلب في نصف القرن هذا من حكم المماليك ، حالة مزرية . فبسبب تعرضها المباشر للجبهتين الشرقية والشمالية ، واحتلالها من قبل المغول مرات ثلاثاً تحولت الى حالة فقر مدقع .وفي ٦٥٨هـ / ١٢٦٠م تهدم الحصن والأسوار والجامع الكبير وبعض الابنية المحيطة . ووفقاً لبعض الروايات ، ذبح قسم من الأهالي بشكل منتظم حين دعا المغول السكان الدائمين والأجانب الى تشكيل فريقين ثم قتلوا الأجانب بما فيهم العديد من الحلبيين الذين ظنوا أنه آمن لهم أن يخفوا هويتهم الحقيقية . ومن جهة ثانية ، أعطي قسم كبير من الأهالي الأمان بواسطة بيع الحصانات لعدد من الأعيان الذين آووا في منازلهم واحيائهم اكبر عدد ممكن من الجماهير .وقيل أن خمسين ألفاً من الناس أنقذت حياتهم بهذه الطريقة . وفي ٦٧٩ هـ / ١٢٨٠ م ، جرى نهب الجوامع والمدارس ومنازل الأمراء وقصر السلطان واحراقها . وفي ٦٩٩ هـ / ١٣٠٠ م ، كما في السنة التي تلتها ، حاصر المغول المدينة ، ولكن لم يبلغ عن أضرار محددة .

بسبب هذه الحالة ، وقعت الملامة المباشرة على السياسة المملوكية . فقد ترك المماليك مدينة حلب فعلاً تواجه مصيرها . ولم يتم ترميم الحصن والأسوار التي أصيبت باضرار فادحة في ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م، ترميماً تاماً إلا في نهاية القرن التالي . ولم تجر ملاقاة الغزوات المغولية التي وقعت الى الشمال من حلب ، بل جرى ، عوضاً عن ذلك ، سحب حامية حلب فعلاً من أجل تعزيز الجيوش الرئيسة التي اتخذت مواقعها بين حمص وحماة شمالي دمشق . حتى المغول كفّوا عن اعتبار المدينة هدفاً هاماً واكتفوا إما بتجنبها أو باحتلالها كجزء من عملياتهم في تطهير البلاد من بقايا فلول العدو في القسم الشمالي من سوريا . ومرة في ٦٧٠ـ ٧١ / ١٢٧٠م استقدم السلطان جيوشه الى حلب على أثر انسحاب حاميتها للانضمام إلى القوة الرئيسة في حماه . وبعد انقضاء ثمانية وعشرين عاماً أرسلت حامية حماه لمساندة حلب على أثر الاعتقاد بأن هجوماً مغولياً سيجري هناك ، ولكن حين نزلت النازلة الكبرى في ٦٩٩هـ/ ١٣٠٠م ،هُجرت حلب واختار المماليك ان يتخذوا لهم موقعاً قرب حمص . وهجرت حامية حلب المدينة مرة اخرى في السنة التالية مع أن قوات حماه كانت في ١٣١٢/٧١٢ قد ارسلت أولاً إلى حلب قبل أن تنكفىء الى حمص . وبشكل بطيء فقط ، وعلى أثر انحسار التهديدات المغولية ، اعاد المماليك النظر في استراتيجيتهم الدفاعية لصالح حلب ، ولكن لم يكن ذلك بقدر يضمن سلامة المدينة ويؤمن بالتالي الشرط الأساسي لاعادة تطورها .

وبقيت حلب دون حافز على الاستثمار أو البناء أو التجارة او الانتاج ، الأمر الذي ساعد على تخفيف شدائد العصر بالنسبة لدمشق . وانتظر شفاؤها الحقيقي انحسار موجات الحروب في شمالي سوريا . وحين قامت الهجمات المملوكية المضادة في ارمينيا بشكل منتظم ، عادت حلب ثانيةً قاعدة عسكرية هامة ، غارقة كما كانت دمشق في متابعة

حروب مظفرة ، ومتمتعة بالتالي بمنافع مشابهة . وفي عام ٧٠٠ هـ / ١٣٠١ م وهب وقف المدرسة الجديدة الأولى وبيت العبادة ، مع أنه لم تبن أية مؤسسة ذات أهمية بارزة حتى عام ٧١٧/ ١٣١٧ ـ ١٨م. وفي ٧١٣ / ١٣١٣ ، انشئت قناة جديدة لجر المياه ، وترعة ، فساعدتا على تحسين حالة تزويد المدينة بالمياه . وحتى ذلك الحين لم تستطع حلب ، بدون ضمانة لأبسط انواع الحماية ، أن تبدأ في العودة الى العافية ، علماً بأن دمشق كانت فعلاً على مشارف عهد رائع .

وبشكل مماثل ، عكس تاريخ المدن الساحلية السورية الأهمية البارزة للسياسات المملوكية . وبتصميم شديد على طرد الصليبيين والحؤول دون اتخاذ الأوروبيين مرة ثانية موطىء قدم لهم على الشاطىء ، عمد المماليك إلى هدم التحصينات في قيسارية وعسقلان ويافا وأرصوف وعتليت وصور وصيدا وحيفا وعكا وطرابلس . وقد اعيد ، مع ذلك ، بناء طرابلس بناء كاملاً في الجزء الداخلي من البلاد ، بغية استخدامها هذه المرة كمدينة حامية . وقد منحت اوقافاً لجوامع جديدة ومدارس واسواق وحمّامات ومطاحن ومنازل سكنية واقنية ، فأصبحت مركزاً هاماً لتهدئة لبنان ، واستئصال شأفة فرق الهرطقة . ومن جهة ثانية ، تركت بيروت ، وهي المرفأ الفاعل الوحيد في سوريا ، للهزال والوهن ، فقطعت اوصال تجارتها وعهد بالدفاع عنها إلى أمراء الغرب وهم شيوخ قبائل جبلية تكمن اهتماماتهم في مواضع أخرى . ولم يكن بالنسبة للمدن السورية أي عامل أكثر اهمية من سياسات النظام المملوكي .

الإزدهار والأمن

دشن عامل التهدئة في سوريا خلال العقود الأولى من القرن

الرابع عشر حقبة برّاقـة في التاريـخ المملوكي . وتمتعت مصر وسوريـا بشكل عام بقـدر كبير من الازدهـار والأمن دام حتى العقد الأخـير من القرن . فاستهل المماليك ازدهار القرن الرابع عشر باعادة تنظيم شؤون الـدولـة الماليـة . وفيـما أقيم بـين ١٣١٣ و١٣٢٤ النـظام المملوكي للمدفوعات العسكريـة على أسس منتـظمة بعـد أن قسمت العائـدات الزراعية بين السلطان |وامراء |المماليك ، حدد عدد الجنود اللازمين كما حددت الرواتب لجميع الرتب . وأدت عملية اعادة التنظيم إلى تركيـز مراقبة القوات المسلحة ، ووضع عائدات المكوس في يـدي السلطان . ولكن أهميتها كانت أكبر لجهة مساهمتها في الاقتصاد العام إذ أن عائدات المكوس في الدولة كانت جزءاً اساسياً وهائلاً من ثروة المنطقة؛ كما أرسى استقرار رواتب الأمراء وواجبات دافعي الضرائب بالتالي الأسس الثابتة لاقتصاد مستقر .

واسهم الاستقـرار في مـوازنـة الـدولـة في خلق استقـرار مـالي استثنائي . وأدى الثبات الطويل الأجـل في ثمن الذهـب وقيمـة الفضة وفي أسعار السلع الغذائية الاساسية كالحنـطة والشعير والفـاصوليـا إلى المساعدة على تأمين الازدهار العام. وكان ثمن قطعة النقد المعدنية من الذهب أو الفضة المقتناة طوال الفترة حوالي عشـرين درهماً للدينـار الذهبي ، وكـان السعر القـرني للقمح حـوالي خمسـة عشر إلى عشـرين درهماً لـلاردب الواحـد (سعة خمسـة شـوالات في مصر) في القاهرة ، وهـذا يتوقف عـلى الموسم . وكـان ثمن الشعير والفـاصوليـا يساوي حوالي ثلثي سعر القمح .

ومع أن معدّل هذه الأسعار هو دلالة حسنة على مستوى المعيشة الطويل الأجل ، فلا يمكنه أن يعتبر دليلاً على استمـرارية استقـرار غير منقطعة . فالميول الطويلة الأجل في الاقتصاديات القروسطيـة لا يمكنها

أن تُعادل بالتحرر من التقلبات التي كانت في الأمد القصير ذات شأن عظيم بالنسبة للطبقات الفقيرة بنوع خاص . فبدون الاتجاهات القرنية المتعلقة بالنتاج الزراعي والسكان والطلب ، والشكوك التي تدخلها احوال الطقس الجوي ، والاضطرابات السياسية ، والتأخر في عمليات الشحن والتوزيع وفوق ذلك كله بسبب الخزن والمضاربة . . [كل ذلك] كان يحول دون بقاء الاسعار على معدلاتها القرنية [بالنسبة للقرن] ، أو دون تغيرها بأي طريقة يمكن التنبؤ بها . بالإضافة إلى ذلك ، كان استعمال قطعة النقود المعدنية من النحاس في عمليات التبادل التجاري اليومي الصغيرة ، مصدراً هاماً آخر للتقلبات الشاذة . بينما كان الذهب والفضة يثبتان على نسبة مستقرة ، كانت قطع النقود المعدنية التي هي اكثر الاستعمال شيوعاً ، يحتمل أن تتغير قيمتها بنسبة كبيرة . فكان النحاس أحياناً غير متوافر بكميات تفي بسد الحاجات اليومية ، واحياناً أخرى يكون غزير الوفرة بحيث يغدو بلا قيمة . كان النحاس عرضة لخفض سريع في قيمته ، فبدا عدم الاستقرار في قيمة هذه النقود صعب العلاج بالرغم من الاهتمام المستمر الذي كان النظام يوليه إياه . وكانت تقلباته التي لم تكن ترتكز الى وضع السوق الحقيقي ، غالباً ما تكون هي السبب في الاضطرابات التي تصيب الأسواق التجارية فتسبب القيام بالتظاهرات من جانب المستهلكين ، وتدفع الحكومة الى بذل جهود تعسفية بعض الشيء من أجل المحافظة على قيمة القطعة النقدية المعدنية ، كما تسبب في إضرابات البائعين . لقد استتبع الازدهار المملوكي ظروفاً تعتبر اليوم دليلاً واضحاً على صعوبات قاسية .

وكانت السياسة المملوكية أيضاً عاملاً حاسماً في تكوين انماط التجارة والانتاج . وكانت التجارة الاقليمية موجهة بشكل أساسي الى

المدينتين الـرئيستين ، دمشق والقـاهرة ، بينـما لم تلعب المدن الأخـرى سوى دور ثانوي . فدمشق ، مثلاً ، كانت تستورد حاجياتها من جميع انحـاء سوريـا . فكانت الفـاكهة تـرد من الاقليم المباشر حيث كـانت المدينة تقع ، والقمح من حوران الى الجنوب . وكانت المنتجات المميزة تتدفق من مناطق بعيدة الى اسواقهـا الأكبر . امـا الأرز فمن الحولـة ، والـزيت من نابلس ، والحليب من بعلبـك والتـين والفستق من حلب والصابون من دمشق . وكانت التجارات بـين المناطـق الأخـرى منتعشة بلا ريب ، وذلك لان حلب والقدس ومدن كبيرة أخرى كانت ترسـل إلى الخارج انتاج منـاطقها الخلفيـة الثابتة . غير ان طلبات دمشق كانت الطلبات الأشمل في المنطقة .

كانت المنتجات السورية تذهب ايضاً الى القاهرة . فقد كانت سوريا تصدر الزيت والصابون والشموع والاثمار والغنم والخيول والحديد والخشب . ومن دمشق نفسها كان يأتي السيراميك والزجاج والمعادن والاجواخ الباذخة . وكان التجار يقومون بالتبادل المنتظم ، منطلقين من البحر عبر الميناثين السوريين صيدا وبيروت ، وفي البر عبر المراكز الجمركية في قطايا على الحدود السورية المصرية . وعُلم ان العائدات الجمركية في مركز قطايا ، حيث كانت الرسوم تبلغ خمسة الى عشرة في المائة على اساس قيمة الفاتورة ، كانت تصل الى الف دينار يومياً . وكانت الاسواق الشعبية تصان في القاهرة بغية استقبال التجار السوريين والمنتجات السورية . وطوال الحقبة الاخيرة من القرن الثالث عشر والقرن الرابع عشر اعان النظام هذه المقايضة فبنى وصان الجسور والخانات والاستراحات من اجل القوافل التجارية .

هنالك دلائل قليلة ، مع ذلك ، على أن هـذه الواردات كـانت تُشترى بدفق تعويضي من السلع المصنوعة في المدينة ، فيبدو أن بعض

المهارات الدمشقية كانت تصدر الى المناطق الخلفية من البلاد ، ومما لا ريب فيه أن الفلاحين كانوا يشترون السلع المدينية على سبيل المبادلة بانتاجهم . فكان يأتي مزارعو الحبوب ، مثلاً ، من حوران إلى دمشق ، والقرويون من القرى إلى حلب ليجمعوا نقوداً ويشبعوا حاجات لا تقضيها سوى المدينة . وليس بالامكان تقويم هذه التجارة ، غير انه يحتمل أن تكون ضئيلة . فمن المحتمل أن لا يكون الفائض لدى الفلاحين كبيراً وقدرته الشرائية قوية . اضف إلى ذلك ان الفلاحين الذين كانوا يشحنون منتجاتهم من المناطق الخلفية البعيدة في سوريا إلى مدينة دمشق قد لا يقومون عادة بمشترياتهم هناك . وعلى العموم ، كانت المصنوعات الدمشقية تذهب إلى القاهرة وليس إلى المقاطعات التي كانت تزودها بما تحتاج إليه . وبصورة مماثلة نرى أنه بالرغم من وجود دلائل على حصول تصدير للأقمشة ، فقد كانت التعويضات المصرية الأساسية للمنتجات السورية شحن الحبوب عند الاقتضاء للتخفيف من الضائقة في سوريا ، أو لتزويد جيوش السلطان عادة بدون تحميل الموارد السورية الضئيلة مطالب إضافية . وقد جرى تنظيم التجارة بحيث جاء تركيز المنتجات الزراعية في المدن الرئيسة ، وتم قدر معين من تبادل السلع المصنوعة بين دمشق والقاهرة ، وغابت التجارة المتكافئة بين العمالقة وبقية الأقليم .

أما السبب في عدم الحاجة إلى تجارة تعويضية فكان أن الكثير من استيراد المواد الخام كان من المداخيل الضرائبية للمماليك أو مداخيل الأوقاف للمؤسسات الدينية . فكان جهاز الدولة والدين على السواء ، في القاهرة ودمشق ، مدعوماً بهبات من الأراضي في مواقع نائية لم تكن مكافأتها السياسية تتطلب أي مبادلة .

وعلاوة على العمليات التجارية التي كانت تجري داخل سوريا

وبين سوريا ومصر، كانت أهم الطرق التجارية تمر بين القاهرة ودمشق من جهة ، وبين بغداد وفارس في الشرق أو الأناضول وموانىء البحر الأسود في الشمال ، من جهة ثانية . وتشير ملاحظات متفرقة حول الطريق الرئيس بين بغداد ودمشق إلى أن تجارة ناشطة كانت تجري على هذا الطريق ودامت حتى منتصف القرن الرابع عشر . إلا أنه منذ ذلك الحين وحتى ٧٨٩هـ/ ١٣٨٧م حين أُعلن عن مجيء تاجر من بغداد، ليس لدينا أية معلومات حول استخدام هذه الطريق . قد يكون من المحتمل جداً أن دمشق كانت تستقبل التوابل والحرائر والأصباغ والعقاقير من بغداد إلى أن أضعف إحياء طرق دولية أخرى عمليات هذا النقل .

وحفزت احتياجات أخرى الاتجاه الثاني إلى ارمينيا والأناضول والبحر الأسود . وكانت القوافل التجارية ناشطة حتى خلال الحروب الصليبية المضادّة لأن هذا النقل التجاري الشمالي كان ذا أهمية استراتيجية عظيمة، وجلب إلى سوريا من الشمال القوّة البشرية الثمينة من الرقيق ، والخيول ، والمعادن . ومع أن قدراً معيّناً من الزيت والصابون السوريين كان يصدر ، فهناك احتمال بأن اثمان هذه الاستيرادات المكلفة كانت تُدفع نقداً . وهنا أيضاً كانت العوامل الدخيلة على التبادل الاقتصادي المديني المحلي عوامل حاسمة . فاما الحاجات الاستراتيجية ، أو الطلب الخارجي على المنتجات الغريبة كان الأكثر أهمية من النشاط الذي ولدته الحياة التجارية للمدن .

وكان الانتاج المديني ، بصورة مماثلة ، مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالاعتبارات السياسية . وفيما كانت جميع المدن تنتج سلعاً مألوفة كالقماش ، والجلود ، والخزف ، واحياناً الصابون ومواد البناء ، كانت بضع مدن فقط تنتج اصنافاً مميّزة ذات نوعية ترفيهية . وكان لمدينة حلب انجازات جديرة بالذكر في أشغال الخشب ، والرخام ،

والنسيج ، والصابون . والعطور ، والاسلحة ، كما حكم بذلك مؤرخوها . واشتهرت بعلبك بالأقمشة القطنية الرقيقة جداً والمستخدمة في القاهرة على نطاق واسع . أما طرابلس التي كانت تشتهر في القرون السابقة بحريرها ومنسوجاتها فقد فقدت هذه الصناعة ، ولكنها كانت منطقة هامة في انتاج السكر . ومن الممكن أنه كان لديها صناعة واسعة لتكرير هذه المادة . ومع ذلك ، عملت رعاية المماليك في دمشق والقاهرة فقط على تغذية واستمرار طبقة كاملة من النتاج ذي الميزات الترفيهية . فدمشق مثلاً ، كانت تنتج الزخارف المنزلية البديعة ، وأواني المطبخ ، والحلي الذهبية والفضية والنحاسية . وكانت مشهورة أيضاً بالحرائر ، والقطنيات ، والملابس الكتانية ، والأقمشة المقصبة والأثواب المطرّزة ، والخيم ، والأغطية المزركشة لسروج الخيل ، والأردية المصنوعة خصيصاً للنخبة المملوكية . ووجّه حرفيو المدينة أيضاً مهاراتهم نحو صناعة الاسلحة والأدوات الدقيقة كالربْعيّات والاسطرلابات . وازدهرت حرف البناء ذات المستوى الرفيع . حتى القاهرة استخدمت جصّاصيها، وبنائيها ، وعمال الرخام ، ومعامل الاجر . وكان لدمشق صناعة زجاج ناشطة ومشهورة بمصابيحها المطلية بالذهب ، واوانيها ، واباريقها ، وزباديها .

ولم تُهمل صناعة الحديد ، والسيراميك ، والجلود ، والورق ، والحلويات الطيبة . وكانت دمشق ذات اهمية فريدة كمنتجة للسلع الترفيهية التي كانت تصدّر إلى جميع انحاء الامبراطورية والى الخارج . بهذه الحرف كان القرن الرابع عشر قرناً رائعاً .

ولم تكن مساهمة المماليك في تقويم الاقتصاديات المدينية اكبر شأناً من مساهمتهم في صيانة المصنع المديني الطبيعي . فإعادة تنظيم الموارد المالية من قبل السلطان الناصر محمد (مات ٧٤١/ ١٣٤١)، وعقود من

السلام ، خلقت فائضاً من الثروة من أجل توظيفها في إصلاح الشوارع والطرقات ، واعمال المياه ، والمباني الجديدة ، وأوقاف المؤسسات الدينية ، بمقياس لم يضاه منذ العهد الأيوبي . وتجدر الإشارة ، مع ذلك ، إلى أنه كان لتسارع النشاط إيقاعات مختلفة في مدن مختلفة بأساليب توافقت بشكل وثيق مع الخطة السياسية المملوكية .

في القرن الرابع عشر كان الاتجاه الأساسي لهذه السياسة نقل المسؤوليات العسكرية الفعالة من دمشق إلى حلب ، إذ لم تعد دمشق مركزاً ناشطاً لمتابعة الحروب ، بعد أن زال التهديد المغولي وتم طرد الصليبيين . واصبحت حلب ، في اعقاب الحملة الهامة الأخيرة ، في ٧٢٢هـ/ ١٣٢٢م نقطة الانطلاق لشن الغارات التي اجبرت إرمينيا على دفع الجزية للدولة المملوكية، والتخلي عن قلعة إثر قلعة، والإذعان في النهاية إلى الاندماج في امبراطورية المماليك . وبين ٧٣٥هـ/ ١٣٣٤ - ٣٥م - و٧٤٨هـ/ ١٣٤٧ - ٤٨م، شُنت ثماني حملات ناجحة من حلب، واحدة منها فقط بمساعدة الجيوش المصرية والدمشقية، إلى أن اطلقت رصاصة الرحمة في ٧٧٦هـ/ ١٣٧٤ - ٧٥م على أرمينيا التي أصبحت في الحقيقة مستوعبة . ورافقت هذه الانتصارات مسؤوليات إدارية متزايدة، وواردات اكبر جاءت بشكل هبات لعقارات من الأراضي منحت لأجراء حلب من البلدان المغلوبة . وزادت الانتصارات العسكرية في فائض الثروة المتوافرة للاستثمار في حلب، ربما افسحت في المجال كثيراً للفرص التجارية المحلية سيما وأن المقاطعات الاسلامية - المملوكية في تلك المنطقة قد اتسعت .

وهناك تطور سياسي ثان عزّز وضع حلب إلا وهو إضعاف إدارة الدولة المملوكية . فقد ترك موت السلطان الناصر محمد في عام ١٣٤١ النظام المملوكي في توتر مستمر . وفيما بقيت السلطنة في عائلته، كان

تجدد الحرب الأهلية المستمر ثمناً لهذا البقاع ووسيلة لمسك زمام الامر في الدولة . وانزعجت القاهرة بشكل خاص من جراء معارك الشوارع المتكررة بين زمر من الجنود واتباعهم من عامة الشعب . وقد تضافر اختيال الجنود وتعنتهم ، وعنف الجماهير ، وطمع الموظفين الرسميين والقلق الشعبي جميعاً على إفساد نظام القاهرة وخلق الخلل فيها .

وساهم هذا الأمر ، من الناحيتين العسكرية والاجتماعية ، في إضعاف مكانتها في الامبراطورية . هذه العواصف السياسية أغرت مماليك دمشق وحلب معاً بالسعي إلى السيطرة على النظام . وكانت الحروب الأهلية في سوريا مستمرة فعلاً بين **٧٤١هـ/ ١٣٤٠ ـ ٤١م** و١٣٥٢/٧٥٣ ، واندلعت مجدداً مرات عدة في العقد التالي . وفي معظم الأحيان كان امراء دمشق يحرّضون على هذه الثورات تارة من اجل دعم الأحزاب في القاهرة ، وطوراً آخر ، وبشكل أكثر شؤماً ، بغية معاضدة ذرائع السوريين في مطالبتهم بالسلطنة . ومع ذلك ، عكست الأحداث نزعةً في الأهمية السياسية نحو حكام حلب وقواها . ففي **٧٥٢هـ/ ١٣٥١م** ، وللمرة الأولى بدأ امراء حلب الطامحون المغامرون ، ثورتهم الخاصة مستخدمين قدراتهم العسكرية المتسعة للقتال من اجل السيطرة على الامبراطورية بأسرها . حتى الآن ، فقط امراء دمشق والقاهرة كانوا يغذون مثل هذه المحاولات . وهكذا كان للحروب الأهلية تأثير قوي على حلب ، متيحة لقواتها فرصة أكبر للبرهنة على بأسها وأهميتها .

وبطريقة أخرى أيضاً ، عززت مصائب النظام أهمية حلب حيث سمح ضعف النظام وشجع انفجار العنف البدوي في سوريا ومصر معاً . واعطى انشغال المماليك شيوخ القبائل البدوية الفرصة السانحة لاظهار طموحاتهم الشخصية ؛ كما حث الامراء العصاة ،

احياناً عديدة ، البدو على الانضمام إليهم في نضالهم ، وذلك باعطائهم مجالاً واسعاً للقيام بأعمال السلب والنهب . فبدأت هجمات البدو في الثلاثينات من ٧٣٠/ ١٣٣٠ ، ثم تفاقمت بعد ذلك شدتها .

وفي نفس الوقت شكّل تبلور المقاطعات التركمانية الجديدة في الأناضول، أولاً دولة دُلغادر وبعد ذلك دولة رمضان ، تهديداً هائلاً لأمن سوريا. فلم يهدد برابرة الداخل باقتلاع الاقتصاد في مقاطعات المماليك من جذوره فحسب بل هدد بذلك أيضاً البدو الرحل القادمون عبر الحدود. وكانت هجمات البدو، سواء في مصر العليا، وفي سوريا وفلسطين، والصحراء الشرقية أو على الحدود الشمالية، مكلفة إلى حد كبير. وقد قطعت الغارات على القوافل التجارة البعيدة المدى والدوليّة المربحة. وأصبحت فوائض الأطعمة الريفية المخصصة للاستهلاك المديني محفوفة بالخطر. وغالباً ما دمّرت الغارات على القرى المحاصيل في امكنة منشئها، وكان يمكن للضغط البدوي على القرى الواقعة على الحدود أن يعني خسارة دائمة للفلاحة، فتصبح الأراضي المزروعة صحراء ويغدو التمدن لاغياً. وباضطلاع حلب بمسؤولية كبح البدو من العرب، وضبط المقاطعات التركمانية العدوانية المتوسعة في الشمال، أكسبها قدراً أكبر في الأهمية العسكرية والوضع السياسي على السواء.

تحكمت هذه الأحوال بالنمو الداخلي للمدن. فدخلت دمشق التي استمتعت بثمار الانتصارات الأولى في باكورة القرن وتحت حكم تنكز (١٣١٢ ـ ١٣٤٠) فترة ثلاثة عقود من الروعة والتوسع لا مثيل لها. وتعهد تنكز إصلاح أنظمة الأقنية الرئيسة التي يعتمد عليها تزويد المدينة بالمياه. وأشغال الشوارع التي استغرقت عقداً من الزمان تقريباً، ساعدت على تبرير التوسع الفوضوي على الجوانب الشمالية والغربية بخاصة وعلى إعادة استعمال الشوارع والجسور والمساحات الضرورية

لتأمين المواصلات داخل الأقليم المفعم بالحركة. وبعد أن عصرن تنكز البنى الأساسية للاقتصاد، وهب مدارس وجوامع جديدة ومؤسسات أخرى، وساعد في الحث على إقامة أبنية ومنح أوقاف أخرى. وشيد خلال ولايته أو أصلح ما يقارب الأربعين مؤسسة جديدة. واشترك امراء وقضاة هامون وتجار أغنياء في منح الأوقاف للمدينة.

تقابل عقود التوسع الكبير في دمشق حقبة من البناء والإصلاحات المتواضعة في حلب. ولكن بينما كانت سرعة التقدم العمراني تنحسر تدريجاً في منتصف القرن في دمشق، بدأت حلب تتجاوزها. ومنذ موت تنكز في ٧٤١/ ١٣٤٠ حتى حوالى ٧٧٠/ ١٣٦٨ - ٦٩ نعرف أن هنالك ثلاثة وعشرين مشروع بناء وترميم في دمشق وثلاثة عشر في حلب. ومنذ تلك الفترة فصاعداً أخذ التقهقر النسبي في دمشق يصبح شديداً. وبين ٧٦٧/ ١٣٦٥ - ٦٦ وغزوات تيمورلنك في ٨٠٣هـ/ ١٤٠٠م لم نسمع سوى بثمانية مشاريع في دمشق، بينما لم يكن في حلب أقل من اثني وعشرين مشروعاً يجري تنفيذها. فمن بدايات بطيئة ومتعثرة، تخطت حلب دمشق بكثافة العطاء والعمران، وفاقتها في روعة الصروح المبنية، وفي الجاذبية الناجمة عن ذلك التي تمتعت بها المدينة كمركز للدين والعلم. ولم تكن المدارس الجديدة، والمساجد وبيوت العبادة وحدها المشاريع العمرانية في حلب، فقد وُهبت هذه المدينة أيضاً في عام ٧٥٥هـ/١٣٥٤م مستشفى. علاوة على ذلك بدأت حلب تمتد إلى أبعد من حدودها في الحقبة الأخيرة من القرن الرابع عشر دافعة باحياء جديدة إلى الجنوب والشرق من المدينة القديمة. إن حلب مدينة بهذا التفجر من النشاط لتعزيز اهميتها العسكرية ولثرائها.

ومع أن الوضع المالي والاقتصادي لمصر وسوريا، والأنماط

التجارية والانتاجية، والتطور المادي المدني كانت متأثرة بسلوك المماليك، كان متغيّر اقتصادي واحد، هو تجارة التوابل الدولية، متأثراً بقوى أخرى. فقد كانت الامبراطورية المملوكية تقع عبر الطرق التجارية الكبرى التي تؤدي إلى أوروبا قادمة من الهند والصين وجنوب شرقي آسيا. وكان العرب، كما هو معروف جيداً، وسطاء العالم، إلا أن الطرق عبر مصر وسوريا لم تكن دائماً مستخدمة ، فكان استخدامها يعتمد على التأثير النسبي للعوامل المحليّة والدوليّة والقوى السياسية ، بالمقارنة مع القوى التجارية في اقتصاديات المدن الرئيسية .

كان الصليبيون قد أعطوا، في العصور التي سبقت مباشرة فترة حكم المماليك، زخماً هائلاً للتجارة الدوليّة. ولم تأخذ فقط التوابل والأصباغ والعقاقير القادمة من الشرق الأقصى طريقها إلى ايطاليا عبر المراكز التجارية الكبرى في الشرق الأوسط، بل كانت السلع الاقليمية تصدر إلى الغرب، وتشجع الصناعات المحليّة. وما ان أقبل منتصف القرن الثالث عشر، مع ذلك، حتى تآمر تطوران اثنان على حرمان الاسكندرية والموانىء السورية الأصغر من هذه النشاطات المفيدة. واحدهما كان، بالطبع، عداء النظام المملوكي لوجود الغربيين. فلم يعارض التجارة فحسب، لأن تجارة ناشطة كانت تجرى بواسطة المدن الصليبية وعبرها، بل ان التوتر الذي خلقته الحرب النظامية لم يستطيع إلّا أن يكون له تأثير ضارّ. فغدا الاتجار، في النصف الأخير من القرن، بين الأوروبيين والمماليك، متقطعاً ومتقلّصاً في الحجم إلى حد بعيد.

وكان للعامل الثاني أهمية أبعد مدى في الزمان، لأنه أفسد أي جهد كان بإمكان المماليك أن يبذلوه ليحافظوا على بقاء التجارة الدولية حيَّة. فخضعت الطرق التجارية الدولية بين الشرق والغرب في القرن الثالث عشر إلى إعادة توجيه رئيسي. وسهل إنشاء امبراطوريات مغولية

في آسيا الوسطى تجارة برّيّة تجنبت الأكلاف العالية والصعوبات السياسية والمخاطرات الأخرى للطريق اليمنية المصرية، فأفرغت توابلها إما في الموانىء الأرمنية أو في موانىء البحر الأسود.

وبالرغم من هذه الصعوبات، ناضلت مصر المملوكية من أجل ان تبقى التجارة بين الاسكندرية والغرب مفتوحة. فقد كانت هذه التجارة امراً حيوياً لاستيراد المعادن والخشب وغيرها من المواد الحربية التي كان لدى مصر نقص في مخزونها. وبالرغم من معارضة البابوية وفرضها عقوبات على هجمات القراصنة وعلى السلع المهرّبة، تابعت الاسكندرية لفت انتباه التجار الأوروبيين. فقام الكتاليون والبنادقة والجنويون وغيرهم بزيارة إلى الاسكندرية ، وأبرموا معاهدات معها ، فورد العبيد والمواد الحربية إلى مصر ، وجرى سيل رقيق من السلع الشرقية نحو الغرب عبر الموانىء المصرية الرئيسية . وبين ١٢٩٠ و١٣٤٥ بقيت التجارة تثير الاهتمام، إلا أنها غدت ذات أهميّة ثانوية، فكانت تلبي الحاجات المحليّة وبعض الرغبات التجارية لدى الأوروبيين، إلا أنها لم تستطع أن تحل محل الغنى الذي كانت تتمتع به تجارة النقل الدولية في التوابل والحرائر والأصباغ والعقاقير.

ضعفت سوريا بشكل أقوى لأن أرمينيا وقبرص حلتا محلّها كمسوقيْن للسلع الشرقية. ونادراً ما كانت السفن الغربية تتجه مباشرة إلى بيروت. وعقدت البندقية، عوضاً عن ذلك، معاهدات تجارية عاجلة مع ارمينيا . وما كانت سوريا تقوم به من اتصالات مع أوروبا كان في معظمه بوساطة المراكب القبرصية التي يبدو أنها كانت تواصل، رغم الصعوبات، القيام بتجارة ناشطة مع الموانىء السورية.

وقبل أن ينتصف القرن، مع ذلك، كان انقلاب رئيسي في هذا النمط آخذاً مجراه. ففي عام ١٣٤٥ أبرمت البندقيّة معاهدة مع المماليك

أقامت بموجبها، وللمرة الأولى، مع الاسكندرية مرفقاً سنويّاً منتظماً. وما حث على تجديد رغبة البنادقة هذه هو الصعوبات التي كانوا يواجهونها في طرقات آسيا الوسطى البريّة. وكانت منافذها في البحر الأسود تهاجم من قبل المغول. أما أرمينيا فكانت عرضة لضغط يأتي من قبل المماليك أنفسهم . وما أن أقبل عام ١٣٢٢ حتى سقط ميناء اياس في أيدي المسلمين .

وبعد إنقضاء عقدين من الزمان أعادت تطورات جديدة فتح التجارة الدولية عبر سوريا. ففي عام ١٣٦٥ شن بطرس الأول، حاكم قبرص، حملة صليبية عصريّة ضد الاسكندرية والمدن الساحليّة السوريّة. فحاولت البندقية، التي صدمت بما بدا لها أنه سياسة تنطوي على مفارقات تاريخية، أن تحول دون إنقطاع تجارتها في شرق البحر المتوسط ، وذلك للعمل على عقد صلح بين بطرس والمماليك . وفي نفس الوقت استغلّت الخصام القائم ، فأرسلت بعثتها الأولى إلى بيروت. وجاءت سفن البنادقة إلى هنا في ١٣٦٦ تتاجر، ذلك لأن العدوان الذي قام به بطرس قضى على التجارة السورية ـ القبرصية الوسيطة. ومع ذلك، لم يكن الوقت بعد قد حان تماماً للاحياء التام. فكان ينبغي أن ينقضي عقد آخر من الزمان قبل أن تنشىء البندقية حركة تجارية سنوية مع بيروت على أسس الاسكندرية نفسها، لأن المماليك أتموا في عام ١٣٧٥ ، غزوهم لأرمينيا، وسيطرت جنوى على فماغوستا وهذا يعني عزل البنادقة عن تجارة الجزر. وفي الوقت ذاته أنهارت الطرق الآسيوية الداخلية انهياراً تاماً. وبعد انقضاء قرن من الزمن عادت تجارة التوابل إلى مصر وسوريا. وعادت تجارة أهل البندقية، والكتالونيين الفرنسيين والجنويين، مرة أخرى إلى الاسكندرية وبيروت وموانىء سورية أخرى. ولم يزر التجار الغربيون والحجاج المدن

الموانىء فحسب، بل كانوا يزورون القاهرة ودمشق ومدناً سورية أخرى.

وما يثير الدهشة هو أنه بالرغم من ثراء هذه التجارة لم يظهر أثر ذلك على المدن ذاتها. فبقيت الاسكندرية التي نهبت بعد الاستيلاء عليها في ١٣٦٥، مدينة الخراب. وبقي العديد من الأمكنة التجارية الأصغر في سوريا مثل يافا وعكا محطات بسيطة على الطريق، ولم يحفزها حافز كاف لتبنى من جديد، وتصبح آهلة. ومع أن بيروت كانت المستفيدة الرئيسة من التجارة في سوريا، فلم يظهر في إعادة إحيائها سوى عدد قليل من الأبنية العسكرية الدفاعية. واستمرت طرابلس التي أسس إزدهارها على الأعمال الزراعية والعسكرية والادارية وعلى تجارة خفيفة في أن تكون أهم المدن. وقد جرى تشييد مدارس ومساجد جديدة طوال القرن كما أعيد ترميم التحصينات. ودمشق التي كانت تمر فيها القوافل التجارية الوافدة من الجزيرة العربية ومن الشرق متوجهة في سبيلها إلى البحر اخفقت أيضاً في إظهار أية فوائد. ولم يكن هنالك أي شيء يدل على أنها توقفت عن التقهقر بالنسبة إلى حلب مع أن هذه الأخيرة لم تشارك في التجارة إلا قليلاً. ولا يبدو أنه كان للتجارة الدولية أي تأثير مماثل لسياسات الدولة على إزدهار المدن. فقد استمرت التجارة الدولية غير منقطعة ومربحة وناشطة لمدة قرن ونيف بينما كانت أحوال الحياة المدينية في المنطقة تتغير مع التقلبات الداخلية.

إن السبب الأساسي للتأثير السطحي للتجارة الدولية هو أن هذه التجارة كانت في العالم الإسلامي تجارة نقل حيث أن السلع التي كانت تأتي من الشرق كان يعاد بيعها إلى الأوروبيين. وبالرغم من بعض الاستهلاك الداخلي لبعض سلع الترف الشرقية، لم يكن هنالك أي أثر تالٍ ثانوي. ولم يستفد من التجارة سوى طبقة محدودة من الموظفين

الرسميين، والتجار، والنوتية، والحمالين، والمترجمين، وهكذا دواليك. وفي أوروبا، بالمقابل، كانت صناعة السفن، وأعمال التعدين، والصناعة، والأعمال المصرفية، تشجع لدفع أثمان التوابل. وكان جميع السكان ينخرطون في صناعة البحر، وأعمال المصانع، وتوزيع السلع على مختلف الأسواق والأعمال المصرفية والتأمين والادارة. وكانت الطبقات البرجوازية الأوروبية المستقلة اقتصاديّاً، قادرة على إحراز استقلال سياسي وحكم ذاتها بذاتها. ولم يكن إحياء التجارة الدولية للتوابل بالنسبة لامبراطورية المماليك، دخلاً إضافياً هاماً. أما بالنسبة للمجتمع ككل وبالنسبة لاقتصاده وتنظيمه المدني فلم يكن للتجارة الدولية أي تورّط عميق كذلك الذي كان لها في الغرب. ولم تستطع أن تفوق قوى العوامل السياسية أهميّة في تجربة المدن.

عصر الإضطرابات

استمر الازدهار العام حتى العقد الأخير من القرن الرابع عشر. وفي الحقيقة، كانت هنالك علامات مقلقة. فقد أقلقت الحروب الأهلية المملوكية وثورات البدو أو التركمان السلام وكانت باهظة الثمن بالنسبة للتجارة والزراعة. وكانت في الريف دلائل على الاستقلال المالي، وفترة ركود في الزراعة. وكانت الاستثمارات العامة في دمشق أيضاً في حالة انحطاط. ومع ذلك، لم تتحد مواطن الضعف هذه قبل عام ١٣٨٨ فتغرق الإمبراطورية المملوكية في بحر أزمة كبيرة إلى درجة أنها لم تشف منها تماماً. فدخل المجتمع زمناً من الاضطرابات دام من حوالى ٧٩٠ هـ / ١٣٨٨ م إلى ٨٢٥ هـ/ ١٤٢٢ م ، قبل أن تخمد أو تقمع بالنهاية في جميع أبعادها .

كان السبب المباشر لهذه الشدائد استيلاء زمر المماليك الجركسيّة على السلطة في عام ١٣٨٢/٧٨١. ولما كان هؤلاء يعوزهم الانضباط،

وذوي طموح جامح، ولا يبالون بالعواقب، فقد حارب بعضهم البعض بشكل مستمر تقريباً من أجل السيطرة على الدولة. تسلم السلطان برقوق الحكم في العام ١٣٨٢/٧٨٤ بصفته المنتصر في الجولة الأولى من المعارك الجركسية، ولكن القتال استؤنف في ٧٨٩ - ١٣٨٧/٩٠ بشكل جدي. وخلال السنوات الثلاث التالية انتقلت ملكية السلطة من يد إلى أخرى مرتين، فتعاقب المتنافسون الرئيسيون في الاستيلاء على القاهرة ودمشق، كما وقعت معارك ضارية في حلب أيضاً، وحصل عصيان وحرب أهلية آخران في سوريا في ٨٠٢/ ١٣٩٩. بعدئذٍ، ومنذ ٨٠٦/ ١٤٠٣ حتى ٨١٥/ ١٤١٢، شنت فرق المماليك حرباً مستمرة في مصر وسوريا. وكانت كل طائفة ترفض أن تسمح لأي من الطوائف الأخرى أن تعزز موقعها، فتتخلى عن الحلفاء المنتصرين وتنضم إلى الأعداء المهزومين، من أجل المحافظة على ميزان القوى. ولم ينجز تحالف حكومي مستقر حتى جاء السلطان المؤيد شيخ (١٤١٢ - ١٤٢١). ومع ذلك فقد عاد الأمراء الطامحون إلى القتال في ٨٢٤ - ٢٥ هـ / ١٤٢١ - ١٤٢٢ م متنافسين على خلافته .

واجهت إمبراطورية المماليك المفككة مرّة أخرى الأخطار التي كانت قد هددت غزوات المغول والتركمان؛ ومن البحر، تجدد خطر الحملات الصليبية المسيحية بشكل قرصنة بحرية.

وكان تهديد الغزو التتاري يتجسد خلال عقد من الزمن. فانقضّ تيمورلنك في النهاية، وبعد غارات كانت تزداد مناطقها اتساعاً، على سوريا في عام ١٤٠٠م ومع أن حلب كانت محميّة،فقد اجتاحها الغازي الذي شتت حاميتها وبعثر حشداً من كتائب المشاة الصعبة المراس. أما دمشق فقد تُركت للمغول، بعد معركة ضارية ولكن غير حاسمة. وانسحب السلطان فرج بسبب خوفه من التآمر على عرشه في مصر،

وبإهمال لا معقول لمسؤوليته في الدفاع عن المنطقة. وصمدت دمشق لمدة يومين استسلمت بعدها للأمر المحتوم. ففرضت على المدينة ضرائب نظامية وكان على كل فرد أن يساهم. وأخذت بدلات إيجار المنازل، ومداخيل الأوقاف، ثم جمع حوالى أربعة ملايين دينار لتقديمها للغازي بغية إرضائه. أضف إلى ذلك أنه تمت مصادرة جميع الحيوانات، والأسلحة، والنفائس الأخرى بما فيها ممتلكات الناس الذين فروا من المدينة. وقد مُشطت المدينة بحثاً عن فرص لابتزاز مقادير من المال أكبر، ثم نهب الجنود منطقة إثر منطقة. فكانت الأضرار هائلة، وتضاعفت الخسائر المباشرة بشكل فظيع بإرغام آلآف من المساجين من الفتيان والفتيات، والعمال الماهرين، والطلاب على الانتقال إلى سمرقند. وقيل إن التتار أحرقوا المدينة أيضاً، غير أن هذا القول مبالغ فيه، فيما خلا بعض الحرائق الهامة في منطقة المسجد الأموي وفي الحصن .

علاوة على ذلك، ومع أن تيمورلنك قد تقاعد وتوفي بعد ذلك بقليل، فقد ساندت غزواته المقاطعات التركمانية في الأناضول وشمالي غربي إيران، وابقت حيّاً تهديد الغارات التركمانية المنطلقة من الشمال. وقد هدد الاتحاد الكونفدرالي الحربي بين أسرتي آق قونيلو وقواقوينلو بخاصة، بطوفان بربري آخر بينما زحفت مقاطعات تركمانية أقل شأناً لتنتزع مكاسب في شمال سوريا من الدولة المملوكية المنهكة وكانت قابلية السقوط بيد الأعداء من جديد شيئاً واضحاً.

وفي نفس الوقت اشتدت القرصنة المسيحية في شرقي البحر المتوسط، وكانت قد بدأت مع الحملة الصليبية التي قام بها بطرس الأول حاكم قبرص في عام ١٣٦٥ . وكانت الطفيليات الجنويّة والكتالونية التي عاشت على التجارة البندقية مع بيروت والاسكندرية التي نشطت من جديد، غير ممكن اجتنابها تقريباً. وبما أن قواعدها كانت في قبرص

ورودوس وجزر ايجيه أخرى، ظهرت للمسلمين وكأنها مغامرات صليبية متجددة. وفي السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الرابع عشر كانت منطقة طرابلس وأجزاء أخرى من السواحل السورية والمصرية عرضة، بشكل متقطع، لرسو سفن القراصنة، فيما ضاعفت الغارات المكثفة التي قام بها «بوسيكو» في ١٤٠٣/٨٠٦، إضافة إلى نياته المعلنة، المخاوف بأن القرصنة، شأنها شأن التهديدات التركمانية لن يكون في الامكان قمعها بعد اليوم. وبدأ القراصنة الذين شجعتهم حملات السطو التي كانوا يقومون بها على السفن التجارية الاسلامية في عرض البحر، على القيام بهجماتهم ضمن تخوم الاسكندرية ودمياط ذاتها. ولم تسفر الشكاوى المملوكية لدى قبرص عن أية جدوى.

كانت الأضرار التي أحدثتها هذه الحروب الأهلية وهذه الغزوات بالغة إلى حد بعيد. فالمعارك الطاحنة التي دارت رحاها في المدن دون أي رادع واحترام للحاجات المحدودة التي تتطلبها بيئة معّقدة، تسببت بخسارات مادية فادحة؛ فهدّمت البوابات والأسوار، وأحرقت أحياء بكاملها ونهبت. وقد عانت من ذلك بنوع خاص مناطق الضواحي، ولم تستثن من ذلك أنابيب المياه ومجاريها التي تشكل شرايين الحياة الغالية للمياه المدينية، فقطعت أوصالها. وإن الضرر الذي لحق بدمشق، مثلاً، في ٧٩١هـ / ١٣٨٩م كان واسع المدى وفاق حتى الأثر الذي خلفه اجتياح تيمورلنك، بالرغم من أن هذا الأثر مبالغ في تقديره. فبينا خرّب تيمورلنك الحصن والمسجد الكبير تخريباً شديداً، لم يلحق الخراب في ١٣٨٩/٧٩١، بالاحياء المحيطة بالقعلة والجامع الأموي فقط، بل ان باب الجابية وباب السلامة وباب الشاغور وقصر الحجّاج، والمصلّى والقبيبات، وسوق الحدادين، والتجار، وصناع القبعات، وغيرها الكثير، قد أضرمت فيها النيران في قتال مملوكي

طائش. وحدثت اضرار أوسع في السنوات التالية من جرّاء الحرب، وبسبب سلسلة من الحرائق الهائلة. كما حصلت أضرار لا معنى لها من جانب المماليك الذين قاموا بجهود سريعة بغية ترميم التحصينات المهدّمة. فهدّمت في حلب ودمشق معاً أبنية قيمةً من أجل استعمال موادها في ترميم التحصينات. وسببت خسارة المساجد والمدارس والمنازل قدراً من الأذى قد يعادل الخراب المباشر الذي سببته الحرب.

ألحقت الحروب الأهلية ببنية الحياة الاجتماعية المدينية المنظمة ضرراً بالغاً. فقد تلّمس المماليك العون فجندوا الجماهير المدينية في صراعاتهم، ومزقوا المدن الرئيسية إرباً إرباً بواسطة النزاعات الداخلية، وأعمال الشغب والاخلال بالأمن، والسطو والنهب. فعامة الشعب من سكان دمشق في ٧٩١ ـ ٩٣/ ١٣٨٩ ـ ٩١، و٨٠٤هـ ـ/ ١٤٠١ ـ ٢م، و ٨١٢ هـ/ ١٤٠٩ ـ ١٠م سلّموا قياد أنفسهم لواحدة من الطوائف المتنازعة أو لأخرى. وانقسمت حلب إلى حزبين ترددت أصداء عداواتهما في جميع أنحاء ما تبقى من العهد المملوكي، بينما أصبحت القاهرة مسرحاً للقتال والسلب من قبل الجماهير الجامحة.

ومن الناحية الاقتصادية، كان تخريب المناطق الزراعية المنتّجة كارثة كبرى. وكان قد سرّع في الانهيار الريفي الاضطرابات التي قام بها البدو، وعمليات الاستقلال المالي. والآن، وعلاوة على ذلك كله، أدى زحف الجيوش وأعمال السلب التي كانت تقوم بها، والبدو الذين جرّدوا من كل الضوابط بسبب انحرافات النظام، والتركمان المتغلغلون في الامبراطورية، إلى إحداث ضرر يعجز القلم عن وصفه في الانتاج الزراعي الذي يكوّن مصدراً أساسياً في ثروة البلاد. وهاجم البدو الذين نادراً ما كبح جماحهم في مصر العليا والفيّوم، القرى، واعترضوا المواصلات، وتعرّضوا لعمليات شحن البضائع، وحالوا دون شحن

الحبوب إلى القاهرة. وساعد استخدام البدو في سوريا كقوى إضافية على فتح المجال واسعاً أمام غزوهم القرى المجاورة لدمشق وحلب. كما تورط التركمان في شمال سوريا والأناضول. فلم ينهبوا المستوطنات الزراعية فحسب، بل وسعوا نفوذهم في ٨٠٦/ ١٤٠٣ ـ ٤ فبلغ منطقة حلب الادارية. ولم تعد أقاليم انطاكية، وسرمين، وصهيون، والقصير وحارم ودركوش الهامة جداً مع عائداتها إلى سيطرة حلب والدولة المملوكية قبل حلول عام ٨١٤/ ١٤١١ ـ ١٤١٢.

ولم يقصر المماليك في تشجيع الخراب في الريف. فأكره الظلم الفلاحين على الفرار من القرى. وأدى الجشع إلى إهمال أعمال الري، والاستثمارات في الانتاج الزراعي. ولم يكن بالإمكان تقدير النتائج مباشرة، ولكن يبدو أن الخسائر الهائلة في العائدات التي بُلغ عنها في نهاية القرن الخامس عشر وأوائل السادس عشر تعود بدايتها إلى زمن الاضطرابات هذا.

ظهر أثر هذه الخسائر في جميع نواحي الاقتصاد. فالخسائر في الدخل الإجمالي والانفاق المفرط في الموارد من أجل الغايات العسكرية كان يعني أن الفائض المتوافر لاستثماره في العمران المديني، وفي رعاية الحرف الفنية، قد تبدّد. وانعكس الانحراف مباشرة في انخفاض عدد الهبات الوقفية، وإنشاءات الأشغال العامة. فأصاب المشاريع العامة في دمشق جمود فعلي بعد العام ١٣٨٨/٧٩٠، ولم تستأنف بنشاط متواضع إلا بعد أن وضعت الحروب الأهلية أوزارها وذلك بعد ٨١١ هـ/ ١٤٠٨ ـ ١٤٠٩ م.

وحتى في هذه الحالة لم تكن معظم المشاريع سوى أعمال ترميمية وإنشاءات ثانوية، عوضاً عن أن تكون صنوا للأبنية الغالية التي أنجزت

في القرن الفائت . ولم يكن الاستبدال المشتت للأبنية أو الأحياء المتضررة ملائماً، بحيث تصمد في وجه الخسائر التي تصيبها من جرّاء قتال أو حرائق مدمّرة قد تأتي من مصدر مجهول . وقد لاحظ «برترندون دي لا بروكيري » ، بعد مضي عقد على استتاب النظام، أن قطاعات من دمشق كانت في حالة خراب. وكذلك الأمر في حلب التي مع أنها تابعت زخم النمو السابق طوال سنوات ٧٩٠هـ، شهدت جموداً فعلّياً في المؤسسات الدينية والتربوية بين ١٣٩٧/٨٠٠ و١٤٢١/٨٢٤. وفيما عانت دمشق من الإهمال ومن النقص في الاعتمادات المالية المناسبة، كانت بعض العائدات الزراعية في حلب تقع في الأيدي التركمانية. ولم يكن بالإمكان استئناف الأوقاف للمؤسسات الجديدة والقيام بالاصلاحات اللازمة إلا حينما أعيدت السلطة الشرعية للأقليم الإداري.

وكذلك عانت السلع المصنوعة المدينية من تقهقر الاقتصاد المملوكي. فقد كان نصيب الحاميات المملوكيةكبيراً في استهلاك الانتاج الحرفي واستخدام عمال المدن إلى درجة أصبح معها لهبوط العائدات مضاعفات واسعة الانتشار. وانهار عمل الحرف الترفيهية بسبب فقدان التعهد والرعاية. فالأواني المنزلية المطعّمة الرائعة التي كانت السلعة المنزلية الرئيسية بين الأواني والأثاث الزخرفي توقفت عن السيطرة على الزبائن وجلبهم. والمصنوعات الزجاجية ذات النوعية الرفيعة والأواني الخزفية والأقمشة ، توقف إنتاجها أيضاً في سوريا ومصر .

ووجد المماليك والطبقات الغنية من المواطنين معاً أنفسهم بدون اعتمادات مالية تمكنهم من تحمل أعباء الإبقاء على الأثاث الذي كان جزءاً من أبّهة القرن الرابع عشر.

وهناك عوامل أخرى تساعد على التسبب في هبوط الانتاج في

الحرف الترفيهية ولكنها لا تفسره تفسيرا كاملا كما يفسره الضعف في الرعاية والتعهد. ولا بد أن يكون للهبوط في نشاط أعمال البناء تأثير هائل على الحرف المتصلة بهذا النشاط. ولا يمكن أن يكون لفرض الضرائب القاسية أي يد في تخفيف الصعاب، كما لا يمكن أن يكون للمصادرة الغاشمة وللسلب والنهب أي أثر في تحسين التجارة. والضرر الواضح الذي سببه تيمورلنك للحرف الدمشقية الرائعة بترحيله الإجباري للعمال الماهرين يعتبر أيضاً، بحق، السبب الهام في تخريب دمشق؛ إلا أنه من الخطأ اعتباره مصدر الضعف العام الذي أصاب الحرف الجميلة في القرن الخامس عشر. فإذا كان استيلاء تيمورلنك على العمال الماهرين في دمشق هو السبب الوحيد لتقهقر الحرف الفنية في القرن الخامس عشر فكيف يكون باستطاعتنا تفسير التقهقر المتزامن الذي أصاب القاهرة كما أصاب المدن السورية الأخرى كمراكز فنيّة. كان التقهقر الزراعي المصدر النهائي للضائقة الاقتصادية المدينية، لأن تقليص المداخيل المملوكية اقتضى انسحاباً مقابلاً للرعاية من الحرف الترفيهية.

حذت التجارة الداخلية حذو الضعف الذي أصاب الزراعة والانتاج الحرفي. ولم تتوقف التجارة المصرية السورية الهامة توقفاً كاملاً، إلا أن دلائل متفرقة تشير إلى أنها كانت في عسر خطير. فقد كانت الطرق غير آمنة بسبب عدم حمايتها من غارات البدو المتكررة المنهكة، ومن الجنود الضالينّ. وانهار نظام السعاة والاتصالات البريدية للدولة؛ والمحطات المتوسطة التي كانت تعتمد عليها القوافل أصبحت في حاجة إلى ترميم. وأغلقت الأسواق الشرقية التي كانت تبيع السلع الدمشقية في القاهرة بسبب غياب التجارة، مع أن بعض المواد الغذائية وما يتصل بها من منتجات استمرت تصل سالمة. والواردات الجمركية

التي عرف مرّة أنها كانت تبلغ الف دينار (أو حوالى ۲۰,۰۰۰ درهم) يومياً، هبطت إلى حوالى ۱۳۰,۰۰۰ أو ۱۵۰,۰۰۰ درهم في الشهر في عام ۷۹۸/ ۱۳۹٥ ـ ۹٦. فقط تجارة التوابل الدولية استمرت في الازدهار. وكانت بعض القوافل الداخلية الضرورية، المحصورة أساساً ضمن حدود المدن الساحلية، تتمتع بالأمن، فبقيت التجارة ناشطة بالرغم من الأحداث التي كانت تقع في الأراضي البعيدة عن المدن ولا شيء يدل بشكل أوضح على العلاقة السطحية بين التجارة الدولية وبقية الاقتصاد الاقليمي، من ازدهارها المستمر على الرغم من التقهقر العام.

إن أكثر ما يلفت النظر في الأزمة الاقتصادية هو انهيار النظام النقدي وتضخم الأسعار. فمنذ حوالى ۷۸۱/ ۱۳۷۸ ـ ۷۹ أحدث سك العملة من النحاس تضخماً في الأسعار حددت بموجب شروطها. وقد دفع الارتفاع في مبالغ النحاس بالفضة إلى الخروج من دائرة التداول. وحوالى العام ۱٤۰۰ توقف استعمال الفضة، وغدت قطعة النقود من النحاس، محسوبة لقيمتها من الدراهم، الوسيلة العامة في التبادل. وانخفضت قيمة النحاس بسرعة إزاء الذهب وبلغ هذا الانخفاض أدنى مستوياته في عام ۸۰۸/ ١٤٠٥ ـ ٦، وتفاقمت حدة الأزمة، إن لم نقل حدثت فجأة، بسبب الحركات المعدنية الدولية التي جلبت كميات ضخمة من النحاس إلى مصر وربما سحبت منها الفضة. هذه الحركات في موازنة سعر الصرف عكست في الواقع فوضى نقدية ايطالية وربما عالميّة النطاق. ففي مصر ارتفعت الأسعار بشكل مفاجىء وتقلبت بشكل جنوني. وسيطرت الفوضى على جميع الأسواق. ومع ذلك زال الأسوأ بحلول عام ۸۰۸/ ١٤٠٥ ـ ٦. إذا استقر النحاس حينئذٍ ثم ارتفعت بالفعل قيمته قليلاً في عام ۸۱٥/ ١٤١٢. وادخلت في ذلك الوقت قطعة نقد فضية من نوع جيد جداً، واستأنفت الأسعار سيرها المطّرد.

ومع أن هذه الأزمة كانت قصيرة الأمد إلى حد كبير ومضايقة في الأجـل القصـير، فينبغي أن تسقط هي ذاتهـا من الحسـاب كمسبب للضائقات الاقتصادية البعيدة الأمد التي كانت لها جذور في هذه الفترة. ومع أنها كانت قد أُعتبرت غالباً من قبـل الباحثـين المعاصـرين أمثال المقريزي وفيما بعد الباحثين الغربيين معاً، سبباً للضائقات الاقتصادية، فإن التغيرات الطويلة الأجل في الأسعار لا يمكن اعتبارها مترابـطة مع التضخم النقدي. وأظهرت أسعار الحبوب ارتفاعاً عالميّاً خفيفاً بالنسبة للذهب مع أنه لم يكن شديداً شدّة التضخم النقدي، في حين ارتفعت قيمة السلع المصنوعة بشكل هائل وغير متناسب بالكليّة مع التضخم. ومن البديهي أن العوامل الحقيقية في عمليتي العرض والطلب في المـواد الغذائية، والمواد الخام، والأجور، كانت أكثر أهمية من مصـاعب سك العملة نفسها.

كانت هذه العقود المضطربة تشكل ضائقة شديدة لجميع طبقات الشعب. ومـع أنـه من المحتمـل أن يكـون بعض مـالكي السلع، أو الجنود، أو الموظفين الرسميين، أو الفلاحين قد حققوا نجاحاً اقتصاديّاً من التضخم؛ أو أن يكون بعض الحرفيين كالـطحانـين والخبازين قـد حققوا نجاحـاً اقتصاديـاً من الارتفاع المفـاجىء للأجـور، فان معـظم النـاس قد دفعـوا الثمن، حيث اصبحت المجاعـات، وأصبح العجـز حـالات متكـررة. وعـانت مصر من أزمـات كبـرى في ١٣٩٤/٧٩٦ و١٣٩٦/٧٩٨. ثم كانـت بـين ٨٠٥ـ ٨/ ١٤٠٢ـ ١٤٠٥، و١٤١٦/٨١٨ أيضـاً سنوات عجـاف. أضف إلى ذلك، وعـلاوة على الأزمات الحادة بنوع خاص، ارتفع مستوى السعر العام للحبـوب، في هذه الفترة، حوالى عشرين بالمئة من قيمـة الذهب الثـابتة. وربمـا أكثر بكثير بالنسبة للعملة النحاسية المتوافرة لدى معظم الناس.

وأصيبت الطبقات المتوسطة بالهلاك من جرّاء ارتفاع أسعار الأقمشة والسلع المصنوعة الأخرى. إذ ارتفعت أسعار الملابس الصوفية والقطنية والكتانية من ثلاثة إلى عشرة أضعاف أسعارها الأساسية. وعانى تجار الطبقة المتوسطة والعلماء بسبب أن الملابس، والأغطية، والسجاد، والوسائد، والبطانيّات، وما شابه ذلك، كانت أكثر الأشياء أهمية بالنسبة للغنى البرجوازي. وكانت الأثواب تلعب الدور ذاته الذي تلعبه اليوم السيارات والسلع الميكانيكية المتيّنة في مستوى المعيشة لدى الطبقة المتوسطة الأميركية. فالارتفاع المتطرف في أسعار الأقمشة جعل من المستحيل على العائلات المتوسطة الدخل أن تعود إلى الاستمتاع ببحبوحة الأيام السابقة. إن المجتمع المملوكي بأسره قد عانى هذا الضنك: فالطبقات الدينية قد أفقر رواتبها الوهن التدريجي الذي أصابها من جرّاء التضخم؛ ورجال الدولة تدنت مداخيلهم الضرائبية؛ والتجار انهارت تجارتهم. وأما عامة الشعب فقد أرهقهم غلاء المواد الغذائية.

إحياء القرن الخامس عشر

مع بداية حكم السلطان المؤيد شيخ (١٤١٢ - ١٤٢١) وخلفه السلطان برسباي (١٤٢٢ - ١٤٣٨) تم إحياء جزئي لثروات الامبراطورية. فقد انطلقا بتروّ وتصميم في إعادة مجد الامبراطورية إلى ما كان عليه في عهد بيبرس (١٢٦٠ - ١٢٧٧). فوضع المؤيد شيخ حدّاً نهائياً للحروب الداخلية. وجرى طرد المماليك العصاة. أما فوضى البدو، وإن لم تقمع نهائياً فقد قلّصت إلى حالات شاذة ومتفرقة.

وفوق ذلك كله، أعاد المؤيد شيخ وبرسباي الأمن إلى الامبراطورية وجرى إخراج الدويلات التركمانية من شمالي سوريا على أثر سلسلة من الحملات القويّة التي حدثت بين ١٤١٤/٨١٧

و١٤٣٤/٨٣٨ـ ٣٥ ،فأعيدت بذلك السيادة المملوكية على منطقة الفرات العليا. وأُدّب تركمان دلغادير، ورمضان، وكرمان. وأعيدت ثانية إلى الامبراطورية البستان، وطرسوس، وأضنة. وفي ١٤٣٩/٨٤٢ جعلت الملحقات التي أضيفت في دياربكر الامبراطورية تصل إلى أبعد حدودها. وأما الأخطار التي كانت تأتي من التحالف الكونفدرالي بين آق ڤوينلو وقورا ڤوينلو فقد صدت. ومع ان منطقة حلب قد هوجمت، وأحرقت عينتاب في ٨٢١/ ١٤١٨، فقد تمكن المماليك في ٨٣٦/ ١٤٣٣ من العمل على انتزاع سلام ملائم من آق ڤوينلو.

وكانت مقاومة القرصنة المسيحية شديدة أيضاً. فتكاثرت سلسلة الحملات ضد قبرص في ١٤٢٦/٨٢٩ حتى تم احتلال الجزيرة فكان هذا الغزو هو الانتصار الإسلامي الأول من نوعه في البحر خلال قرون. وتبعت الهجمات على قبرص غزوات مماثلة على رودوس في ١٤٣٩/٨٤٣ و١٤٤٢/٨٤٦ و١٤٤٤/٨٤٨، وإن لم تكن غزوات حاسمة.

ونجح أيضاً المؤيد شيخ وبرسباي في إعادة بناء الاقتصاد الوطني. واستقرت الأوضاع المالية في حكم المؤيد شيخ، فجرى سك الدراهم الفضية ذات النوعية الممتازة بكميات وافرة وللمرة الأولى من قبل انعطاف القرن. وسار برسباي على الخطى نفسها بإصدار الدينار الأشرفي كقطعة نقد ذهبية قياسية في الامبراطورية تنافس الدوكاتية العملة الذهبية في البندقية. وعلى أثر الاستقرار الذي حصل في سك العملة، اتخذت الأسعار التي ضخمتها الاضطرابات المالية مستوياتٍ عاديّة. وتشير الأرقام غير الكاملة إلى أن أسعار المواد الغذائية يمكن أن تقارن إيجابيّاً بمعدلات القرن الرابع عشر، حتى منتصف القرن

على الأقل. وهكذا يبدو أنه قد تم إحياء جزئي للمستوى الشعبي للحياة.

وأفصح هذا الاحياء عن نفسه عبر النواحي الاقتصادية جميعاً. فقد جرت بعض التحسينات الزراعية في معظم الفترة المتبقية من القرن الخامس عشر، واستأنفت التجارة وعاود الانتاج المديني، بعضاً من حيوتها القديمة. واستمر انتاج السلع، من اجل الاستهلاك على نطاق واسع، كالمعتاد. كما استمرت دمشق مركزاً للحرف والصناعة ذا أهمية شاملة. فصُنعت المنسوجات الحريرية والقطنية والكتانية والمطرّزات واللبّاد والبسط. وزوّدت القوات المملوكية بالتجهيزات العسكرية، والأسلحة، والسكاكين، والأقواس، والرماح؛ كما زودت بتجهيزات الفروسية، والأسرجة، وأغطية الخيل. وصنعت أيضاً الأواني من الحديد، والنحاس، والسيراميك والخشب، والقش؛كما صنعت السلع المنزلية. وتوافرت مواد البناء، ومهارات البنائين. وجاء في المصادر ذكر النجارين والبنائين وصانعي الآجر والجير.

وتابعت مدن هامة أخرى سلسلة طويلة من النشاطات، وإن لم تكن هذه المدن قد بلغت كمالاً مثل كمال دمشق. ففي حلب كانت الدباغة، وتمشيط القطن، والغزل، وتبييض القماش، والصباغ، والنسيج صناعات هامّة؛ كما كان يُنتج هناك النحاس، والحديد، والسيراميك، والورق، والزجاج، والأسرجة، والأسلحة. ومع ذلك فقد كان الصابون من خاصيات حلب المميزة، فكان يصنع في المدينة نفسها، ويجمع من الأقاليم المجاورة ليسوّق في الأناضول، وديار بكر، والعراق، وسوريا ومصر. وكانت القدس وطرابلس تصنعان الحرير. كما كانت معظم المدن والبلدات الصغيرة تقريباً تنتج السلع القطنية. أما الزيت، والصابون، وجلد الحيوان، والزجاج، والمياه المعدنية فكانت

تعالج في المدن الأقل شأناً.

في المقابل، بقيت صناعة السلع الترفيهية في إنحدار واضح. فالنحاس المطعم، والأواني النحاسيّة، والزجاج المذهب استمرت تُصنع. غير أن دليل القطع الباقية يظهر أن النتاج كان منخفضاً كثيراً وذا نوعية رديئة. كما استمر صنع الحلي، فكان الذهب يستورد من جنوى ليصاغ في دمشق ثم يعاد تصديره. وتشير المصادر العربية والأوروبية على السواء إلى أن الحرير الناعم، والقماش المقصّب، والمخمل، والأطلس، وغيرها من المنسوجات ذات الخصائص المميزة كانت لا تزال تنسج في دمشق، علماً بأن الأقمشة الفاخرة ومواد الأثاث الفخمة التي كانت تصنع في القرن الرابع عشر لم تعد تذكر. وفي المدن الأخرى كحلب، وطرابلس، والقدس إستمر انتاج بعض الحرير والذهب والأواني النحاسيّة. أما السيراميك الرفيع النوعية فقدد اختفى تماماً. وضاعت المهارات المتخصصة الأخرى، فكان يلزم استقدام البنائين الماهرين، كساقفي السطوح المكسوّة بالصفائح المعدنية من الرصاص، مثلاً، من الأناضول لإصلاح الاتلاف الذي أحدثته إحدى الحرائق في ٨٨٤/ ٨٠ ـ ١٤٧٩ في المسجد الأموي في دمشق؛ وحتى حينئذٍ زُعم بأنهم أدوا عملاً متدني القيمة.

إن الأسباب التي أدت إلى إخفاق تجارة الأصناف الترفيهية في العودة إلى الحياة الناشطة هي أسباب متعددة. فكان العامل العام الأهم هو تواني الرعاية المملوكية التي سبقت مناقشتها، وربما عادله في الأهميّة، في بعض الحالات، التنافس الدولي. فالأشغال الحرفية هي بالضرورة عمل لأصناف مميزة، وجودة السلع الأجنبية وتنوعها هما مغريان دائماً. في هذه الحالة الخاصة اكتسبت المنافسة الايطالية قدرة على انتاج أصناف مقلّدة للمطرزات السورية، والدمقس، والزجاج المطلي بالذهب. وقد

كلفت منافسة فلورنسا في الأثواب الصوفية المبادرة المحليّة ثمناً غالياً. فاشتكى المقريزي من الاستيراد المشؤوم للأقمشة الايطالية، ومن التفضيل الكلّي للسلع العالية القيمة والخفيضة الثمن التي تأتي من أوروبا. ومن الطرف الآخر للعالم أخذت منافسة السيراميك الصيني ضريبة ثقيلة الوطأة. كانت القدرات الفنية في سوريا ومصر تسير نحو الانحدار في القرن الخامس عشر، وذلك بسبب حرمانها من جزء كبير من حمايتها.

فيما يتعلق بتاريخ التجارة الداخلية، تأتي معظم معلوماتنا حول التجارة السورية ـ المصرية من منتصف القرن أو أواخره، ولكنها تشير بوضوح إلى تدفق مستمر على الرغم من الأحوال المتقلقلة بشكل متزايد. تابعت مصر استيراد المنتجات الزراعية السورية، كالغنم والفاكهة، وماء الزهر، والتمر، والأرز، وشراب الفاكهة. وقد وجدت الأقمشة، بما فيها القطن البعلبكي، والمطرزات من دمشق، والحرير من حماه والشام، وبعلبك، أيضاً أسواقاً لها في القاهرة. وورد ذكر للورق والرخام. والتصدير المصري الوحيد المعروف كانت الحبوب. وبقيت طرق أخرى أيضاً ناشطة. واستمرت دمشق في الحصول على ما تحتاج إليه من مختلف أنحاء الأراضي الداخلية السورية. واستوردت حلب المواد الغذائية، والملح، والأقمشة من مختلف أجزاء سوريا. وفي فلسطين استمرت التجارة المحلية في الفاكهة، والحبوب، والحيوانات، والقطن، كالمعتاد.

كان هذا النجاح الاقتصادي، مع ذلك، مثقلاً بضغوطات عسكرية متواصلة. وكلما ثقلت الأعباء، كلما زاد الوهن في موارد الدولة المتوافرة. فكانت أولى الضائقات السعي الجاهد في صيانة الجبهات الشمالية. وعلى نقيض الخبرة المملوكية في القرن الرابع عشر لم تبدد

الانتصارات والالحاقات تبديداً نهائياً الضغوطات التتارية والتركمانية فأثار آق قوينلو مخاوف جديدة من الهجوم على حلب. أما الخطر الأكثر فهو القوة المتعاظمة للامبراطورية العثمانية التي هي الآن إمبراطورية جبارة. فقد دفعت ضغوطات توسعها على دلغادير وكرامان هاتين المقاطعتين الصغيرتي الشأن، إلى صدامات متكررة مع المماليك فيما هما تناضلان للاحتفاظ بتوازنهما في الاضطراب المتعدد الأشكال والألوان في السياسات الأناضولية. وبقي الوضع مع ذلك، تحت السيطرة المملوكية حتى عام ٨٧٠/ ٦٥ ـ ١٤٦٦ .

وفي نفس الوقت دلّت هجمات القراصنة على التجارة والشواطىء الاسلامية على خطر آخر غالي الأكلاف. فلا غزو قبرص في ١٤٢٦/٨٢٩ ، ولا الهجمات على رودوس ولا تدخل المماليك الضخم في سنوات ٨٦٠/ ٥٦ ـ ١٤٦٦ للاحتفاظ بسيادتهم على قبرص، خفف من الضغط. ولا أجدت الدفاعات السلبية نفعاً. فالجهود التي بذلت من أجل تعزيز الدفاعات الساحلية، وعلى الأخص بين ٨٤٣/٣٩ ـ ١٤٤٠ و١٤٥٣/٨٥٧ ، بقلاع جديدة، وأبراج مراقبة، وطرق أفضل، ومحميات جديدة، لم تنفع كثيراً في صيانة بيروت وطرابلس والاسكندرية ودمياط، أو أمكنة أصغر شأناً على سواحل سوريا، وفلسطين، ومصر.

وهكذا وجد المماليك أنفسهم مجبرين على تحمل الأعباء الضخمة للدفاع في البحر. ومع أنهم يشكون من النقص في المواد والرجال الماهرين فقد كثفوا، مع ذلك، عملهم في بناء السفن. وحين لا تكون المواد متوافرة لهم من أوروبا، كانت تجلب بيأس متهور، وبواسطة حملات مواكبة إلى الشواطىء الأناضولية. كانت أكلاف هذه الجهود تفوق كل حساب؛ وقد ساهمت أكثر من أي عامل آخر في إفلاس النظام المملوكي.

وفي عام ١٤٨٠ فقط وهن ضغط القرصنة الدائم ثم توقف لفترة عشرة عقود تقريباً. ومع ذلك، فقد كان هذا التخفيف نفسه نذير شؤم، إذ أن الجهود التي بذلها المماليك خلال عقود من الزمن لم تفلح في كبح جماح القرصنة. ولكن السيطرة العثمانية، على الأرجح، في بحر ايجيه وفي شرقي المتوسط هي التي انجزت ما عجز المماليك عن القيام به بأنفسهم. وأصبحت مصر وسوريا الآن معتمدتين على الامبراطورية العثمانية.

إن الأكلاف الباهظة لهذه الجهود العسكرية ولصيانة أسطول بحري، وجلب العبيد لتعزيز القوات المسلّحة التي أهلك الطاعون والحروب القسم الأعظم منها، تطلبت مداخيل مالية كبيرة في الوقت الذي كانت فيه موارد سوريا ومصر تتقلّص. فكانت النتيجة فرض الضرائب المكثفة على أفراد الشعب. ففرضت ضرائب جديدة على جميع السلع تقريباً التي تكوّن الحاجات الضرورية للشعب. فالفاكهة والخضار، والحبوب التي تجلب إلى المدن كانت تخضع لضرائب البيع والمتاجرة. والحرفيون الذين يعملون في الحدادة وصبغ الثياب، وتسريح الصوف، والغزل، والنسيج، والدباغة، والصناعات الأخرى كانوا الآن خاضعين لضرائب جديدة. وقد أدخلت مكوس غشومة لم يسبق لها مثيل، ولم تستطع أية جهود مبذولة أن تقتلع الظلم والمفاسد. وكان بالإمكان اللجوء إلى الاستئناف في كل محاكمة فرديّة، إلا أنه مهما بلغ عدد المرّات التي كان يستحث فيها السلطان على إلغاء ضريبة مفردة، أو إقالة موظف فاسد، كانت ضرائب من نوع مماثل يعاد إدخالها أو يسمح بها في مكان آخر. فالتغيير المستمر في أصناف المنتجات التي تفرض عليها الضرائب، والنسب الضرائبية، وطريقة تخمينها، والمناطق التي يجري فيها تطبيقها، وأساليب جبايتها، والأقسام الإدارية، جعلت النظام

الضرائبي شرّاً متعدد العناصر لا يمكن التغلب عليه بجهد منفرد. وعلاوة على الضريبة المباشرة على المبيعات أو الانتاج التي يفرضها الملتزمون والموظفون الرسميون، كان «المحتسب»، أو مفتش السوق، يجبي ضريبة شهرية من جميع المؤسسات التجارية. وكانت الضرائب تجبى أيضاً بطريقة غير مباشرة من خلال رسوم الوسطاء أو الشهود الذين يعيدون جزءاً من عمولاتهم إلى النظام.

ولم يكتف السلطان والأمراء ذوو الشأن بذلك، فسعوا إلى الاستيلاء على نصيب أكبر من الجنى التجارى، وذلك بالتدخل المباشر في التجارة. فكانت احدى الاستجابات المملوكية للعجز في الاعتمادات القيام باحتكار أجزاء من اقتصاد التاجر العادي. وحصل اشتراع الاحتكار الأول في تجارة التوابل من قبل السلطان برسباي (١٤٢٢ - ١٤٣٨)، ولكن مؤسسات تجارية أخرى جُعلت، مؤقتاً على الأقل، من احتكارات الدولة.

وكان برسباي قد عمد، من أجل أن يضيف إلى أرباح الاحتكار أرباحاً جديدة، إلى فرض المشتريات بالاكراه، حيث أُجبر التجار أو الشعب عامّةً على شراء كميات محددة من السلع بأسعار معينة، من السلطان أو من عملائه. وعلى العموم، تبيّن أن مثل هذا الاستغلال التجاري المعقد عملية يصعب المحافظة عليها، وقد أُقلع عنها بعد زوال حكم برسباي. ودام الاقلاع عنها حتى الربع الثالث من القرن حين بُعثت هذه الأساليب الإضافية من جديد، كما أدخلت وسائل جديدة.

لم يُؤد هذا الاستغلال إلى إثراء المماليك شخصيّاً. على العكس من ذلك فقد انخفضت مداخيل وثروات الموظفين الكبار في القرن الخامس عشر. وقد أشارت الشواهد المتمثلة في حجم الهدايا المتبادلة،

ومستويات الرواتب، وثروات السلاطين والأمراء، إلى تقلص فاجع في المداخيل. وكان في بعض الأحيان يستحيل حتى دفع الأجور وتوزيع الطعام على الجنود. وبدلاً من أن يصيب المماليك غنىً من جرّاء الضرائب الضخمة، كانوا يصارعون من أجل الحفاظ على التعايا من ترّف عيشهم ليس غير، ويقومون على الأقل بنفقة ما يشبه ظاهريّاً فرقاً عسكريّة متكاملة، ويسدون نفقات الحروب الباهظة على نحو استثنائي. لقد كان الاستغلال علامة إفقار لسوريا ومصر وعجزهما عن الاستمرار في تحمل نفقات الدفاع.

ومع إحياء الأمبراطورية جزئيّاً، تم تأمين إنعاش المدن جزئياً فقط. فبقيت حلب معرّضة لخطر التركمان وهجمات آق قوينلو، غير أنها لم تلقَ أية آثار مؤذية بسبب ذلك. وكانت دمشق أكثر أمناً، محمية بحلب، وبالمدن الساحليّة من الضغوط الشمالية والغربية معاً. وفي داخل سوريا، وحتى الربع الثالث من القرن على الأقل، بقيت غارات البدو، والحروب بين القرى، وقطع الطرق، ضمن حدود السيطرة، مع أنه دونت بعض المشقات المتفرّقة في جنوب سوريا بنوع خاص وعلى طول طريق الحج. أضف إلى ذلك أن المدن كانت على الإجمال قد استثنيت من شجار المماليك. وفي ٨٤٢/ ٤٨ - ١٤٣٩ و٨٦٦/ ٦١ - ١٤٦٢ فقط حصل عصيان في دمشق وحلب، ونشب قتال بين الجنود.

ومن جهة ثانية فقد تفاقم الاضطراب تدريجاً في الإستقرار الداخلي للمدن من جرّاء التدهور الاقتصادي والاستغلال المالي. وأصبحت التظاهرات الصاخبة، والهجوم على الموظفين الرسميين، وإحتجاج الجماهير أموراً أكثر شيوعاً كلما طغى السخط الشعبي على الفساد الضرائبي، على نفاذ الصبر إزاء أساليب الاسترحام والمفاوضات الإعتياديّة. زد على ذلك أن المماليك أنفسهم أصبحوا في القاهرة تهديداً

للأمن الداخلي. فقد كانوا قوىً لم يُستكمل استيعابها، وتائقةً إلى تجنب شدائد الحرب، والاستمتاع بثمار السلطة، فعاثت في المدينة شغباً ونهباً وقتالاً لم يستثن منه أحد. واستشرى الصراع على الخلافة، وكثر الشغب من أجل الحصول على الطعام والأجور، وكان كل ذلك على حساب الشعب بمجموعه. فالسرقة من التجار والحرفيين، والتحرش بالنساء وخطفهن، ومهاجمة المدنيين الذين يضايقون أو يؤذون القوى الدفاعية التابعة للامبراطورية والنهب وإضرام النيران لأوهى الحجج والأسباب، هكذا جعلت قوى دفاع الامبراطورية الحياة في القاهرة أشد تقلقلاً مما يُحدثه أي خطر يأتي من غزوٍ أجنبي أو هجوم بدوي. واستثنيت المدن الأخرى التي لم تتضمن حامياتها مجندين غير منضبطين من مثل هذه الاضطرابات، ما عدا حين تظهر جيوش القاهرة في حملة عسكرية.

وهناك أعراض مماثلة تدل على الضعف والانحدار، ظهرت في ضعف الاستثمار في صيانة التجهيزات المادية المدينية .فهزلت الأشغال العامة وغاب الاعمار. إذ أن العائدات الفائضة التي خلقت روائع القرون الفائتة لم تعد، بكل بساطة، متوافرة. فاشغال الشوارع وشبكات الأقنية لم تعد في معظمها معروفة. ولم تظهر دمشق أي حيوية في منح أية تسهيلات كوميونية (بلدية)، إلا في حكم برسباي حين أصبح تعويض الخسائرأمراً لا سبيل إلى تجنبه. وفي صيف حار إعماري غريب في العقود الأخيرة بحلم المماليك، أظهرت دمشق بعض النشاط الإعماري. ومن جهة ثانية، كانت حلب مهملة طوال هذه الفترة. وفي كلا الحالين انتقل التركيز من منح الهبات وبناء الصروح العظيمة، إلى إنشاء المدارس وبيوت العبادة الصغيرة التي لا تتطلب عادة رأس مال أكثر من منزل المؤسس. وكانت هذه المؤسسات الصغرى تمثل جهود العلماء في الابقاء على الحياة الدينية والطائفية إزاء الإهمال المتعاظم من جانب النظام

المملوكي. وكان على العلماء، إزاء غياب دافع جديد واستثمار مالي من الخارجي، أن يلجأوا إلى جهودهم الذاتية. فبينما كان في دمشق مثلاً حوالي خمّس فقط من الهبات الجديدة ممولاً من العلماء حتى عام ٨٢٠/١٤١٧، كان حوالي ثلث الأشغال في القرن التالي على نفقة القضاة والمشايخ. وتحمّل التجار والتجار ـ الموظفون الرسميون، بنحو مماثل، حوالي سدس المشاريع في القرن الخامس عشر والفترة الأول من القرن السادس عشر، بينما كانوا مسؤولين عن العشر فقط من الأشغال السابقة. وفي حلب كان الوضع أشد تطرّفاً، حيث كان القضاة والعلماء والتجار مسؤولين عن كامل الثلثين من المشاريع المعروفة. وهكذا استبدلت الاستثمارت الرئيسية للعائدات الريفية بتحويل الاحتياطي المحدث مدنياً إلى الاستخدام الطائفي المحليّ.

من جهة ثانية، يبدو أن حلب استمرت في النمو حجماً، ومن الممكن أن تكون قد نمت سكّاناً. فقد ضُمت احياء جديدة في جنوبي وشرقي المدينة في إطار التحصينات الجديدة التي تم انشاؤها في العشرينات والثلاثينات من القرن الخامس عشر. وحوالي انعطاف القرن السادس عشر انشئت ترع مائية ونوافير جديدة في احياء تقع في شمالي وجنوبي المدينة القديمة. وفي الوقت نفسه بنيت خانات عديدة ومنشآت تجارية أخرى. وفي دمشق، مع ذلك، كانت أجزاء من المدينة القديمة أطلالاً، وفقدت مناطق الضواحي منذ وقت طويل تسهيلاتها وجاذبيتها. ويمكن أن تُعزى هذه الفروقات إلى واقع أن دمشق واصلت المحافظة على بقايا تراث ديني امتن أساساً فأعارت ما تبقى من طاقتها وثروتها إلى المساجد والمدارس، بينما استجابت حلب أكثر إلى التأثيرات الاقتصادية المنبثقة بمعظمها عن توسع الامبراطورية العثمانية في الشمال.

احتفظت الامبراطورية والمدن الكبرى بمراكزها ووضعها طوال العقود المتوسطة من القرن. إلا أن ضغوطات جديدة ومتراكمة أخذت، منذ حوالي ١٤٧٠، تدفع سوريا ومصر المملوكيتين إلى دوّامة الانهيار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي التام، ولم ينقذهما في النهاية منه سوى اندماجهما في الامبراطورية العثمانية.

وكان السبب المباشر لهذه الفترة الجديدة من الاضطرابات استئناف الحرب في الأناضول. فمنذ عام ٨٧٠هـ/ ١٤٦٥ ـ ٦٦، حتى عام ٨٧٧/ ٧٢ ـ ١٤٧٣، قاتل المماليك من أجل حماية دائرة نفوذهم من الأفرقاء الذين يدعمهم العثمانيون. وقد دعم المماليك في القتال الذي نشب بين أمراء دُلغادر شاه بُداق ضد شاه سوار الذي يدعمه العثمانيون، وكانوا على وشك أن يفقدوا السيطرة على أضنة وطرسوس. كان شمالي سوريا حالياً محتلاً من قبل شاه سوار، وقد أحرقت عينتاب، وغدت حلب مهدّدة من جديد. ومرّت قوات الدفاع المملوكية بتجربة قاسية مع أن العثمانيين لم يتدخلوا مباشرة في القتال. بعدئذ تقابلت الامبراطوريتان وجهاً لوجه في أضنه وطرسوس، وذلك منذ عام ٨٨٩/ ١٤٨٤ إلى عام هـ٨٩٥/ ١٤٩٠. احتفظ المماليك بالمقاطعات، ولكن العثمانيين ربحوا حرباً رمزية مجبرين المماليك على تحويل مداخيل المناطق كليّة إلى دعم المدينة ومكة. لم تكن النتيجة سلبيّة بقدر كبير، إلا أن ما كان بالنسبة للمماليك يبدو حرب بقاء أو فناء، لم يكن بالنسبة للعثمانيين سوى مناوشات حدودية.

أما المتلازم الداخليّ الهام لهذه الحروب الموهنة للعزيمة فكان استئناف غزوات السلب والنهب المكثفة من قبل البدو في جميع انحاء المناطق المملوكية. ففي ستينات وسبعينات الأعوام ٨٦٠ ـ ٧٠

١٤٧٠، خرّب البدو في مصر العليا والدلتا القرى، واعترضوا قوافل المؤن من الحبوب إلى القاهرة. ودمرّت ثورات البدو في سوريا حوران إلى الجنوب من دمشق، ومناطق حول حلب وطرابلس. وفي العقود التالية حطم البدو أيضاً منطقة حماه وأجزاء من فلسطين. وقد أفيد بأن الرملة أصبحت اطلالاً، وأن منطقة نابلس كانت مسرحاً للقتال بين قوات المماليك والقبائل المحلية. ومنذ حوالي نهاية القرن، اتخذ الوضع منعطفاً عنيفاً نحو الأسوأ. فقد اشتدت هجمات البدو في مصر العليا، وأصبحت دمشق في سوريا مسرحاً لحرب بين القرى وبين القبائل، ومرتعاً للعصيان ضد النظام. أما الغوطة وحوران والبقاع فقد دمّرت، حيث لم يبق في الأولى سوى اثنتين وأربعين قرية من حوالي ثلاثمائة قرية. فقد حرق البدو، في حدث واحد، مائتي قرية. وفرضوا الضرائب على عدد كبير آخر. وكان الضرر مماثلاً في أي مكان آخر. وفي ٩٢٦/ ١٥٢٠، حين أجرى العثمانيون مسحهم الأول لطرابلس لم يجدوا، من أصل ثلاثة آلاف قرية، سوى ثمانمئة قرية فقط ما زالت منتجة.

إن هذا التدمير المتراكم والمكدّس على مدى قرن من الاهمال والفساد، اثبت أنه عمل هدّام. ففي أول احصاء رسمي للسكان في مصر قام به العثمانيون وجدوا أن الدخل الاجمالي قد تقلص من تسعة ملايين ونصف المليون دينار في القرن الرابع عشر إلى حوالي مليون وثمانماية ألف دينار. لقد فقد اقتصاد مصر قدرته الكامنة السابقة.

وتزامن مع ذلك أن التجارة البرية بين سوريا ومصر كانت قد كبتت بقسوة. إذ كان على التجار منذ عام ٨٧٥/ ٧٠ ـ ١٤٧١ على الأقل أن يجتازوا الصحراء من القاهرة إلى غزة في قوافل تواكبها قوى عسكريّة. وكان يلزم مائتا جمل على الأقل من أجل السلامة، وينقضي

شهر عادة بين الرحلة والأخرى. وبقي الجزء من الطريق الواقع بين غزة ودمشق سالماً نسبياً . الا انه كان فاسد التجهيز الى درجة كان معها على المسافرين ان يزودوا انفسهم لرحلة تستغرق عشرة أيام . والأوقاف التي كانت في السابق تدعم المواصلات أصبحت الآن في حاجة إلى ترميم . وتدهورت التجارة ، فالمكوس في قطيا، وهي المؤشر الوحيد لدينا على الحجم النسبي للتجارة الذي كان منذ قرن يبلغ ١٥٠,٠٠٠ درهم (حوالي ٨,٠٠٠ دينار بمعدل عشرين إلى واحد) شهيراً، هبط إلى ٨٠٠٠ دينار سنويًّا . وبشكل مماثل ضعفت طرق أخرى في سوريا. فقد غدت الرحلات غير آمنة إلى درجة كبيرة حتى أنه بالكاد كانت سنة تنقضي ، بين ٩٠٠هـ/ ٩٤ ـ ١٤٩٥م و٩١٨هـ/ ١٥١٣م، دون أن يهاجم البدو الرحلة ، أو تلغى الرحلة لكونها محفوفة بالخطر الشديد .

ولم تؤدّ الجهود المملوكية لدرء الانهيار الاقتصادي إلاّ إلى التعجيل بأحداث مشقّات جديدة. فقد زيدت أعباء الضرائب غير الشرعية بمقدار تعدّى كل حد. وغدت السرقات وحالات الابتزاز تتكرر مراراً. ومنذ حوالي الربع الثالث من القرن عادت هذه الوسائل الخاصة مثل المشتريات الاجبارية إلى الاستعمال الشائع من جديد. وفي حين كانت المشتريات الاجبارية في السابق مقتصرة على حاجات السلطان، أصبحت أدوات في أيدي الأمراء، والحكام والموظفين الرسميين، من أجل تدعيم ثرواتهم الخاصة. وبالرغم من حدوث سوابق لهذه المشتريات، فقد كان في هذه الفترة أن عمد امراء القدس ، ودمشق، وطرابلس ، وحلب، إلى إجبار ليس التجار فحسب، بل سكان المدن جميعاً على القيام بهذه المشتريات. ولنُضرب مثلاً على ذلك، فمنذ حوالي ١٤٨٥/٨٩٠ كان يطلب إلى القدس والمدن المجاورة بانتظام أن يشتروا

كميات محددة من الزيت بأسعار خيالية.

في الوقت ذاته بلغت ضرائب المفتش التجاري مستويات لم يسبق لها مثيل في القاهرة ودمشق. أضف إلى ذلك أن الضرئب على الاملاك والاجور الثابتة فرضت على الجماهير على نطاق واسع. وقد حددت نسبة مباشرة على احياء دمشق للانفاق على مساندة الجنود في الحملات العسكرية ضد العثمانيين والبدو. ولم تعد الأوقاف والهبات تحترم أكثر من إشكال الثروات الأخرى، فاستولى مفتشو الأوقاف على عائدات المؤسسات الخاصة بالأوقاف، ثم عمدوا إلى فرض ضرائب إضافية على الأملاك التي تنتج عائدات بالرغم مما يسبب بها ذلك من ضرر من جراء عجزها عن دعم المؤسسات الدينية. ورأس المال الذي جمع ببطء من اجل استخدامه في مصلحة الجماعة قد حُطّم. وبلغت الضرائب درجة التدمير الاقتصادي وهددت بالخطر بنية الحياة الاجتماعية بأسرها.

وبدت الضائقة الاقتصادية ملموسة في المستوى المعيشي العام. وظهر النصف الثاني من القرن الخامس عشر كأنه فترة اعتيادية للأسعار العالية، حيث لعب فيه النقصان في السلع الزراعية والاعباء الضرائبية دوره. وزاد في الضائقة الشعبية انخفاض قيمة العملة النحاسية في العقد الأخير من القرن. علاوة على ذلك، بدأت المدن الكبرى وبخاصة القاهرة منذ ٨٨٩هـ -١٤٨٤م تعاني من خلل في تنظيم التسويق التجاري. فلم تكن أسعار الحبوب عالية وغير منتظمة فحسب، بل كان هنالك أيضاً نقصان غير متوقع في اللحوم في بعض الأحيان، وفي الرز، والجبنة، والقطن في احيان أخرى. وغابت المعلومات عن الوضع في المدن السورية، ولكن يبدو واضحاً أنه منذ ٩٠٦/ ١٥٠٠ - ٠١ على الأقل، بدأت دمشق أيضاً تعاني من النقصان غير المنتظم، ومن الأسعار الباهظة.

كانت الضربة القاضية التي سددت للاقتصاد المملوكي هي تحطيم النماذج التجارية البحر متوسطية القائمة. وكانت الاكتشافات البرتغالية هي اللحظة الحاسمة، غير أن القوى الداخلية في المتوسط كانت قد أوهنت لبضعة عقود خلت القيمة التجارية. إذ أنه طوال الجزء الأولي من القرن الخامس عشر بقيت سوريا ومصر على اتصال بالمدن الايطالية والاسبانية والفرنسية والبلقانية. فكانت المشحونات التجارية تأخذ طريقها إلى مصر وسوريا عبر البلوبونيز في حين كانت سفن الشحن غير النظامية الجنوية تبحر عبر الشاطىء الافريقي الشمالي إلى الاسكندرية، وغالباً ما تعرّج على بيروت في رحلة العودة ... كانت بروفنسال وقطالونيون وراغوزا وغيرها ناشطة أيضاً. وبالرغم من الاحتكارات المصرية، والضرائب، والمصادرات، والتوقيف، والمشاحنات من كل صنف ولون، استمرت تجارة الشرق المربحة رغماً عن كل هذه المصاعب. أما حالات الانقطاع المؤقت فكانت أمراً شائعاً كجزء من حرب الاعصاب عند تقاسم المنافع، إلا أنها لم تلحق أذى كبير بالتجارة التي نقل بها الأوروبيون التوابل، والسكر، والأصباغ، والحرائر، والقطن غرباً، وجلبوا الخشب، والمعادن، والقماش الى الشرق.

ومنذ حوالي ١٤٦٠، مع ذلك، غيّر التماسك النهائي للامبراطورية العثمانية في شرقي المتوسط قوّة هذه النماذج. فقد أبعد العثمانيون الايطاليين عن ممتلكاتهم في البحرين الايجي والأسود؛ وفي جنوى بخاصة أبعدوهم عن التجارة الشرقية. وكان معظم اهتمامات جنوى في ما كان سابقاً أراضي عثمانية. ومن أجل الحصول على الاصباغ والحرائر، والتوابل،وحجر الشب، والسكر، وجهت جنوى انتباهها شطر الغرب بهمةٍ أعطت نتائج اقتصادية مذهلة. ومن جهة

ثانية، احتفظت البندقية بتجارتها مع سوريا ومصر، وورثت تجارة شمالي افريقيا الجنوية ،إلا أنها وجدت نفسها تنوء تحت ضغط كبير. وكان العثمانيون قد طوروا بُرُصَه واسطنبول وجعلوهما مركزين لتوزيع التوابل في البلقان وفي أوروبا الشرقية والشمالية. وفي عام ١٤٦٨ وجدت البندقية نفسها مضطرة إلى تقليص نشاطها في سوريا. فبعد أن كانت سفن البنادقة تعرج على اللاذقية، ويافا، وعكا أيضاً اقتصرت رحلاتها منذ ذلك التاريخ فصاعداً على بيروت وطرابلس. لم يدمر العثمانيون طرق التوابل إلا أنهم سحقوا التجارة البيمتوسطية الشرقية.

ويبدو، مع ذلك، انه حدث توسع في التجارة البرية السورية الأناضولية كاستجابة لذلك. ومع بزوغ بُرُصَه كمركز لاعادة توزيع السلع الشرقية المتجهة نحو أوروبا الشرقية ، أتى التجار الأتراك إلى دمشق ليشتروا التوابل. ودلت السجلات العثمانية على أن سوريين من حلب ودمشق كانوا يبيعون التوابل، والأصباغ، والحرائر في بُرُصَه بالإضافة إلى أن الاهتمامات الجديدة في التوابل اعطت زخماً جديداً لتجارة الرقيق القديمة من القوقاز، وللاصناف المميزة المحلية كصابون حلب، كما أعطت أيضاً دعماً قيماً لاقتصاد كان يمكن لولاه أن ينهار. وازدهرت التجارة البريّة ثانية، وشجعت طرق اضافية أخرى. وجعلت قوافل الحجاج السنوية القادمة من مكة بُرُصة محطتها الجديدة. وظهر الحجاج الفرس في دمشق والقاهرة وحلب، وذهب التجار السوريون إلى هرمز. كما احتفظت الاسكندرية أيضاً بعلاقات مع الأناضول عبر البحر وأقام التجار الأتراك نزلاً هناك[1]. ولم تكن

---

(١) استعمل المؤلف كلمة « فندق » وشرحها قائلا : إنها خان ، ومستودع للبضائع وسوق للتجارة (المترجم) .

إعادة توجيه الطرق التجاريّة بلا نفع لاقتصاد المناطق، إلا أنها كانت مع ذلك على حساب ما كان من المحتمل أن يكون طرقاً تجارية أوفر ربحاً.

وقلّصت الاكتشافات البرتغالية، أيضاً، النصيب السوري والمصري من تجارة التوابل الدولية، إلى حد أبعد. وما أن أطل القرن السادس عشر حتى عجز أهل البندقية عن ايجاد مؤن ملائمة من التوابل في مصر، ولم يعودوا يستوردون معادن وأقمشة ذات قيمة. وبتضاؤل التجارة حُرمت الدولة المملوكية من عائدات هامة وسلع استراتيجية. ولم يؤد كساد التجارة في أي حال من الأحوال إلى تدمير الاقتصاد، بل أزاح ما كان طوال ما يربو على قرن من الزمان إحدى أكبر دعائمه المعوّل عليها والمفيدة.

وفي الحقيقة، لم يُؤدّ التدخل البرتغالي بالنقل الاسلامي في المحيط الهندي إلى تقليص العائدات فحسب، بل تطلب استثمارات أشد أثراً من أجل حماية التجارة. وفي نفس الوقت الذي كان فيه المماليك يسعون إلى إنزال أساطيل جديدة إلى المياه الشرقية، هددت القرصنة في المتوسط الشريان الحيوي للمؤن التي كانت تأتي من الامبراطورية العثمانية. وفي حين كانت الشحنات العثمانية من الخشب والحديد، والذخيرة البحرية، والمدافع تقع في أيدي القراصنة، كان المماليك يرهنون أنفسهن في انفاق الأموال سدى في جهود يائسة من أجل حماية التجارة.

وبدأت السلطة في النظام المملوكي تنهار بسبب انهزام المماليك في البر والبحر، ومن جرّاء الضنى الاقتصادي. واصبح العصيان المملوكي امراً شائعاً في سوريا كما في العراق. وقد أدى القتال في دمشق وحلب في ٩٠٣/٩٧ - ١٤٩٨، ٩٠٥/٩٩ - ١٥٠٠، ثم في ٩١٠/٠٤ - ١٥٠٥ إلى توريط سكان المدن مرّة اخرى في المعارك المملوكية. وغدت الدولة فريسة للنخبة من أبنائها، في حين انقسم السكان المدينيون في دعمهم

للطوائف المملوكية المختلفة. والأسوء من ذلك أن المماليك وجدوا أنفسهم، بعد أن أهملوا المدن والريف إلى حد بعيد وعاثوا فيها فساداً، عاجزين عن فرض هيبة الدولة. فوقعت المشاغبات ضد الموظفين الرسميين الفاسدين، وانقضت عليهم الهجمات، وتحوّلت الاحتجاجات الجماهيرية في نهاية القرن إلى حركات لمقاومة منظمة. وفي دمشق، وبعد العام ٨٩٠/١٤٨٥، قاتلت زمر من الفتيان اطلق عليها اسم «الزعار» المماليك، وقاوموا طلباتهم، وطلبوا في النهاية إلى النظام المملوكي أن يحكم بالتفاوض مع الجماهير المدينية. وكان النظام في الريف السوري مضطرباً ومقلقلاً أيضاً، ولم يحفظ إلا بالقيام بغارات متواصلة وغارات مضادة لأن المماليك سعوا إلى أن يحكموا بالترهيب. ومع انكسار شوكة الدولة وانحطام سلطتها برزت في سوريا الحزازات الشعبية. فقاتلت القرى، والقبائل والطوائف المنظمة في الأحياء المدينية بعضها بعضاً في جولاتٍ من التشاجر الأثيم. وسطت العصابات المسلحة على الأغنياء، وابتزت الأموال من أصحاب الحوانيت، ناهبة الأحياء الغنية، ومنقضة على الضحايا المحتمل وجودها في الشوارع. لقد جرّ انهيار النظام الداخلي النظام المملوكي إلى نهايته. وحين انهزم في ١٥١٧ على يد العثمانيين رحبت الجماهير في سوريا بالمنتصر الجديد، وفعلت ذلك بعدها مصر.

سواء في القوة أم في الضعف، في الصيغة الواضحة أم الفوضى، ثابر النظام المملوكي على البقاء طيلة مدة تربو على القرنين ونصف القرن، وسيطر على الخيرات التاريخية والاقتصادية للمدن. ومع ذلك، ولكي نفهم كيف تمت ممارسة هذا التأثير، ينبغي علينا أن نوضح الوسائل الدقيقة التي نفذت بها السلطة المملوكية إلى حياة المدينة.

الفصل الثاني

النظام المملوكي في حياة المدن

الدولة وخصوصية السلطة

لم تكن أية قوة في حياة المدن في سوريا ومصر اعظم أهمّيّة من الدولة المملوكية، ذلك لأن الحياة المدينية المنظمة كانت تعتمد على مشاركة المماليك الحميمة في نواح هامة عديدة للشؤون المدينية. زد على ذلك أن هذه المشاركة قد تعقدت بواقع أن النظام المملوكي كان حكومة جند من العبيد، معظمهم من الأتراك والجركس، ولم يختلفوا في العرق فحسب، بل كانوا مختلفين في الأصل واللغة والتفكير والامتيازات، عن معظم الشعوب الناطقة بالعربية في مصر وسوريا التي كانت تخضع لحكمهم. لقد جند المماليك كعبيد في السهوب القوقازية والروسية منذ فتوتهم؛ ورغم اعتناقهم الدين الإسلامي بقوا منعزلين عن اتباعهم بموجب نظام تربوي الزمهم حدود الثكنات، وكسب ولاءهم الوحيد للامراء الذين كانوا يدربونهم، ولاخوتهم في السلاح. ولم تكن قد وضعت أية دراسة «لثقافة البلاط» المملوكي، ما خلا الميل إلى الرياضة العسكرية والعابها. ولكننا نعرف القدر الكافي عن فقدان التفاهم المتبادل بين عامة الشعب والأجانب الذين احبهم الناس كثيراً لاحتكارهم المهارات العسكرية، ولاعتماد بقية المجتمع عليهم. ولقد فصل شرخ واسع بين الحكام والمحكومين الذين لم يستطيعوا أبداً أن

يطمحوا إلى مراكز عسكرية ومن ثم إلى مكانة هامة في الدولة.

كانت الاهتمامات الأساسية لهذه النخبة العسكرية تنظيم الجيش واستغلال الشعب التابع. ونظمت القوى العسكرية في أفواج من الرجال الذين كانوا الخدم الشخصيين لضباطهم. وكان مماليك السلطان الملكيّون، قلب جيوش الدولة، ورابطوا في القاهرة، بينما كان كل امير من ذوي المنزلة الرفيعة يحتفظ بالمثل بقوى مناسبة لمنزلته ويشرف على تدريب الجنود وتأديبهم ونشرهم. أضف إلى ذلك أن السلطان كان يحتفظ ببلاط واسع قد عينّ له ضباطاً قياديين لادارة الشؤون العسكرية، وعائداته الخاصة، وجملة من الاعمال الاخرى وكانت هذه الدولة تغذي نفسها بفرض الضرائب على التجارة الريفية والمدينية وانتاجهما معاً، وتستخدم بيروقراطية كبيرة تتكون من الكتبة والمحاسبين ووكلاء الضرائب، الذين يختارون من المسلمين والمسيحيين واليهود. وبالرغم من وجود مجموعة كبيرة من الألقاب والوظائف، نظمت البيروقراطية ذاتها في ثلاثة أنواع من الدوائر الرسمية: دائرة للمراسلات وحفظ السجلات، ودائرة لجباية الضرائب، ودائرة لادارة الجنود. وعُهد إلى مندوبين عن الحكومة خصوصيين للأعمار، وإهراءات القمح، والمستشفيات، والمعاصر، ودار سك العملة، وما شاكل ذلك، بالقيام بإدارة أملاك السلطان، بينما عين القادة الروحيون في المجتمع الإسلامي قضاة، ومشرفين على الخزينة العامة، ومفتشي الأسواق التجارية. وبالرغم من وجود توزيع أساسي للوظائف العسكرية والمدنية، كانت مكاتب البلاط السلطاني تنزع إلى التعدّي تدريجياً على نظائرها المدنية، كما احتل الأمراء المملوكيون مراكز قيادية في السلك الآخر.

وكانت أكثر الوظائف البيروقراطية أهميّة إدارة عائدات المقاطعات التي كانت تدّخر من أجل القيام بنفقات الجيش. وكان الجيش يرابط في

المدن الكبرى . وفرضت على المقاطعات ضرائب سنوية تدفع للضباط كل بحسب رتبته وعدد جنوده، إلاّ أنه لم يكن للجند أي وصول مباشر إلى المقاطعات فكانوا يعتمدون على المصالح المدنية في إدارتها. وهكذا عملت البيروقراطية على كبح استقلال الجنود إزاء أسيادهم، وفوق هذا كله إزاء السلطان. وطالما كانت [البيروقراطية] تتحكم بالوصول إلى الأراضي ، كانت تحمي الحاكم من تبديد مصادر ثروته، وتحميه في النهاية من إضعاف قدراته على ضبط القوات المسلحة. والذي يفوق ذلك كله أهمية هو أن البيروقراطية، بتداخلها بين الجند الذين يجهلون طبائع السكان ومتطلبات الانتاجية في الزراعة والحرف، وبين الشعوب التابعة للامبراطورية، أفادت في حماية المصالح ذات الأجال الطويلة العائدة لعامة الشعب والنظام معاً ضد الجشع الغافل للأجانب الذين ينقضون عهودهم بتخفيف مطالبهم التي يرهقون بها كاهل المجتمع الذي يحكمون. ومع ذلك، فالتحكم الاجمالي بالآلة [الحكومية] وتوجيهها يكمن في أيدي المماليك وإذا كان لا بد من التمييز في العمليات الفعلية بين القوى العسكرية والقوى المدنية، فلن يكون ذلك إلا في المستويات الدنيا للعمل ، وليس في السياسة والاهداف ككل . لقد كانت البيروقراطية اداة في يد الحكم المملوكي وجزءاً خاضعاً للدولة المملوكية .

لقد وجدت هذه البيروقراطية أساسا من أجل تلبية حاجات السلطان وضبط الادارة الخاصة بالعائدات الريفية. وعلاوة على الحكومة المركزية والقوات المسلحة، كانت الوظائف الادارية، مع ذلك، قد وزعت على الأمراء القياديين الذين سمح لهم بأن يتصرفوا بطريقة شبه مستقلة. فعيّن لكل مدينة حاكم وموظفون رسميون آخرون ليتولوا أمور الجيش وجباية بعض الضرائب المدينية اللازمة لرواتبهم الخاصة ولصيانة المؤسسة العسكرية. وكان الحاكم القائد العام والمدير الرئيسي.

أما بقية الأمراء المتساوين في السلطة فقد عهد إليهم بمهمات مستقلة بغية مـراقبة الحـاكم وصيانـة سلطة السلطان. وأنشئت ادارات محلية حـول هؤلاء الحكام، وحول الأمراء ذوي الرتب العالية الذين كانوا ينجزون مهماتهم بتنظيم أسر واسعة حول أنفسهم. وكانت حاشّيات المماليـك العسكرية والخدم الاضافيون يشكلون الجزء المركزي من هـذه الأسر، غـير أن الأمراء كـانوا يستخـدمون أيضـاً كتبة، ومحـاسبين، ومحـامين، وتجـاراً، وجباة ضـرائب للقيام بـإدارة ثرواتهم وتـزويد الجنـود بالمؤن. وهكذا أصبحت الأسرة العسكرية قلب الادارة المحلية، شبيهة بمكاتب الدولة ولكنها مرتكزة على تابعي الأمراء وزبائنهم الشخصيين.

وكان لهذه الأسر أهمية أكبر بالنسبة للحياة المدنية مما تنطوي عليه مهماتهم العسكرية والمالية الضيقة. وبما أن الحكومة المركزية لم تضطلع بأية مسؤولية تجاه الحاجات العادية للادارة المدينية، فقد وقعت مسؤولية الخدمات العامة على عاتق الحكام والأمراء المملوكيين كنتيجة غير مباشرة لمهماتهم العسكرية والمالية. ولم يكن هنالك أية خدمات، أو موازنات، أو اجـراءات حكوميـة، أو موظفـين خصوصيـين يهتمون بـالحـاجـات الاقتصادية والثقافية، والدينية لأبناء المدن، فالمماليك هم الذين كانوا يعتبرون مسؤولين بشكل عام عن مصالح المـدن وعن أي عمل إداري يبدو ضرورياً للسلام الداخلي وتدفق العـائدات. وهكـذا، فإن الأمـراء يقومون شخصياً بعدة وظـائف تتعلق بالشرطة، وتعزيز الصحة العامة، والأشغال العامة الضروريـة للحياة المـدينية، كـما كانـوا يساعـدون في أوقاف المؤسسات الدينية والتـربويـة وادارتها. ولـما لم تكن هذه مهمـات رسميّـة بالمعنى الـدقيق للكلمة فقـد تركت لمبـادرة الأمراء واستنسـابهم ومنافعهم الذاتية. وقد بلغت لا مركزيـة السلطة حدّاً بحيث لم يعـد هنالك تحديد مهمـات لهذه الأدوار، أو وضـع روادع لعدم انجـازها،

ولكنها كانت تقبل أو ترفض لدواعي تقليدية أو اجتماعية مهمة. وفوق كل ذلك لبواعث شخصية.

وهكذا، لم يكن العامل الحاسم في سياسات المدن المملوكية بنية النظام والبيروقراطية في حد ذاتها، بل الموقع الذي وضعتهم فيه السلطات والتسهيلات التي أصبحت حقاً شرعياً لاعضائها الفرديين، في المجتمع ككل. فاستبدال الالة البيروقراطية الخاصة بالموظفين الرسميين القياديين المملوكيين كان ذا أهمية عظيمة ذلك لأن الأسر لم تكن مجرد فروع للدولة، بل كانت مصادر محتملة للنفوذ الخاص، والتأثير الخاص اللذين يمكن أن يستخدما لغايات مستقلة. كانت الأسرة المملوكية الواسعة وسيلة لتحويل النفوذ العام إلى نفوذ خاص، وسلطة الدولة إلى تشامخ شخصي.

النفوذ الاقتصادي للأسر المملوكية

إن عملية تخصيص النفوذ، وسيطرة المماليك في المجتمع المديني الأوسع نجما عن الدور الرئيس للأسر المملوكية في حياة المدن الاقتصادية. هذه الأسر التي كانت تتكون من الجنود، والخدام، والكتبة، والموظفين الرسميين، وعائلاتهم ، والناس المرتبطين بهم بروابط زواج أو عمالة، كانت الحماة الأقوياء للاقتصاد المحلّي. والأعداد وحدها جعلت منهم مستهلكين مهمّين للتجهيزات العسكرية، والمؤن الغذائية، والتأثيث والخدمات من جميع الأصناف والأنواع، فاستخدموا لذلك كله التجار المحليين والحرفيين. فالحملات المملوكية تطلبت مؤناً عسكرية يجري أعدادها في الأسواق الشعبية. وتستلزم الاستعراضات ملابس جديدة واعلاماً، ورايات، وخيماً، ومعدّات وأدوات أخرى. وكانت القدرة الشرائية التي يتمتع بها المماليك قوية إلى درجة جعلت التوسع في حامية دمشق في منتصف القرن الثالث عشر

يستحث اعادة تكييف هائل لأسواق المدينة. فانتقل مجهزو الأسرجة، وأجهزة الحرب والتبن، والشعير، والسكاكين، والدروع، والجلود، والحاجات الحربية الأخرى، من داخل المدينة إلى جوار الحصن. ولحق بهم النجارون، والحدادون، والنحاسون. وتبعتهم المواخير، والمطاعم، والحانات أيضاً بغية القيام بخدمة الجنود.

أضف إلى ذلك أن الأمراء وأفراد أسرهم كانوا فاحشي الثراء بالمقارنة مع بقية الشعب المديني. ففيما كان العامل أو الموظف الديني الصغير يستطيع أن يجني درهمين في اليوم، كان دخل الامراء في القرن الرابع عشر يبلغ نصف مليون درهم أو مليوناً من الدراهم سنوياً، أي ما يعادل الدخل السنوي لمليوني عامل تقريباً. وكانت ثروة اسرة الأمير الواسعة تعادل ثروة الشعب العامل بأسره في المدن الصغيرة. وكونت المدّخرات المتراكمة من الرواتب، والاستغلال، والهدايا ثروات هائلة اكتشفت عند القيام بالمصادرات، أو في الخزائن المالية التي كشف عليها بعد موت أصحابها. مخزونات كبيرة من الحبوب، والحيوانات، والملابس، والأسلحة، واجهزة الاسطبل، والأدوات المنزلية ظهرت حينئذٍ للعيان. وحين صودرت ثروة تنكز، مثلاً، وكان حاكم دمشق من ٧١٢/١٣١٢ ـ ٧٤١/١٣٤٠، كانت خزانة ماله تحتوي على ٣٦٠,٠٠٠ دينار و ١,٥٠٠,٠٠٠ درهم، وقماش بقيمة ٦٤٠,٠٠٠ دينار، و ٤,٢٠٠ حيوان. وبالاضافة إلى الأراضي والقرى، كان يملك قصوراً، وخانات، وحمامات، وأسواقاً تجارية في دمشق تبلغ قيمتها حوالي ٢,٦٠٠,٠٠٠ درهم، وما يربو على ٩٠٠,٠٠٠ درهم قيمة ممتلكات في بيروت، وحمص، ومدن صغيرة أخرى. وكان تنكز غنيّاً، بصورة خاصة، بما يملكه من عقارات، إلا أن مثل هذه الثروات ظهرت عند امراء آخرين. وقد أظهرت الهدايا المتبادلة بين السلطان والأمراء

أيضاً كنوزاً من القماش ، والذهب، والعبيد، والفراء، والأسلحة المرصّعة بالجواهر، والحرائر، وحتى الأطعمة الشهية والمترفة. ولم تكن ثروات القرن الخامس عشر ضخمة ضخامة ثروات القرن الرابع عشر، إلا أنها كانت بالنسبة لدخل عامة الناس كبيرة إلى أبعد الحدود. وكانت أرزاق الناس متناغمة مع المماليك. وعلاوة على ذلك كان الأمراء اسياد الحرف المحلية المميّزة التي لم يكن يقدر على شرائها سواهم وسوى فئة صغيرة من نظرائهم الاقتصاديين .

وما كان مهمّاً جدّاً لسلطة الأسر المملوكية على الاقتصاديات المدينية، هو بنية النظام الضرائبي المصمم لمواجهة نفقات الجيوش. كان المماليك يتقاضون جزءاً من رواتبهم سلعاً لا نقداً. فكانت المدفوعات من الحبوب ترمي إلى سد حاجات المدينة. ولكي يحوّل الأمراء مداخيلهم إلى أموال نقدية كانوا يبيعون الكميات الفائضة من الحبوب في الأسواق المدينية. وقد أصبحوا أهم مزودي المدن بالمواد الغذائية، وبالتالي على درجة متساوية في الأهمية كمستهلكين للمنتوجات المدينية والخدمات . فحطّم المماليك بذلك النموذج السوي للتبادل الريفي ـ المديني للسلع المصنوعة بالمواد غير المصنعة، وكانوا يجمعون المحصول الريفي الفائض دون أن يدفعوا أي تعويض مباشر، ثم يبيعون هذه السلع لتسديد رصيد المحصول المديني الذي يذهب الآن لتموين الطبقات المستهلكة التي تقوم العائدات الرسميّة بنفقاتها. وجعلت المدن خاضعة اقتصادياً للنظام الذي كان يسيطر على المقاطعات، وتابعة بخاصة إلى سياسة الأمراء الذين كان بإمكانهم افرادياً أن يتصرفوا بالمحصول الفائض كما يشتهون .

نجمت هذه السلطة الحيوية على سبل العيش المديني عن الحجم الهائل لممتلكات المماليك من الحبوب. فكان السلطان يمتلك مؤناً

ضخمة، كما كان للأمراء ذوي الرواتب العالية والأسر الكبيرة أيضاً مخزونات وافرة. يصف التاريخ كميات هائلة من الحبوب مصادرة من الأمراء أو مكتشفة حين وفاتهم. فقد ترك الأمير سيف الدين سلار، مثلاً، ثروة تقدّر بـ: ٣٠٠,٠٠٠ أردبّ (حوالي ١,٥٠٠,٠٠٠ شوال) من الحنطة، والشعير، والفول إلى جانب كنوز من الذهب والفضة والثياب الفاخرة، والأسلحة، والحيوانات، وغيرها من الممتلكات. وكانت مثل هذه الممتلكات استثنائية بالطبع، إلا أنها كانت تساعد على تبيان المقادير الاحتمالية المتشابكة. اضف إلى ذلك أنه لم يكن الأمراء وحدهم الذين كانوا يتقاضون سلعاً لا نقداً، بل كان موظفون رسميون آخرون أيضاً يتقاضون بالطريقة عينها. فقد كان علماء القانون يشكون من تدني أسعار المواد الغذائية لأن مداخيلهم كانت تعتمد على مبيعاتهم من الحبوب في سوق مؤاتية، وكان القضاة والمفتشون التجاريون أيضاً يضاربون بالحبوب وكانوا معرّضين لمصادرة مخازنهم.

وهكذا أصبح الأمراء والموظفون الرسميون تجار الحبوب رقم واحد في المدينة الاسلامية القروسطية. ولكي يجري بيع المؤن بشكل يتجاوز حاجات الأسرة المملوكية الواسعة استخدم فريق من الموظفين لادارة العنابر، وسماسرة لبيع المحصول. ولم يبع الموظفون الرسميون مخزونهم فحسب، بل ساعدوا على تنظيم أسواق أكثر اتساعاً وذلك بالقيام بأعمال المضاربة. ففي عام٧٥١هـ/١٣٥١م مثلاً، اشترى أحد الوزراء حبوباً من موظفين صغار كانوا قد جنوها كجزء من رواتبهم، بست او سبع دراهم للاردب الواحد، فجمع بنتيجة ذلك حوالي ١٢,٠٠٠ إردب. وأوجد سوق يمكن أن تحوّل فيه المؤن الصغيرة المعطاة لذوي الرواتب الصغيرة إلى أموال نقديّة وذلك بالبيع بطبيعة المال بسعر أدنى من القيمة الفعلية، إلى موظفين رسميين آخرين الذين استطاعوا

هكذا أن يكدسوا أكبر كمية ممكنة من الممتلكات تقتضيها المضاربات الخطيرة. أضف إلى ذلك أن الأمراء قد نشطوا في تجارة الحبوب والمواشي بين سوريا ومصر. كانت سوريا مستوردة للحبوب، فعمدت مصر في أوقات الشدائد إلى مساعدتها في تدبّر حاجاتها. وفي عام ٧٢٤/ ١٣٢٣ عمد كل من الأمراء والتجار إلى إرسال ٢٠,٠٠٠ إردب من الحبوب إلى طرابلس وبيروت للتخفيف من وطأة أزمة في سوريا. وفي إجراء آخر، أرسل حاكم القاهرة قمحاً إلى بيروت اشتراه الأمير الحاكم. فعمدت سوريا بالمقابل إلى تزويد مصر باللحوم. وفي تعامل جرى في منتصف القرن الخامس عشر مثلاً، اتحدت الوسائل الخاصة والرسميّة معاً. ففيما أخذ مدير الضرائب في دمشق ١٦,٠٠٠ خروف من التركمانيين، اشترى الحاكم حوالى ٢٠,٠٠٠ خروف آخر لشحنها إلى مصر. وكانت مثل هذه العمليات ترتب غالباً بأمر من السلطان وبالتعاون مع الأمراء، وليس بواسطة العمليات في الأسواق التجارية غير انها كانت غالباً فرصاً سانحة للافراد ليجنوا من ورائها ربحا كبيراً. ولم تكن المدفوعات إلى الأمير سلعاً لا نقداً وسيلة ملائمة فحسب، بل كانت وسيلة لتنظيم العمليات التجارية المعقدة التي لم يتوافر لها بطريقة أخرى أي من الرأسمال الملائم أو التنظيم المناسب.

ومع ذلك نادراً ما كان الأمراء وحتى السلطان نفسه راضين عن ترك عائداتهم تخضع لشروط التموين والطلب المحليين، بل سعوا بالأحرى إلى ضبط تجارة الحبوب واستغلالها إكراماً للحصول على مكاسب أكبر. وبذلت جهود من أجل احتكار المؤ ن ، الا ان ذلك اثبت انه امر صعب فقد تعرضت الاحتكارات إلى خطر السقوط الكبير، أو الخسارة التامة، وذلك لأنها تستلزم رأسمال ضخماً ونفوذاً سياسياً عظيماً. حتى السلاطين لم ينجحوا دائماً. ففي عام ٨٣٢/ ١٤٢٩ قام

السلطان برسباي بمشتريات مضاربة كبرى للحبوب، فأمر بأن تباع جميع الحبوب إلى عنابره فقط. ولكي يجعل احتكاره وافر الربح، أعطى المفتش التجاري أمرا بمنع استيراد القمح، وأجبر الطحانون على الشراء من السلطان وحده. فباع برسباي حبوبه في السنة التالية بأرباح بلغت ٣٠,٠٠٠ دينار. ومع ذلك، وحين حاول في ٨٣٥/١٤٣٢ مرة أخرى أن يشتري جميع الحبوب من القرى، كانت النتيجة النهائية تدني الأدخار العام، وارتفاع الأسعار. فثبت بذلك أن الامر قد تعدى سلطة هذا السطان المشهور باحتكاراته، فلم يستطع أن يحتكر مؤ ن القاهرة الغذائية .

ومع ذلك، حاول امراء وموظفون رسميون آخرون أن يحتكروا، بين حين وآخر، ولكن لم ينبثق عن ذلك، أي احتكار ثابت . وفي عام ٧٩٩/١٣٩٧ اغتالت جماهير دمشق ابن الناشو وهو سمسار حبوب ، بسبب تخزينه الحبوب في زمن المجاعة . وكان مكروهاً جدّاً بسبب مضاربات سابقة، غير أنه من الريب أن يكون المجرم الوحيد، أو أن تكوّن مساعيه احتكاراً بالمعنى الدقيق للكلمة. وفي وقت آخر، حاول في دمشق أمير ذو صلة بالحاكم أن يحتكر اللحوم وذلك بشرائه كل الغنم المتوافر في السوق، فرفعت محاولته سعر اللحم من درهمين ونصف الدرهم إلى ثمانية دراهم في الرطل الواحد (رطل أنكليزي : أي حوالي ٤٥٣ غراماً في القاهرة، و٤,٢ رطل في دمشق)، وسرعان ما جرى توقيفه. وقد أغرت حالات مختلفة مفتشاً في مصر العليا في أن يحاول احتكار الحبوب في مكان منشئها، وأن يحول دون تصديرها إلى القاهرة ليبيع سلعه بارباح كبرى.

والأمر الذي كان أكثر شيوعاً هو أن السلاطين والأمراء كانوا يسعون إلى استغلال ممتلكاتهم من الحبوب باكراه تجار الحبوب

والطحانين، وحتى اتباعهم ومواطنيهم بصورة عامة في بعض الأحيان، على أن يشتروا الحبوب بأسعار أعلى من سعر السوق. وكان السلطان في عهد المماليك ومراقب مخصصاته أول من يجبر التجار على شراء المؤن الغذائية. فكانوا مجبرين في ٧٣٧/٣٦ - ١٣٣٧ على شراء الغنم والماشية بأسعار تبلغ ضعفي السعر الحقيقي؛ كما بيع في السنة التالية القمح والفول، والبرسيم بأسعار خيالية. وتكررت مثل هذه المبيعات في ١٣٨٥/٧٨٧ و ١٣٨٦/٧٨٨، كما زادت في تواترها أزمة التسعينات من القرن الرابع عشر. وفي ١٣٨٩/٧٩١، جعل المفتش التجاري في القاهرة اسعار الخبز ترتفع في حين أن أسعار الحبوب كانت تتدنى وذلك باجبار الناس على شراء الحبوب بأسعار مرتفعة. ومن جهة ثانية استقال المفتش في مجاعة القاهرة في عام ١٣٩٥/٧٩٨، لأن موظفين رسميين مماليك أشد بأساً اكرهوه على إجبار الطحانين على شراء القمح بأسعار ترتفع باطراد. وقد تدخل السلطان وقرر، ربما لإرضاء الطرفين، أن تستمر المشتريات المفروضة بالقوة ولكن بأسعار أدنى. وبعد مضي عدة شهور بقيت الأسعار مرتفعة إلى مستويات اصطناعية بسبب المشتريات المفروضة بالقوة، مع أن الاستيرادات نزعت إلى تخفيض هذه الأسعار. واستمر هذا النوع من الفساد في طرابلس حتى عام ١٤١٤/٨١٧ حيث كان الحاكم يشتري الأغذية من المتعهدين ثم يبيعها بأسعار باهظة. وقد وقعت هذه المفاسد بشكل متفرّق في فترات أخرى من القرن.

كان نوع المضاربة الأكثر شيوعاً هو حجب المؤن عن السوق بغية توقع ارتفاع الاسعار . وكان أي خطر مجاعة أو أية شائعات حول نقصان في المياه أو قصور في المحاصيل يمكن أن يخلق أزمة من وضع طبيعي وكارثة من أزمة. وكان التنبؤ بارتفاع الأسعار نبوءة تحقق الذات. وكان السلطان والمفتش التجاري يوجهان ضغوطهما بشكل نموذجي، في مثل

هذه الأزمات الثانوية ولرغبتهما القوية في تحطيم سيطرة مالكي الحبوب على السوق، إلى مالكي الحبوب الكبار وهم الأمراء، يجبرونهم على فتح عنابرهم وبيع الحبوب إما بسعر السوق أو بسعر يحدد بمرسوم. ومن أجل محاربة المجاعة في عام ١٢٨٣/٦٨٢، اجبر السلطان قلاوون الأمراء على بيع الحبوب في القاهرة بسعر محدد مقداره خمسون درهماً للأردب الواحد، أي بعشرة دراهم أدنى من سعر السوق. وفي عام ١٣٢٠/٧٢٠ أيضاً، حين ترنّحت التجارة بسبب الاضطراب الذي نجم عن سك القطع النقدية النحاسية، انقلب السلطان على الأمراء وأنبهم على تلكؤهم في بيع الحبوب من المطاحن وباعة الجملة لتوزيعه على ابناء الشعب .

وتكشف معركة أخرى حول توزيع الأغذية في القاهرة في عام ١٣٣٦/٧٣٦ بشكل واضح عن بنية السوق. حين بدأ سعر القمح بالارتفاع، حسب ما جاء في المقريزي، توقف الأمراء عن البيع آملين في الحصول على ارباح أعلى في المستقبل. وفي الأثناء التي كان المفتش التجاري يسعى إلى تخفيف الضائقة المتفاقمة وذلك بمعاقبة الطحانين والخبازين، وحين أمر السلطان بالاستيراد من سوريا ومصر العليا، حدّدت تعريفة رسمية للقمح مقدارها ثلاثون درهم للأردب الواحد وهي إلى حد ما أعلى من السعر العادي غير القانوني ومقداره عشرون. ومع ذلك، كان الأمراء لا يبيعون إلا بسعر يراوح بين ستين وسبعين درهماً. فعين السلطان مفتشاً تجاريّاً جديداً يتمتع بكامل السلطات وجعله يضع اختاماً على أبواب العنابر الخاصة بالأمراء، ويقوم بوضع بيانات مفصلة بالمخزونات المتوافرة تشتمل على تخمينات للمقادير الضرورية لأسر الأمراء الواسعة حتى يحين الحصاد القادم. كما جرى تسجيل أصحاب ممتلكات الحبوب الكبار والوسطاء بطريقة مماثلة. وبعدئذ طلب المفتش أن لا تباع الحبوب إلا بأمر يصدر عنه، وأنزل

تدريجياً المواد الغذائية إلى الأسواق حتى هبط السعر إلى المستوى المرغوب فيه وهو ثلاثون درهماً للأردب الواحد. ولم يتجاسر أحد على البيع بدون ترخيص، خشية غضب السلطان الحازم. وحين بدأت الشحنات الجديدة تدخل إلى القاهرة، كان العجز قد هزم.

وقد بذلت جهود جريئة مماثلة في عام ٧٩٦/١٣٩٤. فأمر المفتش التجاري لمدينة القاهرة بأن تفتح العنابر أبوابها ليباع ما فيها وإلا تعرّضت للنهب، وذلك من أجل مكافحة الارتفاع الفادح للأسعار. وحسب إحدى الروايات غدت المواد الغذائية متوافرة بغزارة، واصبح من يريد إردباً من الحبوب، يستطيع الحصول على خمسة، بينما ذكرت مصادر أخرى أنه لم يحقق أي انتصار مثير، بل الذي حصل هذا تقلص في الأسعار كافٍ لتهدئة السكان. وتتابعت الجهود طوال القرن الخامس عشر لتلطيف حدة الأزمات الغذائية، وذلك بإجبار الأمراء المسؤولين على فتح عنابرهم وبيع الحبوب بأسعار معقولة. ومن أجل تعزيز التنظيمات المباشرة، كان يلجأ السلطان أحياناً إلى بيع الحبوب من مخازنه الخاصة، مخفضاً بذلك الأسعار مباشرة وحاثاً على انخفضات أكبر بظهور المواد الغذائية في الاسواق، والذي يدفع بالمضاربين الى البيع فوراً بدلاً من التعرض لخطر هبوط أقوى في الأسعار. وتماماً كما الارتفاع في الأسعار يستميل ارتفاعاً اعلى، يفضي الهبوط في الأسعار إلى هبوط أدنى، إلا إذا كان المضاربون مستعدين للصمود إلى ما لا نهاية.

كان يُفرض على الأمراء والرسميين، بين الفينة والفينة، أن يسدوا حاجات الناس بإطعام الفقراء كل بنسبة ثروته أو بالنسبة إلى عدد المماليك الذين كان عليه أن يعولهم. وكان السلطان بيبرس أول من عهد بالمتسولين الفقراء وبالمتصوفين إلى الأمراء والرسميين والتجار الموسرين لاطعامهم، واتخذت اجراءات مماثلة من قبل خلفائه في الأعوام

٦٩٤/ ١٢٩٥، ٧٤٩/ ١٣٤٨، و٧٩٨/ ٩٥ - ١٣٩٦، و٨٠٨/ ١٤٠٥.
ومع ذلك، لم يعد السلاطين في القرن الخامس عشر أقوياء بما يكفي لأجبار الأمراء على مساعدة الفقراء حتى ولو كانت مثل هذه الإجراءات من الناحية المبدئة، قد أقرّت بمسؤ ولية السلطان والأمراء تجاه تزويد المدن بالمؤ ن - الا وهي واجب أولئك الذين يبسطون سلطتهم على المعيشة المدينية، في إسعاف الفقراء والمحتاجين.

لقد استبدلت، ويا للأسف، مثل هذه الجهود التي بذلها السلاطين والمفتشون من أجل حماية ابناء الشعب، بإجراءات إقل فعالية في معظم الاحيان. وعلى وجه العموم، لم يتجاسروا، عادة في الذهاب إلى أبعد من الاعلان عن الحد الأعلى للأسعار، واجراء الترتيبات اللازمة لاستيرادات إضافية، وإساءة معاملة الطحانين وتجار الحبوب الذين لا حماية لهم، مع أن نجاح الاجراءات التي تمت في ٧٣٦/ ١٣٣٦، كان يمكنها أن تثبت بشكل قاطع ونهائي أن السيطرة الفعالة الوحيدة على الوضع التجاري في السوق هو ضبط المؤن، أو على الأقل مراقبة المخزونات الموجودة بحيث يمكن تحديد سعر عادل للسوق، وإعلان هذا السعر. واستمرت المضاربة بالقمح. ولكن لصالح الأمراء الأعظم. وترك أمر المؤن الغذائية المدينية إلى تصميم السلاطين المتقلّب، على مقاومة جشع الأمراء.

إن الامتيازات المالية المملوكية الأخرى أدت أيضاً إلى سيطرة عامة على الاقتصاد المديني، واستغلال المهمات العامة من أجل الحصول على منافع شخصية. وبما أن رواتب الموظفين الرسميين، والعائدات التي يتطلبها السلطان أو الدولة كانت تجمع غالباً من المكلّفين مباشرة، كان لدى الجباة حافز لابتزاز المال من دافعي الضرائب، كما كان لديهم، عند الضرورة، وسائل قانونية لإخفاء ابتزازاتهم عن رؤسائهم، واعطائها

شكلاً قانونياً. وغالباً ما كان المماليك الذين عهد اليهم جباية الضرائب في المدن يسيئون استعمال الموارد، ومعاملة الناس، بالوسائل التي جعلت متاحة لهم بواسطة وضع اليد الفوري، أو المصادرات، أو الاكراه على المشتريات، والضرائب الغشومة وغير القانونية، وطلبات «البقشيش» والرشاوى.

وكانت، من بين هذه المفاسد، مفسدة الإكراه على الشراء. وهي أن لم تكن الأكثر شيوعاً إلا أنها كانت المميّزة للعلاقات بين المكلفين وبين أسيادهم المماليك، وكانت فريضة الشراء بالإكراه التي يطلق عليها «الرماية» أو «الطرح»، هي بيع السلع من قبل السلطان أو الأمراء أو موظفين رسميين آخرين إلى تجار أو آخرين بسعر باهظ يفوق السعر المتداول في السوق بكثير، وضد إرادة الشاري. لقد كان هذا الاجراء بالفعل مصادرة جزئية لرأس المال وأسلوباً يجعل العمل شرعيّاً بينما هو في الحقيقة ايجاد ذريعة للقيام بالمصادرات. وكان بالإمكان تقوية عمليات الشراء بالإكراه بالقيام باحتكار يسهّل تحديد سعر باهظ إلى حد غير سوي. وغدت عمليات الشراء بالإكراه في القرن الخامس عشر ضرائب. فعوضاً عن القيام بابتزازات متفرقة على حساب التجار والموظفين الرسميين العرضيين، أجبر الاثرياء من الأعيان وأبناء الشعب معاً على شراء كميات محددة من السلع سنة إثر سنة وباسعار محددة. لقد أصبحت رسوماً كضريبة الملح التي فرضها النظام القديم في فرنسا، حيث كان جميع السكان مجبرين على شراء كمية محددة من الملح من الاقطاعة العامة بسعر يفوق القيمة التجارية لسعر الملح في المناطق التي لم تكن فيها ضريبة الملح مطبقة. فمكنت هذه السلطة المالية المماليك من الحصول على سلطة شخصية على الاقتصاد العام ووضع كل مواطن بمفرده تحت رحمة طلباتهم. وكان على كل ملّاك، أو تاجر، أو حرفيّ

أن يتوصل شخصياً إلى تفاهم مع الحكام، والأمراء، والموظفين الرسميين. فأصبح الشخص نفسه وليس الدائرة، السلطة التي يحسب لها حساب لأنه لن يكون هناك لجوء إلى العدالة بل إلى الاسترحام وإلى التأثير التعويضي والحماية، التي لا تقل ثمناً عن الابتزازات السابقة.

تعود أول واقعة من الشراء بالإكراه في عهد المماليك إلى حادثة دمشق في ٦٨٨/ ١٢٨٩. فقد وُجد أحد الأمراء يخزّن الخشب، والسكر، وبعض السلع الأخرى مخططاً بذلك إلى إجبار الناس على شراء هذه الأشياء بسعر يساوي ضعفي قيمتها. وبعد مضي ست سنوات أجبر التجار مرتين على شراء سلع بأسعار باهظة جداً. فقد اصبح الشراء بالإكراه في النهاية من سياسة السلطان المالية. ومنذ ١٣٤١/٧٤١ حتى ١٣٣٨/٧٣٨، حين شغل النشو وظيفة مراقب على مخصصات السلطان الخاصة، فرض المشترى بالإكراه على القماش، والخشب، والفراء، والقطن، والزيت، والقطران، وتابع خلفاؤه هذه الممارسة إلى حين ألغيت في العام ١٣٤١/٧٣١. وبقيت هذه الوسيلة طيلة الفترة الباقية من القرن في تعليق مؤقت فيما خلا حادث واحد وقع في العام ١٣٧٦/٧٧٨؛ إلا أنها عادت إلى الانتعاش خلال فترة الحرب الأهلية الممتدة من ١٣٨٨/٧٩٠ إلى ١٤٢٢/٨٢٥. وفي دمشق والقاهرة معاً، كان التجار والعلماء من حين إلى آخر يُجبرون على شراء السكر وسلع أخرى غير مرغوب فيها بخسارة شخصية كبرى.

وفي حكم برسباي (١٤٢٢ ـ ١٤٣٨) عادت عملية الشراء بالإكراه ثانية جزءاً من سياسة السلطان الاقتصادية. وما كان يسمى باحتكاره السكر كان الأنسب أن يسمى نظاماً للمشترى بالإكراه بصيغة «ضريبة الملح». وفي ١٤٢٣/٨٢٦، و ٨٣٢/ ٢٨ ـ ١٤٢٩،

و٨٣٧/ ٣٣ ـ ١٤٣٤ كان التجار وعامة الناس مجبرين على أن يشتروا مقادير معيّنة من السكر بسعر الحكومة. وتعيد سياسة برسباي إلى الأذهان الاستغلال المنظم الذي ساد إبان حكم الناصر محمد (توفي عام ١٣٤١) باستثناء انه لم يحصل في ذروة الازدهار، بل في نهاية فترة من الحروب الأهلية المضنية، من أجل التعويض على الدولة من جراء الهبوط الهائل في العائدات الزراعية. وأدى انقضاء فترة الحكم، مع ذلك، وإخفاق الاحتكارات إلى تخلّ مؤقت عن عمليات الشراء بالاكراه. ولم تعد إلا في ٨٥٩/ ٥٤ ـ ١٤٥٥، و٨٦٥/ ٦٠ ـ ١٤٦١ فقط. وقد تدخل السلطان، مع ذلك، في الحالة الأخيرة ليوقف العملية، مفضلاً القرض بفائدة حرّة على شراء توابله بالاكراه.

ومنذ الربع الثالث من القرن اتبع السلطان وموظفوه الرسميون عادة الشراء بالاكراه التي كانت حتى ذلك الحين يتعامل بها على نطاق واسع الأمراء، وحكام المقاطعات، والموظفون الرسميون بصورة عامة وذلك إكراماً لتعزيز الثروات الخاصة. واصبحت عملية الشراء بالاكراه في ذلك الوقت، بالرغم من كونها حادثة سابقة، ضريبة ملح منتظمة مفروضة على قسم كبير من المجتمع المديني، عوضاً عن أن تكون تحويل السلع إلى التجار. وفي ٨٧٦/ ٧١ ـ ١٤٧٢، على سبيل المثال، فرضت الضرائب بهذه الطريقة على العلماء، وتجار القطن، وسكان القدس ونابلس. وكانت تجارة الصابون في حلب محتكرة من قبل أحد الأمراء الذي أكره جميع المنتجين على البيع منه وحده، ثم أعاد بيع الانتاج وصدره وفاقاً لشروطه الخاصة. الغي السلطان قايتباي هذا العمل الظالم لدى زيارته إلى حلب في ٨٨٢/ ١٤٧٧، إلا أنه لم يكن لمرسومه النفاذ العام. وبما أن كل شراء بالاكراه كان قضية محلية، فكان يجب أن تجري ادانتها مرّة تلو أخرى دون جدوى في جبلة، وهي مدينة

على الشاطىء السوري، وفي طرابْلس، ودمشق كما لم تكن براعة الأمراء الأنانيين مقتصرة على هذه الاجراءات المألوفة. فقد أفاد مسافر إلى مصر في ٨٨٦/ ١٤٨١، أن الأمراء فرضوا على الركاب المسافرين في النيل صعوداً إلى القاهرة أجور نقل وفقاً لأسعارهم الخاصة.

وكانت أشهر هذه الاجراءات مشترى الزيت بالإكراه في نابلس والقدس والجليل. ومنذ حوالي ١٤٨٥/٨٩٠، كان الموظفون الرسميون المحليون يحتكرون نتاج زيت الزيتون في نابلس. وكانت القدس قد أصيبت في ١٤٩١/٨٩٦، بضربة قاسية. نظم الحاكم لوائح باسماء السكان واجبر كل واحد منهم على شراء قنطار من الزيت بسعر خمسة عشر ديناراً. ولم يكن سعر الزيت سوى ٢٥٠ درهم فقط عند البيع ثانية، أو حوالي خمس دينارات بالسعر المتداول للدرهم المحلّي. فجنى الأمراء أرباحاً بلغت قيمها حوالي ٢٠٠٠٠ دينار. واعتدي على عدد كبير من الأعيان بالضرب واجبروا على بيع ممتلكاتهم لكي يجمعوا الأموال.

وبعد انقضاء عامين أكره تجار الصابون، والمسيحيون، واليهود على شراء زيت الزيتون، فيما أعفى من ذلك عامة الناس. واجبرت الجليل على شراء ١٦٠ قنطار والقدس ١٣٤٠، وغزة ١٠٠٠ والرملة مقداراً لم يحدد. وإذا كان سعر القنطار خمسة عشر ديناراً، فذلك يمثل بيع سلع قيمتها ١٢,٥٠٠ دينار بسعر ٣٧,٥٠٠ دينار. وجلب العام ١٤٩٥/٩٠٠ معه عودة للمشترى بالاكراه لزيت نابلس في الرملة وغزة والقدس. واجبرت الخليل والقدس على أخذ تسعماية قنطار، والرملة مايتين. وقد أضيف فيها بعد عبء ثلاثماية قنطار على نصيب تجار القدس. وبيع الزيت مرة أخرى بخمسة عشر ديناراً، مع إضافة دينار

واحد من المحتمل أنه كان يدفع بقشيشاً للموظفين الرسميين، علماً بأن سعر الزيت في ذلك الوقت كان تسعة دينارات فقط.

كانت جميع المدن الرئيسة في العقود الأخيرة من الحكم المملوكي مكويّة بشكل مؤلم بالمشتريات بالإكراه. فقد أجبر حاكم دمشق في ١٤٨١/٨٨٦ الوسطاء وأشخاصاً آخرين على شراء السكر من معمل التكرير الذي يملكه بأسعار تتفاوت بين قيمة أعلى من قيمة السعر العادي بلغت ثلاثة دراهم للرطل الواحد، وثمن بلغ ثمانية وعشرين أو ثلاثين درهماً، أي ضعفي السعر العادي. وحفزت احتجاجات الرعايا السلطان على اصدار أمر بوقف هذا الغبن، فهبط سعر الحاكم حينئذ إلى إحد عشر درهماً. وجاء في ذكر الأحداث أن الشراء بالإكراه قد فرض على الصابون، والحيوانات التي سلبها أفراد الجيش من البدو. ولم تخضع لذلك دمشق وحدها، بل خضعت له طرابلس والقاهرة أيضاً. وفي عام ١٥١١/٩١٧ حاول السلطان اجبار حامي القاهرة على شراء الماشية المستخدمة في العمل بسعر أربعين ديناراً للرأس الواحد، إلا أنهم نفذوا إضراباً فاختفى اللحم من الأسواق. وفي الوقت نفسه أجبر تجار آخرين على شراء القماش، والصوف، والحبوب، والزيت، والعسل، والزبيب. وفي نهاية عهد المماليك بالذات اكره السلطان التجار والموظفين الرسميين على شراء أثاث أسرته الكبيرة بضعفي قيمتها الحقيقية في جهد يائس لجمع المال.

ولم تكن هذه المشتريات هامة كوسائل استغلال فحسب، بل لأن المواد المستخدمة وطرق اقتنائها وتوزيعها مكنت السلطان والأمراء من التدخل في كل ناحية تقريباً من نواحي الاقتصاديات المدينية. وكانت المنتجات أحياناً، كما في حالة الخشب والحديد، شبه محتكرة من قبل الدولة؛ أو أن المنتجات التي كان السلطان والأمراء والرسميون يصنعونها

في معاملهم الخاصة، كالسكر مثلاً، كانت تباع في أي حال من جماهير الشعب كافة.

وكانت الحبوب والحيوانات أحياناً منتجات تنشأ من عائدات الضرائب. أما السلع الأخرى كالقماش، والزيت، والعنب، والعسل فيمكن بكل بساطة أن يجري شراؤها في وقت أو آخر لتستعملها الأسر التابعة للأمير صاحب العلاقة، أو للمضاربة بها، او يمكن ان تصادر او ان توضع عليها اليد بقصد جني الربح من كلا الطريقتين: امتلاك السلع ومن ثم بيعها بوسائل خارجة على القانون. لقد أعطت المشتريات بالإكراه اسر المماليك، بالإضافة إلى قدرتها الشرائية وتأثيرها في أسواق الحبوب، باعاً طويلة في الاقتصاد المديني.

السيطرة على الممتلكات والعمل والموارد

عملت قوى أخرى على تعزيز سيادة الأمراء على حياة المدن الاقتصادية. فلم تمنحهم قدراتهم المالية إمكانية واسعة النطاق في السيطرة على المدن فحسب، ولكن المماليك، بحكم قدراتهم الخاصة على بيع العقارات، وتنظيم اليد العاملة، والتحكيم بتدفق المواد النادرة، شغلوا مركزاً استراتيجياً في صيانة الحياة الاجتماعية المدينية. ولم يكن باستطاعة أحد أن يلتزم مشروعاً عاماً كبيراً أو مرتفع الاكلاف، دون تعاون المماليك.

ولعل أكثر هذه القدرات أهمّية هي التحكم بالملكية. فقد أصبح الأمراء يملكون، بواسطة استثمارهم جزءاً من مداخيلهم الريفية، الحمامات والأسواق، والخانات، والقيساريات (الأسواق الشعبية). وكانت القصور التي يسكنونها هي الأوسع والأغلى ثمناً في المدينة. ولقد مر ذكر أملاك تنكز الواسعة، غير أن بعض الاشارات الواردة، في السجلات الخاصة بهبات الأوقاف توضح مدى الانتشار الذي بلغته

ممتلكات الأمراء. فبين الثمانية والسبعين سجلاً المعروفة لدينا والتي تبين كلاً من الواهب والهبة، ليس أقل من ثمانية وأربعين هبة كانت هبات منازل، وحوانيت، وطواحين، وقيساريات، وأفران، وحمامات، وخانات، واسطبلات، وعنابر، واهراءات، وأماكن سكن، وأسواق ومصانع، يملكها الأمراء. تسع مؤسسات أخرى هي حق للسلطان نفسه، وحوالي الربع فقط أتت من التجار، والقضاة، والعلماء، والموظفين المدنيين. وتظهر المبالغ ونسب الممتلكات المستخدمة بشكل واضح سيطرة الأمراء على الأماكن الرائعة للمتلكات المدينية.

ولم يكن الأمراء في الواقع أصحاب الممتلكات القائمة فحسب، بل كانوا يحتكرون بالفعل استثمارات جديدة. ففي دمشق، مثلاً، ومن أصل واحد واربعين مشروع بناء تجاري يُعرف بناؤوها، كان ثمانية وعشرون مشروعاً ينفذها الأمراء، وخمسة مشاريع ينفذها السلطان. وقد بنى الأمراء اثني عشر حمّاماً من أصل خمسة عشر، وست قيساريات من تسع، وسبعة أسواق تجارية من اثني عشر، وثلاثة خانات من خمسة. ولم يبن التجار سوى خانين وسوق تجاري واحد. أما المستثمر الآخر الوحيد ذو الأهميّة فكان وقف المسجد الأموي الذي موّل قيسارية، وحوانيت، وحمّاماً واحداً. ونعرف في حلب تسعة خانات، وأربعة حمّامات، وسوقاً تجارية واحدة، بناها الأمراء في عهد المماليك، غير أن حمامين فقط، وسوقاً تجارية واحدة وخاناً، بناها تجار معروفون.

جعلت سلطة الأمراء الخاصة مثل هذه الاستثمارات مضمونة بشكل خاص. ولكي يضمن الأمراء العائدات، كانوا غالباً يحوّلون الحرف الوفيرة الأرباح، أو التجارات، إلى أسواقهم الخاصة، أو القيساريات، وإلاّ فيجري تحويلها إلى احتكارات قائمة بغية تأمين عائدات مرتفعة. وفي عام ٦٩١/ ١٢٩٢، اشترى أمير في دمشق قيسارية

القطن من الخزانة العامة، وحث السلطان على السماح له بنقل جميع تجار الحرير من مواقعهم الخاصة إلى قيساريته. فتُرك السوق القديم خالياً لمدة سنتين قبل أن يعود إليه تجار الحرير. وفي ١٣٢٦/٧٢٦، نقل تجار القماش من قيصرية يملكها وقف المسجد الأموي، بينما تدخلت الصدفة وحدها في عام ١٤٢٦/٨٢٩ في إنقاذ المسجد الأموي من خسارة ٦٠٠٠٠ درهم سنويّاً. فقد أمر السلطان باعادة سوق التجار إلى موقع قديم، مع أن الحاكم أراد نقله إلى أحد أسواقه لزيادة مدخوله. إلا أن المملوك الذي كان يحمل تعليمات السلطان القى البدو القبض عليه وهو في الطريق، فحال ذلك دون إبلاغ الاوامر. وتخلى الحاكم في حالة الضياع هذه عن خططه واجتنب المسجد خسارة فادحة.

أضف إلى ذلك أن سلطات الأمراء قد ضاعفتها قدرتهم على بيع الممتلكات التي لم يمتلكوها في الأصل. ولما كان السلطان والأمراء بشكل عام ملاكي عقارات كانت الأجزاء التي تعطى هبات للوقف، أو تخصص للأشغال العامة، يمكن شراؤها من امراء آخرين، أو الحصول عليها بالتفاوض مع الخزانة العامّة. في القاهرة، مثلاً، وفي عام ٧٤٤/٤٣ - ١٣٤٤، اشترى احد الأمراء خزانة البنود (وهو سجن مشهور بكونه مركزاً للفسق، تمكنت الضغوطات الدينية أخيراً من الحكم عليه بالهدم بالرغم من الأرباح التي كان يجنيها السلطان من الضرائب على الخمرة والدعارة)، ثم أعاد تطوير المنطقة وذلك بهدم البناء القديم وتأجير الأرض لتشاد عليها منازل وطواحين جديدة.

وكان الأمراء أيضاً في وضع يخولهم الحصول على الموافقة القانونية اللازمة لشراء أملاك الوقف. فباستطاعة القاضي أن يعطي الحق في بيع الأوقاف التي في عهدته بعد أن يقدم شهود اختصاصيون في تخمين العقارات إفادات بقيمتها. إن مثل هذه الوسائل في التغلب على الجمود

المقيّد كانت ضرورية بسبب أن أملاك الوقف كانت تكوّن جزءاً ضخماً من موارد المدن. ومن المفهوم، مع ذلك، أن العلماء كانوا يمانعون تسليم مثل هذه الملكية سواء لأسباب عملية أو معنوية. وحينما كان الأمراء، يجدون معارضة في هذا الشأن كانوا يسيئون استعمال الاجراء القضائي. فكان الشهود يدلون بإفادات مزورة لجهة قيمة الاملاك أو كان القضاة يرخصون ببيع مجحف من الناحية المالية. ففي عام ٧٣٠/ ١٣٣٠ عمد الأمير قوصون الذي كانت تتملكه رغبة عارمة في الحصول على حمام مجمّد في الأوقاف إلى هدم أملاك ملاصقة له ثم استدعى شهوداً احترافيين كانوا متواطئين معه ليشهدوا بأن الحمّام غير ذي قيمة، وأن الخرائب كانت إلى جانب ذلك تهدد الجوار بالخطر وينبغي أن تزال. وكانت هذه الإفادات السلاح الذي ساعد على الحصول على الترخيص القانوني ببيع ملك الوقف. وبطريقة مماثلة كان السلاطين يستطيعون بالطبع الحصول على أحكام تمكنهم من تملك الأوقاف المرغوب فيها. وفي عام ١٤١١/٨١٤ أبطل القضاة تحت تأثير السلطان المؤيد شيخ أوقافاً قديمة وحولوا مدرسة إلى السلطان الذي عمد إلى هدمها لتوسيع مساحة المكان حول حصن القاهرة. وحين كانت وسيلة الوصول إلى الملكية تعتمد جزئياً فقط على قدرة الدفع لشرائها، وإلى حد أبعد على التأثير الشخصي في الحصول على بيعها، يكون الرسميون ذوو المكانة العالية في وضع تفضيلي.

كما أن سلطة الأمراء قد مكنتهم أيضاً من تنفيذ مشاريع مرغوب فيها، وذلك بإعطاء الأوامر للتابعين. فبعد الغزوات، والحروب، والحرائق التي حصلت في العقد الأول من القرن الخامس عشر في دمشق، أجبر الحاكم الناس، وربما الأمراء والموظفين الرسميين الذين كان له سلطة مباشرة على مداخيلهم، في أن يعيدوا بناء البيوت،

والأوقاف ، والمدارس. وفي ملابسات أخرى كان طرد الأمراء أو الحاق الهزيمة بالعُصاة والمتمردين يؤدي إلى مصادرة الملكية بغية استخدامها من قبل خلفائهم.

وإلى جانب الملكية كانت السلطة العامة على حقوق الملكية قد نجمت عن مسؤولية النظام عن حماية الأماكن العامة من تعديات الملّاك الخاصين. ففي المدينة الإسلامية القروسطية المهلهلة، كانت الدكاكين والبيوت تتكاثر بسرعة فوق جميع الأماكن العامة المتوافرة ـ من ساحات، وشوارع، وواجهات مدارس ومساجد، وجدران، وجسور. وكان الحكام يمارسون بين الحين والآخر حق الحكومة في مصادرة الملكية الشخصية، فيضعون اليد على الأملاك التي تتعدى على الأماكن العامة، مزيلين المضايقات والأخطار، ومعرّضين الشوارع. وكان بالإمكان إجلاء الناس عن بيوتهم ودكاكينهم بالقوّة. ولم تكن تدفع أية تعويضات للملاك الخاصين مع أن الهدم والاصلاحات الحالية كانت تجري على نفقة الحكام. وبالرغم من الحقوق النهائية المحتملة والعائدة للمجتمع ككل، فإن هذه الاجراءات كانت جائرة من وجهة نظر الملاك الذين من المحتمل أن لا يكونوا هم أنفسهم قد بنوا على الطريق العام، بل اشتروا الملكية التي أقيمت بهذه الطريقة منذ زمن طويل. وكانت المصالح الخاصة محميّة أحياناً، وكان من المحتمل أن تدفع تعويضات عن الخسارات التي تلحق بالأوقاف الخاصة. فقد دفع تنكز تعويضاً عن خان تملكه أوقاف مدرسة الظاهرية، وأعاد دكاكين تخص المسجد الأموي. وفي أحيان أخرى استشير أصحاب أملاك خاصة ومدراء الأوقاف حول مشاريع لتوسيع الشوارع وجرى اتفاق على دفع تعويض. ولجعل المصادرات بدون تعويض عملاً شرعيّاً كان يطلب في العادة إلى القضاة أن يعطوا ترخيصاً بذلك. ولكي يُحكم بعدم صلاحية استخدام

الحمامات والمراحيض التي تلوّث نهر بردى في دمشق، دعا الحاكم القضاة والمحامين إلى المصادقة على هذه الاجراءات، كما كان يُعطي في حالات أخرى إذنٌ بهدم البيوت والحوانيت.

وكان أيضاً في متناول النظام أن يصادر الاملاك الخاصة من أجل القيام بأعمال ذات منافع للدولة كالتحصينات وميادين سباق الخيل. ففي عام ١٢٩١/٦٩٠، ومن أجل توسيع الميدان الأخضر في دمشق، هدمت المنازل على طول نهر بانياس على نفقة أصحاب الأملاك الخاصة. وفي حالات أخرى دُفع تعويض لأصحاب الأملاك الخاصة كما جرى في عام ٧٢٥/ ٢٤ ـ ١٣٢٥ حين أصاب بعض الناس أذى من جرّاء الاشغال في قنال القاهرة، فدفعت لهم تعويضات عن ذلك. وكان بالإمكان أيضاً أن تهدم أبنية قائمة فقط من أجل الحصول على مواد للبناء. فقد صودرت منازل في حلب لتأمين الحجارة وافساح الطريق لبناء الحصن والأسوار في العقود الأولى من القرن الخامس عشر. والمصادرات، والمصادرات الجزئية، والشراء بالإكراه كانت هذه كلها تستخدم لجمع ملكية لمؤسسات دينية وتربوية جديدة؛ وكان ذلك سبباً وجيهاً لاستمرار الجدل الاسلامي القديم حول شرعيّة قبول اموال ملوثة لغايات دينية.

وكان بالإمكان، بطبيعة الحال، أن تستخدم مثل هذه الصلاحيات الواسعة من أجل زيادة الثراء الشخصي للأمراء والمصلحة العامة على السواء. فكانت تؤخذ الملكية بكل بساطة لتمكن أميراً أو حاكماً ذا نفوذ لتوسيع قصره أو للحصول على مواد ثمينة. وهنا أيضاً عملت السلطات العامة لحساب المصلحة الخاصة.

وكانت الآراء الدينية والقانونية معارضة في الأساس للمصادرات

بدون موافقة أصحاب الأملاك ، ومن غير دفع تعويضات ملائمة. حتى أن بعض العلماء عارضوا حق الحكومة في مصادرة الملكية الشخصية، مع أنه كان بالإمكان استخدامها لمصلحة توسيع أو بناء المؤسسات الدينية. فقام جدل بين القضاة حول الصعوبات في الحصول على ملكية من أجل توسيع مسجد بموجب الحق المطلق في التملّك ضد حق الحكومة في مصادرة الملكية الشخصية. في إحدى الحالات، كان القضاة المالكيين راغبين في الاعتراف بأن للدولة السلطة في إجبار المالكين، بعد أن تدفع لهم التعويضات اللازمة، على أن يبيعوا الملكية من أجل الغاية في تحسين المسجد، بينما عارض الشافعيون وجهة النظر هذه. أي أنه لا يجوز إجبار مالك غير راغب في بيع ملكيته على التخلّي عنها في ظل أية شروط. وقد رأى العلماء بصورة عامة أنه لا يجوز أخذ البيوت من أصحابها قسراً، أو قبول الأوقاف بدون مراعاةٍ للإجراءات الملائمة. ولم تذكر تواريخ الأحداث أسباب هذا الرأي المتشدد، مع أن هنالك ثلاثة أسباب يمكن أن يدلى بها: يمكن أن يكون القضاة قد عارضوا مبدأ استخدام الممتلكات والعائدات المكتسبة بطريقة غير شرعية من أجل غايات دينية؛ ويمكن أيضاً أن يكونوا قد عارضوا إجراءات تعرّض للخطر أوقاف المؤسسات القائمة، والمصالح الأخرى التي يمثلونها؛ وربما انبثقت مقاومتهم في النهاية من عدم الرغبة في اطلاق العنان للاجراءات غير الشرعية في مجتمع قد سبق أن اثقلت كاهله المظالم الغاشمة.

ومن جهة أخرى، تضاربت مع هذه النزعة نظريات أخرى حول الملكية والقانونية. فقد كانت، من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، مسؤولية الدولة والمفتش التجاري أن يحميا الممتلكات العامة ويستردها. وكان بالإمكان أن يوفق بسهولة بين هذا التقليد والاهتمام

بسلامة الملكية الخاصــة، غير أن بـديلاً أشـد خطورة كمن في النـظرية القائلة بأن كل الأرض، من الناحية المبدئية، هي ملك السلطان. ومن أجـل الحصـول عـلى قـطعـة أرض لاقـامــة مسجـد عليهــا في عـام ٧٣٥/ ١٣٣٥، أعطي مالكو البيوت نصف قيمة ملكيتهم على أسـاس أن الأبنيـة فقط هي التي تعود لأصحـاب الأملاك الخـاصة بينـما تعـود الأرض للسلطان. وفي الحقيقـة، وضعت قاعـدة للفصـل بـين ملكيـة الأرض وملكية البناء في الضريبة الإسـلامية، وممـارسات التـأجير، إذ كانت ايجارات الأرض وإنجازات البناء عنصرين منفصلين في الملكية. وربمـا اعتقد الأمـراء ، لكونهم وكـلاء السلطان، ان وضع اليـد عـلى الأراضي والأبنية من أجل غايات عامة، أو حتى لاهداف شخصية هو عمل يدخل في صلب حقوقهم، وذلك بقدر ما يجسدون الـدولة. وفي الأثناء التي كان القضـاة يتجادلـون فيما إذا كـان للأمـراء أي حق في الحصـول على الملكيـة بأيـة حال، سـواء ادفعوا تعـويضاً لقـاءهـا أم لم يدفعوا، كان الضباط المستعجلون يصـادرون قطع الأرض الضـرورية دونما دفع أي تعويض أو إثارة أي ضجة. ولم تسوّ الخلافات بين رجال الدين والمماليك بإصدار أحكام قضائية، بل بواسطة سلطة الأمراء.

ولم تكن السيطرة على الملكية إلا واحدة من السلطات التي مكنت الأمراء من تنفيذ الأشغال العامة. فقد كان الأمراء أيضاً في وضع تمييزي يمكنهم من التحكم بالطاقة البشرية اللازمة. فكوّن الجنود جيشاً إضافياً من العمّال يُستخدمون في بناء المشاريع الـرئيسية التي كـانت تحتاج إلى اعداد كبيرة من اليد العاملة غير الماهرة. وغالباً ما كان يعهد بإجزاء من إصلاح الأقنية، والجسور، والتحصينات، والشوارع، إلى الأمراء الذين كان يطلب إليهم تنفيذ مشاريع البناء بـواسطة جماعاتهم. وحـين أعاد غازي بناء اسوار حلب في نهاية القرن الثاني عشر، عهد ببناء كل برج

إلى أمير، ونقش اسم الضابط المسؤول على البرج الذي بناه. وامتدت هذه السابقة إلى المشاريع الانشائية الأخرى التي لم يجلب إليها الأمراء جندهم فحسب، بل إذا دعت الحاجة كانوا يأتون بجميع عملائهم العديدين والمتنوعين: كالخدم، وسائسي الخيل، والرسل، وأمناء السر، والمستخدمين وحتى الموظفين الدينيين الذين كانوا يعملون في المؤسسات التي سبق أن منحوها لدائرة الاوقاف. ولم يستطع حتى الجيران التملّص من طلباتهم. وكان الجنود يكوّنون أثناء الكوارث أيضاً فريقاً جاهزاً من مكافحي النيران، علماً بأن هؤلاء كانوا أحياناً يكافئون أنفسهم بالسطو على المناطق المجاورة التي يكون الرعب قد اجتاحها. وكان نحاتو الحجارة والنجارون الماهرون يستدعون بين الحين والآخر ليساعدوا على هدم الأبنية التي تسد الطريق إلى الحرائق الهائلة، إلا أنه كان يصعب جمع العمال غير الماهرين لأنه كان من السهل على هؤلاء العمال الهرب من الخدمة الإلزامية. فكان المماليك في الواقع الطاقة البشرية، المنظمة الوحيدة، والجاهزة، دوماً على أساس الاستعداد للعمل، والخاضعين كل الخضوع لأوامر رؤسائهم.

ومع ذلك، كان النظام يصادر عمالاً إضافيين للقيام بالأشغال العامة من بين السكان المدينيين. فكانت السخرة مستخدمة في أشغال الأقنية. وفي بعض الأحيان كان المتسوّلون والمساجين، وحثالة الناس يُجبرون على العمل الالزامي ويلقى القبض عليهم في المساجد نفسها. وكانت تَدفع أجور زهيدة للعمال في أحيان أخرى. ففي إحدى الحالات أنفق مبلغ ٣٠,٠٠٠ دينار أجوراً للعمال، ودفع لهم في حالة أخرى درهم ونصف الدرهم في اليوم الواحد بالإضافة إلى ثلاثة أرغفة من الخبز. كان لتوزيع الجرايات في هذه الحالات شذى مصر القديمة حيث كان الآلاف من العمال والجنود يكدحون، بينما كتبة الحاكم ينظمون

اللوائح ويوزعون الحبوب. بالاضافة إلى ذلك، كانت هنالك طريقة أخرى لجمع اليد العاملة، وهي تسجيل الأكشاك في الأسواق التجارية، وتسجيل الموظفين الرسميين، واصحاب الحوانيت، والصوفيين والجنود بشكل منتظم وحسب فئاتهم. لم يكن هذا العمل مألوفاً البتة، لأن النظام المملوكي نادراً ما ارتفع إلى هذا المستوى من التنظيم.

واستخدمت السخرة أيضاً من أجل بناء التحصينات. ففي عام ٦٥٨/ ١٢٦٠ أجبرت حتى النسوة على العمل مع الجنود في اعادة بناء حصن دمشق، وفي ٧٩٢/ ١٣٩٠ تطوّع معظم أهل حلب، أو أجبروا على التطوع، في الكدح لإعادة بناء الأسوار. وقد عمل شعب دمشق مرة ثانية بعد اجتياح تيمورلنك في إعادة بناء المركز القيادي للحاكم، وإعادة بناء الحصن. كما أُخذ العمال من أهل المدن أيضاً إلى العمل في اشغال التحصين خارج مدنهم. وفي ٧٣٥ - ٣٦/ ٣٥ - ١٣٣٦ أُخذ حوالي ٢٠,٠٠٠ عامل، بما في ذلك نصف الشعب الكادح في القرى، والحرفيون من حلب ودمشق، وكذلك الجيش من أجل بناء جعبار في منطقة حلب.

لقد طرح تجنيد العمال الماهرين مشكلات خاصة. فلقد كان بالامكان استئجار الطاقة البشرية الماهرة في القاهرة ودمشق، غير أن السلطان، احتفظ بعمال منتظمين بما فيهم المساجين، لاستخدامه الخاص، أو لاستخدامهم في مشاريع الأمراء المفضلين لديه. وبمعنى من المعاني، كما أن الملكية كانت متوافرة للأمراء من الخزانة العامة، كذلك كانت اليد العاملة متوافرة من ورش السلطان. فلقد كان للسلطان، في القرن الرابع عشر، عمّال في خدمته بشكل مستمر. وفي ٧٣٠/ ١٣٣٠ أعار أحد الأمراء خدمات المساجين لإزالة الحجارة، وفي ١٣٣٨/٧٣٨، عملت «نماذج مختلفة من العمال

المرتبطين بالسلطان» في بناء منزل يعود لأحد الأمراء بـدون أن يأخـذوا أجراً. وبعد عامين كان «عمّال السلطان» مجبرين على العمل يومـاً كل سبعة أيام بدون أجر من أجل إشادة مسجد، وحمام، وأسواق تجارية، ونافورة ماء. وقد أفـاد مسافـرون وفدوا إلى سـوريا في منتصف القـرن الرابع عشر أن السلطان استخـدم المساجـين المسيحيين كعمـال عبيد. ولقد قيل إن فرسان الداوية الذين سجنوا على أثر سقوط عكا، كانوا من الحطابين في تلال قرب جرش، علماً بأنه، بعد مضي فترة ستين عاماً، بدا هذا الأمر غير محتمل. وقد لاحظ رحالة معاصر آخر أن النجارين والبنـائين، وحِـرفـين آخـرين من المسيحيـين الـذين كـانـوا من عبيـد السلطان، كانوا في وضع مرض ويعـاملون باحسـان، وكانـوا جمعوا في ثكنات في القاهرة ليقوموا بأعمال البناء، وليبيعوا الخمور فيها بعد بأرباح قليلة تذهب إلى خزانة السلطان. وتابع السلطان في القرن الخامس عشر أيضاً أنواعاً مختلفة من النشاطات الاقتصادية، واستخـدم اخصائيـين مختلفين لتحقيق غاياته. وكانت مؤسسات صنع الأسلحة، وأمكنة بناء السفن، ومؤسسات سبك المعادن تستخدم اناساً كثيرين مع أن هؤلاء لم يكونوا متوافرين للقيام بالأشغال العامة.

وقد استُخدم الحرفيون في مشاريع داخل المدن الكبرى؛ كما كانوا يرسلون من قبل السلطان والأمراء إلى مدن المناطق التي هي أصغر من أن تحافـظ على قوّة عمالية متخصصـة. فالـمـدن الاصغر كانت تعتمد بالضرورة على النظام في الحصول على العمال والأدوات، والمواد اللازمـة للتحسينـات العامـة. وتميّزت الحقـب الأولى من نظام المماليك في سوريا بنشاط إعماريّ شديد، واستخدم السلطان والأمراء مدينة دمشق كمجمّع لليد العاملة للقيام بالأشغال في القدس والكرك، وأمـاكن أخـرى. وكـان الـرجـال يؤخـذون للقيـام بتـرميم المسـاجـد

والتحصينات، وبناء الجسور. كما كان البناؤون والنجارون، والنشارون، ونحاتو الحجارة يرسلون الأدوات والمواد من القاهرة إلى مكة والمدينة لإصلاح الحرم المقدّس . واستمر دعم المماليك للمدن الصغيرة ذات الأهمية الدينية أو العسكرية في القرن الخامس عشر أيضاً. ويكاد يكون مستحيلاً أن نعرف إلى أي مدى كان العمال الذين يكرهون على مغادرة أوطانهم مستخدمين منتظمين لدى السلطان، أو مساجين، أو يداً عاملة مأجورة. ولكن من المحتمل، بما أن معظم الأشغال التي تتطلب تنظيم وإرسال عدد كبير من الرجال الماهرين حصلت في عهود مختلفة ومشهورة بالقيام بنشاطات إعمارية واسعة، ان هؤلاء كانوا بمقدار أكبر مما يبدو في الظاهر عمال السلطان الانتظاميين. أما في حالات أخرى فيبدو من المحتمل أن يكون العمال الماهرون يقبضون أجراً لقاء خدماتهم، علماً بأن التحذيرات المتكررة التي كانت تصدر عن القضاة حول المظالم تدل على وجود إغراءات بتخفيض الأكلاف.

وكان العمال والحرفيون يرافقون أيضاً الجيوش في حملاتها بغية خدمة الجنود والمساعدة في أعمال الحصار. وكانت العادة لدى افراد الجيش أن يسافروا مصطحبين باعة الأطعمة، وصانعي الأحذية، والخياطين، جنباً إلى جنب مع النجارين ونحاتي الحجارة.

وكان باستطاعة المماليك أيضاً أن يصادروا بطريقة غير مباشرة الطاقة البشرية، وذلك بفرض انجاز المهمات التي هي في الصالح العام كطقس ديني مفروض على الافراد. فكان يجبر أصحاب الحوانيت، مثلاً، أن يكنسوا الشوارع ويرشوها بالماء، وحتى أن ينظفوا ويصلحوا الجزء من الطريق العام الذي يتجاوز ملكيتهم. وكانوا يتحملون هذا العبء باستئجار العمال أو بدفع النفقات مباشرة إلى الدولة. وبطريقة

مماثلة كانت تنجز مشاريع الأقنية، وذلك بتخصيص أجزاء من العمل للملاكين على ضفاف الأقنية. وكان يطلب إلى أرباب المنازل أن يبنوا الحواجز .ويحفروا الأقنية ويحرروها من العوائق؛ وكما في حالة الاصلاحات الرئيسية للشوارع، كان عليهم أن يستأجروا العمال للقيام بالمهمة حتى أن ملكيات العديد منهم كانت تصادر لدفع نفقات العربات التي كانت تنقل التراب الناجم عن تعميق الأقنية. ولم يكن مبدأ الأشغال العامة قد رُسخ بعد، فبقي مطلب هذه الاسهامات جزءاً من عمل شرطة النظام. وبدلاً من توزيع الضريبة على المدينة ككل، كانت المسؤولية تقع على أصحاب العلاقة المعنيين مباشرة بالموضوع أكثر من سواهم.

وهناك مهمات أخرى متساوية في الأهمية في صيانة الحياة العامّة كانت أيضاً مخصصة لأصحاب الحوانيت. فقد كانوا مسؤولين بين الحين والآخر عن الاجراءات الصحيّة مثل إزالة الكلاب الضالة. كما كان أصحاب الحوانيت مجبرين أيضاً على تعليق المصابيح في الليل وتحضير سطول المياه كاحتراز ضد الحرائق. أما المسؤولية النهائية فكانت تجميل المدينة، فكان يطلب أحياناً إلى أصحاب الحوانيت، ومالكي البيوت أن يبيضوا (بماء الكلس) ممتلكاتهم، وحتى أن يزينوها بتصاميم معينة. وكما في الأيام الغابرة، لم تكن الحدود بين المسؤوليات العامة والمسؤوليات الخاصة مميّزة بوضوح.

وأخيراً، كانت أهمية الأمراء في الحياة المدينية المشتركة والمرسّخة بواسطة تحكمهم الصارم بالملكية وبقدرتهم على إدارة وتنظيم الجماهير الكادحة معزّزة بسيطرتهم على توزيع مواد البناء النادرة والاستراتيجية. لهذا السبب وحده كانت اهميتهم مضمونة بالنسبة إلى الأشغال العامة، والأوقاف الدينية . كان الخشب يعتبر مادة استراتيجية ، وأسباب

ذلك واضحة في مصر وسوريا حيث الخشب فيهما قليل الوجود. وكان الخشب ضرورياً للاقتصاد والدفاع معاً فأولى النظام المملوكي ضبط الكميات المتوافرة من هذه المادة عناية فائقة، فكانت الغابات في منطقة دمشق وجبال لبنان ملكاً للسلطان، كما كانت الأشجار ذات القيمة الاستراتيجية عرضة للسيطرة عليها في الحالات الطارئة ، سواء أكانت ملكاً للدولة أم لم تكن. ومع ذلك، ومع تضاؤل الكميات المتوافرة وتدني نوعيتها، كان الاستيراد التجاري من أوروبا على ضآلة حجمه، عملاً ضروريّاً. وقد اعتبر الخشب المستورد مواد حربيّة كي يصار إلى شرائه من قبل الدولة، وقد تم احتكاره من قبل المخازن الملكية، أو كان خاضعاً للترخيص من أجل بيعه للأفراد. وبالاضافة إلى ذلك، نظم المماليك بعثات عسكرية إلى خليج الاسكندرون لجلب الخشب المنشور (على شكل الواح) من المناطق المشجرة في شمالي سوريا ، والأناضول المجاورة للبحر . ووقعت مع اسطنبول معاهدة ارسلت بموجبها مُؤناً بحرية من الخشب في نهاية العهد المملوكي نفسه .

وكانت الحصة الداخلية من مؤونة الخشب مراقبة عن كثب من قبل النظام. فقد عين السلطان حصص الخشب واليد العاملة من أجل الانشاءات التي تقام في الحصون والمساجد والاصلاحات في الحجاز. كما أن المؤن الأخرى الهامة من الخشب كانت متوافرة لدى السلطان والأمراء في الأبنية القائمة التي يملكونها كما كان هدم الأبنية الضخمة من أجل تأمين المواد للأبنية الجديدة عملاً مألوفاً. فكانت المدن تنهب نفسها محوّلة المواد من بناية إلى أخرى كلما دعت الأولويات والحاجات إلى ذلك.

وكانت مصر وسوريا أيضاً تعتمدان على الاستيراد من أجل مؤونتهما من المعادن ، فغدت المعادن أيضاً عرضة للاحتكار والسيطرة

من قبل الدولة. فكان السلاطين يحتفظون بمخازنهم الخاصة التي تحتوي على الأسلحة والصفائح المعدنية ومسابك المدافع، ويؤمنون الفولاذ والحديد للمشاريع الإنشائية. كما كانت المعادن المتوافرة تجاريّاً تأتي أيضاً من فائض ممتلكات السلاطين.

ومع أن الحجارة هي من مصدر محلّي، فكانت، لأسباب مختلفة، في أيدي النظام. فمقالع الحجارة، كما يستدل من بينات غير موثوقة، كانت ملكاً للدولة والأمراء، كما كانت كذلك أكبر المصادر أهميّة لجميع الأبنية القائمة التي تنهب من أجل توفير المواد للمنشآت الجديدة. وكان للمماليك أكبر الفوائد في هذا التطاحن. فالصروح الكبرى، مهدومة أو غير مهدومة، كانت تمنح الحجر الجيد النوعية لبناء التحصينات، فقامت المساجد والمدارس المحظية على حساب الأبنية العتيقة. وقد استخدمت مدرسة بنيت في دمشق في نهاية العهد المملوكي قدراً كبيراً من الحجارة التي أخذت من مساجد متعددة حتى كانت تدعى «اجتماع الجوامع» وهي تورية للفظة جماعة - أي «تجمع»، وبالتالي جذر لكلمة «جامع». وكان الرخام ذا قيمة خاصة في الزخرفة المملوكية حتى أن أي جامع رائع أو قصر فخم لا يكون لائقاً بدون زخرفة فسيفسائية رخامية أو طلاء أو تلبيسات من هذا النوع. وليس هنالك، مع ذلك، أية معلومات حول مصادر الرخام الجديد باستثناء دلالة واحدة بأنه كان يأتي من قرب حلب. ويبدو أن المخزون كان يحُوّل من استخدام إلى آخر. وكان يملك معظمه السلاطين والأمراء الذين جعلوه متوافراً للمساجد والمدارس الجديدة، وكانوا أحياناً يصادرونه من بيوت أمراء آخرين.

الأمراء في عمل المجتمع المديني

ساعدت هذه السلطات الاستثنائية الأمراء المملوكيين البارزين

على لعب أدوار حيوية في الحياة الدينية والاجتماعية في المدن. ولم تتطلب الواجبات المحددة لمناصبهم سوى أن يقاتلوا من أجل حماية المدن، وينتزعوا من هذه المدن نفقات حمايتهم لها؛ ولكن بما أن المماليك كانوا يعتمدون على العائدات الضرائبية التي كانوا يجنونها من الجماعات التي كانوا يحكمونها، كان عليهم أن يغذوا الحياة الاجتماعية والاقتصادية المتقدمة باستمرار للناس الذين ترتكز سلطاتهم على خضوعهم وولائهم لهم. فالاستثمارات الهائلة التي كانت تستلزمها أعمال الري، واشغال المياه، والطرقات، والشوارع، والتحصينات، والتي كانت تتطلبها المؤسسات الدينية والتربوية، كان على المماليك تقديمها لأنها كانت ضرورية من أجل استقرار المجتمع وانتاجيته. وبما أنهم كانوا يتحكمون بثروة المجتمع كان عليهم أن يضطلعوا بدور الأسياد الاقطاعيين.

إن الدوافع التي حدت بالمماليك إلى تحمل مثل هذه المسؤوليات الضخمة لم تكن وليدة آليةً للحاجة أو السلطة. فقد كان التلقين الاولي لأفراد الجيش الغرباء ضرورياً بحيث يستطيعون أن يفهموا ما كان يطلب منهم. ولكي يقبل المماليك الالتزام بهذه الواجبات كان لا بد لتابعيهم من أن يعتنقوا الدين الإسلامي، ويحفظوا تعاليمه. ففي الحضارة التي لا تميز إلا قليلاً بين الايمان الديني والتصرف الاجتماعي، كان «اعتناق» الإسلام طريقة في إطلاّع الاجانب على عادات وتوقعات الناس الذين يحكمونهم، وهي طريقة في تعزيز التوافق مع أساليب المجتمعات الإسلامية.

وقد مكنتهم ثقافتهم الإسلامية من الوصول إلى تسلم الادوار التي يلعبها الأعيان المحليّون في الاهتمام بالشؤون العامة التي لم يتخذ لها أي تدبير احتياطي حكومي منتظم. وما يخالف هذا، أن المقريزي، في

ملاحظة مرهقة أكثر مما كان هو نفسه يعتقد، عزا الفوضى التي سادت بواكير القرن الخامس عشر ليس إلى الانشقاق الحزبي بين الجنود فحسب، ولكن إلى الفشل في تثقيف الجنود الجدد في التعليم الاسلامي، أيضاً. وحينما فشلوا في تشرّب الاحترام لشيوخ المجتمع وزعمائه، والرغبة في استحسان ما تقوم به السلطات الروحية، أدى ذلك كله إلى الحاق الضرر بالقضية الاجتماعية.

وحفزت الاعتبارات الخاصة بالمصلحة الشخصية أيضاً المماليك إلى الاهتمام بانعاش المدن ورفاهيتها ومع أن المماليك هم في الأصل غرباء، إلا أنهم لم يكونوا منعزلين كليّاً عن رعاياهم. فقد كان الاهتمام في القرن الرابع عشر بالخير العام في ذروته. ذلك لأن تولي المناصب لفترات طويلة أتاحت الفرص للغنى الشخصي ولتوطيد الروابط السياسية والعائلية مع سكان البلاد الاصليين. كما أن الانهماك في الشؤون المحلية أدى بالضرورة إلى الاعتماد على الأعيان المحليين في جعل الأعمال تتصف بالشرعية وإلى الحصول على المساعدة السياسية والادارية. وكذلك أدى التزاوج بين المماليك والعائلات المدينية الوجيهة، بالمماليك إلى الوقوف عن كثب على حاجات رعاياهم واتباعهم. اضف إلى ذلك أن أولاد المماليك (أولاد الناس) غالباً ما أصبحوا، بعد أن حيل بينهم وبين المناصب الهامة في الدولة، من الفقهاء والمتصوفين فاندمجوا في المجتمع المديني العام. وقد أدت الروابط بين الأجيال إلى تخفيف انعزال المماليك عن اتباعهم، تخفيفاً بلغ درجة ملحوظة.

وفي القرن الخامس عشر، مع ذلك، تضاءل الانخراط النفعي في الشؤون المحلية لأن الجنود، وقد غرقوا في صراعات حزبية لا نهاية لها، لم يستطيعو ا أن يشغلوا مراكز لمدة تكفي لتمكين الروابط المحلية،

وتكديس الثروات الكبرى، أو حتى العيش زمناً يساعدهم على تأسيس عائلة والتفكير في استثمارات طويلة الأجل. لقد قلّ اهتمامهم في حفظ المدن وانعاشها، وزادت رغبتهم في استقلالها. ولم تتوقف الاشغال العامة، ومنح الأوقاف للمؤسسات الدينية في القرن الخامس عشر المضطرب، بل خف نشاطها، مع ذلك، إلى درجة كبيرة. وبقي انجاز الخدمات الاجتماعية من الناحية المدينية أسلوباً في كسب استحسان المجتمع ودعمه وتعاونه. فكان بناء الصروح العامة الكبيرة، وهي رمز العظمة، والقيام بأعمال الاحسان، نوعاً من التكفير عن الخطايا الحتمية في الحياة العامّة ، ولكسب الاوسمة ، وتأمين الصلاة على الميت في حالة وفاة احد منهم .

تنوعت النشاطات الجارية ، مع ذَلك بتنوع الظروف وتفاعل المصالح . فلم يهمل النظام والمماليك قط بعض الأشغال العامة كصيانة الانشاءات المائية المناسبة. لقد كانت أشغال المياه نافعة لجميع من يهمهم الأمر، وهي، على عكس مشاريع الشوارع والأبنية، لم تؤثر في مصلحة أحد تأثيراً معادياً. اضف إلى أنها كانت ذات أهمية قصوى. فبدون زاد من الماء وفير لن تتمكن ضرورات الحضارة ولا لياقاتها من الوجود. وتعتمد المدن السورية التي غالباً ما تكون في الوسط بين الواحات، على الري لحراثة الأرض والتزود بالمواد الغذائية. وبدون الماء، لن تكتب الحياة للبساتين المثمرة التي هي في ضمير العرب من جنان الخلد. كما أن نوعية الشراب تعتمد على طهارة الماء وصفائه. وبدون الماء لن يكون بالإمكان انتاج الورق، والجلد، والصابون، والقماش المصبوغ. وفي الإسلام لن يكون في المستطاع بدون الماء من الاستمرار في عبادة صحيحة. لقد جُرّت المياه إلى المدارس والمساجد من أجل الوضوء، ومن ثم إلى الاحياء المجاورة، والحمامات، والنوافير. وبالماء

يمكن غسل الشوارع ورشها أو ازالة الغبار، وتخفيف حدة الرمضاء، وترطيب الهواء. فالماء يجلب الهدوء والموسيقى، وتفتح الأزهار. وعلى كل ذلك تعتمد الحياة المدينية. وتورد التواريخ أن الحكام الذين كانوا يؤمنون المياه، قد جعلهم ذكرهم الحسن من المخلّدين. لقد كانوا المحسنين الخالدين في مستوطناتهم، فهم الذين امنّوا لها استمرارية الحياة، والازدهار، والحضارة، فماذا يمكن أن يقال أكثر عن عظمة المُلك أو السلطان؟!

ومن بين المدن السورية كانت دمشق تحظى بنظام مائي متكامل وواسع. فأنهار بردى وقنوات وبانياس كانت تزود المدينة بواسطة مجموعتين من الترع، واحدة للماء الصافي، وأخرى للمياه المصرّفة. ومنها جُلبت المياه إلى المساجد والمدارس، والحمامات، والنوافير العامة، والمنازل الخاصة. وقد تم في عهد تنكز (١٣١٢ - ١٣٤٠) تنظيف هذا الجهاز المالي وإصلاحه، وفحصه فحصاً دقيقاً، وذلك حرصاً على تأمين المياه لوسط المدينة. وقد كلف المشروع ٣٠٠,٠٠٠ درهم. وباستثناء هذا العمل، لم تنفذ في عهد المماليك أية إنشاءات مائية رئيسة في دمشق. لقد مُدّت الأقنية إلى احياء جديدة في العام ١٤٩٧/٩٠٢، وحصلت إصلاحات أخرى وتحسينات حوالي ذلك التاريخ. وانشئت خلاف ذلك، نوافير عامة بين الحين والآخر لتزيين المدينة أو جرى تجديدها أو ترميمها من قبل الامراء والموظفين الرسميين.

أما في حلب فقد كان استثمار المياه أمراً مختلفاً جدّاً. فلقد عانت حلب، على عكس دمشق، من هجمات المغول معاناةً كبرى في النصف الأخير من القرن الثالث عشر. ولم يبدأ العمل في الإنشاءات المائية إلا بعد ١٣١٢/٧١٢ حين زال الخطر، وحين بدأت هذه الاشغال تعيد إحياء العظمة السابقة للمدينة، وتغذي حاميات أكبر، وعدداً من

السكـان مجدّداً أو حتى متنـامياً. وأنشـأ حـاكم حلب نـافـورة في عـام ٧٠٣/ ٣ ـ ١٣٠٤ ، إلا أن مشروعاً أكبـر أهمية تبـع ذلك بعـد حين . فـقـد أكمـل الحـاكم سيف الـدين أرغـون بـين ٧١٣/ ١٣١٣ و ٧٣١/ ١٣٣١ عمـلا في قناة من نهر سـاجور، يبلغ طـولها ٤٠,٠٠٠ ذراع ، وكلّفت ، وفقاً لمعظم التقديرات، حوالي ،،،, ٣٠٠ درهم، إلا أنه من المحتمل أن تكون أكلافها قد بلغت ٨٠٠,٠٠٠ حيث تحمل الحـاكم نصف المبلغ ، في حين تحمـل السلطان النصف الآخـر. ولقـد خصص هذه الترعة للمدينة وحدها، فحرمت القرى الواقعة في محاذاة مجراها من استخدام المياه .ومنذ ذلك الحين فصاعداً كانت حلب محظية تماماً، غير أن هذه القناة كانت سريعة العـطب، فتم اللجوء إلى خـزن المياه في صهاريج وفي حوض كبير بني في الجامع الكبير.

وتبع هذا الاستثمار الاساسي في النصف التالي من القرن إنشـاء نوافير في طول المدينـة وعرضهـا، مع تفـرّعات من الأقنيـة لتغذيتهـا. وكانت معظم هذه النوافير قد بناها الأمراء والحكام، غير أن الأعيان من الموظفين الرسميين والتجار الكبار والعلماء قد ساهمـوا أيضاً . وحتى في الأيام الحالكة من القرن الخامس عشر استمرت أحياء في حلب جديدة ومتنامية جنوبية وشرقية، تزوّد بالميـاه. وكان البعض من عمليـات شق الترع قد بدأ قبل تيمورلنك، إلا أن اجتياحـه أعاق هذه المشاريع. وفي عام ٨٣٣/ ٣٠ ـ ١٤٢٩ جرّ حاكم الحصن أخيراً المياه إلى مقام البـاب من الترع الرئيسة، وقال ابن الشحنة مؤرخ حلب، أنه هـو نفسه دبّـر جرّها إلى ضريح في المنطقة. وقد بني خزان في المـدينة حـوالي منتصف القـرن، ثم أضيفت بعض الأقنية والنـوافير. وبـدأت فترة أخـرى من الانشاءات الهامة في التسعينات من الأعوام ٨٩٠/ ٨٥ ـ ١٤٩٥. وبنى الأمراء، وبخاصة شخص يدعى بردبـك، وهـو تاجـر عبيد في خـدمة

السلطان، سلسلة من الترع والنوافير. وحتى في نهاية مرحلتنا، حين كان المماليك قد بلغوا ذروة الجشع، وانحدروا إلى الدرك الأسفل من الاهتمام بالمجتمعات التي حكموها، استمرت هذه الأعمال الحيوية والهامة تنفّذ بمبادرة من المماليك وعلى نفقتهم.

وكانت مدن سورية أخرى أقل حظوة؛ ومع ذلك فقد تعهد السلطان والأمراء والحكام بتأمين المياه إلى أماكن كبرى وصغيرة. وحسّن السلطان بيبرس وخلفاؤه تأمين المياه إلى القدس، وصفد، وحسّن وأصلح الأمراء، وبخاصة أمراء الغرب وهم مشايخ جبل لبنان ترع المياه في بيروت، وبنوا قنوات لجر المياه، وتمت مساعدة مماثلة لمدن سورية أخرى. أما المشروع السوري الوحيد المعروف الذي لم يجر تنفيذه بواسطة أحد الأمراء فكان إنشاء ترعة في الخليل في عام ٨٠١/١٣٩٨، بناها موظف رسمي مدني.

إن تزويد الأماكن المقدسة في فلسطين بالمياه كان أيضاً يقع على عاتق السلطان والأمراء الذين عينهم رجال إدارة. وعلى مدى عقد ونصف العقد من الزمن، وذلك بين العام ٧١٣/١٣١٣ والعام ٧٢٨/١٣٢٨، تم تنفيذ ترعة رئيسة، ومشروع صهريج، من أجل تزويد القدس بالمياه. وأجريت إصلاحات أخرى على نفقة السلطان برقوق في عام ٧٨٥/١٣٨٤، وبعد مضي قرن اعاد السلطان قايتباي إصلاح قنوات جر المياه بناءً على طلب من القضاة والمشايخ وغيرهم من وجهاء المدينة. ثم أنشئت أيضاً ترع ونافورة لحرم الخليل ما بين ٨٥٧/١٤٥٣ و ٨٦٥/١٤٦١. ومع أن الأمراء هم الذين كانوا يدفعون نفقات معظم المشاريع الخاصة بجر المياه كانت أوقاف تمنح غالباً من أجل صيانة الترع. وربما كان الأشراف العام يقع على عاتق حكام المدن

إلا أنه كان على المفتشين التجاريين والمندوبين الملكيين بعض المسؤوليات أيضاً.

أما الاشغال العامة الأخرى كتوسيع الشوارع وتوفير وسائل اتصالات ملائمة داخل المدينة، وهي أعمال أقل الحاحاً وتقديراً في تمدن ذلك الزمن، فلم تكن تحظى بالعناية إلا في فترات جدّ متفرّقة. وفي المدن الاسلامية التي لم يكن لديها شعور متطور بأهمية المساحات والطرق العامة، كان أصحاب الحوانيت يعتدون باستمرار على الشوارع باحتلال مواقع استراتيجية تقترب من أوساطها أكثر فأكثر كلما دفعوا بسلعهم نحو الشارع لجذب انتباه المارة، وبالتمركز على الجسور والبوابات المزدحمة مباشرة في النقاط التي تشهد أعلى كثافة في المرور. ومع ذلك، وبالرغم من أهمية تحرير الشوارع والساحات، وبالرغم من الاعتراف بسلطة الأمراء في حماية الشعب، وفي أوقات الازدهار العظيم وحين يجعل تولي الحكم الطويل الحكام متجاوبين مع الحاجات الشعبية وقادرين بما يكفي لتجاوز المصالح الخاصة معاً، حينئذ فقط كانت مثل هذه المشاريع تنجز بالفعل. ففي دمشق مثلاً، وخلال فترة الحكم الطويلة لتنكز (١٣١٢ - ١٣٤٠) بذلت جهود كبيرة لتوفير شوارع ملائمة في أقسام جديدة في المدينة. فهدمت الحوانيت، وأزيلت الدكّات من أجل توسيع الطر يق. أما الجزء الداخلي من المدينة الذي أقيم منذ زمن بعيد، فلم يمس أو يُحسن. غير أن تنكز حاول أن يبرر التوسع حول الحصن على الحدود الشمالية والغربية للمدينة. وحين أشبعت هذه الحاجة الملحة، عُمد إلى إنجاز المشاريع الصغرى الأخرى فقط، ولم يُسمع بهذه الجهود في المدن الأخرى خلال القرنين ونصف القرن سوى أضعف الأصداء.

وكان الاعتماد، في مثل هذه الحالة، على نزوات الأعيان، بدلاً من الاعتماد على الوسائل البيروقراطية والكوميونية، مكلفاً

للغاية. ولربما كان للحكام والأمراء مصلحة في وجود وسائل اتصال سهلة وذلك لأسباب عسكرية؛ ومن ناحية أخر كانت آي الذكر الحكيم التي تأمرهم بتحمل مسؤولياتهم تتساقط على آذان صمّاء. فلم تكن أشغال المياه لتشغل مكاناً بارزاً في سلم أولوياتهم، لأن أكلافها سيتحملها الأمراء والحاكم نفسه، ولم تكن لتكسبه أجراً سوى استحسان العلماء الذين كانوا يذكرون أفعاله الحميدة في صحائف لا تُقرأ إلا نادراً، وسوى استياء أولئك الذين وجدوا أن الاضطراب والضرر المالي الذي لحق بهم يفوق بكثير الفوائد التي توفرها سهولة المواصلات. كما لم يكن غير مألوف الاهتمام بالوضع العام. وتنكز وحده الذي كان له شغف الأمير السيد بمجد عاصمته، حاول تحرير دمشق من اذى الكلاب الشاردة، فأصبحت حربه على الحيوانات ولعاً وغضباً شديدين. وقد جُعل الجنود، وحراس الليل، والبوابون، ومشايخ الاحياء، ورؤساء الأسواق، وحتى أصحاب الحوانيت بشكل عام، مسؤولون في فترة أو أخرى، عن إزالة الحيوانات المزعجة حين يكون الأذى الذي تسببه يفوق قيمتها كحيوانات تقتات بالقمامة.

ومع ذلك، كان الأمراء يضطلعون، بين الفينة والفينة، بتطوير احياء بكاملها، أو حتى بانماء مدن صغيرة. وبين عامي ٧٠٠ و٧٠٩/١٣٠٠ ـ ١٣١٠، كان الأمير اسندمر حاكماً لمدينة طرابلس التي أعيد بناؤها من جديد، فمنحها هو نفسه أوقافاً مكونة من الجوامع، والمدارس، والحمامات، والخانات، والأسواق. وفي ٧١١/١٣١١، بنى الأمير سنجر الجاولي في الكرك قصراً، وحماماً، ومدرسة، وخاناً، ومستشفى أو جامعاً، وهذه جميعاً تكوّن العناصر الأساسية لمدينة كاملة. وفي ٨٢٤/١٤٢١ أعيد بناء صور من قبل أحد الأمراء الذي أنشأ تحصينات جديدة واسواقاً، كما أحدث الأمراء أيضاً احياء في بيروت

والقاهرة بإنشائهم قصوراً، وبتأمين مياه الشفه، وشبكة لتصريف المياه.

ومن جهة أخرى، ساهم الأمراء بقدر في بناء المؤسسات الدينية ومنحها أوقافاً، وكان هذا القدر كبيراً إلى درجة استلزمت تفسيراً خاصاً. فلقد كان في دمشق ، في عهد المماليك، ماية وواحد وسبعون عمل انشائي أو إعادة انشاء أو ترميم لمساجد أو مدارس أو كليات أو أماكن تعبد للمتصوفين، كان مانحوها معروفين. وبالطبع، فقد فات مؤرخي الأحداث ذكر مشاريع أخر عديدة، غير أن هذه المشاريع، بحكم الظروف أو الحاجة أو الاضطرار، يمكن أن تكون أقل شأن أو أكثر غموضاً. وكان بين الماية والواحد وسبعين مشروعاً تلك، اثنان وثمانون مشروعاً عطاءات من الأمراء، وعشرة موّلها السلطان. وقد بَدأ التجار وأناس كانوا تجاراً وموظفين رسميين معاً خمسة وعشرين مشروعاً، والموظفون الرسميون أحد عشر مشروعاً، والقضاة ثلاثة عشر مشروعاً، وعلماء آخرون ثلاثين مشروعاً. وهكذا يتضح أن نصف المشاريع تقريباً تحمل أعباءها الأمراء، والحكام وموظفو الضرائب بخاصة، في حين كان العلماء فيما يخصهم مسؤولين فقط عن ربع المشاريع الانشائية.

كان للأمراء أهمية تفوق الأهمية التي توحي بها الأرقام الصرفة. إذ أن عطاءات العلماء والتجار تمحورت حول المساجد الصغيرة، والمدارس، وأماكن التعبد. فالزوايا (أماكن تعبد المتصوفين) بخاصة، والتي كانت تمثل أكثر من نصف المؤسسات التي أوقفها العلماء، لم تتطلب سوى رأس مال صغير جدّاً، وَلم تكن لتستمر أكثر مما كان يروق شخصيّاً للشيخ الذي بدأ الصومعة. وهكذا يتبين أنه بينما كان يُعزى فقط نصف النشاط العام إلى الأمراء، نرى أن الأهمية الفعلية لهذه المشاريع كانت أكبر بكثير. وقد جاء حوالي ثلثي الأوقاف التي منحت إلى الابد ، من الأمراء. وكانت المؤسسات التي تلقت هذه العطاءات مرجّحة لتمثل

نسبة كبيرة من النشاط التعليمي والديني في المجتمع .

زد على ذلك أن النظام كان المصدر النهائي للاعتمادات المالية للعديد من العطاءات التي يقدمها الأشخاص الذين ليسوا من المماليك. وبالاضافة إلى الموظفين الرسميين الأحد عشر، والثلاثة عشر قاضياً، كان ستة من التجار الخمسة والعشرين يشغلون مناصب رسميّة. ولم يتسبب الواهبون الشخصيون المعتبرون شخصيين بالمعنى الدّقيق، سوى بسبعة وعشرين في المئة من هذه الاستثمارات. وكانت الحالة في حلب مشابهة تماماً، إذ كان القسم الأعظم من المعيشة الدينية والتربوية والانسانية للمجتمعات المدينية مقدّماً هبات من الأمراء والنظام.

وكانت المصلحة الخاصة العائلية هي التي تسيّر المماليك، فكان ما يوهب من المؤسسات الدينية وممتلكات الأوقاف وسيلة لتأمين المستقبل لعائلاتهم. فقد كان النظام المملوكي مبنيًّا على عزل الجنود عن باقي المجتمع الذي يحكمونه، الأمر الذي يؤدي إلى اقصاء أولادهم عن المراكز العالية في الجيش وفي الدولة. ولم يكن الأباء ليستطيعوا تحويل رتبهم الرفيعة إلى أولادهم، فوجدوا أنفسهم مجبرين على تأمين مكانة لهم في المجتمع الاكبر فكانت الاوقاف تمكنهم من تعيين وارثيهم كمدراء إلى الابد، بدخل ثابت . ولعل هذا الكرم قد كسب ايضاً العرفان بالجميل من قبل العلماء واعطى مكانة نافذة في المجتمع للعائلات المملوكية. كما أن الأوقاف، على كل حال، قد جنبت الأمراء مصادرة أملاكهم من قبل النظام ، وصانت قسماً على الأقل من ثرواتهم لغايات انسانية ودينية وعائلية ؛ وبنوع خاص حين يعطى هذا القسم في أواخر حياة الأمير أو عند وفاته ، حيث يكون عطاءً لا يكلفه شيئاً .

وقد عبر الاهتمام المملوكي عن نفسه بالدور الكبير الذي لعبه المماليك في إدارة المؤسسات. فإذا فشل العلماء في إدارة شؤونهم بنجاح،

أو حين تجعل الظروف الخارجية الوضع المالي للمؤسسات الدينية والتربوية متقلقلاً، يتدخل الحكام من أجل حماية المصالح ذات الأجل الطويل العائدة للمجتمع الاسلامي. فكانوا يساعدون على تأديب الموظفين، ويراقبون الأداء المناسب للواجبات، ويزيلون المفاسد والمظالم. ففي عام ٩٠٤/٩٩ - ١٤٩٨ مثلاً، طلب حاكم دمشق إلى جميع موظفي المسجد الأموي أن يقوموا بواجباتهم شخصياً، وأن لا يفوضوا مسؤولياتهم إلى الآخرين. كما كان الحكام أيضاً يفضون الخلافات بين العلماء حول إدارة املاك الوقف ومراقبتها، ويديرون أمر الاصلاحات الصغيرة، أو يستخدمون صلاتهم في القاهرة من أجل الحصول على عمال مَهَرَةٍ.

وأهم من ذلك كله، انهم كانوا ينظمون الموارد المالية العائدة للمؤسسات بغية الحفاظ على ديمومتها أجلاً طويلاً، كي لا ينهبها ذوو المعاش الحاليون. فكانت الرواتب السنوية تخفض، أو يطرد المستفيدون الذين لا تنص عليهم البنود الاساسية للهبة وذلك إما من أجل التحسين العام في الواردات المالية للمؤسسة، أو لجمع المال اللازم لإجراء الاصلاحات المطلوبة. فقد تدخل في دمشق، عام ١٢٨٨/٦٨٧، الحاكم في ادارة المسجد الأموي، ليجمع المال من أجل القيام بالاصلاحات، وذلك بايقاف دفع الرواتب. وفي عام ٧١٠/ ١١ - ١٣١٢ جمع المدراء وقرر خفض الرواتب بنسبة شهرين أو ثلاثة بغية تحسين الواردات. وفي ولاية تنكز في عام ١٣٢٧/٧٢٧، امر السلطان بإعادة النظر في أوقاف المدينة ليرى ما إذا كانت تدار وفاقاً لرغبات الواهبين الأصلية. فكان لا بد من القيام بالاصلاحات الضرورية وتخفيض الرواتب، والاستغناء عن خدمات ذوي المعاش الفائضين. وجمع تنكز القضاة، والمحامين، والاساتذة، والصوفيين، وسائر الأعيان والوجهاء لقراءة ومناقشة أوضاع الأوقاف. وقد وجدت

عدت مدارس دمشقية في حالة جيدة من التنظيم، أما غيرها فلا. فكانت العادلية والغزالية في حالة جيدة، غير أن الشامية والجوانيّة فكان لديهما ماية وتسعين قاضياً بدلاً من العشرين قاضياً اللازمين للعمل. وبعد مناقشات مطوّلة، والتماسات، واحتجاجات، قرر الحاكم وقادة العلماء أن يفصل ماية وثلاثون من القضاة ذوي المعاش ويترك ستون. وقد فرض على مؤسسات أخرى، بشكل مماثل، أن تفصل عدداً كبيراً من المدرسين، والمعيدين، وأئمة الصلاة، والقضاة. بعد ذلك وجّه تنكز عنايته من النفقات إلى استخدام الملكيات. فبعد أن تبين له أن بعض الأشخاص كانوا يسكنون بطريقة غير مشروعة في المباني والأراضي التابعة للمدارس، ويستخدمون مساحتها كعنابر خاصة، أخرجهم منها، وأجبرهم على دفع ايجار عن المدة التي شغلوا خلالها تلك الأملاك. فمكنت المدّخرات من هذا النوع المسجد الأموي من أن ينفق على الاصلاحات اللازمة وعلى إعادة زخرفته. حتى أن التحسن في الادارة أدى بعد سنتين إلى توفير ٧٠,٠٠٠ درهم فأمر تنكز بعد استشارته القضاة والمدراء، في أن تنفق على الرخام واجراء إصلاحات اضافية. وفي حماه، منع الحاكم الطفيليين من أن يعيشوا على حساب أوقاف المستشفى، ورفض زيادة في الأجور، وامر بتوزيع عادل للطعام على الفقراء والمساكين.

أوقعت فترة الحروب الأهلية وغزوات التتار حوالي منعطف القرن الخامس عشر المؤسسات الدينية مرة ثانية في كارثة. ففي عام ١٤١٢/٨١٥ زار السلطان دمشق وأصدر الأوامر بأن ترصع عدة جدران في المسجد الاموي بالرخام وبأن ترمم إحدى المآذن. ولكي تؤمن نفقات هذه الأعمال خُفضت أجور الأساتذة بنسبة تعادل أجور ثلاثة أشهر. وفي ١٤١٦/٨١٩، التفت الحاكم والقضاة، مع ذلك، إلى مشكلات أكثر أهمية في إدارة المسجد. ومن أجل تقليص النفقات

خفضت رواتب الأساتذة بمعدل النصف، ثم قُلّصت في ١٤١٧/٨٢٠ إلى الثلث. ومع ذلك، بقي عجز قوي بلغ ٤٠,٠٠٠ درهم، فجرى في العام التالي قطع أجور شهرين اثنين من معاش القضاة، والمدراء والوعاظ، وأجرة شهر واحد من معاش المؤذنين والأساتذة. وعلاوة على ذلك، زار الحاكم المسجد، وطلب، بحضور القضاة والفقهاء وقراء القرآن أن تتلى أسماء الأساتذة، فعمد إلى صرف أولئك الذين لم يكن لهم حق في المركز، ثم أعاد تنظيم الأجور للآخرين. وقد فرض النقصان في الواردات المالية، والزيادة الكبرى في عدد الموظفين التي ضخمها الأهمال المتراكم خلال قرن ونيّف، اللجوء بعد عامين إلى اعادة تنظيم أشد صرامة. حيث جمع الحاكم، مرة أخرى، النافذين من القضاة والمحامين واعاد النظر في أسماء ذوي الرواتب، ثم أقصى أولاً، عدداً من الموظفين، ثم اقتطع من راتب المدير مبلغ ستماية درهم شهريّاً. فبلغ الإدّخار من جراء تخفيض عدد الموظفين الاداريين وحده مبلغ ٣٥,٠٠٠ درهم. كان هذا التخفيض يكفي، في رأي الحاكم، للقيام بأعمال الترميم. وقد سُرّح عمال الانشاءات، مما أدى إلى توفير مبلغ ١٠,٠٠٠ درهم للجامع، ونُصح المدير باستخدام شغيل يكسب درهمين في اليوم، حين تدعو الحاجة إلى ذلك، ثم استغني عن خدمات عدد آخر من الأساتذة، إلا أن التوفير في ذلك الوقت لم يكن ذا شأن كبير. وطرد ايضاً أربعة عشر مؤذناً لم يكن لهم مآذن، واقتطع من أجور مرتلي القرآن مبلغاً يساوي الثلث، حيث هبط مجمل أجورهم من ١٨,٠٠٠ إلى ١٢,٠٠٠ درهم. وتابع الحاكم فسلم مصير رواة الحديث الشريف إلى رؤساء القضاة، إلا أنه طرد حينئذٍ ستة من المناظرين الثمانية، وعدداً من الخدم أيضاً. وبعد أن خلّص الحاكم المؤسسة من الموظفين الفائضين، وعد الاساتذة والمؤذنين الباقين بأن يعيد لهم ثلث رواتبهم

التي حسمت خلال العام. إلا أن هذا الوعد لم ينجز أبداً، ذلك لأن المال الذي تم توفيره امتصته أكلاف الترميم.

وقد أجريت إصلاحات مماثلة في واردات الأوقاف المالية في طول الامبراطورية وعرضها فنفذت عمليات تفتيش بأمر من السلطان، في مكة، والمدينة، والقاهرة، وحلب. وطرد الموظفون المستخدمون في حلب خلافاً للشروط الأساسية الخاصة بوقف المستشفى. وفي القدس، اعاد الحاكم الحياة إلى الأوقاف، وأنشأ وقفاً إضافياً يوضع في خزينة مالية دائمة تخصص للحرم الشريف. ولقد اهتم الحكام والسلطان بإدارة الأوقاف بسبب مزيج من الدوافع العامة والشخصية. فحين جعل الحكام المؤسسات أكثر قدرة على تحمل طلبات الاستثمار والترميم، وأقل ارهاقاً بالموظفين الذين لا نفع لهم والذين يهدرون طاقة وأموال المؤسسات التربوية والدينية والانسانية، أدّوا في الوقت نفسه خدمة عامة ووفّروا على أنفسهم نفقات باهظة، محملين العلماء وموظفي الأوقاف عبء ذلك كله.

ومن المؤسف أن المماليك استخدموا سلطتهم في الاشراف على المؤسسات الدينية فأساؤوا استعمالها بقدر ما ساعدوها. فقد حفز الانهيار الاقتصادي العميق النظام الجائع إلى أخذ المال من الأوقاف. وطلب المفتشون أجوراً غير شرعية. وصادر الأمراء أو اشتروا ممتلكات مدخرةً للأوقاف، وتآمروا مع القضاة والشهود لتحويلها عن استخدامها الصحيح. وساد الفساد واستشرى حتى أن المدراء من العلماء أنفسهم سرقوا عائدات الوقف أو انحرفوا بها إلى غير سبيلها. وكان أكثر الأفعال شيوعاً، فرض الأمراء ضرائب إضافية غير قانونية على الممتلكات المخصصة للغايات الدينية والإنسانية مقلّصين بذلك قدرتها على القيام بتلبية الحاجات الاجتماعية. لقد أشير إلى مثل هذه الضرائب في أواخر

القرن الرابع عشر، إلا أن المطالبات غير الشرعية التي فرضت على ممتلكات الأوقاف أصبحت أكثر شيوعاً خلال الحروب الأهلية. وفي حالات الفوضى التي سادت في الربع الأخير من القرن الخامس عشر، وبالرغم من سيل المراسيم التي نصت على منع الاستغلال، أصبحت مراقبة مثل هذه الضرائب أمراً مستحيلاً. ومهما عمل العلماء المحليّون على طلب المعونة في أحوال كثيرة، فلم يكن بالمستطاع إيقاف مدّ الاستغلال هذا.

لقد عكس سلوك المماليك، سواء في دعمهم للمؤسسات الاجتماعية أو في استغلالهم لها، منافعهم ومصالحهم الشخصية وليس سياسات السلطان. فالواردات المالية الخاصة بالحكام أنفسهم، ورغبتهم في المساعدة على ضبط الأموال، وصلاتهم الحميمة بالعلماء، كل هذه كانت عوامل فردية حاسمة في إدارة الشؤون العامة. والأمراء الذين لم يكونوا ملزمين بحكم الواجب أو القانون على العمل في هذه الشؤون إلا إذا اقتضى ذلك النفوذ الشخصي أو حركة التأثيرات والضغوطات، أتخذوا لهم، مع ذلك، دوراً أساسيّاً في الحياة المدينية كمراكز للثروة، والسلطة، والحماية، وإساءة استعمال السلطة.

الخلاصة

لم يتصرّف النظام المملوكي في حد ذاته، في سلسلة العمليات السياسية المتعلقة بالمدن الإسلامية، كمؤسسة عسكريّة غريبة، ولكنه دخل إلى أعماق أوسع المجتمعات المدينية من خلال السلطات التي أصبحت حقاً شرعياً لأعضائه. فلقد كان الأمراء، والحكام بخاصة، أسياد قوات عسكرية كبرى متزايدة تدين بالولاء لهم وحدهم، كما غدوا رؤساء لأسر كبرى وبالتالي أرباب سلطة على الحرف والتجارات المحليّة يتحكمون بموجب عائداتهم من الحبوب بمعيشة المدن ذاتها؛ وطغاة

مستبـدين بحكم سلطتهم في فـرض الضـرائب والمكـوس عـلى جميـع المداخيل؛ وأصحاب الاملاك الواسعة وما لكي وسائل الوصول إلى مواد البناء الاستراتيجية واليد العاملة وحقوق الملكية، فتمكنوا بموجب هذه السلطات الشخصية الهائلة أن يتحكموا بجميع الشؤون المـدينية. وفي وضع لا تكون فيه المسؤولية عن الحاجات الاجتماعية منوطة بـإدارات حكومية أو مجتمعية انتظامية، تُترك الحاجات العامة فيه لمصالح المماليك الشخصية ولشعورهم بالواجب ولرغبتهم في حقل أعمالهم وتصرّفـاتهم الشرعية في نـظر العلماء وعامـة الشعب. وأصبح الأمـراء، بالـرغم من كونهـم غربـاء من حيث الاصـل والعـرق والوظيفـة، الأسياد والرؤساء والأعيـان في المجتمع المحـليّ، وذلك لاضـطلاعهم بمسؤولية الاشغـال العـامـة ودعمهم للمجتمـع التـربـوي والـديني. ولم يحكم النـظام من الخارج، بل دمج السيطرة السياسية بالأدوار الاقتصادية والاجتماعيـة. ولم يجابه النـظام والمجتمع واحـدهما الآخـر، متفاعلين فقط في الحـدود المشتركة فيـما بينهما، بـل تخلل كل منهـما الآخر، يشق النـظام الأقوى طـريقه خـلال بنيـة الثـاني، فيـما المجتمـع الخـاضـع يقـاوم، وينثني، ويتكيّف، ويستوعب، ويأخذ علماً بقدرات المماليك وأعمالهم بأساليب خلقت نمطاً سياسيـاً واجتماعياً إجماليّـاً، وذلك مـا سنبحثه في الفصـول التالية.

الفصل الثالث

المجتمع المديني

نشأ التأثير المملوكي على المدن في مصر وسوريا من القوى الاقتصادية والسياسية لدى الحكام المملوكيين والأمراء الآخرين. وقد أدت ممارسة هذه السلطات إلى تكوين علاقات بين المماليك وسائر الشعوب المدينية. ولكي نفهم فحوى هذه العلاقات بالنسبة إلى التنظيم السياسي للمدن، لا بد من التأمل أولاً في تنظيم الحياة الاجتماعية المدينية.

كانت حلب والقاهرة ودمشق معقدة اجتماعيّاً ومدناً كبيرة بالقياس على الأزمنة قبل الحديثة. وإن زوّار دمشق في أواخر القرن الرابع عشر، وأوائل الخامس عشر خمّنوا عموماً عدد سكانها بحوالي ١٠٠,٠٠٠ واتفقوا على أن القاهرة كانت أكبر بكثير. ولكن الاحصاءات الأكثر دقة المستقاة من الاحصاءات العثمانية الرسمية التي أجريت بعد مضي قرن من الزمن أي بين ١٥٢٠ و١٥٣٠ ذكرت أن عدد سكان دمشق بلغ حوالي ٥٧,٠٠٠، وسكان حلب حوالي ٦٧,٠٠٠ في عام ١٥٢٠ و ٥٧,٠٠٠ بعد مضي عقد من السنين. أما بالنسبة للقاهرة فلم يكن هنالك إحصاءات معروفة.

وقسمت الأسوار القديمة هذه المدن إلى قطاعين رئيسين داخل

التحصينات وخارجها. وكان في دمشق، بالاضافة إلى ذلك، ضواحٍ كبرى مثل الصالحيّة وتقع على مقربة من المدينة الاساسية، وقرى واسعة في واحات الفاكهة المجاورة التي تسمى «الغوطة» وقد لامست المدينة نفسها، وكان بالامكان اعتبارها أيضاً جزءاً من دمشق الكبرى. ومع أن هذه القرى كانت زراعية في المقام الأول، فلم تكن مجتمعات فلاحيّة، بل كانت مجتمعات مدينية معقدة. فكانت المزّة وداريّا، مثلاً، مواقع مساجد ومدارس. وهناك أيضاً كان يقيم العلماء الدمشقيون البارزون، والتجار، وعائلات أصحاب الأملاك.

الطبقات السكانية

كان الكتاب المسلمون المعاصرون مدركين جيداً لتعقيد المدن، ورأوها مقسمة إلى أربعة مستويات واضحة: النخبة الحاكمة، والأعيان أو الوجهاء، وعامة الشعب، والجماهير البروليتارية. ومع ذلك فدراسة هذه الطبقات أمر معقد بسبب عدم الوضوح الذي يشوب المصطلحات العربية. فغالباً ما يكون للتعابير العربية معان متعددة أو دلالات غير حاسمة، في حين أن الزمن نفسه، خلال ما يزيد على قرنين ونصف القرن، قد جعل أيضاً معاني الكلمات يتغيّر. ومع ذلك، فالوضع بالنسبة للمؤرخ ، ليس بالأمر الميؤس منه تماماً. ففي بعض الحالات يكشف سياق الكلام عن المعاني الدقيقة للكلمات، وغالباً ما يبيّن أنه حتى العبارات ذات المعاني الواسعة النطاق ، لها جوهر استعمال صلب منه انتشرت. هذا المعنى الاساسي يمكن أن يتآكل بالاستعمال وحتى الحد الخارجي يمكن أن يصبح غير واضح، ولكن فهمنا بكيفية انتشار الكلمات هو نفسه مفتاح لمنطق الدراسات الاسلامية.

كانت أهم الطبقات هي النخبة المملوكية التي سبق وتكلمنا عنها. فكانت النخبة الحاكمة تسمى الخاصة بالمقارنة مع العامة وهي جماهير

الشعب. والخاصة بكل ما في الكلمة من معنى هي السلطان وحاشيته، والأمراء المملوكيون ذوو المكانة الأعلى، والموظفون الرسميون، كما أن العبارة تميّز هذه النخبة الحاكمة من الطبقة الأوسع التي تشمل الموظفين الصغار والجنود الثانوي الأهميّة في آلة الدولة والذين كانوا أحياناً يسمّون العامّة. فتعبير: «إن جميع الناس الخاص والعام أرباب السيف والقلم» مثلاً، لا يعامل الجنود والبيروقراطيين بأفضل مما يعامل العوام. وعبارة الخاصة، كانت مع ذلك تستعمل بشكل أوسع في بعض النصوص لتعني ليس فقط الامراء ذوي المناصب العالية جداً، بل الموظفين المهمين الأخرين والقضاة، وأئمة الدين، ولو كانوا من رتب ثانوية. وحين كانت عبارة الخاصة تستخدم بهذه الطريقة، كانت عبارة العامة حينئذٍ تدل على الجماهير التابعة التي كانت تسمى أحياناً الرعية والذين كانوا من العمال والفلاحين.

وقد أشار الكتاب المسلمون إلى منزلة اجتماعية ثانية وهي طبقة بين الخاصة والعامة تسمّى الأعيان. وتترجم الكلمة عادة بالعبارة الانكليزية Notables وتنطبق عادة على أرفع الناس منزلة وأكثرهم احتراماً مثل قادة الجماعات أو طبقات الناس. وهكذا يكون لدينا الأعيان من المماليك، والأعيان من العلماء، والأعيان من التجار، والأعيان من الناس. كما أن لعبارة الأعيان، فضلاً عن ذلك، معنى اكثر دقة. فهي تشير بنوع خاص إلى القادة من العلماء ـ القادة الروحيين، والفقهاء، والمدرسين، والقضاة، والمشايخ، والوعّاظ، الذين كانوا أكثر افراد المجتمع احتراماً.

وهكذا، فعبارة الخاصة كانت تشير إلى النخبة الامبراطورية. ولما كانت أعلى مقاليد الادارة في الدولة بيد الخاصة فقد جسدوا المصلحة الموجهة للامبراطورية. وكانت منزلتهم الرفيعة تعكس سلطة الدولة

ذاتها وثروتها. أما الأعيان، وهم أدنى في المرتبة، والامتياز، والسلطة، فكانوا الأعضاء القياديين للجماعات الأصغر. وكانت دائرة نفوذهم المحلّة التي كانوا معروفين فيها. وتنشأ مكانتهم العالية من احترام الدين الذي يمثلونه، ومن الأذعان لمؤهلاتهم التقنية واسهامهم في صيانة الحياة الاجتماعية. وفي حين أن الخاصة، كانت تحكم، كان الاعيان يشكلون الوسطاء بين الخاصة وبين الجماهير.

وفي حين أن عبارة الاعيان كانت تدل على الوجهاء من رجال الدين، كانت عبارة الناس تحدد معنى الوجاهة بشكل أوسع لتشمل التجار الأغنياء. فضلاً عن أن العبارة كانت تستخدم في طرق متنوعة. ففي معناها الأعم كانت تعني ، ببساطة، «الناس » أو «العامة» دونما إشارة إلى أي طبقة معينة. وحين تستعمل مقابل «العامة» كما في «الناس والعامة»، الأعيان والجماهير الشعبية، يكون لعبارة «الناس» معنى أكثر دقة. فكانت في بعض السياقات تنطبق على المماليك، وفي البعض الآخر على الأعيان: على البيروقراطيين والعلماء. غير أن الناس الذين هم من منزلة وضيعة في مؤسسات الدولة وفي الدين، والناس ذوي المهارة العالية، والاخصائيين في الطب والهندسة والمحاسبة، ومن العائلات المميزة، والتجار الذين يملكون على الأقل ثروة أرفع من الوسط، كانوا أيضاً من «الناس». والتجار الدوليون، وتجار القيساريات، وتجار الجملة، والوسطاء، وتجار الكماليات، وأصحاب الاملاك، ودافعو الضرائب الكبار الآخرون، هؤلاء جميعاً كانوا يسمّون الأعيان أو الكبار «أصحاب المقامات الرفيعة» من طبقة التجار. وكان كبار التجار من أغنياء الناس في زمانهم، وغالباً ما كانوا يتساوون في المكانة مع الأمراء. فقد كانوا يتسلمون عدة أوسمة رسميّة، ومخولين حضور الاحتفالات الرسميّة، ويمكن لهم أن يتمثلوا في المباحثات

الرسميّة. وكـان التجار الأغنيـاء الذين يتمتعـون بنمطٍ حياتي مـلائم، يدرجون في قائمة أعيان المدينـة، ذلك لأن المجتمـع الاسلامي لم يكن يعتبر التجارة حقيرة أو تحط من قدر صاحبها، كما لم تكن الايجارات، والمنح الحكومية أو معاشـات التقاعد، والضرائـب تعتبـر وحدها اشكال المداخيل الفاضلة. فلقـد كانـت المكانـة الاجتماعية تحـدد بالنسبـة لقيم ثلاث: المراتب الرفيعة في الدولة والتي كان لها هالـة نشـأت عن خشية الناس من السلطة. ففي كل مستـوى اجتماعـي كان المركز الحكومـي أو النفوذ والتدخل مع النظام المملوكي عنصراً أساسياً من الوجاهة، بينما كان التميّز الاجتماعي القائم على أسس أخرى يميل، بالمقابل، إلى التمتع بقدر من السلطة السياسية. وفضلاً عن ذلك، كانت الكرامة الدينية اساسـاً مستقلاً للتقدير الاجتماعي. فالفقهاء والمـدرسون ورجال الـدين الـذين كانوا يجسدون المثل العليا للمجتمع كانوا يحظون بالاحترام. وأخيراً كانت الثروة، والعائلة، وأسلوب الحياة معتبرة أيضاً أسساً للمكانة العالية. لقد كانت ذات أهمية ثانوية، ولكنها كانت تقضي إلى استتباع نفوذ سياسي أو دينـي. ومـع ذلك، فقـد أدخلـت المعـايير المختلفـة التـي هي قيد الاستعمال غموضاً في تصانيف المراتب الرفيعة. فالسلطة السياسية، وعلى الأقل من وجهة نظر واحدة، يمكن أن تكون حاسمة، غير أنها من وجهة النظر الدينية كانت هي الأخرى مدعـاة للفساد. ويمـكن للثـروة، بالمثل، أن تجلب المرتبـة الرفيعـة، إلا أن بعض التجـارات، ومهما كانت مربحة، كانت ما تزال تعتبر ملوثة بالفساد.

أما عامة الشعب فكانوا محرومـين من جميع الامتيـازات وكذلـك كانت الطبقات الكادحـة المحترمـة التي كان يُفسـح لافرادهـا مجال في المجتمع، والنسب، والبنى الدينية غير انهم لا يشغلون فيها أية مكـانة

مرموقة. فلم يكن العامة ليحوزوا على منصب، أو تعلّم، أو ثراء. بل كانوا بالنسبة للخاصة دافعي الضرائب، وغالباً ما كانوا، بالنسبة للناس، مجرّد غوغاء.

وكان العامة بالمعنى الضيق للكلمة يدعون أحياناً عامة الناس (الأعضاء العاديين من الناس) كما لو أن ذلك يضفي عليهم مسحة من الاحترام، وهؤلاء كانوا تجار المدن وعمالها. كانوا أصحاب الحوانيت، وبائعي المفرّق، والحرفيين، ودافعي الضرائب، ورجالاً معروفين يسهل منالهم والكادحين الشرفاء. وكان بعضهم ذوي مكانة اجتماعية مميّزة. فالبائعون بالمفرّق من الطبقة المتوسطة أسندت إليهم مسؤولية الاجراءات المالية والنقدية التي اتخذها النظام. والحرفيّون الماهرون كالنجارين، والبنائين، وعمال الرخام، كانوا يمنحون جوائز وسام الشرف السلطانيّ لدى انجازهم المشاريع الهامة. والأفراد العاميون الآخرون كانوا يسمون اسماء شتى مثل: الباعة والسوقة، والمتعيشون، والمتسببون. وكان هؤلاء تجار مواد غذائية، وحرفيين، وبائعين متجولين. . . وكانوا يكّونون بقية هذا الشعب العامل.

كما أن معنى كلمة العامة يشمل أيضاً طبقة أدنى من أبناء الشعب هم في نظر الطبقات المتوسطة جماهير محتقرة من الوجهتين الأخلاقية والاجتماعية، ويحوزون على القليل أو لا شيء من الصفات الإسلامية المميّزة في الحياة العائلية، والعمل، والسلوك الديني، وغالباً ما يعتنقون عقائد دينية هرطقية. ومع أن الحدود بين الجماهير المحترمة والجماهير الحقيرة لم تكن واضحة المعالم، فقد كانت هنالك طائفة فعلية تكوّن، بمعزل عن بقية عامة الناس، عنصراً أساسيّاً في الحياة الاجتماعية المدينية.

تصف مصادر أدبية اسلامية منحدرة من حقب تاريخية مختلفة تمايزاً نظريّاً بين المحترمين والمحتقرين وذلك على أسس دينية. ولقد كان أول

المحتقرين المرابون أو جميع أولئك الذين ينتفعون من الاحتيال أو الصفقات التي تحرمها الشريعة الاسلامية . مثل أولئك : السماسرة، والباعة المتجولون، والصرّافون ، وتجار الرقيق، والأشخاص الذين يبيعون أشياء ممنوعة. ويقع في الفئة الثانية الأشخاص المشبوهة أخلاقهم - ومثل هؤلاء : متعاطو الدعارة من رجال ونساء، وبائعو الخمور، ومصارعو الديكة، والندابون المحترفون، والراقصون، والمرفهون الآخرون. ثالثاً، حصر الناس المدنسون بالحيوانات الميتة أو فضلات الحيوان، بين الأنجاس. وكان الحلاقون والجرّاحون يقوّمون على أسس أخرى. أما اللحامون والدباغون، ومن يسوسون الكلاب والحمير، والصيادون، والزبّالون ، فكانوا محتقرين.

وتخللت عهد المماليك نظرات مماثلة. فالكتيّب الذي وضعه المفتش التجاري ابن عبد الهادي يردد الأفضليات الاخلاقية والجمالية ذاتها. واتباعاً لسنة النبي محمد (ﷺ) ورأي صحابته (رضي الله عنهم) كان ينظر إلى تجارة العطور والحليب كأفضل التجارات وافخمها؛ كما أن النجار كان ذا قيمة عالية لأن النبي زكريا كان يعتقد بأنه كان نجاراً؛ وكذلك كان الخياطون، لأن مريم (عليها السلام) كان يعتقد انها ستتشفع لهم. ومن جهة ثانية، كانت تجارات الربى في الفضة والذهب والحرير غير كبيرة الاعتبار. وبالطبع كان الاتجار بالخمور ولحم الخنزير وبيع الأسلحة للأعداء محظور حظراً شديداً. وكانت تجارات الطبخ المتنوعة إما خيّرة وإما شريرة. وبصورة عامة، كان الخبازون، والفراؤن، والنجارون، والخياطون، والعطارون، بين أرقى الحرفيين براعة، بينما كان حائكو الحرير، وصناع القباقيب الخشبية، والصاغة، والحمّالون، وجامعو الأخشاب، وسقاءو الماء، ينتمون إلى الاشغال الثانوية. أما الحرفيّون المرفوضون اجتماعياً فكانوا أصحاب المهن،

وسـائقي الجمال والحمـير، والصرّافـين، والباز دارين (مـربـو البـزاة ومدربوها)، والحجامين، وعمال الجلود والدباغين، والضاربين بالرمل بغية كشف الغيب والتكهن، والمشعوذين والحلاقين.

في هذه الآراء النظرية إلى حد ما، كان الأشخاص الذين ينتمون إلى مكانة عالية مثل صرافي النقود، وتجار الحرير، يحشرون في عداد الحقيرين لاعتبارات دينية. وتظهر الملاحظات المبعثرة في كل مكان من التواريخ، مع ذلك، أناس عالم الرذيلة المحتقرين، أو عناصر الجماهير المسحوقة الحقيقية، بشكل أكثر وضوحاً. وكان يشار عموماً إلـى هذه الجماعة المنبـوذة بعبـارات: ارذال العامة (أدنـى عامـة الشعـب) ، وأوبـاش العامـة (الدهمـاء من عامـة الشعــب)، والغوغــاء (مثيرو الشغب)، وهم رعاع الشوارع المدينية. وكان الحقيرون يشتملون على الزبالين، والمرفهين (المشتركين في حفلات عامة كالمغنين. . الخ)، وعمال المآثــم، وجامعـي النفــايات. وكان المتصارعــون، والمهرجــون، والممثلون، والقصاصون، والمغنيات من النسـوة اللواتـي كن يسـلين عامة الشعب في الشـوارع وحـول الحصـون، جزءاً من هذه الطبقـة الوضيعـة؛ فكانـوا يستخدمـون بشـكل غير منتظـم، ويتجولــون بغية التعيّش، ويتصادقون مع الرذيلة والتسوّل.

وقد انضوى الحقيـرون في فئة ثـانية من الأشخـاص المحتقرين، واللصوص، والمجرمين العاديين، والمتاجـرين بالبغـاء، والمقامرين. ويبدو أن الحقيرين والمجرمين كانوا وثيقي الصلة بعضهم ببعض. فمثلاً كان المشاعليّة وهم الحراس الليليون وحملة المشاعل الذين كانوا ينظفون المراحيض، ويزيلون الفضلات من الشوارع، وينقلون جثث الحيوانات الميتة، يعملون كرجـال أمن، وحراس، وجـلادين، وحجاب محـاكم، ويعرضون الأشخاص الذين حكم عليهم بالتشهير العلني، والذين يمكن

أن يستند عارهم جزئياً إلى كونهم يساقون بواسطة مثل هؤلاء النـاس. وفي الوقت نفسه استخـدم المشاعليـة الفتهم مع حيـاة الليل ليصبحـوا متورطين في المقـامرة، والسـرقة، والاتجـار بحشيشة الكيف والخمـور. وبشكل مماثـل، كان الحـراس والخفراء، وهـم فئـة اضافيـة أخرى من الحراس الليليون ورجال الشرطة، يشتركون في المهمات الكريهة ذاتها. وكانوا يزيلون الكلاب من المدن، ولعلهم كانوا أيضاً، كما كان الحارس الليلي القاهري اشهب الاربعة على اتصال بأمكنة معاقرة الخمرة. وهذه العلاقة الغامضة يبدو أنها كانـت علاقـة مميزة لرجـال الشرطـة في كل مكان.

وكـان خدم السلطان والأمـراء وعبيدهم يكـوّنون فئـة أخـرى لم تشارك في النشاطات الانتاجية والتجارية للمدينة، أو في حياتها الاقليمية والعائلية العاديتين. وكان يقف خارج البنية الاجتماعية للحياة الدينية والشخصية والحرفية جمهرة غير منضبطة ومشـاغبـة تتكون من مساعدي الطباخين، وعمال الاصطبلات، ومروّضي الكـلاب، ومدربي البـزاة، والقناصين. وغـالباً مـا كان هؤلاء أيضـاً متزاملين مـع المجرميـن وتجار الخمور وحشيشة الكيف.

وعـلاوة على المحتقـرين، والمجرمـين، والعبيـد، كـان هنالـك المشردون الفقراء وأبناء السبيل. فقد جذبت المدن فيضاً من الشعـوب المهاجرة. وكان بعضهم موسراً ومتعلّماً، أو جاؤوا يصنعون قدرهم وما لبثوا أن وجدوا لهم مكاناً في المجتمع، غير أن المدن آوت أيضاً أجانب بلا جذور. وقـد اشتمل هؤلاء عـلى التجار العـابرين، والحجـاج، أو العلماء المسافرين، والمشايخ الذين كانت تتهيأ لهم أسباب الراحة، وكان لهم الأصدقاء والاتصالات المباشـرة؛ إلا أن الفلاحـين الفقراء والبـدو الذين كانوا يفرون من قساوة الحياة الريفية سقطوا في عداد الجماهير التي

لا كرامة لها ولا ذكر. وكان هؤلاء البدو والفلاحين صعبي المراس، وغالباً ما هددوا بالقيام بأعمال السلب والنهب، فكوّنوا إلى جانب المجرمين والمساجين السياسيين سكان السجون. أما الغرباء فكانوا مدعاة للقلق والازعاج. وكانوا يخشون لأنهم سلابون نهابون، وقتلة، وجواسيس، ومخرّبون. وكان الناس الآخرون الذين لا جذور لهم، والذين هم بدورهم عائلة أو أصدقاء يسمون في التواريخ «الطرحي» أو الكشاري. وكان هؤلاء من غير المعلنين أمواتاً، أو من الذين لا ورثة لهم، والذين كان ينفق على دفنهم من صندوق إحسان خاص أنشيء لهذه الغاية. وقد أهلت المدن بجماهير من المتسوّلين المتصوفين المدقعي الفقر، ومن المرضى، والعجزة، والمعاقين الذين سكنوا الشوارع والجوامع.

وكانت بعض الأحداث تُضَخِم، مؤقتاً، سكان المدن باللاجئين الذين لا وطن أو بيت لهم. فالفارون من حلب، وحماة، وحمص التمسوا الأمان في دمشق وبعلبك، هرباً من غزوات المغول في القرن الثالث عشر. وغالباً ما كان يذهب اللاجئون من سوريا إلى مصر. وكذلك التمس سكان القرى المجاورة الأمان داخل المدن المسوّرة، ماكثين مع الأصدقاء إذا حالفهم الحظ بذلك، إلا أنهم كانوا في معظم الأحيان يعيشون وينامون مع عائلاتهم في الشوارع. وقد سبب اللاجئون ارتفاع الأسعار المحلية، ونشروا جور فرارهم داخل الأسوار.

وهكذا كان خارج السلسلة الموطدة المترابطة من النسب والعمل والدين، جماعة من العاطلين عن العمل، والمحتقرين، والعبيد، والخدم، واللاجئين غير المستوعبين، والمنحرفين والمجرمين، والعناصر العنيفة، يمثلون جميعاً عالماً اجتماعياً وحضارياً بعيداً عن بقية المجتمع كل البعد. فنجد تحت العامة المنتجة في المدن القروسطية كتلاً ضخمة من

الطبقة البرولتارية تنجذب بين فواصل الحياة المدينية المتماسكة، لتكوّن عالم الرذيلة واللا أخلاقية.

كانت المدن الاسلامية منقسمة إلى طبقات، غير أن علاقاتها مع بعضها البعض كوّنت أنماطاً متماسكة من الحياة العامّة. فالتضامنات القوية المرتكزة على احياء المدن السكنية، والصيغ المخففة من الجمعيات النقابية والمهنية في مناطق الأسواق، والعصابات البرولتارية الناشطة والانتسابات الدينية المقنطرة بافراط، اخترقت التوزيعات الطبقية لتخلف حياة اجتماعية ترتكز إلى قواعد أكثر اتساعاً.

تنظيم الأحياء

قُسمت المدن إلى مناطق سميت حارات ومحلّات أو أختات. وكانت هذه إحياء سكنية ذات أسواق محلية وربما ورش للنسيج بخاصة، غير أنها منعزلة على نحو مميّز عن النشاط الصاخب للأسواق الشعبية الرئيسة القائمة في وسط المدينة. وكان حجم الأحياء في دمشق وحلب بحجم القرى الصغيرة تقريباً. وقد نسبت اللوائح المجمعة قبل منتصف القرن السادس عشر حوالي سبعين حيّاً لدمشق ذاتها، وحوالي ثلاثين إلى ضاحية الصالحية الكبرى، مبيّنة حجماً متوسطاً يبلغ تعداده حوالي خمسة إلى ستمئة شخص في كل حي داخل مدينة تعدادها حوالى ٠٠٠, ٥٠ نسمة. وأفادت مراجع الحقبة الأخيرة من القرن الخامس عشر عن وجود حوالي خمسين حيّاً زائداً في حلب، مبيّنة حجماً متوسطاً يبلغ تعداده حوالي ألف أو ألف ومايتي شخص، يعيشون ضمن حدود الالفة الحميمة بين جميع السكان. وكانت القاهرة، بالمقابل، وهي مدينة أكبر بكثير من كل من دمشق أو حلب، تحتوي على عدد أقل من الحارات، بلغ وفاقاً لتقدير المقريزي سبعاً وثلاثين حارة فقط في بداية القرن الخامس عشر، غير أنه أضاف إلى ذلك عدةً اختات وشوارع،

وممرات ضيقة، وأزقة التي قد تكون أيضاً وحدات حيوية للحياة الاجتماعية. كانت الاحياء، إذن، مناطق مجاورة صغيرة داخل الكل المديني. غير أن البيانات لا تلمح بالضرورة إلى أن كل واحدة (من هذه المناطق) كانت وحدة حقيقية من التنظيم الاجتماعي. ففي بعض الحالات وربما في صالحية دمشق وبنقوسا في حلب، كانت وحدة العمل الاجتماعي الفعّال تتكون من منطقة أكبر تحتوي على عدة أحياء. وفي القدس كان عدد الأحياء أربعين في جملتها، ولكن تسعة منها كانت ذات شأن اجتماعي.

وكان العديد من الاحياء يكوّن مجتمعات متجانسة ووثيقة الصلة بين افرادها، وإن لم يكن ضرورياً أن يكون كل واحد منها متضامناً بذاته. فميل الفئات المختلفة إلى التماس الراحة والحماية لأفرادها كان شديداً جداً في عالم لم يكن فيه أي إنسان آمناً حقاً إلا بين عشيرته. وقد قام تضامن بعض الأقاليم على أساس من الهويّة الدينية. فكان في القاهرة لكل طائفة مسيحية أو يهودية شارعها الخاص بها. وفي دمشق كشف النقاب عن وجود احياء يهودية، واحتل الأرمن والموارنة احياء في القسم الشمالي الغربي من مدينة حلب. ووجدت أحياء مسيحية ويهودية في القدس. ومع أن تأكيد وجود خلافات حول المساجد والكنيس المتجاورين، أو حول ارتفاع المنازل، يدل على أن الأقليّات اليهودية والمسيحية كانت مبعثرة بين السكان، فالأصح أن يقال إن افرادها كانوا يسكنون في احياء منفصلة ولكنها متاخمة للشوارع الاسلامية. لقد كان هنالك بعض الفصل بين الأشخاص بسبب الانتماء للجماعة، غير أنه لم يكن هنالك أي انعزال بين الجماعات ككل، شبيه بالغيث (أو احياء الاقليات في المدن، الغيتو).

وكانت بين المسلمين جماعات عرقية وعنصرية تعيش منفصلة

بعضها عن بعض. ففي حلب كانت احياء التركمان خارج الأسوار، كما كان فيها حي للأكراد، وشارع للفرس. وكان في العديد من المدن الصغيرة أحياء للأكراد، والأتراك، والبدو الذين كانوا في سبيلهم إلى الاقامة الدائمة، أو جماعات صغيرة من اللاجئين من الخارج.

لقد وحد الأصل القروي المشترك حيث يطغى عدد السكان العرب المسلمين، بعض المناطق المدينية. فتجمع القرويون مع أبناء عمومتهم، وحافظوا على الاتصال مع الناس في الوطن، واعادوا خلق الحياة القديمة داخل إطار الأسوار. وحافظ المهاجرون من حرّان على هويتهم في دمشق، وعلى شارعهم الخاص في حلب. وكان للقدس عدة أحياء لأناس من قرى مختلفة وجماعات قبلية. فضلاً عن ذلك، ضمت المدن المتوسعة أحياناً القرى الواقعة على تخوم المدينة القديمة في تكتيل مديني مستمر. فحي القبيبات خارج دمشق كان في القرن الثالث عشر لا يزال قرية. وفي العام ٧٢١/ ١٣٢١ منحت هذه القرية جامعاً جديداً وقنوات مياه، فبدأت تذوب شيئاً فشيئاً في نمو المدينة المتعاظم.

وكان تضامن بعض الأحياء الإسلامية يعتمد على الانتماءات الدينية الطائفية. فالصالحية في دمشق، مثلا، كانت تنتمي إلى المذهب الحنبلي في حين كان سائر المدينة ينتمي إلى المذهب الشافعي. ولم تكن وحدة الجنس أو الأصل أو العائلة السابقة هي التي خلقت بؤرة الشعور القوي بل ما خلقه هو الوحدة الناتجة عن قيادة المشايخ والارتباط الحقيقي بين كامل الحي والمذهب الديني.

وهنالك أيضاً أسس اقتصادية يُبنى عليها تجانس أحياء معينة. فبعض الأحياء كان يسمى باسماء أحد الأسواق أو إحدى الحرف. وغالباً ما كانت تعطي المهنة المشتركة هذه الأحياء صفتها الخاصة. فقد جذبت

مهنة الطحانين، واشغال الكلس، وأفران الآجر وأعمال الصباغة والدباغة، العمال إلى احياء منفصلة في حلب. لقد احتاجوا إلى الماء والمكان واحتاج سائر أهل المدن إلى الحماية من الفضلات الضارة بالصحة، والضوضاء، والروائح المؤذية. وتخصصت الاحياء الواقعة إلى جانب الطرقات الرئيسة في العناية بأصحاب القوافل والمسافرين، وبوسائل النقل، وتسويق الحيوانات والحبوب، وتاجروا بالسلع والخدمات التي يحتاج إليها البدو والفلاحون. ونمت الأحياء الواقعة إلى الجنوب من دمشق بمحاذاة الطريق الرئيسي إلى مناطق زراعة الحبوب. وكان الفسكار مركزاً للاتجار مع الفلاحين. وفي حلب أيضاً، تطور تخييم البدو إلى اقامة مناطق دائمة لتجارات القوافل.

ومع ذلك، ليس هنالك من برهان على أن تجانس الطبقات الاجتماعية كان أساساً للتضامن. وكان لبعض المناطق المجاورة حظوة لدى الاثرياء بسبب نفعها الصحي، أو قربها من الحصن والشؤون العامة، فاعطوا هذه المناطق ميزة الطبقة «الأعلى»؛ غير أن أي طبقة لم توفق في السيطرة على أية منطقة. ومع أن الأمراء نزعوا إلى التجمع قرب الحصن وفي الأحياء الرئيسية، فقد كانت هذه الأحياء أيضاً مراكز للأسواق التجارية وللمؤسسات الدينية. وكان سكانها خليطاً من العلماء، والتجار، والحرفيين، والموظفين. ومالت الأحياء المركزية، على الأكثر، إلى أن تكون أكثر ثراء، بينما كانت الأحياء خارج أسوار دمشق وحلب والقاهرة تميل على الأرجح إلى الاحتفاظ بصفات القرى أو المستوطنات الأخرى التي بنيت حولها، وإلى أن تحشد أكثر العناصر من الجماهير المدينية شغباً، وأقلهم اندماجاً. ومع ذلك فلم تكن بدون سكان أعيان. ولم تكن الحياة الاقتصادية والدينية والاجتماعية متميّزة بعضها عن بعض الآخر بحيث تخلق أساساً لأي انفصال جذري بين

الطبقات على أساس الحي. فالأحياء كانت جماعات مكونة من الأغنياء والفقراء معاً.

لقد ولّد التضامن في بعض المناطق عداوات شرسة بين الأحياء كانت تشرئب باعناقها كلما ضعف الحكم المملوكي. ففي المدن الفلسطينية أحدثت الخصومات الكردية أو التركمانية أو العشائر البدوية العربية التي لها صلات نسب أو مصاهرات مع القرويين والبدو في الخارج، حروباً داخلية. ففي الخليل، مثلاً، وفي عام ٨٧٨/ ٧٣ ـ ١٤٧٤ تقاتلت احزاب من الأكراد مع جماعة تسمى الدرية في حين تدفق رجال القبائل من الريف المجاور لنصرة زملائهم. وفي عام ٨٨٥/ ١٤٨٠، انفجر القتال في القدس لأن الحاكم أعدم بعض الأشخاص من بني زايد. فهاجم البلدة حلفاؤهم أو أنسباؤهم القاطنون خارج المدينة، واغاروا على الأسواق والمساجد، وأطلقوا سراح المساجين. وبعد مضي بضعة سنوات تقاتلت في الرملة (٨٨٩/ ١٤٨٤) احياء التركمان والبشكير فيما بينها نتيجة لمثل هذه الخصومات.

عانت دمشق من مثل هذا الصراع لأسباب مماثلة. كان هنا قسم من سكان الأحياء الواقعة خارج الأسوار، والذين هم من أصل ريفي مصدراً لثأرات عنيفة. وبقيت القبيبات قرية حتى القرن الخامس عشر. ويحتمل أن يكون مهاجرون آخرون من الفلاحين وفدوا إلى دمشق وجعلوا من مناطق الضاحية مكان توقفهم الأول. ففي الحروب الأهلية التي اندلعت في العام ٧٩١/ ١٣٨٩ والتي سنعالجها فيما بعد، انقسمت المدينة إلى مساندين للسلطان برقوق، ومتعاونين مع الأمير منطاش المتمرد، وذلك وفاقاً لخطوط تعود بنا بالذكرى إلى الخصوصات الريفية. فقد دعمت أحياء المدينة المسمّاة حارة الكلاب السلطان، بينما دافع

القيسيون عن منطاش. وهذه الأسماء تعود إلى حروب التحالفات البدوية العربية التي كانت قد انزلت الكوارث بالأسرة الأمويّة إبان القرن الأول من الفتح العربي، ومزقت تاريخ سوريا منذ ذلك الزمن حتى يومنا الحاضر(*). وانخرط في الصراع بين الأحياء خلال الحقبة الأخيرة من القرن الخامس عشر، المناطق الخارجية نفسها. وفي ٨٨٥/ ١٤٨٠ كانت القبيبات وميدان الحصى في حالة خصام عزاها ابن طولون إلى المنافسات البدوية القديمة بين قيس واليمن . وفي عام ٨٩٠/ ١٤٨٥ هزت دمشق دورة من المعارك العنيفة. فقد تقاتلت القبيبات مع الميدان الأخضر قتالاً مريراً حتى نجح المشايخ في النهاية بتهدئته. وهاجم أهالي حي الشاغور، بغية الأخذ بالثأر على اثر نشوب خلاف، سوق صانعي السهام، فطردهم المماليك الذين غزوا منطقة سكنهم، بينما كانت الجماهير تسد منافذ الشوارع وتحطم الجسور، وترشق الجنود بالحجارة. وفي وقت متأخر من السنة قاتل حي الشاغور حيّ الميدان الأخضر والقبيبات. وبعد مضي ثلاث سنوات هاجم زعار (الفتيان المشاكسون) تلك المنطقة زعار حي المزابل وتورّطوا بالتالي في خصومات مع ميدان الحصى. كما ورّطت تقاتلات لاحقة القبيبات في عام ٨٩٥/ ١٤٩٠، وفي ٩٠٢/ ٤٦ - ١٤٩٧ في معركة بين ميدان الحصى والشاغور. وهدأ الأمراء والقضاة الأحياء بإجراء ترتيبات تقضي بأن لا يصار إلى اللجوء بالثأر للذين قضوا في القتال. في هذا

* كان بنوقيس تحالفاً كونفدراليا من القبائل التي يعتقد أنها نشأت في شمالي الجزيرة العربية، بينما جاء اليمنيون من جنوب الجزيرة العربية. فاستقرت القبائل اليمنية في سوريا والعراق قبل ان تجلب الغزوات العربية دفقا غزيرا من الشماليين الى الأقليم. ويمكن لصراعاتهم أن تعكس عداوات نَسَبيّة وقبلية او سياسية، أو ربما عكست حلا لا شعوريا لمشكلة الأمن وذلك بتكوين اكبر تحالفات ممكنة من العشائر الأصغر التي كانت تشكل الوحدات الاجتماعية العادية.

الوقت كانت الحرب الأهلية بين المماليك عاملاً هاماً في انفجار مثل هذه العداوات المتأصلة الجذور. كانت المدينة في ٩٠٣/٩٧ - ١٤٩٨ مستقطبة من قبل طوائف تؤيد كلا من الحزبين المملوكين المتصارعين. فساند حيّ القبيبات الأمير أكبردي المتمرد فهوجم، ونهب، واحرق من قبل اعدائه، في حين أصاب الصالحية التي دعمت الحكومة نصيباً مماثلاً.

وكانت حلب أيضاً قد ابتليت بكارثة المعارك المتفرقة التي اندلعت بين الحزبين اللذين كان لهما تاريخ طويل ومجهد وإن كان محيّراً. إذ أن حلب كانت منقسمة بين منطقة بنقوسا التي تقع خارج الأسوار والجماهير الشعبية في الداخل، أو على الأقل إلى زمر متصارعة معززة بجنود في كل من المنطقتين الرئيستين. كتب العالم الجغرافي القزويني في منتصف القرن الثالث عشر ذاكراً عادة حلبية تسمى « الشلاق »، ينقسم بها عامة الشعب سنوياً إلى حزبين يقاتل أحدهما الآخر. ومن المحتمل أن تكون هذه مباريات أو العاباً، ولكن حين انفجرت الحرب الأهلية في عام ١٣٨٩/٧٩١، انفجر القتال جاداً حين دعمت بنقوسا المتمرد منطاش، في حين ساندت بقية حلب السلطان برقوق.

وفي عام ١٤٤٩/٨٥٣ أو ١٤٥١/٨٥٥ نشب خلاف بين حزبين يسميان بنقوسا والحوراني. أراد البنقوسا أن يقوم باستعراض في موكب الحج وهو في سلاحه الكامل كما جرت العادة وذلك لأن أحد افراده عين موظفاً رسمّياً للاحتفال. فعارض الحاكم القيام بالاستعراض خشية وقوع أي صدام، ولكنه لان حين أعطي ضمانات من قبل رؤساء التجار من البنقوسيين. وسرعان ما حقق الموكب أسوأ توقعاته. وما أن اعاد الجنود الهدوء والنظام حتى تبين أن عدداً كبيراً من الناس المتقاتلين والحياديين على السواء لاقوا حتفهم.

وعزي القتال إلى الصراع القيسي - اليمني. وفي الحقيقة، ووفقاً لأحد المصادر، كانت الاشارة التي بدأت القتال هي صرخة: «قيس». وكما أنه كان للاحزاب جذور في المستوطنات البدوية، إلا أنه في الواقع قد تكون الفروقات التجارية والثقافية هي التي شحذت الاحقاد بين السكان.

ظهر الحزب الحوراني في هذه المعركة للمرة الأولى. والحورانيون أقل غموضاً بقليل من البنقوسيين ويتضمن اسمهم معنىً يدل على أنهم قد يكونون جاؤوا من منطقة لزراعة الحبوب تقع جنوب دمشق. غير أن هويتهم عُيّنت كجماعة وفدت من الأحياء الجنوبية في حلب قرب مقام الباب، وكانوا يسمّون القصابين (اللحامين) وهي عبارة تفيد إما انتماء حرفياً قد يكون وحدة الأصل أو النسب، وإما علاقتهم المشتركة برئيس دينيّ. وإضافة إلى عداوتهم مع البنقوسيين كان الحورانيون منسلخين عن الدولة، ومستعدين دائماً لمقاتلة الحكم ومقاومته. فقد هاجموا في ٨٨٤/ ١٤٧٩ عملاء الحاكم، ربما بسبب الجور المالي، فألقى القبض على العديدين منهم، وحكم عليهم القضاة بعقوبة الموت دون رحمة أو شفقة.

وفي الفترة الأخيرة من عهد المماليك، أي في عام ١٥١٧/٩٢٣، نسمع أيضاً أخباراً حول الاحقاد بين فروع القبائل؛ وكانوا هذه المرّة يسمون الحوّ والحاص. غير أنهم كانوا يعتبرون من المنتمين إلى القيس واليمن، أو في النهجية المحلية للكلمة قيس وعناب. ولا نعرف عنهم أي شيء ما خلا أنهم كانوا خطيرين على يهود حلب. فقد كان أحد أصحاب الحوانيت التي تبيع الأطعمة قد تحوّل عن اليهودية إلى الاسلام وصار يحمي ابناء دينه الأول بسد المدخل إلى حي اليهودي في وجه السكارى من أفراد أي حزب آخر. وفي أفضل الحالات، كانت الروايات تشير إلى نفس الأنواع من تضامنات الكتل البروليتارية التي كانت تعادي

النظام، وتخاصم الأحزاب المعادية وتشكل خطراً على عامة الشعب ككل، كما كانت تبين روايات أخرى .

وعليه ، فإن تحديد مواقع هذه الصراعات في أحياء خارج اسوار المدينة القديمة، وتورط السكان الذين هم من أصل ريفي ، وتطابقهم مع الخلافات القيسية ـ اليمنية، تشير هذه كلها إلى استمرار البقاء، ضمن إطار المدينة بنهج من الصدامات أكثر ما يوجد عادة في الحياة الريفية.(*) . فالحروب بين الجماعات كانت مرتبطة في المقام الأول بالبدو وأنماط التنظيم التي كانت تبدو متجذرة في أسلوب حياتهم . وقد أدت لهم تضامنات النسب خدمة جلّى في التنافس الشرس على المراعي والمواشي، كما شجع التنافس العشائر على التجمع في اتحادات قبلية أكثر أدت في النهاية إلى تقسيم البدو إلى تحالفات متعادية . وفي القرن الرابع عشر القت هذه القبائل سوريا بأسرها في بحر من الاضطراب . فالقتال بين القبائل المتخاصمة حوالي غزة وطرابلس وبعلبك ونابلس، وبين العرب والأكراد قرب شيزر، سببت ضائقة كبرى . وكانت في القرن الخامس عشر كذلك أحداث متفرقة من حروب البدو حوالي الكرك ونابلس وغزة .

وقاتل القرويون أو مجموعات من القرويين، بشكل مماثل، جيرانهم . أما الدوافع لهذه العداوة فهي غامضة . ويذهب الظن إلى أن الميل [إلى هذه العداوة] قد انتقل إلى القرويين بواسطة البدو . ومع أن

* هنالك اتجاه للمبالغة في تبيان الفروقات الدينية والثقافية والاقتصادية وحتى العنصرية بين المناطق المدينية والريفية في سوريا . والكتّاب أحياناً ميالون حتى إلى التكلم عن الاسلام كحضارة مدينية، غير أن واقع النزوح الريفي إلى المدن ينبغي أن يثنينا عن الأخذ بهذا الرأي دون تحفظ.

القرى تختلف عن القبائل البدوية في التقدم الاقتصادي، فكثيراً ما كانت نظائر اجتماعية، لها، والتي كانت تضامنات نسبيّة تتمتع بحماية ذاتية غريزية، علماً بأن جزءاً كبيراً من وحدتها قد يكون هو نفسه ناتجاً عن واقع الخصومات. كان العديد من القرى مستوطنات شبه حضرية تستمر في ممارسة العادات القديمة ومحتفظة بالروابط العريقة والوثيقة مع البدو. وقد انتشر الشقاق الحزبي بين القرويين نتيجة للتحالفات مع البدو على أساس العلائق النسبية الحقيقية أو المفترضة. إن وجود البدوي الذي يتمتع بحرية التطواف غير المنضبطة قد عرّض أمن القرى للخطر وحفظ عادات التنظيم الاجتماعي الأكثر ملاءمة لاسلوب الحياة البدوية منه إلى أسلوب الحياة الحضرية.

وهكذا كانت القرى في حوران منقسمة إلى أحزاب معينةٌ هويتها وفاقاً للخصومات القبلية القديمة كالقيسية واليمنية. وفي عام ٧٠٩/ ١٠ ـ ١٣١١ أدى قتال خطير إلى إزهاق ارواح ألف من الأشخاص، فلجأ عل أثره بعض افراد الحزب المغلوب إلى دمشق في حين فر المنتصرون خوفاً من غضب الدولة. فكان أن اقفرت القرى وفلاحتها، وترك قسم من المنطقة مهجوراً. وفي عام ١٣٥٨/٧٥٩ و١٣٦١/٧٦٢، تعارك فلاحو حوران، فأرسلت قوات من دمشق لتهدئتهم. وفيما بعد، وفي بداية القرن السادس عشر، أتاح ضعف الدولة للعداء الكامن أن يذر قرنه من جديد، فاستؤنفت المعارك القيسية اليمنية في غوطة دمشق. وقاتلت قرية داريا عدة قرى أخرى. وقد تكون الحكومة شجعت على هذه العداوات، تماماً كما شجعت عامة الشعب في المدن على تأييد الخصومات بين الأمراء. وفي عام ١٥١٤/٩٢٠ حث أحد الأمراء القياديين في دمشق قريتي الأشرفية وصحنايا للمشاركة في نهب داريا الكبرى. وبعد مضي سنتين نشب قتال بين داريا والمزة إلى أن فرّق بينهما

أنـاس من الصـالحيـة. وانقسمت داريـا نفسهـا إلى حي شمـالي وحي جنوبي، الأمر الذي أدى إلى تعقيد المعارك. وفي ١٥١٥/٩٢١، هاجم الجنوبيون بني بـابيّا وهم عشيـرة كانت تسكن في الحي الشمـالي وقتلوا شقيقين.

لـم يعـرف، لسوء الحظ، سـوى القليـل عن التنـظيم الـداخـلي للأحياء، بصرف النظر عن صفـاتها العـامة. ومن الـواضح أنها بنيت حول العائلة أو العشيرة. ونستطيع أن نتبين من القـوانين الشـرعية أن العائلة بالمفهوم الاسلامي لم تكن الـوحدة النـووية المكـونة من الأهـل والأولاد المألوفة في أيامنا هذه، ولكنها عشيرة أبوية النسب تمتد لأجيال وأجيال، وتخضع لقيادة أعضائها الأكبر سنّاً. لقد كـانت العائلة مكـاناً أساسياً للولاء والمسؤولية، ذلك لأنها تعـطي أفرادهـا دعماً جوهـريّاً. فهي الوكالة الأساسية لتقديم العون والحمايـة، وتعليم الناشئـة أصول الدين، ولادارة الملكية الخاصة، وتنظم العلاقة الاجتماعيـة بين افـراد الجمـاعة. ولم يـوجد الـرجال في المجتمـع الإسـلامي منفـردين، بـل كأشخاص مؤيدين ومدفوعين من قبل عشائرهم فقط.

كم من هذه العائلات كانت متواصلة ومتحدة في احياء؟ ذلك أمر بقي غامضاً. يمكننا أن نستنتج أن صلات النسب الممتدة، سواء أكانت حقيقية أم مفترضة كما يتضح من تعيين الهوية القيسية ـ اليمنية، تشكل إحدى وسائل الصلة. وربما كانت التابعية وسيلة أخرى. ولعـل الأحياء كانت منـظمة تبعـاً لأسرة من عـائلة ذات شأن تحيط بهـا منازل فـروع اصغر وعائلات التابعين والخدم، والموظفين، والتلاميذ، وهكذا دواليك. ففي غـارة المغول عـلى حلب عام ١٢٦٠/٦٥٨، مثـلاً، انقذ التـاجـر ابن النحاس، عدداً لا حصر له من الحلبيين بأن عمد إلى شراء صكوك براءة من هولاكو، ليس لنفسه فحسـب، بل لحيّه بأسره الـذي ما عتـم أن غص

باللاجئين. وفي القاهرة، واثناء الشغب الذي حصل في ١٣٨٩/٧٩١، هوجم منزل أحد القضاة من قبل زمرة من النهابّين، فهبت للدفاع عنه عائلته وخدمه وعبيده وسكان حيّه. وفي القاهرة أيضاً، كان حي الحسينية بحماية أحد الأمراء ممن ولدوا هناك من أسرة شعبية. وسعى إلى حماية المنطقة ضد ضرائب غير هامة، فأدى ذلك إلى خرابه. ومع ذلك، وبدون شك، كان العديد من الأحياء المعروفة بالاسم تفتقر إلى التماسك الداخلي، بينما كانت احياء في مناطق خارج أسوار المدينة تبدو من هذه الناحية أقوى.

وعلى أية حال، كان تماسك الأحياء معزّزاً بالمسؤوليات الاجتماعية والإدارية الهامّة التي تطوّرت فيها: فكان أحد الأعيان القياديين ويدعى «الشيخ» أو «عريف الحارة»، مدير المنطقة والناطق الرسمي الرئيسي باسمها .وكان يجري اختياره (بحرية اختيار مجهولة نسبها) من قبل حاكم المدينة. وكان عرضة للاقالة من قبل هذا الحاكم. وكان المشايخ مخولين حق الجلوس في مقاعد الشرف أثناء الاجتماعات العامة، ويستقبلون الحكام والسفراء، وزائرين آخرين من أصحاب المقامات الرفيعة. وكانوا يسيّرون شؤون الحياة في المنطقة بالتشاور مع أعيان آخرين، وعلماء، وتجار، وموظفين رسميين. فمثلاً، كانوا يسهرون على الهبات الصغيرة التي كانت تقدم لغايات اجتماعية، ويأخذون المبادرة في الصيانة وإجراء الإصلاحات.

لقد كانت وظيفتهم الإدارية الأساسية، فضلاً عن ذلك، التوسط بين متطلبات النظام المملوكي المالية، وموارد الشعب المالية. وكانوا وكلاء الحكومة في تحديد الضرائب وجمعها، وبخاصة الضرائب الاستثنائية التي لم تفرض على أساس منتظم، والتي كان المشايخ يحاولون ردّها أو تخفيضها. فكان على المماليك أن يقنعوهم بتسليم

الأموال، ويحولوا بينهم وبين استخدام نفوذهم ضمن إطار النظام نفسه كي يحموا تابعيهم. كان المشايخ يحتلون مراكز رئيسة، ضرورية لجني الضرائب للنظام كما هي ضرورية لابناء الشعب بغية التملص من دفع الضرائب. فهم يربطون الحكومة برعاياها، ولا ينتمون إلى أي منهما.

إن جميع معلوماتنا حول الأحياء كجمعيات مالية، مستقاة من تاريخ دمشق وحلب بعد عام ٨٩٠/ ١٤٨٥. ففي أواخر القرن الثالث عشر فرضت الضرائب على الأسواق التجارية في دمشق بواسطة الأحياء، وفي الفترة المتأخرة جرى تخمين الضرائب على الأسواق التجارية أو الرسوم على الحرف أو التجارات الخاصة، إلا أنها كانت تجبى بواسطة الحيّ. وبعد ٨٩٠/ ١٤٨٥، مع ذلك، فإن قسوة الحروب ضد تركمان دُلغادر والامبراطورية العثمانية، وشراسة عنف البدو والقرى الذي اجتاح سوريا باسرها ، والذي تطلب حملات رادعة متكررة، دفعت المماليك لأول مرة إلى فرض رسوم شاملة على سكان الأحياء بأسرها. وكانت هذه الرسوم تسمى أحياناً رماية التي يمكن أن تعني شراء بالقوّة. كما كانت رسوماً إضافية على ضرائب مرهقة بالأساس. غير أنها قد تكون فرضت نفسها، ذلك لأن المماليك الذين كانوا يواجهون بمقاومة شديدة من الجماهير المدينية كانوا يعتمدون مباشرة على مساعدة الأعيان. ففي عام ٨٩٠/ ١٤٨٥، مثلاً، أشير على حاكم دمشق أن يجعل أحد الأشخاص المعروفين بعلمهم وورعهم يقر ضريبة بحيث تزال جميع الشكوك حول شرعيتها. فرضي الشيخ تقي الدين ابن قاضي عجلوت اقناع مشايخ الأحياء الذين اقنعوا بدورهم عامة الشعب كمجموع بقبول الرسوم. وقد اتهم ابن طولون الذي سرد هذه الحادثة، المشايخ لتجاهلهم الشروط المعروفة جيداً والمفصلة التي نص عنها القانون. وفي حين كان حاكم ومشايخ الأحياء وجباة الضرائب يجبون

الأربـاح، كان الفقـراء، والأرامل، والايتـام، والـطلاب، والأوقـاف يجبرون على الدفع. وبعد انقضاء ثـلاثة أعـوام فرضت الضـرائب من جديد، لتدفع رواتب الجنـود الجدد. فجمعت من الأسـواق التجاريـة ومن عقــارات الأراضي، كمـا جمعت أيضـاً من أحيـاء الصـالحيـة والقابون، والقبيبات والشاغور.

قد تكون هذه الضرائب عقابية مطبقة بشكل محدد على الأحياء التي تقاوم النظام مراراً وتكراراً. فالشاغور والصالحية فرضت عليهما الضرائب مرة أخرى في ٩٠١/ ٩٥ ـ ١٤٩٦، كما حددت نسبة ضريبة معينة فرضت على احياء أخـرى رمـاية في عام ٩٠٥/ ١٤٩٩ ـ ١٥٠٠، و٩٠٧/ ٠١ ـ ١٥٠٢. وفي دمشق، في عام ٩٠٧/ ٠١ ـ ١٥٠٢، انفجر قتال خطير حين طلب مبلغ ١٠٠,٠٠٠ دينار. وبالرغم من أنه جرى التوصل إلى اتفاق مع المشايخ على مبلـغ ٢٠,٠٠٠، رفض عامـة الشعـب الدفـع بأية حال. ودفعت الأحياء في سنوات متتالية ضرائب جديدة من اجل حمـاية طريق الحج، ولرفع رواتب كتائب المشاة، بغية كبح البدو وتأمين تدفـق المواد الغذائية إلى دمشق. وتسببت عدوانية الشـاه اسماعيل حاكم الفـرس في فرض ضرائب جديدة. وفي بعض الاحيان كانت النفقات هائلة جداً. ففي ٩٢٠/ ١٥١٤، مثـلاً، فرضـت على الاحياء نسبـة ضريبية من أجـل ٤,٠٠٠ جندي تبلغ خمسة وعشرين ديناراً عن كل جندي، أي ما مجموعه ١٠٠,٠٠٠ دينار. فأهدر معظم هذه الأموال دونما الوصـول إلى تهدئـة اضطرابات البدو، أو إزالة خطر الراغبين في الغزو. وفي حلب أيضاً، في عام ٩١٠/ ٠٤ ـ ١٥٠٥، أراد الحاكم أن يجعل الأهالي يدفعون للجنود الجدد، إلا أن بعض المشايخ فقط وافقوا على جمع المال.

وامتـدت المسؤوليات الادارية حتى شملت أيضاً وظـائف رجال

الشرطة. فقد طلب الحكام المملوكيون إلى مشايخ الأحياء أن يفرضوا بالقوّة قوانين محليّة خاصة، ويشاركوا في قمع معاقرة الخمرة، ويحدوا من الانتشار اثناء الليل، وينظموا فتح المحلات التجارية وإقفالها، ويعملوا على تطبيق القواعد الصحية بالقوّة. وحُمّلوا أيضاً مسؤولية منع الجريمة، وعودة الهاربين، واعتقال المجرمين، أو دفع تعويضات العطل والضرر في الحالات المستعصية على الحل.

لقد فرضت على الأحياء، في هذه الشؤون، مسؤولية جماعية مماثلة لتلك المسؤولية التي كانت ملزمة لأوثق التضامنات الشرق أوسطية صلة، أي القبيلة البدوية. وإن العرف الإسلامي والشريعة الإسلامية القيا على الاحياء مسؤولية دفع ضريبة الدم. فأجبرتها التعويضات عن الضرر على تنظيم أنفسها في الثنايا الداخلية للحياة الاجتماعية التي لم يستطع الوصول إليها فعلياً أي دخيل. ومع ذلك استأنفت الأحياء الدعوى ضد المسؤولية الجماعية، وأكدت على المسؤولية القانونية لكل شخص بمفرده والذي هو وحده مسؤول عن جرائمة. وكانت المسؤولية الجماعية امتداداً لواجبات شرطة الأحياء، غير أن الاعتراضات لم تكن غير عادلة، ذلك لأن الغرامات غالباً ما كانت تفرض على نحو استبدادي. وبقدر ما نعلم، لم تكن مطبقة في العهد المملوكي قبل أن تفهم بأنها وسيلة لتحويل عدم استقرار المدن إلى كسب للحكام. وفي دمشق، وفي بداية القرن السادس عشر، فرضت ضرائب التعويض عن الضرر على نحو متكرر بغية حماية موظفي الضرائب المستبدين من الاعتداء عليهم. فقامت احتجاجات قوية في عام ٩٠٦/ ١٥٠٠ ـ ٠١ أثمرت في إبطال مثل هذه الضرائب، ونقشت عبارات لتذكير الأجيال القادمة بالحدث الهام. وبرغم ذلك، فقد منح في العام ٩١١/ ٠٥ ـ ١٥٠٦ عفو مرة أخرى، وأطلق سراح جميع

الأشخاص الموقوفين بسبب التمنع عن دفع الضرائب. وبالطبع، لم تكن تلك هي المرة الأخيرة التي يسمع بها عن مثل هذه العقوبات.

امتد التماسك الاجتماعي والاداري على نحو طبيعي إلى الدفاع الكوميوني. ففي الأيام غير الآمنة، وحين كان اللصوص وقطاع الطرق، والحروب الأهلية أو الغزوات تنذر بالخطر كانت الأحياء تعمد إلى الاحتماء خلف المتاريس والأبواب الكبيرة، وتقفل الطرق العامة المؤدية إلى باقي المدينة، وتحمي ذاتها من الهجمات. وفي عام ١٣٨٩/٧٩١ أثناء حرب القاهرة الأهلية، أقيمت الحراسة على مداخل الأحياء، وسيّرت دوريات من رجال مسلحين بقيادة رؤساء الحارات بغية الحؤول دون أعمال السلب.

وينبغي، مع ذلك، ألا نتخيل أحياء المدن السورية والمصرية في زمن المماليك على الأقل، كقلاع مسلحة. فلم تكن بعدُ قد بنيت الحصون الدائمة في الحارات. والوجه الدفاعي للأحياء المدينية الإسلامية الذي كان يميز العهود العثمانية المتأخرة، حين كانت الأبواب الضخمة تمنع الدخول غير المسموح به، لم تكن بعد قد تطورت تطوراً كاملاً. فكان لا بد من اعادة تشييد البوّابات أو تصليحها مجدّداً عند حصول أية أزمة. فمثلاً، لم تكن البوابات مستخدمة بانتظام في نهاية القرن الثالث عشر في دمشق، لأنه كان على دمشق، على أثر سلسلة من جرائم القتل المروّعة التي ارتكبت ضد الحراس الليليين في عام ١٢٩٦/٦٩٥، أن تعمد أولاً إلى إعادة الحواجز الداخلية وتبدأ في إضاءة الشوارع اثناء الليل. حتى القاهرة التي لم تكن معرّضة أكثر من دمشق لتحل بها كارثة عدم الاستقرار، بدت وكأنها ليست في حاجة دائمة لأسوار دفاعية. لقد أعادت الأحياء بناء بواباتها مرة واحدة في عام ١٣٢٨/٧٢٨، بسبب الصعوبات التي أحدثها الموظفون الرسميون

الجشعون، ولم تصبح الحارات مرّة أخرى وحدات دفاعية إلا في القرن الخامس عشر فقط حين غدا السلب والنهب من قبل العبيد والمماليك، وعصابات قطاع الطرق واللصوص احتمالاً دائماً. مثلاً، في عام ٨٦٠/١٤٥٦ ، قاتل اهالي باب اللوك العبيد النهّابين وهزموهم شر هزيمة. وفي ٨٦٤/١٤٦٠ شُيّدت بوابات ذات أقفال على شوارع القاهرة وكان يتم إقفالها اثناء الليل. وكان يحظر على النسوة الخروج من منازلهن وذلك لحمايتهن من قطاع الطرق واللصوص والمماليك؛ كما أن الناس لم يقوموا بزيارات إلى الأضرحة والمزارات النائية. وبعد مرور عقود من الزمن، في عام ٩٠٢/ ٩٦ ـ ١٤٩٧، جرى تشييد المتاريس وحصون من الحسائك مرة ثانية حول الأسواق والأحياء بغية حمايتها من عصابات اللصوص، وحين أعيدت المتاريس في ٩٢٢/١٥١٦، فرضت الضرائب لدفع نفقات التحصينات الكوميونية الخاصة بالأسواق التجارية. وجمعت هذه الضرائب بالقوة بواسطة الحرس الليليين ورجال الشرطة واعتبرت ظلماً. وفي الواقع، من المحتمل أنه لم يكن للدفاع بواسطة الأحياء، أية أسس طبيعية قوية في القاهرة، لذا كان ينبغي أن تفرض من الخارج بواسطة النظام.

لم تكن المتاريس سمة دائمة للمشهد الديني المملوكي. ومهما كانت الأحياء متماسكة في الداخل، فلم تكن أحياء منغلقة بل شوارع ومناطق متاخمة ضمن إطار المدن. ولم تعزل بعضها عن البعض الآخر أثناء حياتها اليومية، بل كان ذلك لا يحدث إلا خلال وقوع الاضطرابات.

وهكذا يتبين أن أحياء مدينية عديدة، كانت جماعات صغيرة مندمجة. وكانت بانعزالها شبه الطبيعي والروابط العائلية الوثيقة، والتجانس العرقي أو الديني والتضامن القوي بين أفراد الجماعة

الواحدة، والوحدة الاقتصادية والادارية، والنخبة الناطقة باسمها، شبيهة بالجماعات القروية القائمة داخل التجمعات المدينية.

تنظيم الحياة الاقتصادية

لم تتمكن الأحياء من استيعاب الوجود الاجتماعي لأعضائها بالرغم من الشدة التي كان يعرفها مجتمعها. فالأسواق الشعبية التي كانت تتركز فيها الحياة الاقتصادية للمدن - بالمقارنة مع الحياة العائلية والكوميونية للحارات - كانت تشكل ميدان تنافس آخر للحياة الاجتماعية. فكانت المناطق المركزية للأعمال التجارية تتكون على نحو رئيسي من صفوف من الحوانيت والورش، والحانات، والقيساريات الخاصة بالبيع بالجملة، وبصناعة السلع. إلا أن المدارس، والمساجد، و «الصوامع» والحمامات، وغيرها من التسهيلات العامة، كانت جميعها موجودة في منطقة السوق التجارية. وكان هنالك أيضاً للكتبة، والشهود الرسميين، وجباة الضرائب والقضاة، أكشاكهم. وفي جوار الأسواق كانت توجد منازل الأمراء المملوكيين إضافة إلى الحصن. وفي بيوت قائمة على مقربة من الأسواق أيضاً أقام الموظفون الرسميون وقادة الرجال الروحيين، وعائلات التجار، منازلهم. وكانت شؤون المدينة كلها هنا يدبرها أهل الأحياء الذين جاؤوا منفصلين عن عائلاتهم، ومختلفين عن أدوارهم الكوميونية.

إن سكان الأسواق ، مع ذلك، كانوا غير منظمين تنظيماً كاملاً بالمقارنة مع سكان الأحياء. فالمهنيون، والتجار، والنقابات الحرفية لم تكن موجودة بالفعل، والأشكال البدائية التي وجدت خلقتها الدولة لغاياتها الخاصة. ولم يخلقها تضامن الأعضاء ومنفعتهم الشخصية. وما كان يسمى باتحادات الأطباء، والجراحين، وأطباء العيون، سميّت

كذلك فقط لأن القواد المسمون «رؤساء» كانت الدولة قد عينتهم للمحافظة على مستوى التعليم والممارسة والنظام ضمن دائرة المهنة. وليس هنالك أية دلالة على أن هؤلاء الموظفين كانوا يمثلون تضامنات نقابية.

ولم يكن التجار كذلك منتظمين في نقابات. ففي القرن الرابع عشر كان تجار الكارم، الذين كانوا يتاجرون بالتوابل بين مصر والهند يشرف عليهم رئيس من بينهم يعينه السلطان ليقوم بدور ضابط الارتباط بغية تنظيم أعمالهم المصرفية والدبلوماسية، وواجباتهم المالية تجاه الدولة. وكما في حالة رؤساء المهن الطبية لم تشر الوقائع إلى نقابات التجار، بل اشارت فقط إلى جهود الدولة الرامية إلى استخدام الثروة والنفوذ اللذين يتمتع بهما تاجر قيادي لخدمة أغراض الدولة الخاصة. وبالاضافة إلى رؤساء الكارم، كان هنالك خمسة امثلة فقط على رؤساء التجار. ففي الحالات الثلاث التي تتوافر حولها معلومات وافية، تدل الأحداث على أن اللقب كان مركزاً رسمياً أكثر منه قيادة لرابطة نقابية. هنالك ثلاثة من الرؤساء كانوا موظفين رسميين لدى الدولة، كان منهم اثنان متورطين في تجارة التوابل الشرقية. وكان التاجر الطيبي الذي يسافر بين الصين وهرمز في القرن الرابع عشر، يسمى رئيس التجار. وكان لرئيس تجار آخر هو الطنبودي حصة في احتكارات السكر التي كان يقوم بها السلطان برسباي. وأما الثالث فكان رئيس تجار مكة.

وعلى نحو مماثل، كان التجار المحليون في أسواق المدن المهمة يخضعون لإشراف مشايخ الأسواق. ونحن نعرفهم عادة بواسطة القابهم فقط: شيخ سوق الذهب في دمشق، وتاجر كان شيخ إحدى القيساريات، وصيدلي شيخٌ لسوقه، وآخرون. عين هؤلاء المشايخ من

قبل حاكم المدينة من بين أعيان التجار، إلا أنهم لم يكونوا رؤساء لاتحادات تجار. وقد رغب أحد المشايخ بالفعل في إحدى الحالات أن يرفض المركز، فضرب حتى أذعن وقبله. وكان المشايخ مسؤولين عن حفظ النظام، وقمع الغش، وجباية الضرائب. فقد فرض أحد المشايخ في القرن الخامس عشر ضريبة تفتيش على طحّاني حلب، كما اهتم شيخ أحد أسواق دمشق، الذي تملكه أوقاف المستشفى، باختلاسات عائداته من قبل مدراء هذا المستشفى .

وقد تبدو بعض الألقاب الرسمية الطنانة بأنها تعني تنظيمات تجارية . فغالباً ما كانت تستعمل عبارات كالتالية: كبير التجار، تاجر كبير، أو الأعيان. إلا أنها لا تدل بالفعل على أي مركز رسميّ إلا في حالة واحدة. ففي منتصف القرن الخامس عشر أصبح بدر الدين حسن الذي كان مندوباً للحكومة في جدة ، كبير التجار. وكانت عبارة الأعيان، مع ذلك، تستخدم عادة في سياق كلامي يعني دور الناطق الرسمي. مثلاً، كان الأعيان يمثلون أمام السلطان للإصغاء إلى التنظيمات المالية الجديدة. فقد جرت حادثة في عام ١٤٨٧/٨٩٢ حين جمع المفتش التجاري في القاهرة أعيان التجار وفرض ضريبة مقدارها ٤٠,٠٠٠ دينار، لم يوافقوا إلا على دفع ١٢,٠٠٠ دينار منها. فليس هنالك أية دلالة تشير إلى أن الأعيان، مع ذلك، تعني أكثر من « الأبرز ، الأغنى » الذين يرغب السلطان في أن يجني منهم الأموال .

إن نمط الأشراف المباشر نفسه، الخالي من أية دلالة على بنية اتحادّية، يسود أيضاً بين الحرفيات . فقد دار قدر كبير من الجدل العلمي حول السؤال عمّا إذا كان هنالك نقابات في المدن الاسلامية أم لا، غير أن قدراً كبيراً من الفوضي ناجم عن الغموض الذي يلف معنى كلمة «نقابة» . أولاً، يجب تمييز النقابات عن فئة الجمعيات الأخوية الأكثر

شمولاً في معناها. فقط الجمعيات التي تقصر عضويتها على حرفة أو تجارة واحدة أو اتحاد حرفي أو تجاري والتي كان سبب وجودها خدمة المصالح الاقتصادية والاجتماعية العائدة لأعضائها، هي النقابات بالمعنى الصحيح للكلمة.

فضلاً عن ذلك ، تطرح الكلمة مشكلات أبعد، لأنه في العالم البحر متوسطي المعاصر تشير عبارة نقابة إلى نموذجين من الاتحادات المهنية مختلفين جدّاً.

كانت نقابات أوروبا الغربية على نحو مميّز، جمعيات إرادية وسيدة ذاتها. فبعد أن أسست كأخويات دينية أصبحت فيها بعد روابط للدفاع عن الاقتصاد أو لتنمية هذا الاقتصاد، ساعية إلى حماية نفسها ضد التسلّط إما بالحصول على اعتراف قانوني بها، وإما بشن حرب اقتصادية وسياسية بغية تأمين الاعتراف بمطالبها على أساس الأمر الواقع. وكانت بصفتها اتحادات أو نقابات، مسؤولة ضمن دائرة نشاطاتها، وتستطيع اختيار اعضائها وانتخاب قادتهم، والتصرّف بالموارد المالية المعتبرة غير عائدة لأي واحد من اعضائها بمفرده بل تخص المجموعة بأسرها. فالنقابات كانت سيدة نفسها إلى حد ما، ومنظمة إلى حد ما، وإلى حد ما مرتكزة إلى تماسك أعضائها وولائهم. غير أن واحداً من الخلافات المبدئية لم يكن ليؤثر على صفتها الأساسية كروابط ارادية يشترك جميع أعضائها في تحمل المسؤولية .

تختلف نقابات الامبراطورية البيزنطية عن نقابات أوروبا الغربية. فقد كانت الاتحادات البيزنطية تنظم بواسطة سلطات الشرطة في الدولة، وليس بالالتحام الارادي بين أعضائها. ومع أنها انشئت للقيام بوظائف اقتصادية فقد كانت تمنح احتكارات ضمن إطار أعمالها. ومع ذلك لم تكن أبداً سيدة نفسها ولم يكن لديها أي موازانات مالية أو

أي موظفين رسميين ينتخبون وفقاً لمشيئة مجموع الأعضاء. وكانت قواعد أعمالها توضع في الخارج وتفرض من الخارج. ومع أن هذا كله لم يحل دون قيام تضامن داخل الاتحاد، إلا أنه ازال الرقابة على الشؤون الاقتصادية من أيدي الحرفيين والتجار.

ولم يكن يوجد أي من النموذجين النقابيين الأوروبي والبيزنطي بالمعنى الدقيق للكلمة، في الأسواق الشعبية في المدن الاسلامية. إذ أن التجارات والحرف في العهد المملوكي كانت شأنها شأن النقابات البيزنطية خاضعة لمراقبات خارجية صارمة ترمي إلى الاحتفاظ بنشاطات العمال ضمن بعض الحدود السياسية والاقتصادية والمالية والأخلاقية. إلا أن الإشراف لم يؤد بالنتيجة إلى تأسيس نقابات. وقد فوضت المراقبة الاساسية على التجارات والحرف في المدن الإسلامية إلى المحتسبين أو المفتشين التجاريين، فكانت وظائفهم الرقابية معتبرة كجزء من التزام كوميوني عام لتعزيز الخير، وكبح جماح الشر؛ كما كانت واجباتهم الاقتصادية امتداداً للرغبة في الحياة الكوميونية الأخلاقية. وكان مفتشو الأسواق التجارية، مسؤولين عن دعم ممارسات تجارية عادلة وشريفة. فقد راقبوا نوعية السلع المصنوعة، عاملين على إزالة الغش والمنافسة غير العادلة، ونظموا أسواق الحبوب، كما خوّلوا الحق في مراقبة الاسعار وقيمة العملات المسكوكة في أوقات الأزمات. هذا فضلاً عن أنه كان لديهم دور هام في جباية ضرائب الأسواق.

وهكذا جسد المحتسبون اهتمام العلماء بالنظام الأخلاقي والمصالح المالية للدولة على السواء. فقد جرى اختيارهم من بين العلماء والتجار والموظفين الرسميين، إلا أن الأهمية المالية للوظيفة غالباً ما سادت في القرن الخامس عشر، فكان المماليك بين الحين والحين هم الذين يقبلون هذه المراكز.

لقد عمدت الحرف أو التجارة إلى تعيين عريف من قبلها كمناظر وذلك لمساعدة المحتسبين. وكان يجري اختيار هؤلاء من بين الحرفيين. إلا أن المحتسبين هم الذين كانوا يعينونهم ليكونوا وكلاء لهم ووكلاء لسلطة الدولة. ومما لا ريب فيه أن مكانتهم الوسيطة دفعتهم لكي يصبحوا الناقلين لشكاوى الحرفيين وربما حماتهم أيضاً؛ إلا أنهم لم يكونوا الناطقين باسم المصالح المستقلة، ولم يمثلوا أي تضامن داخلي باستثناء الحالات التي كان فيها العمال مجبرين من قبل الرقابات الخارجية على العمل على نحو مشترك. وكانت واجبات العرفاء أحاطة المحتسبين علماً بما يجري من ممارسات في التجارة، واخبارهم عن الحالة العامة في السوق. وكانوا مسؤولين بشكل عام عن تنفيذ أية مهمة يعهد بها إلى الحرفيين. فقد كانوا يساعدون في تنظيم الأسواق لجهة الخدمات العسكرية الاضافية، ويقدمون العمال حين تصدر إليهم اوامر حكومية بذلك، بغية الاشتراك في المناسبات الاحتفالية مثل استقبال السلاطين العائدين، أو مواكب المشاعل التي كانت تنظمها الجيوش. ولعلهم كانوا أيضاً، على الأعم مكلفين بتزين الاسواق حين يطلب إلى اصحاب الحوانيت بموجب مراسيم ملكية او حاكمية الاحتفال بالانتصارات العسكرية وبالزيارات التي يقوم بها أصحاب المقامات الرفيعة إلى البلاد، وبمناسبات عامة أخرى، وما أن يعلن حجاب المحاكم هذه المراسيم حتى تصبح قوانين نافذة، وينذر المماليك بمصادرة السلع من أصحاب الحوانيت الذين يقصرون في إطاعة أحكامها. وكان أصحاب الحوانيت يجبرون في أحيان أخرى على ترك حوانيتهم مفتوحة ومضاءة طوال الليل بالرغم من الضائقة والبرد وخطر السرقة. أضف إلى ذلك أنه حين تعينّ الطقوس الدينية إلى أهالي الأسواق، يجتمع العرفاء للاصغاء إلى تعليمات الحاكم. وقد يدفع بدل لهذه الخدمات بأن يصار إلى

أعفائهم من الضرائب. فكانوا، على العموم، نظراء المشايخ في الأسواق التجارية الشعبية.

كان الواجب الأكثر أهمية للمحتسبين فرض الضريبة على الأسواق. ومنذ منتصف القرن الرابع عشر أخذت أهمّية مفتشي الأسواق تنمو كوسطاء في عمليات الضرائب. أن أول دليل لدينا على مثل هذه المسؤوليات موجود في مرسوم صدر في عام ٧٦٢/٦٠ - ١٣٦١ حيث تم بموجبه إلغاء رسم أخذ من المحتسب والذي من البيّن أنه جمعه بدوره من الأسواق. وما أن أقبل القرن الخامس عشر حتى كانت ممارسة المفتش التجاري في فرض ضريبة شهرية على التجارات والحرف قد غدت ممارسة طبيعية بالرغم من أنها خارجة عن القانون. وبالرغم من سلسلة لا متناهية من الإلغاءات، احتفظ بهذه الممارسة على نحو دائم وكأنها شيء مقدّس، ذلك لأن الحكومة كانت تجني نصيباً من هذه العائدات المالية. وكان بالإمكان الحصول على الانصاف من تلك الظلامات في بعض الحالات الخاصة، علماً بأن الضريبة لم تلغ البتة من الناحية المبدئية. فقد الغيت في بيروت في عام ١٤٠٣/٨٠٦، ثم الغيت بشكل متفرق، وطوال القرن، في القدس وبعلبك ودمشق والقاهرة. غير أنها مهما تكررت حالات الغاء هذه الضريبة كانت تعود لتنزل الكوارث بالأسواق. ولقد كانت محصولاتها المالية في مستهل القرن السادس عشر في دمشق والقاهرة معاً حوالي ٢,٠٠٠ دينار في الشهر الواحد. وكانت اقطاعة الضرائب في دمشق قيمة إلى درجة جعلت ثمن الشراء لوظيفة مساعد المحتسب يبلغ ١٦,٠٠٠ دينار. وحين تم الغاؤها نهائياً في القاهرة في عام ١٥١٦/٩٢٢، كانت ما تزال قيمة الضرائب تساوي حوالي ٢,٠٠٠ دينار إلا أن مجموع الضرائب الاسبوعية والشهرية التي جمعها المفتش التجاري بلغت ٧٦,٠٠٠ دينار سنويّاً. وعملت هذه الأعباء الثقيلة على رفع الأسعار إلى درجة أخذ معها المماليك أنفسهم

يشكون من أثمان المواد الغذائية الباهظة.

أضف إلى ذلك أن الإنتاج التجاري كان خاضعاً إلى سلسلة من ترتيبات إشراقية أخرى، وهي في معظمها ترتيبات لتسهيل فرض الضرائب. ومن أجل الحؤول دون التملّص من الضرائب، ولكي يتأمن للنظام المملوكي استغلالاً للأسواق أشد فعالية، كان يطلب إلى التجار غالباً أن يجتمعوا في مكان واحد. وكان يطلق على هذا الاجراء عبارة «التحكير»، وكان يستخدم بنوع خاص للحؤول دون التملص من دفع الضرائب المفروضة على تجارة الأطعمة حيث كان عدد كبير من تجارها باعة متجوّلين، وفلاحين وبدوا يجتمعون أيام الأسواق من أجل أن يبيعوا منتجاتهم. وعليه فقد كان لمدينة حلب في منتصف القرن الخامس عشر خان للبيض، بينما كان تجار الحلويات في دمشق يُجمّعون معاً. وأن أوسع عملية تحكير سجلتها التواريخ جرت في دمشق حيث كان على عدد ضخم من باعة المواد الغذائية أن يجمعوا في مكان واحد. وحتى عام ٨٨٢/ ٧٧ - ١٤٧٨، حصر بهذه الطريقة بيع الزيت والزبدة، والطحين، والتمر، والتين، والليمون، والخيار، والتبن، والفحم الحجري، والقلقاس، والسكر، والباذنجان، والسمك. وفي الحقيقة، لم يلغ العثمانيون احتكار بيع الفحم الحجري والزبيب في بعض الخانات إلا في منتصف القرن السادس عشر. وقد امتدت عمليات التحكير حتى شملت الحرف أيضاً. ففي بعلبك، مثلاً، كان القطن يطلب ليباع في سوق واحدة فقط. فأفادت هذه الممارسة الأمراء بصفتهم أصحاب أملاك، وجباة ضرائب معاً، وذلك لأنه بمثل هذا الطلب كانت القدرة على رفع الايجارات إلى أعلى مستويات أمراً مؤمّناً.

وبالرغم من أن عمليات المراقبة هذه قد اعتبرت في الأصل كإجراءات ضرائبية، إلا أن أهميتها تجاوزت القصد المالي منها. أولاً، عزّزت النوعية المكانية المميّزة للأسواق التجارية الاسلامية التي كان

يجمع فيها جميع البائعين أو الحرفيين والعاملين بتجارة معينة بعضهم مع بعض في بقعة واحدة. اضف إلى ذلك أنه بإجبار جميع المشترين المحتملين وكذلك البائعين على التواجد في مكان واحد، نشأت أسواق حقيقية أمكن فيها تحديد أسعار عادلة وتنافسيّة.

ولقد أرهقت المراقبة المالية الأسواق التجارية بجباة الضرائب وضامني الضرائب. وحين أبطل السلطان في أحدى الحالات بعض الضرائب، جعل «الكتبة يغادرون الأمكنة التي كانوا عادة يجلسون فيها بغية أخذ ضرائب الأسواق». وقد جرى بصورة غير مباشرة تجنيد الشهود المهنيين والسماسرة، وحجاب المحاكم في جهاز جمع الضرائب. فكان السماسرة يدفعون نصف رسومهم كضرائب، فعمدوا حينئذٍ بطريقة غير مباشرة إلى فرض ضرائب على المبيعات في زي عمولات عمالية؛ فالضرائب كانت تحدد نسبها على كل تبادل تجاري فردي وعلى قيمة البضائع الفردية. وباستثناء عرضي تنامى إلينا، لم يكن هنالك أبداً رسم شامل يُفرض من قبل الحرفة. فمثلاً، حين فرضت ضريبة الزكاة في عام ١٣٨٩/٧٩١، صرّح التجار عن مبالغهم بشكل افرادي إلى القضاة ثم دفعوا النسب المفروضة. وهكذا نرى أن درجة معينة من المراقبة التجارية تكفي لتحقيق اغراض فرض الضرائب، وقمع الغش، وتطبيق التنظيمات العامة، قد تم تبينها؛ إلا أن نظاماً متكاملاً إلى درجة ينشيء أية وحدات عميقة في الأسواق قد جرى تحاشيه. فما كان يلائم ميول المماليك ملاءمة أفضل هو السماح لكل أمير أن يستغل العائدات الضرائبية على هواه، وليس انشاء ادارة تشمل جميع مرافق الدولة. كما أن المحتسبين تحاشوا أيضاً المراقبات على الأسعار والأجور، أو عدد الحرفيين، الأمر الذي قد يتطلب مساعدة الاتحادات.

إن مكان التجارة الاسلامية كان من الناحية التنظيمية أدنى درجة

من الأسواق في حضارات حوض المتوسط المعاصرة الأخرى.

لم يكن هنالك أي نقابات في المدن الإسلامية في هذه الحقبة بأي معنى من المعاني الاعتيادية للكلمة إذا اعتبرت هذه النقابات من وجهة نظر التنظيم السياسي والتدبير الاقتصادي أو حتى الحياة الأخوية الاتحادية. ومع ذلك، لا بد وأن يكون قد وجد للعمال حياة اجتماعية منظمة، أكثر مما تكشفه لنا مصادرنا. فالترتيبات المتعلقة بالتدرب على الصناعات من أجل ديمومة المهارات الحرفية، والتدريب الطويل تحت الاشراف الشخصي المباشر للعمال بالرؤساء كانا من الأمور الضرورية. فضلاً عن ذلك، ليس هنالك من بينة على أن شروط التدرب على صنعة كانت منظمة على أسس واسعة لتشمل الحرف. فلا بد وأن تكون الأعراف غير الرسمية قد أوجدت شروطاً توظيفية منسقة.

ويبدو مع ذلك من المحتمل في بعض الحالات أن يكون تضامن العمال في حرفة معينة أو تجارة معينة مرتكزاً على حياة الاحياء الاجتماعية الأوسع. فبعض الأحياء، كما مر معنا، كانت متخصصة اقتصاديّاً وكان يمكن في هذه الحالات أن تكون تضامنات العمال ناشئة عن روابط بلدية ومهنيّة أيضاً. هناك حادثة تشير إلى مثل هذه العلاقة. ففي عام ٩١٣/ ٠٧ ـ ١٥٠٨، تقاتلت جماعة من الجوابر مع جماعة من النفار في بولاق (القاهرة). وكان الجوابيريون نوتيين، فهاجم النفار مراكبهم التي كانت تنقل حبوباً ونهبوها وسرقوا العمائم من سكان الحي، ثم اقتحموا الحوانيت عنوةً. فانضم بحريون من بولاق إلى الجوابر وتعاونوا على الانتقام من النفار، واستمر القتال لعدة أيام إلى أن لجأ الفرقاء إلى الأمراء الذين كانوا حماةً لهم فسوى السلطان الخلافات فيما بينهم. ولم يتورط في هذه الخلافات العمال وحدهم، بل انخرط فيها اهالي أحياء بولاق، وعلماؤهم، وأسواقهم. ويبدو من المحتمل أن

تكون قد التحمت في الأحياء النهرية، التي كان رجالها منهمكين في التجارات المراكبية، المهن والسكنى من أجل تكوين أساس التضامن. ولا نستطيع حتى الآن أن نتكلم، مع ذلك، عن نقابات أو اتحادات. فليست النقابات ايّما تضامن اجتماعي، بل هي نوع خاص من الجمعية الاقتصاديّة.

ومع أنه لم يكن هنالك أية نقابات، إلا أنه يبدو أنه كانت توجد أخويّة دينية واحدة قائمة على الانتماء الحرفي وهي، بالتالي، قادرة على تمثيل المصالح الاقتصادية الخاصة باعضائها. كانت هذه أخوية متصوفين لعمال الحرير في دمشق. ومعظم معلوماتنا مستقاة من سير الاشخاص الذين يدعون الحريريين (تجار أو حائكو الحرير)، إلا أن الاسم نفسه كان شائعاً جدّاً ولا يدل بالضرورة على أن حامله كان يعمل فعلاً في تجارة الحرير. هناك بضعة نصوص على الأقل، تدل مع ذلك على أن حائكي الحرير كانوا أيضاً متصوفين. فالشيخ محمد، مثلاً، الذي كان يدرس العلوم الدينية والاحاديث الشريفة في دمشق، وتوفي عام ٦٨٣/١٢٨٤، كان يسمى «فقير من الحريرية» (متصوف من عمال الحرير). وكان الشيخ علي الحريري، وهو أحد المتصوفين، مستخدماً كعامل حرير إلى أن أصبح قاضياً. لقد ألف عمال الحرير هؤلاء أخويات، لأننا نسمع بطائفة (جماعات) الحريري (أو الطوائف الحريرية). وكان بعض عمال الحرير يسمون مشايخ الطائفة، أو مشايخ الحريرية، أو مشايخ فقراء الحريرية. وربما كان لهذه الجماعات بعض اللباس المميّز، ذلك لأن أحد المشايخ أو هو الشيخ عبد الله، قيل إنه كان يرتدي زيّ الحريريّة.

وفي حادثة واحدة فريدة، تصرّف عمال الحرير كفريق واحد بغية الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية. ففي عام ٨٩٧/١٤٩٢، ووفقاً

لاحدى الروايات، تجمع عمال الحرير الدمشقيون في المسجد الأموي ليعلنوا احتجاجهم على ضريبة قدرها مايتا دينار. وكانت هذه الضريبة عبارة عن رسم يتقاضاه رسول كان يعلن عن الغاء ضرائب أخرى فرضت على الحرائر. وهناك رواية أخرى أكثر كمالاً وأشد احتمالاً ذكرها ابن طولون الذي أورد أن عمال الحرير الذين أتوا من جميع احياء المدينة عند الاعلان عن (ضريبة؟) في المساجد، قد تظاهروا أمام قصر الحاكم ضد ضريبة فرضت على الأنوال بلغ مقدارها ١٥,٠٠٠ درهم. وحددت نسبة هذه الضريبة وفقاً لكل حيّ. فرفض الحاكم استقبال العمال، ولم تذكر نتيجة الحادثة. ويبدو من المحتمل أن لا يكون العمال قد حصلوا على أي إنصاف. ومن المؤسف أن لا يظهر أي دليل على دور أخوياتهم، مع أن الحادثة تشير إلى أنه كان بالإمكان أن تكون الأحياء قوة تنظيمية فعّالة. إلا أن هذه الحادثة الخاصة بالدفاع عن النفس من قبل تجارة خاصة وليس من قبل جماعة، أو من قبل الأسواق كمجموعة، فريدة من نوعها إلى درجة يمكن أن تلمح إلى النشاطات الخفية لأخوية المتصوفين. وما خلا عمال الحرير، ليس هنالك أية دلالة، بقدر ما أعرف، على أية أخوية دينية حرفيّة الأساس.

ومع ذلك، لا بد أن يكون هنالك تضامنات أقل شكليّة معروفة بين عامة الشعب. إذ ليس من الممكن أن يكون أولئك الذين يساهمون في موقع مشترك في الحياة، أو في خبرة يومية، أو في أعمال تجارية أو مصالح طبقية بدون أي روابط توحّد بينهم. فتنظيمات الأسواق التي حافظت على بقاء التجار والحرفيين في كل عمل تجاري معاً، قد خلقت بكل تأكيد روابط غير رسمية، وإن بقيت صيغ التماسك مقيّدة إلى حد بعيد. وهنالك أساس آخر للتضامن قائم في ارتباط العمال بمساجد محلية خاصة. إن عشرات المئات من أماكن العبادة الصغيرة المنتشرة في طول

الأحياء والأسواق وعرضها جعلت منها مراكز حيوية للحياة الدينية والاجتماعية. فلقد حملت عدة مساجد أسماء التجارة القائمة في أسواقها. كما أن بعض المساجد وهبت وقفاً من قبل الحرفيين. إلا أنه كانت هنالك حدود لعمق التضامن الذي كان يمكن أن ينمو حول هذه المساجد، ذلك لأن السكان من العمال أنفسهم لم يكونوا شديدي التعلق بأداء الواجبات الدينية. فكان العلماء يبذلون الجهود الكبيرة ليرفعوا مستوى تأدية الفروض الدينية في اسواقهم. فعين بعض المشايخ ليدرسوا الناس اداء الصلاة، ولاجبارهم في الواقع على القيام بهذه الفريضة. وفي عام ١٢٦٢/٦٦٠ وحد الحاكم، والمشرف على المسجد الأموي، ومشايخ دمشق، جهودهم ليأمروا الناس بإقامة الصلاة على نحو منتظم. وفي العام ٧٤٤/٤٣ - ١٣٤٤ أيضاً عين أئمة الصلاة للأسواق، وطلب إلى الناس أن يقتدوا بهم حين يدعو المؤذن للصلاة. وقد أمر المفتش التجاري القضاة في عام ١٣٨٨/٧٩٠ ليعلموا أصحاب الحوانيت من العامة فاتحة القرآن الكريم وكيفية اداء الصلاة. وقد فُرض في هذه الحالة رسم صغير مقداره بضعة قطع نقود نحاسية على كل صاحب حانوت من أجل اعانة المدرسين الفقراء.

كانت المواقف الدينية والاجتماعية السائدة في المجتمع المملوكي، بصورة عامة، معارضة للجمعيات المستقلة للحرفيين والعمال، وتنزع بقوة إلى كبت مثل هذه الميول فيما إذا وجد أيّ منها. وكانت القيادة الاجتماعية والشؤون السياسية مندمجة إلى درجة أصبحت معها أية رابطة مهما كانت غايتها الأساسية شبه سياسية قادرة على التحول إلى العمل السياسي والمقاومة من أجل مصالح أعضائها. وكان من الطبيعي أن تميل الامبراطوريات إلى منع مراكز المقاومة من التطور والنمو، وبخاصة بين الفئات العمالية الذين كانت ضرائبهم أساسية وجماهيرهم قوية، وقادرة

على الانفجارات العنفيّة، والذين كان الاتصال والتشاور معهم من نواح أخرى يبلغان الحد الأدنى. وحتى مدن الغرب القروسطية المعتادة على الجمعيات الحرّة.كانت تعارض هذه الجمعيات على أيدي العمال اليوميين المتحررين من سيطرة الحرف الرئيسة.

ولقد قامت، من الناحيّة الدينية، معارضة في وجه الكيانات التي قسمت الجماعة إلى أجزاء صغيرة، وعرضت للخطر الوحدة الكبرى للشعوب الاسلامية. فعارض العلماء الجمعيات لكونها مصادر للنزاع، والظلم، والصراع الطبقي. وذكرى الضرر الذي أصاب المجتمع الاسلامي الأول من جرّاء ثارات البدو اعيدت إلى الأذهان وعممت على جميع الفرقاء الآخرين . فضلاً عن أن الفرقاء الذين عرّضوا للخطر وحدة الاسلام الكبرى كانوا أيضاً ميالين على الأرجح إلى خلق معارضة ضمنية لتعاليم العلماء وسلطتهم. كما أن العلماء كانوا قد شنوا جهوداً وقائية قديمة العهد ضد الحركات الصوفية وخلايا مريديها محاولين بذلك استيعابها في قواعد السلوك الإسلامي وأهدافه.

أضف إلى ذلك أنه كان يخشى من اقامة الروابط العمالية كي لا تكون مصادر هرطقة،كما كانت هنالك دوافع كبرى للخوف من البدع الجماعية في العهد المملوكي. وكانت الآراء التاريخية والايمان باليوم الآخر، والنظريات الدينية لدى الجماهير تختلف عن تلك الآراء والنظريات التي اعتمدتها الديانة السامية، كما كان للمشايخ الشعبيين ووعاظ المعتقدات التقليدية المشكوك فيها وفي محترميتها، اتباع عديدون. وسواء أكان رجال الدين على حق من الناحية الدينية ام لا، فقد كان النساء وعامة الشعب يجلون رجال الدين ويحبونهم بينما كان العلماء يخشون الفرق الدينية والشعبية والميول الأرواحية (الاعتقاد بأن لكل ما في الكون وللكون ذاته نفساً أو روحاً) والنزعات السحرية

والوثنية، التي يمكن أن تغدو منافسة صريحة للدين.

وفي بعض الأحيان كانت ميول المشاعر الدينية بين الجماهير الشعبية ميولاً تقليدية، ولكنها خارج سيطرة السلطات، كما كانت تنطوي على الخطر بسبب الشحنات العاطفية القوية التي يمكن أن تتحول ضد العلماء الذين، كانوا يعرّضون للخطر أو للشبهات بسبب مصادقتهم للدولة. ففي العام ٨٧٨/ ٧٣ ـ ١٤٧٤، مثلاً، اتهم أحد المتصوفين قاضي حلب المالكي بأنه ملحد، فكان الاتهام مزدوج الخطر لأن «الروابط الوثيقة بين الجماهير والشيخ كانت معروفة». والطريقة الوحيدة التي وجدت من أجل انقاذ القاضي من غضب الغوغاء كانت القيام بجلده ثم عرضه في الساحات العامة لالحاق الخزي والعار به.

وهكذا تبين أن مقاومة الجمعيات كانت صراعاً لمنع الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية جميعاً من السقوط في أيدي الطبقات الدنيا. وحينما اعطى النميري وابن تيميّة المفتشين التجاريين تعليمات لحظر اتحادات العمال كانا يعبّران عن رأي الدولة والعلماء معاً. وبالطبع، كان الحذر والكبت وحدهما طريقتين فجتين في منع تكوين مثل هذه الجمعيات. فلقد كان لوظائف الدولة الرقابية وموقفها حيال الادارة الاقتصاديّة دور هام تلعبه. وكذلك الأمر بالنسبة للمبادىء والقيم الإسلامية المتأصلة في النفوس. وفوق ذلك كله، أفادت اعادة تنظيم المجتمع في مدارس وفرق من التابعين، مبنية على قيادة دينية، كما أفاد خلق الانتماءات التي تتقاطع عبر الحدود الطبقية، في توحيد المجتمع كله، وإعاقة المصالح الخاصة أو الروابط الاتحادية والتخصيصية.

الجمعيات الأخوية على هامش المجتمع

كان هنالك، من جهة أخرى، خارج محيط الاحياء والحياة الاقتصادية للأسواق، ميول صريحة نحو تكوين الجماعات المنظمة.

ففي الحقـول الاجتمـاعيـة والسيـاسيّـة البعيـدة عن قيم العلماء، وعن الضغوطات الدامجة لسائر المجتمع، يمكن لتضامنات الفرقاء أن تصبح قادرة بشكل خاص. لذلك نجد أحياناً اتحاداتٍ لامراء عصاة يفجرون جميع التزامـاتهم السابقـة تجاه أسيـادهم ورفـاقهم، ويضمنـون الحيـاة والملكية لقضيتهم عن طريق القسم المقدس وهي إحدى الحالات النادرة لاستخدام التعاويذ في المجتمع الاسلامي. وشكلت اتحادات أخرى بين جماهير الطبقـات الدنـيـا في المجتمع. فكانت عصابات من المجرمين كبيرة العدد وحسنة التنظيم ظاهرياً تعمل في القاهرة ودمشق. كما خلقت عصابات من العبيد السود على نحو مماثل منظماتها الاجتماعية الخاصة بها.

ولعل الأمر الأهم بين عامة الناس كان تطوير جمعيات الشباب. فقد لعبت عصابات الغلمان في دمشق، التي كـانت تسمى «الـزعـار» دوراً كبيراً في حياة المدينة. ويبدو أن جماعات مماثلة قد وجدت في حلب والقاهرة. ومن المحتمل أن تكون أخـويات المتصـوفين والـدراويش قد تحالفت مع هذه النوادي. وإن تضامن المتصوفين وتأثيـرهـم المثير عـلى عامة الشعب، واختراقُهم العميق لجميع مستويات المجتمع، جعلهم قوة منظمة وقادرة في المدن المملوكية.

بقيت الصوفية التعبير الباطني عن الدين الإسلامي لعدة قرون، غير أنها اتخذت في مطلع القرن الثالث عشر شكل الحياة الطائفية. إذ أن جماعات صغيرة من التابعين اتخذت لها حياة مشتركة ملتفة حول المشايخ والمدرسين تجزي لهم الاحترام والتبجيل. وقد احتضنت المدن الإسلامية فرقاً عديدة من هؤلاء المتصوفين الذين كانوا يعيشون وفـاقاً «للطريقـة» المنضبطة التي كان يمارسها رئيسهم في أماكن العبادة المسماة «الزوايا»، و «الخانقـاه» و «الرباطـات»، ويعتاشـون من الهبـات التي

كانت تتصدّق بها عليهم أفراد الجماعة . وكانت هذه المناسك الصوفية تندمج في مراتب ذات فروع في طول العالم الاسلامي وعرضه، وذلك على أساس النظام أو المذهب المشترك أو قبول تعاليم الشيخ المؤسس . وفي مصر وسوريا كان شيخ الشيوخ ، أو الشيخ الرئيس، مسؤولاً عن الادارة العامة والنظام العام للمتصوفين وعن علاقاتهم مع السلطان. وكانت هذه الفرق المتواصلة فيما بينها تواصلاً وثيقاً مراكز رئيسية هامة للمجموعة الكوميونية، غير أن طبيعة الروابط بينها وبين عامة الناس ككّل ما زالت غامضة.

ويبدو أن المتصوفين كانوا على واحد من المستويات الاجتماعية مندمجين جيداً في عالم العلماء الاجتماعي والديني. فقد كان لهم دور في الحياة السياسية للمدن، حيث كانوا يشتركون في الاستقبالات الرسمية، ويسيرون حاملين أعلام انظمتهم للتعبير عن ميولهم السياسية، ويدافعون عن حقوق مشايخهم وزملائهم.

ومع ذلك، كان هنالك متصوفون آخرون ينتمون إلى درجة دُنيا من حياة المدن، ويوحون بآراء دينية منحرفة و«لا إسلامية» بين عامة الشعب. فبعضهم كان يمثل خطّاً شديد التزمت من المشاعر الدينية الإسلامية، وكانت حروبهم على الرذيلة إحراجاً للعلماء الذين هم أكثر حلماً. فلقد كان مشايخ الصوفية واتباعهم يهاجمون أحياناً الحوانيت التي تبيع المشروبات الروحية ويريقون المشروب المحرّم، كما كانوا أيضاً يدينون بشكل عنيف تعاطي حشيشة الكيف. ولم يوفروا الأمراء من مثل هذه الغارات . وكانت هذه الهجمات تؤدي أحياناً إلى قدر كبير من الفوضى إذ كان الناس يدافعون عن نشاطاتهم فيؤدي ذلك كله إلى عراك ينشب بين طوائف الشعب من معاضدي المتصوفين ومعانديهم. وفي عام ٧٥٨/ ١٣٥٧ حطم فريق من المتصوفين ردهات المؤسسات التجارية التي

تبيع الخمور وحشيشة الكيف في دمشق. فانبرى لهم مروضو البزاة والكلاب الذين يستفيدون من هذه التجارة يقاتلونهم ويعتدون على مسجدهم، ويلقون القبض على بعضهم ثم يسيرون بسجنائهم في شوارع المدينة معرّضين بهم ومهزّئين، وذلك بسبب تدخلهم في أعمالهم التجارية. وقد وضع الرأي السديد حدّاً لهذا العمل. غير أن احداثاً مماثلة تكررت مراراً. وكان يصار أحياناً إلى توقيف المتصوّفين فتصبح الحوادث قضايا تثير الرأي العام حيث أن المتصوفين كانوا يتظاهرون تأييداً لمشايخهم المحتجزين، كما كانت وفود من العلماء والمماليك المؤيدين يتدخلون لإطلاق سراحهم. في إحدى الحوادث التي جرت في دمشق عام ٨٩٩/٩٣ ـ ١٤٩٤ تبنّى متسوّل أسود، وهو شيخ صوفي يدعى مبارك الوصيّة الإسلامية القائلة «بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» ثم هاجم الذين كانوا يعاقرون الخمرة. فأمر الحاكم بتوقيفه، غير أن أحد القضاه تدبر الأمر فأطلق سراحه. ومع ذلك، حصل أمر بتوقيف ثان نجم عنه قتال ذهب ضحيته ثلاثون قتيلاً قبل أن يغلق ملف القضية . وكانت تتورط في هذه الحوادث أحزاب وانفعالات جامحة.

ولعل الذي كان أشد غرابة من هذه المسؤوليات الشاذة التي كان يضطلع بها رجال الدين المتصوفون تجاه الأعراف والعادات، هم أولئك المتصوفون الذين كانوا ينتمون للجماهير البروليتارية في الطبقات الوضيعة. فالصوفيون الذين يسمّون الحرافيش كانوا مجموعة من الرعاع المتشردين الذين ملأوا المدن بالفضائح بما كانوا يرتدون من ملابس وحشية، ويمارسون من طقوس همجية. فلقد كان الحرافيش فئة من الشعب خطرة ومشاغبة، كما سوف نرى فيما بعد.

علاوة على المتصوفين كانت هذه الطبقات شديدة البأس، غير أنها

بقيت على العموم في مستوى تنظيمي بدائي. فقد استعاروا صيغ جمعياتهم من المجتمع الاسلامي الراقي الذي كان هو نفسه يفتقر على نحو غريب إلى التجربة الجماعية، وكانت الندرة في النماذج الاجتماعية في الثقافة العليا يضارعها نقصان في الابداعية في الاقلية المنسلبة. فلقد كانت فقط الدولة أو العائلات المملوكية أو حياة العشائر الكوميونية الحميمة، أو معيشة الأحياء، متوافرة كنماذج؛ وقد تقهقرت بشكل عام، الفئات البرولتارية إلى علاقات السيد والمسود بين الرؤساء واتباعهم. وكان هذا دون الحياة الاجتماعية الحقيقية حيث يترتب على جميع الأعضاء واجبات تجاه بعضهم بعضاً، وليس تجاه الرئيس وحده. وكانت الفئات المستقلة تنتمي إلى هامش المجتمع، وتقع على حافة الانسلاب والهرطقة والعصيان. واستمرت في حياز تأثير قوي على المجتمع، غير أن التنظيم البيمديني الجوهري لم يكن ملك أيديهم.

العلماء وتكوين المجتمع المديني

تطرح هذه الانقسامات الداخلية سؤالاً هامّاً. كيف يمكن للمدينة الكبرى، المؤلفة من جماعات صغيرة، أن تنجز تماسكاً كافياً لتصون ذاتها ككيان وتشبع حاجات الكل؟ ما الاستعدادات التي يمكن أن تهيأ للنظام العام، والانضباط، والدفاع، والتربية، والتجارة، والاشغال العامة، والأعمال الخيرية، والخير العام، على مدى يتخطى حدود أيّ من الأحياء الاصغر، ويتعدى الامكانات التنظيمية للحرف والتي هي جوهرية بالنسبة للحياة المتمدنة العائدة للمجموع؟ ففي المدن المملوكية لم تكن توجد دائرة مركزية لتنسيق أو إدارة شؤون المجموع. فلم يكن هنالك بلديات، ولا كوميونات، أو بيروقراطيات حكومية لتعنى بالشؤون المدينية. بل كان تماسك المدينة يعتمد ليس على أية مؤسسة معينة بل على أنماط من النشاط الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي اللذين

أديا إلى خلق مجتمع أوسع قاعدة. وكان هذا المجتمع مبنيّاً حول النخبة الدينية.

كان العلماء يكوّنون ذلك الجزء من المجتمع الإسلامي المثقف في الآداب، والشريعة، والعقائد الإسلامية. لقد كانوا قضاة، ورجال قانون، وأئمة، وفقهاء، ومدرسين، وحفظة القرآن الكريم، ورواة للأحاديث الشريفة، ومتصوفين، وخدم مساجد، وهكذا دواليك. وكان واجبهم الأساسي أن يحافظوا على معرفة التعاليم السماويّة، ويمد المجتمع بأسباب الحياة ليبقى مجتمعاً إسلامياً، ويقدموا له الارشاد الديني والأخلاقي. لقد تابعوا تعاليم الاسلام، وعززوا قيمه الأخلاقية، وسموا بشرائعه، وأظهروا عقائده، وقمعوا الفساد والرذيلة. وبلغة الاسلام: كانوا يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر.

فضلاً عن ذلك، كان العلماء نخبة إدارية واجتماعية ودينية معاً. ولم يظهر الدين نفسه في الاسلام من خلال النظريات الدينية فحسب، بل عبر الشريعة السماوية التي تنظم جميع الشؤون المدنية. وبما أن الشريعة الدينية الإسلامية تتسع لتصل إلى الاهتمامات العائلية والتجارية والتربوية والادارية فقد واصل العلماء اضطلاعهم بالمهمات المتعلقة بالحياة الاسلامية المشتركة. ولما كانوا مدبّري الشريعة الإسلامية، كان الزواج والطلاق والوصاية ضمن نطاق سلطتهم القضائية. وكان الإرث، والوصيّة، وانشاء المؤسسات الخيرية أو الدينية أعمالاً ينظمها القضاة. ولكي تصبح عقود الزواج، والعمليات التجارية، وتحويل الملكية صحيحة شرعيّاً، يجب أن يوقع عليها شهود مفوضون من القضاة كأشخاص موثوق بهم ومؤهلون في الشريعة الاسلامية. وكانت البيروقراطية الحكومية والمؤسسات الدينية تستخدم الشهود المفوضين من القضاة كأشخاص أكفاء في الشريعة الإسلامية

ليشهدوا على معاملاتهم. كما أن الممارسات التجاريّة، ومعايير النزاهة في إيفاء الكيل والميزان، والنوعية، والأسعار، جميعاً تخضع للقواعد الاسلامية، كما كانت منظمة من قبل المفتشين التجاريين من أجل خير الأسواق المنظمة العادلة. وكان العلماء يراقبون أيضاً الأعمال التجارية العائدة للمؤسسات المشتركة، ونواحيها التعبدية معاً. لقد كانوا المدراء، والكتبة، والمحاسبين لادارات المساجد والمدارس، والمؤسسات الانسانية وملكياتها التي هم قيمون عليها. كان العلماء، إذن، القضاة، والمحامين، والشهود المهنيين، والخدام المرتبطين بالمهنة الشرعية، كما كانوا موظفي البيروقراطية الحكومية، والمفتشين التجاريين، والمشرفين على الأوقاف، وضباط خزائن المال. إنهم النخبة المتعلمة والمهنيّة في المدن. وكانت جميع دوائر الشؤون العامة جزءاً جوهريّاً من واجبات هذه النخبة الكوميونية غير المتخصصة، وغير المتميزة، والمتعددة القدرات.

زد على ذلك أن العلماء لم يكونوا طبقة متميّزة، بل فئة من الأشخاص متداخلين مع طبقات وأقسام اجتماعية أخرى، ويتخللون المجتمع برمته. لقد كانت اتصالاتهم متنوعة إلى درجة كبيرة مكنتهم من لعب دور حاسم في العمليات التي استطاعت بها الاتصالات الاجتماعية أن تستمر، بالتالي، في العمل على دمج المجتمع في كل عامل موحّد.

في الطرف الآخر من السلم الاجتماعي، كان العلماء متشابكين تشابكاً وثيقاً مع الطبقة البيروقراطية. وكان العديدون منهم، كما سنرى، معينين من قبل الدولة. كما أن العديد من العلماء اتخذوا لهم وظائف في الدوائر غير الدينية، وفي الدوائر المالية والسكرتيارية، تماماً مثل الكتبة المهنيين والمحاسبين. وكانوا قد جرى تأهيلهم كأعضاء من العلماء بتعلمهم الديانة الإسلامية أو الشريعة الإسلامية وأحياناً باللجوء إلى عملية التعلم الجزئي.

وكانت الروابط بين العلماء وطبقة التجار أيضاً وثيقة إلى أبعد حد. فالعديدون من العلماء كانوا تجاراً جزئيّاً، وكسبوا قوت يومهم من التجارة، بينما كان العديدون من التجار تلاميذ ومدرسين جزئياً. وقد مزج التجار المسافرون التجارة بالحج ودرسوا على فقهاء مشهورين، ثم عادوا إلى مدنهم الأم ليدرسوا أصول الدين التي تعلموها في الخارج إلى طلاب آخرين متعطشين إلى سماع تلك الحكم الغالية من كلام النبي محمد (ص)، من مصادر لم يكونوا ليستطيعوا الوصول إليها بطرق أخرى. ولنضرب مثلاً على المدى الذي بلغه التجار في تطويعهم لوظائف العلماء، وهو وجود عينة مكونة من حوالي ستمئه تاجر، كان منهم مئتان وخمسة وعشرون عالماً، ليسوا مثقفين في التعاليم الدينية فحسب، بل منهم المدرسون الممارسون، والمشايخ، واعضاء في مدارس الشريعة، وأئمة في المصلين، وواعظون. ومن الناحية الأكثر صلة بالإدارة الحكومية وإدارة الأعمال التجارية نجد القضاة والمفتشين التجاريين، والشهود المحترفين، ومدراء الأوقاف. وكان هنالك أربعة وثمانون مدرساً للتعاليم الدينية، وستة وخمسون شيخاً، وستون عضواً آخر في مدارس الشريعة، وسبعة وعشرون من حفظة القرآن الكريم والواعظين وأئمة الصلاة والمتصوفين. وكان هنالك واحد وعشرون شاهداً، وخمسة عشر قاضياً، وستة اداريين، وستة مفتشين تجاريين. أما المجموعة المؤتلفة الأكثر شيوعاً فكانت مؤلفة من المعلم ـ التاجر، حيث تبدو متطلبات المهنتين أكثر توافقاً. ولا ريب في أن العيّنة المذكورة موسوقة بسير العلماء على نحو متفاوت نظراً لمصالح كتاب السير، غير أن الأعداد الثابتة المتضمنة تظهر أن التشابك ينبغي على أية حال أن يكون واقعيّاً. وبدلاً من أن يكون هنالك طبقتان متميّزتان، فقد تكونت جماعة عريضة من العلماء ـ التجار.

كانت منزلة العالم متوافرة، على نحو مماثل، للعمال والحرفيين. كما كانت المشاركة المماثلة في الانجاز التعليمي والتوظف الجزئي المتعدد النواحي، قد ازالا الحواجز بين مراتب العلماء ومراتب الحرفيين. فقد ذكرت السير أن عدة بنائين، ونحاتي الحجر، ونجارين، ونحاسين، وصانعي الصابون، وصيادلة بخاصة، كانوا علماء. كما كان كذلك صانعو الاسرجة، وصانعو الأقواس، والحائكون، والحدادون، وصانعو الحبال، والخبازون، والخياطون، واللحامون، وتجار الأخشاب، وصغار التجار، والمنتجون من جميع الأنواع، قد تثقفوا في الحديث الشريف والشريعة الإسلامية، وخوّلوا حق العضوية في مدارس الشريعة، وعينوا في وظائف دينية وحتى قضاة ومدراء.

ولم يكن حتى المماليك وجماهير العامة بعيدين كليّاً عن طبقة العلماء. فمع أن المماليك كانوا منفصلين عن سائر افراد المجتمع بحكم تخصصهم في الشؤون العسكرية، وبسبب العرق، واللغة، والامتيازات، فقد كانوا برغم ذلك قد اعتنقوا الدين الاسلامي. كما أن العديدين منهم قد صاهروا عائلات العلماء بغية الحصول على مكانة لهم في المجتمع الذي نصّبوا أنفسهم حماة له، غير أنهم كانوا فيه غرباء في الأساس. فكم من ابن مملوك فصل عن المهنة العسكرية آلياً فوجد له مكاناً بين الجماعة، ومنزلة ذات شأن في خلافة والد ذي منصب كبير من طريق الثقافة والعلم. وبطريقة مماثلة، كان للعامة نقاط التقاء مع بعض العناصر من العلماء. فالدروايش أو المتصوفون المتسوّلون، والوعّاظ الشعبيون، وانصاف المسلمين وانصاف الهراطقة، وانصاف الدنيويين من المشتركين في الحفلات العامة، جميع هؤلاء يحتلون مكاناً وسطاً بين العلماء المحترمين، والجماهير المحتقرة.

لقد كوّن تعزيز العلاقات الوثيقة بين جماعة العلماء وطبقات

المجتمع المختلفة تياراً قوياً للتحرك الاجتماعي. وهنالك أمثلة عديدة ظهرت في السير المدوّنة عن ابناء علماء أصبحوا موظفين رسميين، وأبناء موظفين رسميين كانوا من العلماء. وكانت الحركة البيجيلية بين وظائف العلماء ووظائف التجار قوية أيضاً. ففي العائلات المنخرطة في تجارة التوابل، كان الآباء والابناء، والخؤولة والأعمام، وابناء الأخ أو الأخت، والأخوان، وأبناء العمومة، من المحتمل أنهم كانوا إما تجاراً أو قادة روحيين. وكذلك كان من العشائر العلماء العظام أشباه ابن تيمية اعضاء من التجار. وحتى الحرفيون شاركوا في الحركة الاجتماعية، إذ أنه كان بإمكان أبنائهم أن يصبحوا علماء وقد أصبحوا فعلاً من العلماء.

إن التحرك والدخول في جماعة العلماء عززتهما القيم المتضمنة في النظريات الاسلامية المتعلقة بالمكانات والمنازل الرفيعة. فالثراء كان جديراً بالاحترام، والتعلم والورع كانا معتبرين إلى حد كبير. وكانت هذه جميعاً متوافرة بشكل عام أو ما يقارب ذلك، وبدون أية عوائق ناجمة عن طبقة اجتماعية أو اتحاد. وحتى العائلات الوطيدة الأسس لم تشكل عائقاً كبيراً في وجه التحرك، وذلك قبل الامبراطورية العثمانية على الأقل. وكانت هذه العائلات، بالطبع، محظية في ديمومة السيطرة على الثروة، والمناصب الحكومية، والمعرفة، والمقامات العالية، غير أن عوامل عديدة عملت ضد الاحتكارات العائلية. وقد أقامت النسب العالية في وفيات الأطفال، وهلاك القسم الأعظم من السكان من جراء الأوبئة والمجاعات، سدوداً عالية في وجه العمر العائلي المديد كما أن عدم الاستقرار الهائل في الحياة السياسية والاقتصادية، وتبدل الحكومات، وتيارات الهجرة الفعلية لدى الأشخاص المؤهلين مهنياً من البلدان التي اجتاحتها جحافل المغول، كل هذا حد أيضاً من نجاح السلالات الحاكمة. ليس بالإمكان القيام بتحليل احصائي، إلا

أن المتوافر من البراهين الكيفية يشير إلى الاحتمال الضعيف بوجود عائلات عمرت طويلاً. أما بضع السلالات المثيرة التي عاشت طويلاً، فمعروفة، غير أنها غير مألوفة، ولعل بروزها المستمر كان في الواقع مبالغاً فيه من قبلَ كتاب السير.

ولربما كان لأي عدد من عائلات العلماء نجاح عظيم مؤقت في نقل مراكزها لورثتها، غير أن أجيالاً ثلاثة أو أربعة كانت نادرة إلى حد بعيد جدّاً، فالاستمرار في مركز أو مرتبة لا يبدو أنه قد كان بالمقارنة عائقاً طويل الأمد في وجه طموحات الدم الجديد.

بمثل هذا التداخل في جميع مستويات المجتمع، خفف العلماء من أهمّية الانقسامات الكوميونية والمنازل الرفيعة، ووفّروا الإطار لنظام اجتماعي ونموذجي مشترك. وتوطد هذا الاساس لمجتمع أوسع بتبلور حياة اتحادية حول العلماء. فمن خلال العلماء اعطي المجتمع ككل وحدات أوسع من تلك القائمة على أساس الأحياء. ونادراً ما يكون بالإمكان المغالاة في تقدير أهمية هذا العمل، ذلك لأن في هذه المدن كانت الروابط الاتحادية، المنفصلة عن الحياة الروحية أو الواقعة تحت رعاية غير رعاية العلماء، ناقصة النمو على نحو غريب.

كانت قواعد مجتمع العلماء جماعات دراسية مشكّلة حول مشايخ ومدرّسين متميزين، والتي كانت ترسل إشعاعها إلى الخارج ليصب في المجتمع المديني. فأصبح الفقهاء المشهورون بعلمهم وتقواهم الناطقينِ الرسميين في أمور الشريعة والاجتماع والتعاليم الدينية التي تعطى للعلماء الآخرين والطلاب والمعجبين العاديين. وفي النهاية كون الأسياد وربما مريدون محترمون من عامة الشعب الذين كانوا يعيشون في المنطقة حول المسجد أو المدرسة التي كانت/ أو كان مركز نشاطهم، جماعة حول

هؤلاء المدرسين. وكان مشايخ المتصوفين قادرين بصورة خاصة على حشد الجماعات من التلاميذ المخلصين.

وقد كوّن العلماء الذين يشغلون مراكز إدارية، والمشايخ المثقفون، والمتصوفون الورعون أيضاً مريدين تابعين لهم. أما القضاة فجمعوا حولهم بحكم وظائفهم الادارية والقضائية، جماعات من المرؤوسين والموظفين والطلاب والتابعين. وعيّن القضاة خلفاء فرعيين من القضاة، ومندوبين من الكتبة والموظفين الاداريين الكبار، وشهوداً محترفين مجازين، ووظفوا خدماً للبلاط، ورجالاً شداداً ليكونوا في خدمتهم. وأما نقيب الأشراف وهو عمدة المتحدّرين من سلالة النبي محمد (ﷺ)، الذي كان يدير الشؤون المالية، ومعاشات التقاعد، ومصالح الهبات، كما كان يقضي في الخلافات بين أفراد الجماعة، كان أيضاً رئيساً لنوع آخر من روابط العلماء. وفي المؤسسات الكبرى كان للموظفين الدينيين الصغار كالمؤذنين أو قراء القرآن رئيس أو شيخ يسهر على تدريبهم ويراقب انضباطهم والاداء الصحيح لواجباتهم. وكان لأعضاء مدرسة الشريعة أيضاً في كل مسجد ومدرسة امامهم، أو قائد الصلاة. ويمكن التصور أن أناساً آخرين كانوا يوصفون بالنقيب أو الريّس، ذلك لأن الأشخاص المتعلمين كانوا ذوي نفوذ بما يكفي لتكوين فريق من التابعين مع أن العديدين منهم يمكن أن يكونوا موظفين تشريفيين صغاراً كحفظة الوثائق الرسمّية أو مرشدين لجماعات الأعيان.

إن أكثر تجمعات العلماء هذه شمولاً كانت مدارس الشريعة. فقد كانت زمالات لفقهاء وقضاة وطلاب كانوا يطورون الممارسات القانونية والشعائرية الإسلامية وفاقاً لأربعة مذاهب مختلفة لنسخ من الشريعة متساوية في التقليد والوثوق. وكل من هذه المذاهب:

الشـافعي، والحنفي ، والمالكي، والحنبـلي، المسماة بـاسماء مؤسسيهـا تختلف بعضها عن بعضها الآخر بأمور الممارسة التفصيلية ، غير أنها على العموم تتمسك بمعتقدات ومبادىء اسلامية مماثلة. وينتمي جميع العلماء إما إلى هذا المـذهب أو ذاك. حتى أن المتصوفـين كانـوا أحيانـاً، إن لم يكونوا دائماً، ينتمون إليها. ففي دمشق كان المذهبان الشافعي والحنفي مسيطرين، مع أن المـذهب الحنبلي كـان موطـد الدعـائم في الصالحيـة بخاصة. وقد اشتد بأس الحنابلة في دمشق في القرن الثالث عشر بالعلماء الذين فرضت عليهم الهجرة من حرّان في بلاد ما بين النهرين، والذين فروا من المغول واتوا إلى دمشق يلتمسون السلامة. وكـان الشافعيـون والحنفيّون ابرز مذهبين في حلب ومصر.

ولا يعرف إلا القليل القليل عن التنظيم الداخلي لهذه المذاهب. فقد كانت تسمى أحياناً الطائفة، أي الجماعات الـطائفيّة وهي عبـارة كانت تطلق عادة على الأخويات الصوفية أو الهيئـات المملوكية. ويمكن للمرء أن يحدس بأن الحلقات التي كان يشكلها قادة المشايخ والمدرسين كانت العناصر الأساسية للمذاهب، وأن «عضويات» غير رسمية يقودها أئمتهـا وتتحلق حـول تلك المـذاهب، كـانت تتكـوّن في المسـاجـد والمدارس. وكان يرئس مدارس الشريعة في كل مدينة رئيسة، وربما في كل منطقة أو أقليم من الامبراطورية، رجـل يسمى رئيس المدرسـة أو شيـخ المدرسـة، أو إمام المـدرسة. وليس واضحـاً ما إذا كـانت هـذه الألقاب تدل على رتبة إدارية أو بالأحرى على ميزة تشريفية، غير أنه على أية حال كان رؤساء القضاة الذين كان واحد من كل منهم معيناً بكل مدرسة في المدينة الرئيسة، مسؤولين عن الادارة ويحملون أحياناً هذه الألقاب. وكان رؤساء القضاة مسؤولين عن التعيينات ضمن إطار كل مدرسة، وعن حفظ النظام والمحافظة على القيم الدينية ومستوياتها وعن إدارة الممتلكات وهبات الأوقاف .

وبالرغم من أن هذه المدارس كانت أساساً معدّة لدراسة الشريعة الإسلامية، فقد كانت مراكز للانتساب الجماعي. فكل فرد كان يعتبر عضواً في واحدة من هذه المدارس أو في أخرى وكانت العضوية في المدارس كما هي الحال عادة في الأمور الدينية، تورّث أو تتبع ممارسة قرية الفرد أو حيّه أو أقليمه. وكانت المدارس بمثابة الشارحين الموثوقين للشريعة الإسلامية لافراد الشعب الذين كانوا يمارسون الإسلام وفاقاً لقواعد المدرسة، والذين كانوا يتطلعون إلى علمائها ابتغاء الإرشاد إلى السلوك الإسلامي الصحيح، وإلى شهودها لتسجيل عقودهم وعقود قرائهم، وإلى قضاتها من أجل فض خلافاتهم.

وكان التجار، والموظفون الرسميون والمماليك مرتبطين بالمدارس كأسياد لها. وكان عامة الناس الذين يعتبرون أنفسهم أعضاء فيها يلتمسون لدى العلماء، النصيحة، والقدوة، والقيادة. وكانت هذه روابط غير رسمية. ولم تكن قيادة العلماء في أي حال من الأحوال مؤسسة من أجل غايات سياسية. بل كانت المدارس بالأحرى تعمل كقنوات لنشر نفوذها، وإيصال آرائها واقناع الجماهير. وكانت مدارس الشريعة للجماعات المدينية الأكثر شمولاً، غير أنه من المهم أن نلاحظ أنها لم تشمل بالضرورة الشعب برمته، إذ لم يكن هنالك أية منظمات من أي نوع كانت رحبة بحيث تضم المدينة كلها في المدن الإسلامية المملوكية.

تكشف الأحداث المتفرقة والكثيرة التي ذكرتها السجلات التاريخية تضامن عامة الشعب مع علمائهم. فقد بث رجال الدين المشهورون روح المشاعر الدينية العميقة في نفوس الشعب ككل، غير أن ما هو أكثر صلة بالموضوع هو تظاهرات الجماهير وقتالهم لمصلحة مشايخهم وقضاتهم، هذه التظاهرات التي كشفت عن عمق هذه الولاءات. مثلاً،

إن خلافات ابن تيمية مع خصومه السياسيين والـدينيين التي دامت عشرات السنين ايقظت استجابـة شعبيّة عـارمة. وحـين أُوقف في عام ٦٩٣/١٢٩٤ ، رجم عامة الشعب الحاكم بالحجـارة، وتبع ذلـك قتال خطير. وبعد بضع سنوات ، أنضم حـرفيو دمشق وتجـارها إلى مشـايخ الخانقـــاه بالاضافة إلى حوالي خمسمئة صوفي بغية تقديم عريضة توسل إلى حـاكم دمشق. وهنـاك فيض من الأمثلة. ففي عـام ٧٤٣/١٣٤٢ قامت تظاهرات في المسجد الأموي لمصلحة أحد الواعظين الذي اعفي من منصبـه. وقد رفض عـامة النـاس الاستماع إلى المـوظف الجـديـد وفرضوا بالقوة عودة رجلهم المفضل. وفي عام ٨٢٢/ ١٤١٩ حين وقع شقاق بين قضاة القاهرة ، عاضـدت الغوغـاء مطالب احـد الأشخاص الـذي كان يـرغب في أن يكون مفتشـاً تجـاريّـاً. وفي القـدس ، عـام ٨٧٤/ ٦٩ - ١٤٧٠ ، أدى خلاف بين العلماء إلى نهب بيت القاضي من قبل مناصري خصـومـه. وفي دمشق، بعد مضي بضع سنوات، حمى عامة الناس قاضياً من توقيفه، ثم هاجمـوا منزل عـدوه، ورشقوا هـذا المنزل بالحجارة.

وهكـذا تبين أنـه في غياب الـروابط الاتحاديـة الشـاملة القـويـة الأخـرى ، كان للعلماء موقـع أسـاسي في مدى الحياة الاجتماعية والمعيارية في المدن. فبوجود أحياء محدودة جدّاً وحرف منعدمة التنظيم أو تكاد، واتحادات أخوية أخرى قائمة على السطح الخارجي للمجتمع ، خلق العلماء ما وجد من صيغ رخوة التماسك في المدن المملوكية.

الخلاصة

كان المجتمع المديني المسلم منقسماً إلى عدة جماعات صغيرة، وما

كان يجعلها متماسكة فيما بينها هم العلماء وروابطهم عبر خطوط جماعية وعائلية نزّاعة للشقاق أو الخلاف. وكانت قدراتها وسلطاتها القضائية، والادارية، والقانونية، والتربوية، والسكرتارية، والمالية، والتجارية والعائلية المبّررة بالابعاد المتعددة للشريعة الاسلامية، قد دفعتهم إلى الاحتكاك بكل أمر يهم المدينة. ونستطيع أن نتخيل تناسق جميع الشؤون العامة كجزء جوهري من الادوار المتعددة لنخبة غير متخصصة حيث كل إنسان فيها بوصفه معلّماً، أو تاجراً، أو اداريّاً، أو قاضياً، وما شكال ذلك، يمثل بنفسه، أو بدائرة زملائه جميع «المصالح» الخاصة بالمدينة. لقد كان العلماء جزءاً من جميع المصالح الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية، نظراً لأنهم كانوا ينتمون هم أنفسهم إلى طبقات مختلفة. فضلاً عن أن ما كان هنالك من وسائل منظمة لمعالجة شؤون الجماعة لم يكن سوى حلقات غير رسمية واتباع، ومدارس الشريعة القائمة حول العلماء. لم يكن هنالك مصالح خاصة ضمن إطار المدينة منظمة تنظيماً جيداً لتنعزل عن هذه العلاقات الأكثر اتساعاً، أو تقصر عن أن تكون ممثلة فيها. كما لم يكن هنالك دوائر خاصة لكي تعالج شؤون المدينة ككل. فلم يكن هنالك بلديات، ولا بيروقراطية منظمة، كما رأينا، لتعالج الاهتمامات التي تعني المدينة برحبها. لهذه الأسباب جميعاً كان للعلماء دور اجتماعي فريد من نوعه ليقوموا به. وهم، كنخبة غير مميّزة، عملت أدوارهم وروابطهم المتشعبة وأنماط تفاعلهم الاجتماعي على جعل المدن الاسلامية تتماسك معاً دون أن تلجأ إلى مؤسسات للتمثيل أو الرقابة تكون أكثر منهجيّة.

نستطيع أن نفهم من خلال هذه الرؤية، لاشكلية بنية الأسواق، ومرونتها، ولولبيتها، وفوضويتها الظاهرة. ولربما كانت الحارات تفتقر إلى شكل فيزيقي محدد، كما رأى العديدون من الكتاب، وذلك بسبب

الحاجة إلى السريّة، والعملة، والحماية، وبسبب الافتقار إلى الاهتمام بالجمهور بالمقارنة مع الحياة العائلية. إلا أنه في الأسواق ، وفي الجزء العام من المدينة، نتجت فوضوية الشكل عن استيعاب السمات الطبيعية من قبل أسلوب الحياة الاجتماعية. إذ أن جميع المؤسسات، والحوانيت، والمساجد، والمدارس، والدوائر الادارية كانت متشابكة تماماً لكي تلائم الحاجة إلى النمو السهل والتغيّر المستمر للنشاطات ، من التجارة إلى الصلاة إلى التعليم، وهكذا دواليك. . . ولن يكون هنالك تمييز لازم للكيانات الطبيعية لملاءمة الوظائف المنفصلة إلا في المجتمعات التي تكون فيها الوظائف والملاك منفصلين بوضوح أكبر. فالمدن تحتاج إلى شوارع عريضة حين ينبغي على الناس أن يتنقلوا كثيراً لانجاز أعمالهم. والمصانع والمعابد والمنازل والمدارس ستكون منعزلة بعضها عن بعض حين تكون الحياة نفسها مقسمة إلى فئات مستقلة. إن للمدينة الاسلامية شكل السوق الشعبي لأنه ملائم للنمط المرن للتبادل الاجتماعي وللحياة اليومية.

هذا هو التنظيم الاجتماعي الداخلي للمدن الإسلامية المملوكية، ولكنه ليس النظام المديني كله. فقد كانت هنالك حدود لقدرة نظام اجتماعي من هذا النوع. وسهولة الاتصال والبحث، والقدرة على اختيار الأهداف وتنسيق الجهود على أساس يشمل المدينة بأسرها، كانت هذه كلها محدودة إلى حد بعيد بسبب الافتقار إلى المؤسسات المركزية. ومع أن هذه المؤسسات صالحة لتكوين كلٍّ اجتماعي، إلا أنها كانت قليلة التمييز بعضها عن بعض، وضئيلة التنظيم وعاجزة كثيراً عن التغلّب على هموم المدينة.

دائرتان حيويتان من حياة المدينةنجتا من نفوذ العلماء. كانت الأولى، كما رأينا من قبل، الدفاع عن المدن وقمع العنف الداخلي بسبب

افتقارهما إلى القوة العسكرية الملائمة لهذا الغرض، وكانت الثانية ضبط الموارد المالية الريفية اللازمة لإعالة المدن، ومن أجل خلق رأس مال للانفاق الباهظ على التسهيلات الاجتماعية التي كانت الاقتصاديات المدينية نفسها أفقر من أن تتدبر أمرها فيها. وكان تدخل النظام المملوكي أمراً هاماً في المجالات العسكرية والاقتصادية معاً. فكان على العلماء أن يتعاونوا مع الأسياد المملوكيين في الدولة بغية اتمام ادوارهم الخاصة في المدن. إن علاقة الوجاهة المحليّة بالدولة هي العنصر الأول في ديناميّات العلاقات التي كونت نظام المدن السياسي، والذي سندرسه في الفصول التالية.

الفصل الرابع

النظام السياسي: أعيان المدينة

خلقت بنية المجتمع المديني، وتفوق النظام المملوكي في حياة المدن الاقتصادية والاجتماعية صورة الأعمال السياسية التي كانت المدن تُحكم بموجبها. والمجتمعات المدينية، لحكم اعتمادها على النخبة المملوكية من أجل الدفاع عن المدن، وتأمين المواد الغذائية، والانفاق على المؤسسات الكوميونية، وتوفير اسباب البقاء للأسس الطبيعية المدينية، كانت تعمل ضمن الاطار الذي أحدثه التصرّف المملوكي. واستجابة لهذه السلطات، جُرَّ الأعيان إلى المساهمة في حكم مشترك مع المماليك وسيطرة مشتركة على المجتمع. وفي حين تحمّل المماليك المسؤوليات العسكرية والاقتصادية الضخمة، أعار الأعيان فهمهم العميق للشؤون المحلية إلى خدمة الدولة، ونسقوا حكم المجتمع في المستويات الأكثر تعقيداً. فجعلتهم أهميتهم الاجتماعية الأصيلة أعواناً لأ غنى عنهم للدولة المملوكية، وأدى استيعابهم الجزئي للنظام، بالمقابل، إلى تثبيت مكانتهم المحلية وتأمين نجاحهم في الأدوار الكوميونية. وسندرس في هذا الفصل الحالة الخاصة بأعيان التجار والعلاقة الهامّة من الناحية السياسية، بين اعيان العلماء والنظام الممولوكي.

هناك عنصران أساسيان آخران يتعلقان بالأعيان المدينيين لم يبدو

أنه كان لهما أهمية مماثلة في التوسط بين النظام وعامة الشعب. «فاولاد الناس»، وهم أبناء المماليك الذين خُيل بأنه يمكن أن يكون لهم موقع هام من هذا القبيل، كانوا مستخدمين بأغلبيتهم في قوة عسكرية مساندة، وهي «الحلقة» التي أحدثت خصيصاً بهدف ايجاد توظيف ملائم اجتماعياً ومالياً لاولاد الضباط السابقين. وفي الواقع، أصبح العديدون من أبناء الأمراء، هم أنفسهم امراء من خلال ترقيتهم في سلك «الحلقة» المساندة، ولكنه لم يحتمل أن يكون لهم، خلافاً لذلك، دور بارز في الدولة. ولقد كان النظام المملوكي كله مبنيّاً على ادخال اشخاص جدد في كل جيل لتسنّم مراكز عالية في الدولة؛ ومع أن العائلات المملوكية القديمة كانت تعطى نسبيّاً مراكز امتياز، إلا أنها كانت في الأساس محرومة من أي نفوذ. ولم يكن «لاولاد الناس» أي داعٍ للحصول على درجة في النفاذ إلى النفوذ في الدولة، أكبر مما كان للأعيانٌ الآخرين.

ونستطيع أن نحدس أيضاً، علاوة على ذلك، أن أفراد عائلات المماليك لم يكونوا، كجماعة، ذوي بروز خاص في بقية المجتمع المديني. وهنالك سبب يدعونا إلى الاعتقاد بأن المماليك لم يكونوا ناجحين بيولوجيّاً في مصر وسوريا، وبأنهم اخفقوا في تنشئة عائلات كبيرة أو مديدة الأعمار. فالجيل الثالث من العائلة المملوكية لم يذكر إلا نادراً في سجلات السير. ولم تورد معاجم الرجال سوى بضعة امثلة عن أبناء المماليك؛ ومع أنه كان هنالك حالات لابناء المماليك الذين كانوا قضاة، ورجال قانون، ومتصوفين، وحالات لابناءِ أمراءٍ صاهروا عائلات الأعيان من العلماء، فلم يكن أي دور لعبوه في التوسط بين المماليك والجماهير دوراً مميّزاً عن الدور الذي لعبته الهيئة العامة للعلماء.

لا ولم يبد أنه كان للكتبة المدنيين وللموظفين الرسميين أي دور وساطة ذي شأن. فالعديدون منهم كانوا مستخدمين كمجرّد موظفين

فنيين في مكاتب السلاطين، أو في دوائر الأمراء الذين إلى اتباعهم ينتمون. ومما لا ريب فيه أن توظيف العائلات المحليّة في مراكز رسميّة في الحكم المملوكي خفّف من تأثير المماليك على المجتمع العام، ومنح قدراً من الاستقرار السياسي والاستمرارية، ولكن، وبما أن عدداً كبيراً من الكتبة أتى من عائلات كانت قد حصلت على وظائف حكومية منذ أجيال عدّة، أو من عائلات كان العديد من أفرادها موظفين في الدولة في وقت واحد، فلم يكن من المحتمل أن يكون هنالك عمل وساطةٍ ما.

أضف إلى ذلك أن عائلات الكتبة كانت مرتبطة بعناصر المجتمع من التجار والعلماء. فعدد كبير من الكتبة كانوا قد تثقفوا في الدراسات الإسلامية، وكانوا مدرسين متواضعين، أو أعضاء في مدارس الشريعة. كما أن العديدين وجدوا وظائف لهم كمستخدمين صغار في إدارة الشؤون الدينية الكوميونية، وفي دوائر السلاطين والأمراء. وكان آخرون مرتبطين بالجماعات الدينية بعلاقات اجتماعية على الأقل، كما كان بعضهم الآخر يقدم هبات للأوقاف. ثم كان آخرون إما أبناء علماء، أو آباء علماء، كما كان البعض من طوائف الكتبة مرتبطين بهيئة سائر المجتمع بروابط عائلية، عاملين بذلك على سد الثغرة بين فرعي الأعيان. ومع ذلك، وتحقيقاً لأهدافنا، سوف نعتبر مثل هؤلاء الناس جزءاً من العلماء، ذلك لأن الموظفين الرسميين في حد ذاتهم لم يلعبوا الأدوار التوسطية ذاتها، كما فعل التجار والعلماء، إلا بقدر ما اندمجوا في عائلات الأعيان الآخرين.

التجار

كان الأعيان من التجار في المدن الاسلامية، كما مر معنا، طبقة ثرية، وذات نفوذ، ومحترمة اجتماعياً. كانوا تجاراً بالجملة وسماسرة، وتجاراً عالميين، ووسطاء في بيع السلع الكمالية. وكان التجار النبلاء في

عداد أكثر الناس غنىً في أيامهم، وفي أحيان كثيرة كانوا انداداً للأمراء. وكان بعضهم يتمتع بمستوى معيشي خيالي، ولم تكن السكنى في القصور الفخمة أمراً غير اعتيادي. وقد انفق عبد الرحمن، وهو تاجر حبوب ٥٠٠٠ دينار ثمناً لمنزل وزخرفه بأروع المنجور الخشبي الداخلي والقطع الرخامية. أما برهان الدين المحليّ المتوفي في العام ١٤٠٣/٨٠٦، وهو رئيس تجار «الكارم»، فكان يملك قصراً يبلغ ثمنه ٥٠,٠٠٠ دينار. وفيما خلا قصور تنكز، الذي حكم دمشق من سنة ١٣١٢، حتى ١٣٤٠، فقليلة هي الممتلكات المملوكية المعروفة بأنها كانت تساوي أكثر من ذلك. لقد رعى التجار الأغنياء، كما فعل المماليك، الحرف الكمالية واستمتعوا باستعمال واقتناء الأواني الفضية والنحاسية والأخشاب الثمينة، والورق، والأجواخ الأنيقة.

إن تقدير ثروات التجار هو عمل لا يعوّل عليه كثيراً. فبعض السير تدل على أن الثروات قد بلغت ما بين ١٠٠,٠٠٠ و ٤٠٠,٠٠٠ دينار بالاضافة إلى سلع أخرى، كما أنه أشير إلى وجود ثروات واسعة من خلال التقارير التي ذكرت مصادرات بلغت قيمتها عدة مئات الألوف من الدينارات. وفي الحقيقة كانت هذه عقارات أميريّة. فلقد علم ثينود وهو أحد الزائرين الأوروبيين إلى القاهرة في آخر العهد المملوكي تماماً أن مئتي تاجر كانوا يملكون مليون ساروف من الذهب، وأن الفي تاجر آخر كانوا يساوون ١٠٠,٠٠٠ ساروف من الذهب. تدل هذه الأرقام حتى الآن على أنها فاقت ثروات الأمراء في القرن الخامس عشر، الأمر الذي يجعلها غير قابلة للتصديق.

وفي الواقع فقد حُذّر ثينود بان لا يصدق عينيه فيما يتعلق بهذه القضية. فمثل هذه الثروات، كما قيل له، لن تكون بيّنة، لأن التجار كانوا يخشون مصادرتها. ولعل ارنولد فون هارف الذي قام بالزيارة قبل

ذلك بقليل، كان على اطلاع أفضل حين أخبر بان التجار كانوا عادة يملكون ثروات تبلغ ما بين ٣٠,٠٠٠ و ٤٠,٠٠٠ دوكاتية (وهي عملة ذهبية أوروبية)، وحتى أن البعض كان يملك ٢٠٠,٠٠٠ دوكاتية. وتدل الرسوم على ثروات التجار والمصادرات التي كانت تلحق بها في القرن الرابع عشر، مع ذلك، على أن التجار البارزين غالباً ما كانت ثرواتهم أقل من ذلك، علماً بأنه من الصعب الوصول إلى استنتاجات معوّل عليها في هذا الأمر. فنحن لا نستطيع أن نعرف ما هي النسبة التي كانت هذه الرسوم تمثلها من مجمل الثروة. ولكن حتى لو كانت النسب المئوية صغيرة، فلم تكن ثروات التجار ضخمة بهذا القدر. لقد أدخلت عملية شراء بالقوة في القاهرة عام ١٣٣٧/٧٣٧ مبلغ ٥٠,٠٠٠ دينار، وكان على التجار أن يأخذوا سلعاً قيّمت بما بين ألف وثلاثة آلاف دينار. ولم يتورط في ذلك سوى عدد يراوح بين خمسة عشر وخمسين تاجراً. وفي الاسكندرية بلغت نفقات الرسوم التي وقعت على كاهل ثلاثة تجار في العام التالي، ١٠,٠٠٠ دينار، إلا أن ٥,٠٠٠ منها أخذت من مفتش تجاري واحد.

ولقد وُظّفَتْ ثروات التجار أيضاً في ممتلكات وعقارات جعلت منهم قوة اجتماعية هائلة. فالعديدون منهم تملكوا أراضي، وكروماً بخاصة، وبساتين، وحدائق كما بان ذلك من سجلات الأوقاف، بالرغم من أن الرقابة المملوكية على الأراضي وضعت قيوداً صارمة على الفرص التي سنحت لهم. وفي منطقة دمشق كان عدد كبير من التجار الأثرياء يسكنون في قرى قريبة من المدينة. وكان التجار في العادة ملاكين لعقارات مدينية، وللبيوت بخاصة، وأحياناً للأسواق والقيساريات والحوانيت والمعاصر والحمامات والخانات. وكانت الملكيات الأصغر مقتناة على نطاق واسع إلى درجة كان معها بالإمكان

ايجاد سوق منتظمة لها مع سماسرة اخصائيين وشهود قانونيين يساعدون في تدبير المبادلات التجارية.

ولقد حوّلت ثروة التجار نفسها أيضاً إلى قوة اجتماعية من خلال امتلاك العبيد. فبعض هؤلاء كانوا خدماً، وكان البعض الآخر مستخدمين كعملاء في الأعمال التجارية وبخاصة في تجارة التوابل. وكان تجار العبيد يحتفظون غالباً بعبيد يقومون على خدمتهم الشخصية قبل أن يبيعوهم إلى الأمراء. [يعطينا ابن بطوطة مثلاً مفيداً عن درجة الإمكان التي كانت تتمتع بها عائلات التجار، وذلك حين وصف ابن رواحه وهو تاجر اسكندراني، والذي احتفظ بعدد يراوح بين مئة ومئتين من حملة السلاح، وكانت له حتى الجرأة في التطوع لحفظ النظام في المدينة بالنيابة عن السلطان].

استمد التجار الارستقراطيون شهرتهم، بصرف النظر عن ثرواتهم، من الدور الحيوي الذي لعبوه في دمج حياة المدن الاقتصادية. فقد توسط التجار في بعض المبادلات في المواد، بين الاقتصاد المنزلي للدولة، والاقتصاد المديني العام. ثم عملوا أيضاً في توزيع الحبوب بين الريف والمدينة، متاجرين بالحبوب الحرة، أو عاملين كسماسرة لحبوب الأمراء. وقد كان التجار المتجوّلون يتبادلون السلع بين المدن والمقاطعات، وقد توسطوا في التجارة الخارجية في حركة السلع بين امبراطورية المماليك وجنوبي غربي آسيا، وتركيا، وايران، وأوروبا.

ووجد التجار أنفسهم في جميع هذه النشاطات مرتبطين بشكل حميم بالدولة المملوكية. فلقد جرّتهم أهمية اقتصاد الدولة بالضرورة إلى التعامل مع النظام. وبما أنه كان قسم كبير من الأراضي، والأملاك المدينية، والحبوب، والمواد الخام في أيدي الأمراء والسلاطين، وبما أن قدراً كبيراً من القوة الشرائية في المدن كان قد تولد عن وجود العائلات

المملوكيــة الكبيـرة التي تستهلك المنتجــات الكمــاليــة، والأطعمة، والقماش، والحيوانات، والتجهيزات العسكرية، ومجمـوعة كبـرى من التفاهات التي تملأ حياة الأغنياء - كالأواني، والزخارف، والأثاث، وما شاكل - كان، لذلك كله، جزء لا بأس به من الأعمال التجاريـة التي كان يقوم بها التجار. فبصفتهم متعهدي السلع الرئيسية والسلع الكمالية كانوا

يقومون بشكل منتظم على خدمة العائلات المملوكية. كـانت خدمـات اللحامين، مثلاً، قد وثقت صلتهم، بعائلات السلاطين حتى أصبحوا فعلاً موظفين مندمجـين في ملاك القصر حيث كـانت وظيفتهم الدائمة شـراء المؤن من اللحوم وتـوزيعهـا. ومن جهـة أخـرى، كـان التجـار يشترون مؤناً فـائضة ليعـاودوا بيعها في أسـواق المدينـة، جاهـزين أبداً لشراء الحبوب، والمواد الخام الأخرى، والأواني، أو الحلى، ودفـع ثمنها نقداً. وبالرغم من أن بعض الشك مسوّغ بالنـظر إلى تكرار عمليـات الشـراء بالإكـراه، فإن معـظم هذه المعـاملات التجـارية كـانت تبدو تبادلات شريفة.

لـم يكن المماليك مستهلكين فحسب، بل كانوا أيضاً مستثمرين في التجارة، فوظفوا بالتالي تجاراً أو عقدوا مشاركات مع تجار ليتاجـروا بالنيابة عنهم. وقد جهّز الامراء رأسمال عملياً من أجل القيام ببعثـات تجارية في التـوابل إلى الشـرق. فوظف أحـد الأمراء مبلغ ١٠٠,٠٠٠ دينار في بعثة إلى اليمن كانت قد ضاعت في البحر. ثم وظف الأمـراء أيضاً أموالاً في سلسلة طويلة من النشاطات التجارية الوتيرية، مستغلين ربما مكانتهم الرفيعة لتحاشي الضرائب التجارية، أو لتغطية أعمال غير قانونية. فقد عرف عنهم أنهم كانوا يبيعون المشروبات الروحية والخنازير إلى التجار الأوروبيين منتهكين بذلك حرمة المحظورات الـدينية. ومما

يلفت النظر، مع ذلك، أنه لم يكن في القرن الخامس عشر سوى عدد قليل جداً من الأمراء يعملون في التجارة باستثناء بيع القطن إلى أهالي البندقية. قد يعود ذلك إلى الصدفة في الرواية أو الاخبار، ولكنه قد يعكس تحوّلاً إلى وسائل أدنى شرعية في الاستفادة مالياً من القوة السياسية.

بالإضافة إلى ذلك، كان الميزان الاقتصادي للدولة يتطلب تجاراً يعملون كمصرفيين للنظام. وبقدر ما نستطيع أن نعرف من السجلات التاريخية، كانت المؤسسات المصرفية، بالمقارنة مع الممارسات الأوروبية المعاصرة قدتطورت الى مستوى بدائي فقط. وبالرغم من ذلك، اسلتزم تحميل الاقتصاد قدراً مناسباً من النشاط المصرفي بشكل أو بآخر. فالايداع المصرفي كان نشاطاً معروفاً. والتمييز الهام بين الودائع التي كانت توضع لحفظها وحمايتها وتلك التي كانت تودع للتثمير، كان أيضاً نشاطاً معمولاً به. وكان العلماء يحفظون أموالهم عادة في المصارف لحمايتها أكثر مما كان يفعل التجار. وكانت في الواقع الحادثة الوحيدة المعروفة عن أحد التجار الذي أودع أمواله لحمايتها، قد أظهرت أنه كان تاجراً ـ شيخاً. وقد استخدمت أيضاً بعض أشكال الأعمال المصرفية الحكومية أو الضرائبية. وساعد مبدلو العملة الذين كانوا يسمون صيارفة في جمع الواردات المالية وفي حفظ السجلات المالية، كما كانوا أحياناً يقومون بأعمال صارفي الرواتب في الدوائر الحكومية. ولعب الصيارفة أيضاً دوراً حاسماً في تنفيذ السياسة المالية المملوكية. وعلى عاتقهم كانت تقع المسؤولية في تعيين النسب المتعلقة بالأسعار المالية، وفي توزيع وجمع الأموال القديمة والحديثة بطريقة سلسة. وكان للتعاون مع النظام مكافآته، إذ أن الصيارفة كانوا مخولين الحق بالحصول على عمولة مقدارها ثلاثة بالمئة من جباية الضرائب كما أن انشغالهم الوثيق مع

الدولة في تبديل العملة ادى إلى دخول الصيارفة إلى الدوائر البيروقراطية. وإن أكثر الحالات إثارة هي حالة تاج الدين الارمني الذي أصبح حاكم قطيا وهي المركز المصري للجمارك على الحدود السوريّة. كان والده أرمنياً مسيحيّاً اعتنق الديانة الإسلامية في القاهرة وأصبح صرافاً في قطيا. وتابع تاج الدين هذا العمل كموظف. ثم رقّي فيما بعد عبر مراكز متعددة حتى أصبح في النهاية حاكماً. ثم خلفه ابنه من بعده.

إن أهم الأعمال المصرفية، واعطاء القروض المالية كانت في معظمها في أيدي تجار التوابل الكارميين. فقد مكنتهم ثروتهم وتنظيمهم غير الاعتياديين من أعطاء قروض ضخمة، ليس كأفراد، بل على الأعم الأغلب كاتحادات مالية ممثلة بعدد قليل من أعضائها القياديين. فجمعوا اموالاً نقدية للسلطان وساعدوا الموظفين الرسميين والزائرين من أصحاب المقامات الرفيعة الذين لم يستطيعوا أن يحملوا معهم مبالغ كافية من النقود الذهبية بشكل مأمون. لقد جعلهم الكثير من إقراض المال هذا يرتبطون ارتباطاً وثيقاً بالأعمال الحكومية. ولنضرب مثلاً على ذلك: طلب إليهم في العام ٦٨٧/١٢٨٨ أن يدفعوا الغرامات عن الموظفين الرسميين الدمشقيين الذين كانوا قد استدعوا إلى القاهرة ولم يكن معهم مال نقدي جاهز. وخشي الوزير من أن يحاولوا التمّلص من دفع ما يتوجب له عليهم إن هو سمح لهم بالعودة قبل أن يستعيد أمواله، ففرض على تجار الكارم أن يدفعوا المال مقدّماً. ولم يكن من غير المحتمل أن لا تسهل لهم صلاتهم التجارية والرسمية استرجاع أموالهم. وهناك تدبير مماثل اجراه تجار الكارم في العام ٧١١/ ١٣١١. كان السلطان الناصر محمد مديناً بمبلغ ١٦,٠٠٠ دينار لعدة تجار أوروبيين، فسواه بالغاء ديون الأوروبيين المتوجبة لتجار الكارم ورضي الكارميون بما الزمهم به السلطان. واقرض تجار الكارم أيضاً السلطان

المال لتمويل الحملات العسكرية. وفي التسعينات من الأعوام ٧٩٠/ ١٣٩٠ حين كان السلطان برقوق في حاجة شديدة الى المال، أخذت قروض هائلة من كبار تجار الكارم. فقد اقرض المحليّ والخرّوبي وابين مسلمّ السلطان مبلغ ١٠٠,٠٠٠ دينار. كما اقرض الكارميون أيضاً أموالاً للأمراء الأجانب. فاقترض سلطان مالي مالاً من ابن كويك اثناء زيارة إلى القاهرة، كما كان حاكم اليمن أيضاً في حاجة إلى مساعدة الكارميني. فقد اقترض، في عام ٧٥١/ ١٣٥٠، ٤٠٠,٠٠٠ دينار لكي يدفع فديته للسلطان، ومبلغاً إضافياً قدره ١٠٠,٠٠٠ دينار لتسديد نفقات عودته إلى بلاده وذلك بعد أن مارست والدته الضغوط على الكارميون لتنفيذ هذه القروض بالتهديد بمصادرة بضائعهم في عدن. وفي عام ٧٥٣/ ١٣٥٢ استعادوا أموالهم، لأنهم بالرغم من كونهم غير حصينين فإن استمرارية نشاطاتهم في اليمن كانت مهمة إلى أبعد الحدود.

لم يكن الكارميون هم وحدهم الذين يقرضون الدولة أموالاً. فقد كان تجار وصيارفة آخرون يقدّمون للسلطان والأمراء قروضاً ضخمة. ومع ذلك، كان بعض هذه «القروض» في الحقيقة ابتزازات أو قروضاً بالاكراه. ومن المشكوك فيه أن يكون قد أعيد تسديدها إلى أصحابها. فمثلاً، صودرت بضائع الكارميني في العام ٧٣٧/ ١٣٣٧ بحجة أنها قرض. وفي العام التالي، أعطيت قروض في الاسكندرية خلال القيام بابتزازات أخرى، وهي ملابسة القت ظلاً كبيراً من الشك على مقاصد النظام. وبطريقة مماثلة، اكره السلطان في العام ٨٠٣/ ١٤٠٠ التجار على «قرضه» نصف بضائعهم. وإن صادف أن شخصاً لم يكن حاضراً في حانوته كان يؤخذ كل ما في الحانوت. وحتى حين كانت القروض تسدد فلم يكن السلاطين يتورعون عن رد قروض

التجار بأقل مما يستحق لهم بالفعل. فقد سدد السلطان الناصر محمد ديونه في العام ٧٤٠/١٣٤٠ بالعملة الفضية بعد أن أعاد تقييمها بمرسوم لمصلحته. إن القرض الذي كان يعطى بناء على وصيّةٍ من مدين بالغ النفوذ وذي حاجة ماسة إلى المال، كان عملاً شديد المخاطرة، ومن المحتمل أن يستخدمه التاجر الذي كان يقدمه كرشوةٍ يتقي بها ابتزازات أكثر حسماً. لقد كانت طبقة التجار تستخدم مستأمناً للأموال يستطيع النظام أن يأخذ منه عند الحاجة. وكان يتاح للتجار، كما الموظفين الرسميين، أن يصبحوا أغنياء كحافز لجهودهم، إلا أنهم كانوا مجبرين على مشاركة الدولة في ثرواتهم، فهي التي خلقت، أو أتاحت لهم الفرص التي مكنتهم من جمع تلك الثروات.

أعطت الدولة وعائلات السلطان التجار، بالإضافة إلى هذه التبادلات، توظيفاً مباشراً بسبب نشاطاتهم الصناعية والتجارية الواسعة. فوزير مالية السلطان الخاص كان له متاجره أو مكاتبه التجارية في القاهرة والاسكندرية التي كانت تخزّن المواد لاستخدامها في الأزمات، وتديرها، وتبيع المؤن العائلية أو الاستراتيجية. وكان مدراء هذه المكاتب غالباً من الأمراء أو الموظفين المحترفين، غير أن التجار كانوا أحياناً يشغلون مناصب تجار السلطان. وهناك منصب آخر كان يشغله التجار، وهو تاجر ثروة السلطان السريّة. انه المركز الذي شغله مرّة اسماعيل بن محمد الذي كان تاجر تبن مرتبط بأرغون شاه الذي كان في يوم من الأيام حاكم دمشق. دخل اسماعيل فيما بعد في خدمة السلطان وارتقى إلى رتبة «الخواجا» وهو لقب تشريف يطلق عادة على التجار الذين هم في الخدمة الرسمية. وكان رئيس التجار الكارميين العظيم برهان الدين المحلّي تاجر السلطان وتاجر المال الخاص الشريف. وهنالك مراكز تجارية

أخرى في خدمة السلطان كانت تسمى تاجر ومراقب المكاتب التجاريّة. كما أن مركز الوكيل الخاص، وهو وكيل المال السرّي، كان أحياناً يشغله أيضاً تجار لأنه يمكن أن يشتمل على أعمال تجاريّة.

كان التجار أيضاً مستخدمين في تجارة الرقيق. وفي هذه الحالة أيضاً كانت نشاطات التجار تميل إلى الاندماج بالمناصب البيروقراطية. فالعلاقات التجارية مع بلاد القرم والسهوب الروسية، والنجود القوقاسية، كانت شرايين حياة الدولة، كما كانت تجارة الرقيق ذات نتائج سياسية ودبلوماسية هامة. ومن أجل الحصول على إعداد مناسبة من العبيد كان السلطان يفوض امر ذلك إلى التجار، ويؤمن الأموال مقدّماً، ويعهد إليهم غالباً بإقامة علاقات دبلوماسية مع مقاطعات التتار. وكان التجار الذين هم حسنو الاطلاع على أحوال البلاد الشمالية سفراء، وحتى عملاء يعملون على انشاء أحزاب محابية للسلطان في الممالك التتارية والتركمانية. وكان العديد من تجار الرقيق يحملون لقب الخواجا، وأصبحوا شخصيات هامة في الدوائر المملوكية. وتعزز نفوذهم بالروابط التي نشأت بين العبد وسيده، وكانت هذه علاقات وثيقة في الشريعة الاسلامية والممارسات المملوكية. وغالباً ما كان تجار الرقيق يشغلون مناصب ذات تأثير هائل لأن المماليك كانوا يحترمون التجار الذين جلبوهم إلى مصر كما فعل الأمراء تقريباً للذين ربوهم فيما بعد.

وحتى ضمن دائرة النشاط الخاص تماماً كان التجار يعتمدون بطرق عديدة على حماية النظام أو مساعدته. لقد كانت التجارة الدولية امراً طارئاً على العلاقات السياسية الحسنة وغالباً ما كانت مضمونة بموجب معاهدات رسميّة. ومن أجل الاحتفاظ بطرق الرقيق مفتوحة إلى بلاد القرم ضمنت المعاهدات مع الامبراطورية البيزنطية التجار وممتلكاتهم على نحو متبادل في مناطق كل من الموقعين على المعاهدات.

وقد أبرمت معاهدات مماثلة مع أرمينيا، وصور، وعكا في القرن الثالث عشر. وأكثر المعاهدات أهمّية كانت تلك التي ضمنت السلامة الشخصية والحماية القنصلية للتجار الأوروبيين الذين كانوا يأتون لشراء التوابل في الامبراطورية المملوكية. فاتخذت تدابير للاحياء السكنية، ووضعت القواعد للضرائب، والرسوم الجمركية، والبنود التجارية وممارسات الأعمال التجارية، وحددت كل هذه تحديداً واضحاً.

وقد أدت العلاقات السياسية الطيبة، وتبادل السفارات الصديقة، إلى ضمان سلامة التجار، وإن لم تكن لها قوّة المعاهدات الرسمية. فالمماليك، مثلاً، عرضوا حماية عامة بموجب تعميم صدر في العام ١٢٨٨/٦٨٧ ليوزع في الهند والصين واليمن. وكان هذا النظير الشرقي اللازم للمعاهدات الرسمية مع الأوروبيين. وسعت الحكومات الاجنبية بدورها لتعهد علاقات حسنة مع المماليك. ومن الشرق أرسل حكام سيلان في العام ٦٨٢/ ٨٣ - ١٢٨٤ هدايا ودعوا إلى إقامة علاقات تجارية مباشرة بينهم وبين المماليك. كما أرسلت الحكومات الهندية أيضاً هدايا وسفراء لتوطيد العلاقات الحسنة وتشجيع التجارة. وإن أول بعثة معروفة في أيام المماليك جاءت في العام ١٣٣٠/٧٣٠، إلا أنها وقعت في الأسر واغتيلت في اليمن. أما البعثة التالية فوصلت إلى غايتها في السنة التالية، ثم تلتها بعثات أخرى. وفي القرن الخامس عشر وضعت حكومات هندية نفسها تحت السيادة المملوكية، ثم أرسلت السفراء مرة أخر لتنشيط العلاقات الدينية والتجارية.

توسعت الحماية الدبلوماسية والعسكرية الأكثر فعالية فشملت التجار الذين هم في حاجة خاصة. فكانت الجهود المملوكية لحماية المسلمين ضد القراصنة الأوروبيين أكثر الأعمال شيوعاً. وقد القي

القبض على الأوروبيين داخل الامبراطورية المملوكية وصودرت بضائعهم، وهُدّدت الأماكن المسيحية المقدّسة ورجال الاكليروس بهدف الانتقام من هجمات القرصنة الوحشية، بينما أرسلت الاحتجاجات إلى المدن الأوروبية، وبذلت جهود دبلوماسية لتشجيع الدول الأوروبية لراغبة في الاتجار مع الشرق لتشن الحرب على قواعد القراصنة. وكان على المماليك أنفسهم في النهاية أن يذهبوا إلى الحرب في البحار. وفي اليمن، حيث كانت سلطة المماليك تستطيع أن تظهر نفسها بوضوح، حوّلت البلد إلى إقطاعة بغية حماية تجارة التوابل. ومن على حدود بلادهم أغار المماليك على البلدان والقرى التي كانت تعترض القوافل التجارية، وأرسلوا السفراء لتقديم الاحتجاج على التدخلات الأناضولية والنوبية ضد القوافل، حتى أنهم رفضوا في إحدى المرّات البدء بالمفاوضات لأنهاء الحرب مع العثمانيين حتى يطلق سراح التجار المحتجزين لدى العثمانيين.

إن الحماية التي منحت للنشاط التجاري، حتى ضمن حدود امبراطورية المماليك، والاعتماد الحميم للتجار على سياسات الدولة كانا مميّزين. وبالرغم من أن العمل على تهدئة الامبراطورية كان جزءاً من الأهداف المملوكية العامّة، كان من الضروري أن يعار انتباه خاص إلى حاجات التجارة. فكان على الطرق أن تبقى متحررة من البدو وقطاع الطرق. وكان ينبغي أن يجنّد البدو لحماية القوافل عبر الصحراء وأن يضبطوا الأمن على طرقات البريد والحج والتجارة. وكانوا يتقاضون إتاواتٍ من التجار أو رواتب من الدولة لقاء هذه الخدمات، إلا أن الأمر كان يحتاج أحياناً إلى القيام بحملات تأديبية لافهام البدو الفضيلة السامية لقبول ما كان المال قد أعطي لأجله.

ولم توفر الحماية للتجار فحسب، بل كانت تقدم لهم مساعدة

هامة من قبل دوائر البريد الرسمية والخانات التي يجري فيها إبدال خيول القوافل على طول الطرق الرئيسية التي كانت مدعومة من الدولة أو الأوقاف. وكان التجار يجدون المأوى والمؤونة، كما كان هذا المرفق العام غالياً ومكلفاً إلى درجة اضطرت السلطان أن يتخذ قراراً في العام ١٣٤٠/٧٤٠ بأن يطلب إلى التجار أن يتقدموا إليه بطلبات للحصول على أذون خاصة لاستعماله في المستقبل. ومع ذلك، ازداد عنف البدو مع ازدياد ضعف الدولة، فمال بالنتيجة إلى الانحدار نظام البريد والمساعدة التي كان يقدمها إلى التجار المسافرين. وما أن أقبل القرن الخامس عشر حتى أصبحت شبكة الخانات والنزل في فوضى، وغدت المواصلات مشوشة إلى حد بعيد.

وفيما كانت المصلحة العامة تقضي بحماية التجارة من البدو، كانت الحماية ضد جشع المماليك أنفسهم غير أكيده. فالفساد المالي كان شائعاً إلى درجة أصبح أسلوباً اعتيادياً لحياة المماليك في مصر وسوريا وكل حماية كان التجار يستطيعون الحصول عليها كانت تعتمد على الرعاية، والاستغاثة بالموظفين الرسميين ذوي المقامات العالية ضد فساد الموظفين من ذوي الرتبة، الأدنى، وعلى شفاعة الأعيان من رجال الدين، وفوق ذلك كله على الرشوة والتسويات.

تلخص وضعية تجار الكارم هذا النمط كله من العلاقات بين التجار والدولة في القرن الرابع عشر. وكان الكارميون يجرون عملياتهم في البحر الأحمر والمحيط الهندي، جالبين التوابل إلى مصر لبيعها من التجار الايطاليين وتجار حوض البحر المتوسط، وقد جعلتهم هذه التجارة المربحة جداً النخبة في طبقة التجار النبلاء، والمدللين لدى الدولة. ولم تجلب الضرائب على التبادلات التجارية في التوابل موارد مالية هائلة للدولة فحسب، بل وضع العديدون من

المماليك الاستثمارات المربحة في أيدي الكارميين. وكان هؤلاء بالطبع أيضاً مموّني السلطان ونخبة المماليك بالتوابل. ولعل الأهم من ذلك كله الاستخدامات الأخرى لثرواتهم وانتاجية تجارة التوابل التي تبدو وكأنها لا تنضب. وكانوا، كما رأينا من قبل، مصرفيين هامين. كما ساعدوا النظام بشراء الفائض من المخزون الحكومي، فكان الكارميون يشترون الطعام وسلعاً أخرى بكميات كبيرة حين تكون الدولة تواقة إلى جمع الأموال، حتى ولو كانت هذه الأعمال التجارية في معظم الأحيان مشتريات بالإكراه ومصادرات جزئية. وكانوا يخدمون الدولة كسفراء، وأكثر ما كانوا يفعلون ذلك في التفاصيل الدبلوماسية الدقيقة للتجارة اليمنيّة. وأخيراً، كانوا تجار رقيق أيضاً.

تُفسر الأهمية الاقتصادية الاستثنائية هذه المسافات الطويلة التي كان النظام المملوكي راغباً في السير فيها في القرنين الثالث عشر والرابع عشر وذلك من أجل تأمين تجارة ناجحة؛ وكانت التجارة أكثر النشاطات تنظيماً وحماية فأعارت الدولة جهودها الدبلوماسية من أجل حماية التجارة، وأرسلت شحنات من البضائع غالية الأثمان، وحمتها من القراصنة والحكام الصغار على طول شاطيء المحيط الهندي وشواطىء البحر الأحمر. وفي الوقت نفسه كانت الدوائر الملكية قد اعطيت الصلاحية بإطلاق يد الكارميين، فلم تتنافس معهم في القرن الرابع عشر وبواكير القرن الخامس عشر. ومع ذلك، ومن أجل منع الفوضى في التجارة والتملّص من دفع الضرائب جرى تعيين مراقبين خصوصيين ليشرفوا على موانىء البحر الأحمر، وعنابر الكارميين في القاهرة، والاسكندرية، ودمشق. وكان يسمى كل من هؤلاء الرسميين ناظر الكارم (مراقبو التوابل). وكان على رأس التجار أنفسهم رؤساء يؤمّنون الارتباط بينهم وبين الدولة من أجل حفظ الأمن وتحقيق الخدمات

الدبلوماسية والمصرفية، وخدمات أخرى. ومع أنهم كانوا يُختارون من الـكارميين. فقـد أعـادوا سلطـة النظـام إلى كل أنـواع المراقبـات التي أدخلت إلى تجارة التوابـل. وهكذا كـانت علاقتهم بـالدولـة أقوى من علاقة التجار الآخرين، فشغل العديد من الرؤساء والكارميين الآخرين وظائف رسميّة.

أضف إلى ذلك أن العوامل التي جعلت من الكارميين فئة منظمة ـ مثل شروط القبول، والترتيبات المالية بين المشتركين، ووجـود الملكية المشتركة أو السلطان القضائي، وتنظيم البعثات ـ كل هذه العوامل يفـوتنا ادراكهـا؛ فلم تكن التجارة احتكـاراً؛ ومن المحتمل أن يكـون مسموحاً للأفراد أن يشتركوا فيها بعد أن يتقدّموا بطلبات لذلك. وعمل تجار آخرون في تجارات مع الصين والهند واليمن، وجلبـوا التوابـل في قوافل الحج من مكة إلى دمشق. ولعله لم تكن هنالك عضوية ثابتة بل مجمـوعة مـركزيـة صلبة من المشتـركين الـذين كانـوا ينظمـون التجارة ويتحددون الشروط لدخول الأعضاء الجدد.

اختفى الكارمييون خلال العقود الأولى من القرن الخامس عشر، وسجلت نهايتهم نقطة تحول في علاقات طبقة التجار ككل مع الدولة. أما إرث الكارميـين من حمايـة الدولـة ، والمراقبـة الماليـة، والعلاقـات المصرفية والتجارية، ودرجة التوظيف الرسمي فكان قد بلغ متسعاً من المدى بحيث أدى جذريّاً إلى وضع جـديد. ففي القـرن الخامس عشر اتخذت خطوات عملاقة نحو استيعاب التجار استيعاباً كاملاً في الدولة وإضعاف طبقة التجار المستقلين.

لقـد نجمت هذه التغيّـرات من التحـوّل الـواضـح في التنـظيم الاجتماعي للاقتصاد الذي جاء في أعقاب الحرب الأهلية خلال الفترة الممتـدة من ١٣٨٨/٧٩٠ إلى ١٤٢٢/٨٢٥. وكنتيجـة للخســارات

الفادحة في الانتاج، والنزف الكبير بسبب الأعمال الحربية المتواصلة، لجأ المماليك إلى الاستغلال المكثف للشعب التابع من أجل سد حاجاتهم. فسعوا، بالاضافة إلى الوسائل الاعتيادية، إلى زيادة حصتهم النسبية في الثروة القائمة وذلك بمراقبة وامتصاص واحتكار أقسام كبرى مما كان يعتبر اقتصاداً خاصاً. وانشأ السلطان برسباي أولاً احتكاراً سلطانياً في تجارة التوابل في العام ١٤٢٨/٨٣٢، ثم أجبرالاوروبيين على شراء مقادير محددة من التوابل بأسعار محددة، بواسطة وكلائه. وقد حظر على التجار المسلمين الاتجار بصورة شخصية إلى أن يكون السلطان قد انجز أعماله التجارية؛ وفي بعض الأحيان كان يتم اقصاؤهم اقصاءً كليّاً. فكانت النتيجة أن حل احتكار الدولة محل التجار الكارميين وأساليبهم في تنظيم المنافسة وحماية التجار وذلك بغية رفع فوائد المسلمين إلى الحد الأعلى تجاه زبائنهم من الأوروبيين. أما خلفاء الكارميين فقد كانوا تجاراً انخرطوا في التنظيم الجديد بصفة تجار للسلطان.

وفوض السلطان في المراحل الأولى للاحتكار التجار ليشتروا التوابل لحسابه. فحقق أحد هؤلاء العملاء، وهو علي الكيلاني الذي أرسل ليشتري التوابل بمبلغ ٥٠٠٠ دينار، ربحاً مقداره ١٢,٠٠٠ دينار لحساب السلطان، كما حقق لنفسه نصيباً من الأرباح. وقد توفي في العام ١٤٤٤/٨٤٨. كان السلطان، ظاهريّاً، يوظف أمواله مع التاجر، وكان له الحق بنصيب من الأرباح بينما كان التاجر يحتفظ بالباقي من أجل عمله. وكانت صيغة التوظيف التجاري التقليدية في حوض البحر المتوسط، وهي الاستيداع (او الوصية)، مستخدمة لمصلحة الاحتكار السلطاني. وفي القرن الخامس عشر فيما بعد، كانت تجارة التوابل مع ذلك تبدو كأنها أصبحت روتينية. فقد غدا التجار موظفين رسميين منتظمين، وكان أحد الموظفين الكبار يسمى ملك التجاروويراقب القطاع

الشرقي من طرق التوابل في الهند، وعدن، ومكة. وفي الاسكندرية كانت تجارة التوابل تدار لمصلحة السلطان بواسطة تجاّره ومكتب الدائرة التجارية في الاسكندرية.

وفيما كانت تجارة التوابل أكثر مكتسبات الدولة قيمة وديمومة لسهولة ضبطها، كانت التجارات الأخرى تتحول مؤقتاً على الأقل إلى جزء من احتكارات الدولة فجعل تعهد السكر وصناعته وبيعه احتكاراً في حكم برسباي ولكن تُخلّي عنه في العام ١٤٣٣/٨٣٦ بالرغم من أن السلطان وعدة امراء استمروا في تملك مصانع السكر وتصرّفوا كممونين مهمين. وكانت سلع أخرى تخضع بين وقت وآخر لاحتكارات مؤقتة. فهكذا عومل القطن وهو مادة تصدير هامة، كما احتفظ بالنطرون لصباغة الثياب كسلعة تحتكرها الدولة. فكانت المراقبات البيروقراطية على استيراد الخشب والمعادن، وتملك الغابات ومقالع الحجارة، واشباه الاحتكارات بصيغة المشتريات بالاكراه، والممارسات الاحتكارية في تجارة الحبوب . . . كل هذه كانت أمثلة على تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية.

نظمت تجارة الرقيق في القرن الخامس عشر بطريقة مماثلة أي كوكالة حكومية. فاستمر السلاطين في ايفاد الوسطاء التجاريين لشراء العبيد، حتى أنهم استخدموا تجار البندقية الذين كان لديهم مصادر المعلومات اللازمة في كافا*. وعلى العموم، كانت التجارة مع ذلك يعهد بها إلى «تجار - موظفين» يسمون الخواجات، أو أحياناً يلقبون بتجار السلطان وهم من المماليك الذين كانوا تحت اشراف أحد الأمراء الذي كان يسمى معلم تجار المماليك (مراقب تجار العبيد). والعديدون من تجار الرقيق لم يكونوا تجاراً بالمعنى المهني للكلمة، بل كانوا أمراء أو اشخاصاً تربطهم صلات وثيقة بعائلات الأمراء. وبقدر ما كان

*مدينة على بحر قزوين

النشاط منظّماً من قبل البيروقراطية، بقدر ما كان ينجز بواسطة الموظفين الرسميين.

وهكذا كانت نتيجة هذه المشاركة المكثفة في الاقتصاد من قبل الدولة، ان زاد عدد التجار العاملين كوكلاء وموظفين منتظمين لدى السلطان، وتكاثرت الدوائر الحكومية التجارية والموظفين العاملين فيها فغدت دوائر تجار السلطان أكثر شيوعاً. وفي القرن الخامس عشر، أصبح لقب الخواجا، فوق ذلك كله، مألوفاً أكثر فأكثر في مصر وسوريا، ودلّ انتشاره على استيعاب الدولة للعناصر الهامة في طبقة التجار الارستقراطية. كان الخواجا رتبة رسمية وبه ارتبطت امتيازات المنصب ذاته في مجلس السلطان كما كانت مطبقة على الموظفين الرسميين الآخرين. وكانت هذه الرتبة أدنى الرتب في نظام الامتيازات التي تمنح لأعضاء المحاكم العليا أو مكاتب قاضي القضاة، لكونها السابعة في سلم مكون من ثماني درجات. ومعظم التجار العبيد كانوا خواجات، والعديدون من التجار والخواجات كانوا يعملون في تجارة التوابل. وكان بعضهم تجاراً للسلطان.

كان لهذا الارتباط المتزايد بين التجار والدولة، كنتيجة إضافية، توظيف التجار في مراكز إدارية أخرى وميل متعاظم إلى اندماج مهنتي التجارة والوظيفة الرسمية. فقد تسنّم التجار مناصب في البيروقراطية طوال عهد المماليك، أو كانت هويتهم محددة بألقاب تدل على مراتبهم البيروقراطية. فوصل بعضهم حتى إلى مراتب المفتشين التجاريين والقضاة. وأصبح التجار الكارميين بخاصة موظفين رسميين بسبب ارتباطهم الوثيق بالحكومة. ومن الواضح أن التجار قد انتقلوا من المنزلة الخاصة، عبر الارتباط أو التوظف في النشاطات التجارية الحكومية، إلى المهن الرسميّة الكاملة. ومن الخواجات الذين كانوا مستخدمين لدى

الدولة في وظـائف تجاريـة، كان حـوالي ربعهم يشغلون مراكـز رسمية أخـرى. وفي المقابـل، يبدو من المحتمـل أن العديـدين من المـوظفـين الرسميين الذين كانوا يحملون رتبة خواجا كانوا يوماً من الأيام يعملون في التجارة، علماً بأنه ليس لدينا بينة واضحـة على عـدد كبير من هـذه الحـالات. كان بعض الخـواجات متـورطين في مصـادرات لممتلكات التجار، الأمر الذي يوحي ببعض الصلة بالتجارة، كما أن الواقـع بأن خـواجات آخـرين كانـوا متصلين بإدارة الأمـلاك العقـاريـة والأوقـاف والضرائب، ينطوي بداهة على تمتعهم بخبرة تجاريّة.

ومن المحتمل أن فـرص التغيـير من مهنـة التـاجـر إلى وظيفـة البيروقراطي كانت تتبدل مع الزمن. وعلى الرغم من عدم وجود أسس احصائية تخولنا التعميم، فإن الخمسين أو الخمس وسبعين سنـة الأولى من عهد المماليك يمكن أن تكون، ولأسباب خاصة فعلاً، مؤاتية لقابلية التحرك التجاري. فالعديد من التجار تسلّموا مراكز في عهد الايوبيين حين كانت الفـرص السانحـة تتيح لهم لفت انتبـاه أسياد المقـاطعات الصغيرة. غير أن تغـيّر النـظام وتـوطيـد القـوى المملوكيـة الكبـرى، والتماسك والتوسع الاقليميين حثّا أيضاً على طلب الموظفين الاداريين. والتجـار الذين كـانوا يفدون من الخارج ليجـربوا حـظهم في مصر أو سوريا، أو المعتنقون الجدد للدين الاسلامي، كانت لهم فرص طيبة في الدخول في الوظائف الـرسمية لأن انفصـالهم عن اوطانهم ومجتمعـاتهم الأصليـة جعلتهم من الخـدم الـذين يعـوّل عليهم أكـثر من سـواهم. والفرص في الدخول إلى البيروقراطية في ما تبقى من القرن الرابع عشر، ربما كانت أقل مع أن الاتجـار في منتصف القرن بشهـادات الاستخدام العسكـريـة وفـرت بعض الفـرص للتجـار الأغنيـاء ليشتـروا لأنفسهم وظائف. وفي القرن الخامس عشر فتح استيعاب الدولة للتجارة

الخاصة مدخلاً جديداً للتحركية الاجتماعية. فالتجار الذين وصلوا إلى مراكز الخواجات كانوا قبلاً ضمن دائرة الادارة كما كانت الوظائف الأخرى متوافرة لهم. في هذا الوقت كان الدخول المباشر في أعمال الاتجار لدى الدولة طريقاً عادياً للمهنة يسلكه التجار الذين عقدوا العزم على الوصول إلى الدوائر العامّة.

ولعل العامل الأهم في دخول التجار إلى الدوائر الحكومية كان رعاية الأمراء. فالأشخاص الذين كانوا مستخدمين أمناء سر للأمراء، أو في شراء وبيع العمليات التجارية، كانوا غالباً يشغلون دائرة حكومية، ربما كمكافئة لهم، وربما كطريقة لاجراء الصفقات بين الحكومة وزبائن الامراء. وكان شراء الوظيفة وسيلة أخرى للدخول في الخدمة المدنية وحتى في الخدمة العسكريّة. لقد شكى المؤرخون المحافظون من قيام التجار وعامة الشعب بشراء المناصب في الفيالق الاضافية، وذلك بشرائهم تذاكر الاستخدام الصالحة للتحويل والتداول. وفي القرن الخامس عشر عمد التجار إلى شراء طريقهم في الوصول إلى سلك المماليك ذاته فأصبحوا أمراء.

وكان للعمال الماهرين، وحتى الكادحين منهم فرص مماثلة. كما كان الوصول إلى المناصب في الدوائر الرسمية، وأحياناً إلى المهن الرائعة الأخّاذة، ممكناً من خلال المحسوبية والشراء. فالخياط المخلص والكفوء، وكذلك اللحام، أو الفرّاء، كان بإمكانه إقناع سيده بإعطائه وظيفة أمين سر. وكان لأهل الأسواق التجارية المرتبطين بالحملات العسكرية فرصهم الحسنة أيضاً. وما أن يتم العامل السابق تأهيله بالمهارات حتى يكون في طريقه إلى مهنة تحددها قدراته الشخصية، وموهبته في التملّق والتآمر، وفوق ذلك كله، يحددها نفوذ سيده الأصيل وتحددها ثروته. فلقد كان لاشخاص عديدين حسن الطالع في تحويل

ولائهم إلى السلطان وبالتالي الوصول إلى أسمى المراتب في الدولة. ومع ذلك، فقد كانت هذه الفرص المؤاتية تختلف عن فرص التجار بطريقة حاسمة. فبالرغم من أن التجار كانوا يعتمدون على المحسوبية أو الرشوة، فقد كانت فرصهم جزءاً من نمط مهني أكثر قرباً من المألوف ومن المرتقب، فكأنه امتداد لأعمالهم السابقة. وحين يبيع التجار حبوب الأمراء، ويديرون عنابرهم واملاكهم العقارية والايجارات المحصلة من الاستثمارات المدينية، وحتى في تموين عائلاتهم الكبرى، يكونون في ذلك الحين ينجزون مهمات شبه إدارية وشبه بيروقراطية. ولا تكشف، مع ذلك، حالات التحركية إلى فوق بين الحرفيين نمطاً مهنياً سويّاً يعادل ما يفعله الحظ السعيد في المحسوبيات أو الأعمال التجارية.

كان التعاون في الامبراطورية المملوكية بين الدولة وطبقة التجار أمراً هامّاً. إذ أن التجار لم يتمكنوا، في قطاعات اقتصادية عديدة، من الاستمرار في أعمالهم بدون حماية الدولة والتعاون معها. ولا النظام المملوكي يستطيع بسبب مصالحه الاقتصادية الواسعة، أن يستغني عن خدمات النخبة من التجار. ومع ذلك، بقيت معظم التجارة، بصرف النظر عن التجارة الدولية، ومدى واسع من تجارة البيع بالجملة في الداخل، تجارة خاصة ومستقلة، خاضعة للضرائب فقط. وكانت نتيجة العلاقات بين التاجر والدولة في هذه القطاعات الخاصة امتصاص النظام للنخبة من التجار حيث تسلّموا مهمات رسميّة في بيروقراطية الدولة وخدمة السلاطين. ومن جهة ثانية، كان هذا من وجهة نظرهم وضعاً غنيّاً بالفرص السانحة للاستفادة المادية وللنفوذ الاجتماعي اللذين مكنا منزلتهم كأعيان في المجتمع المسلم المديني. وباحتلالهم موقعاً متوسطاً بين عالمي الدولة والمجتمع، أصبحوا الوسطاء في المبادلات الاقتصادية والاجتماعية، فنفذ المماليك بذلك إلى العالم المديني ليمتصوا موارده

المالية، وكيّف الاقتصاد المديني نفسه في الوقت ذاته مع وجود الدولة المملوكية الكاملة الاقتدار.

العلماء

كان العلماء ، كالتجار، أعياناً قياديين في المجتمع المديني ومعاونين إضافيين للنظام في نفس الوقت. غير أن أهميتهم في ديناميات العلاقات المملوكية ـ المدينية كانت أيضاً كبيرة، لأن علاقتهم بالنظام توضح التداخل بين الدولة والمجتمع في السياسة والتنظيم الاجتماعي كما في الحياة الاقتصادية أيضاً. كان العلماء ، كما سبق ورأينا، النخبة من رجال الدين في المجتمع، وشارحي الشريعة السماوية غير المنازعين، ومدراء الشؤون العائلية، والتجارية أو التربوية ، والقانونية في المجتمع، ولم يكونوا طبقة منعزلة ، بل جزءاً من الشعب ينتمون إلى كل مستوى اجتماعي، تخلّلوا المجتمع المديني وساعدوا على منحه التماسك والاستقرار. وكان العلماء أولئك الناس المشهود لهم بكفاءتهم العلمية مهما كان مركزهم الاجتماعي.

أضف إلى ذلك أن العلماء اعتمدوا على تعاون المماليك فبادلوهم بالضرورة هذا التعاون لأن القوى النهائية المتولدة من المجتمع كانت ملكاً في أيدي المماليك. وإن معظم الثروة الاجتماعية التي كانت تأتي في المجتمع ما قبل الحديث من السيطرة على الأرض كانت ملكاً لهم، وكانت المساهمات التي تقدّم من مداخيلهم الهائلة ضرورية للصيانة المادية للمدن، ولانشاء المؤسسات الخيرية الكبرى ومنحها الهبات، والمؤسسات التعليمية وبيوت العبادة، وإعالة الجماعات الكبيرة من الدارسين والمتفقهين في العلوم الدينية الذين كانوا زهرة الشعوب الإسلامية. والعلماء، وهم ذوو مداخيل تحددها المؤسسات التي تربطهم

بوصايا الأجيال السابقة، أو بحقوق الأجيال اللاحقة، كانوا إلى حد بعيد معتمدين على المماليك من أجل دعمهم ماليّاً. وبما أن قانون الإرث جعل من الصعب أن تتراكم الثروات الحرّة الكبرى، وبما أن الأوقاف خصصت الموارد المالية لغايات معينة، استطاع المماليك أن يسدوا الحاجات إلى أبعد حد.

والأهم من ذلك كله، كان العلماء يتطلعون إلى النظام المملوكي من أجل حماية الجماعة. ولما كانوا يفتقرون إلى المهارات القتالية، والتنظيم، وفوق كل ذلك كما سنرى في الفصل القادم، إلى العلاقة مع الجماهير الصالحة لتجعلهم يثبتون أنفسهم كحكام المدينة الوحيدين، فقد احتاجوا إلى مساعدة الدخلاء لحماية المجتمع. فاعتمدوا على نظام عسكري لضبط الأمن في المدن، وقمع حركات الهرطقة، ومقاومة العنف الذي يحدثه المجرمون والعصاة اوجماهير الشعب في بعض الأحيان. وكانوا يعتمدون، فوق كل ذلك، على النظام من أجل الدفاع ضد تدمير المجتمع أو إفساد عقيدته الحقة من قبل الغزاة الأجانب الذين يمكن أن يكونوا وثنيين أو هراطقة أو مسيحيين.

ولم يكن العلماء، فضلاً عن ذلك، موالين بالضرورة لأي نظام، أو طائفة، أو صيغة حكومية. فكل نظام عسكري مستقر يمكنه حماية الجماعة من الأذى كان يعتبر ملائماً. وتذهب نظريتهم السياسية إلى أن الدولة العسكرية كانت ضرورية لحفظ نظام سليم في المجتمع، وانه في حالات الحرب الأهلية أو خلو العرش، يجب أن يضحى بالولاء لأي نظام خاص إذا كان الاعتراف بالمنتصر ذي الحق الذي لا ينازع في وراثة العرش، سيعمل على التخفيف من الصراع. وكذلك في حالة الغزوات، على الجماعة الدينية أن تكون مهيئة للتبرّأ من المماليك إذا منوا بالهزيمة، والقبول بالمنتصر المعلن كسيدهم الجديد. فالولاء للنظام

السليم في المجتمع يسمو على كل ما عداه. وقد فشل علماء المدن السورية في عدة مناسبات في مساعدة المماليك على الدفاع عن امبراطوريتهم. لقد رأى العلماء أن الخضوع أو الاستسلام للغازي والتعاون معه هما من واجبهم، وذلك لخشيتهم من الضرر الذي قد تجلبه الحرب، ومن الفوضى الداخلية التي قد تنجم عن الهزيمة المفاجئة للقوات المملوكية وانسحابها من المعركة.

وحين حدث، في ثلاث أزمات، ان كان وجود الدولة المملوكية في الميزان، تخلّى أعيان دمشق عن الحكومة المملوكية المغلوبة. ففي عام ٦٩٩/١٢٩٩ - ١٣٠٠ حين اجتاح المغول الغزاة الجيوش المملوكية وجرفوها مع طبقة الموظفين المذعورين من سوريا، أرسل قادة العلماء على الفور وفداً إلى قازان للسعي إلى السلام، والتماس العفو، وتثبيت الأمن. وعرضوا عليه أولاً، وبشكل ضمني، الاعتراف به كسيّد شرعي وحاكم مطلق على دمشق وسوريا، وذلك بعدم ذكر اسم السلطان في صلاة الجمعة، وقبلوا، مجازفين بوضوح وبمخاطرة كبرى، بضمانات غير مؤكدة بأن الغازي سوف يحمي المدينة من السلب والنهب، وبأن يمنحها نظاماً إسلامياً حقّاً. والحوا على حاكم القلعة بأن يستسلم، رافضين أي اهتمام باحتجاجه بأن الحكومة المملوكية ما زالت هي صاحبة السلطة. وبدون أية حماية محسوسة، باستثناء اغلاق بوابات المدينة في وجه القوات المغولية، تم الاعتراف حينئذٍ بقازان كحاكم لدمشق. وبُرّر الاستسلام بدون شروط بالحاجة إلى تجنب القتال وما ينجم عن ذلك من إراقة الدماء وأعمال السلب والنهب. وقد أثبت هذا الخيار بأنه اختيار قصير النظر. فقد نهب المغول الصالحيّة وقرى داريا والمزّة، وافرغوا المدينة من نفائسها.

ومع ذلك، فقد دفع الشعور بالعجز العلماء مرة أخرى لتهدئة

التتار واسترضائهم. ففي العام ١٤٠٠/٨٠٣ اجتاح تيمورلنك سوريا، وانسحب الجيش المملوكي من دمشق. كانت المدينة في تلك الأثناء تتنازعها وجهتا نظر مختلفتان. فالأعيان والتجار والاثرياء وبعض العلماء الذين كانوا يخشون الأثمان الباهظة التي سيدفعونها في حال استسلامهم، أكثر مما كانوا يخشون مخاطر المقاومة، اجتمعوا في قصر الحاكم وقرروا أن يوزعوا الأسلحة والذخائر لتهيئة المدينة للحصار. واستعد أيضاً للقتال عامة الشعب واللاجئون من حلب وحماه وحمص. وصمدت دمشق ليومين اثنين، لأنها كانت محصنة وممّونة ومسلّحة تسليحاً جيداً. غير أن عناصر أخرى من العلماء بقيادة ابن مفلح الحوا في طالب بأن تستسلم المدينة وتضع نفسها تحت رحمة الغازي. لقد اتهمهم المؤرّخ ابن تغْري بردي في السعي وراء الحصول على وظائف والحماية الخاصة لعائلاتهم. غير أن توق القاضي الحنبلي وتلهفه إلى الاستسلام قد يكون مرده إلى الخوف على سلامة الأحياء المعرّضة للخطر، كالصالحيّة، حيث كان اتباعه يتواجدون بكثافة، وحيث كانت توجد معظم ممتلكاتهم. وفاز حزب السلام معزّزاً بالمحادثات الأولية مع تيمورلنك الذي قبل العلماء شروطه لقاء فدية ضخمة. ولم يسلموا المدينة فحسب، بل وافقوا على إقناع عامة الشعب بقبوله كسلطان. ثم قاموا فيما بعد بمهمات عملائه في جمع الجزية، ثم عمد العلماء بقيادة ابن مفلح وبكل جهد وعناية، إلى مصادرة الممتلكات التي تخلى عنها الاشخاص الذين فرّوا من المدينة. كما أن المكاتب الحكومية والكتبة عملوا أيضاً في خدمة المنتصر. ولم يكن هنالك أي أثر للمقاومة أو الاعاقة أو أي خجل من عدم وجود ذلك. وكانت النتائج أكثر شؤماً من عبث القرن الغائب. فقد تم نهب دمشق واحراقها بشكل منظم. فسرقت أموال طائلة، ووقع في الأسر قادة المتعلمين والحرفيين.

وفي العام ١٥١٧/٩٢٢ جرى أيضاً قبول الانتصار العثماني بشكل استسلامي، من قبل الأعيان في المدن السورية. والتمس السلطان سليم محاباة القضاة في حلب بمنحهم العطايا كما قرر مشايخ الأحياء في دمشق عدم اللجوء إلى القتال. وفي هذا الوقت أيضاً، بشر استقرار الامبراطورية العثمانية في القرن السادس عشر بدنو فترة من الاسترخاء والهدوء.

أيد العلماء الاعتراف بالفاتحين مهما كان الثمن وبدون أي تلكؤ، بالرغم من أنهم كانوا يدركون الادراك كله أن المفيدين الوافدين من بلاد بعيدة كانوا سلابين نهابين، وأنهم أبعد عن أن يكونوا راغبين في إقامة نظام حكم دائم، بل سوف يستغلون الشعب العاجز وينهبونه. ومع ذلك لم يكن لدى الأعيان أي خيار كبير، وكان لا بد لهم من أن يخاطروا. فبالنسبة لهم لم تكن الأخطار أفدح من أخطار الفراغ في الحكم الذي سيفكك بنية المجتمع ويحيلها إلى فوضى وطغيان تفرضا نفسيهما في غياب القانون والنظام. وفي عام ٦٩٩/١٢٩٩، وفي الوقت ذاته الذي مني فيه المماليك بالهزيمة، كان المغول في الحقيقة، يشكلون حاجة ماسة لحفظ النظام. فقد غصت دمشق باللاجئين من الضواحي القريبة ومن القرى. واقفل الناس حوانيتهم، وخلّفوا وراءهم حتى أموالهم، بينما كانت النسوة يركضن في الشوارع مولولات حاسرات الرأس. وقد لقي عشرة إلى عشرين شخصياً حتفهم في غمرة اندفاع الجماهير المذعورة حين سرت شائعات بأن المغول دخلوا هذا الجزء أو ذاك من المدينة وأعملوا فيها السيف والنار. وفر السجناء من السجون، وبيعت الأجهزة العسكريّة في الشوارع بصفقات رابحة، بينما تصاعدت اسعار المواد الغذائية باندفاعٍ هائل. وأخذ الناس يسرقون ويثأرون كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلا.

وفي عام ١٤٠٠/٨٠٣، كان يخشى، على نحو متشابه، أن تنفجر دمشق المنقسمة إلى جماعات دينية وعرقية متناحرة تناحراً شديداً، في حروب أهلية. فقد رأى أحد مؤرخي الأحداث، في المناورات الرامية لتسليم المدينة تآمراً من الشيعة الذين أعطاهم تيمورلنك براءة وامتيازات خاصة. وكانت الإلماحات إلى التوترات الدينية والكوميونية تبرر كل التبرير احلال سلام فوريّ. وفي عام ١٥١٧/٩٢٢، أيضاً، طرح انهزام المماليك مشكلة خطيرة مماثلة. فقد هاجمت جماهير الشعب الغاضبة الجنود الذين كانوا يلوذون بالفرار، فيما اندفع اللصوص والنهابون إلى منازل الأغنياء واحيائهم يعيثون فيها سلباً ونهباً. لقد كان الاستسلام للمنتصر والاعتراف به أمرين إلزاميين لا سبيل إلى اجتنابهما لأن النظام كان أمراً ملزماً. فالحاجات المحليّة تقدمت على الاعتبارات الأخرى. وفي مثل هذه الأزمات لم تكن الروابط السابقة والولاءات القديمة بين النظام وعامة الشعب تعني شيئاً البتة، ذلك لأن العلماء كانوا عاجزين عن كبح جماح العنف الداخلي بدون مساعدة الدولة العسكرية. وقد اعطى العلماء فتاوى قانونية بشرعية النظام المملوكي مقابل هذه الحماية الهامّة. فاشتركوا في الاعتراف بالسلاطين الجدد، وقبلوا بشرعية نقل الخلافة من بغداد إلى القاهرة، وهكذا رمزوا إلى ولائهم. وعلى مستوى أدنى، كان وصول حاكم جديد إلى أحدى المدن فرصة للعلماء والموظفين الرسميين لتقديم احترامهم، وقبول سلطته، وفي الوقت نفسه كانوا يمنحونه اعترافهم ووعدهم الضمني بالتعاون كما كانوا يعظون عامة الشعب بالطاعة. إذ أن عقيدتهم العنيدة كانت تؤمن بأن أية دولة كانت أفضل من حالة الحرب الطبيعية. فالضرورة تفرض الخضوع.

وكان العلماء يقدمون نفوذهم للمساعدة في الدفاع عن المجتمع

حين كانت الحاجة تدعو إلى ذلك. فتطوعوا مثلا للاشتراك في الحروب ضد أرمينيا ، وفي الهجمات ضد قواعد القراصنة في قبرص ورودس في القرن الخامس عشر. وحين كانت الحاجة تدعو إلى معونة الجماهير من أجل الدفاع ضد القراصنة، أو العصاة، أو الاجتياح، كان قادة العلماء يدعون الشعب إلى حمل السلاح، ويأمرون الطلاب والمعلمين والعلماء بالتدرب على اطلاق النار، والتهيؤ للقتال. وفي عام ٦٩٩/١٢٩٩ فتح قضاة دمشق أبواب المساجد والمدارس من أجل القيام بالتدريبات العسكرية، وجمع نقباء الجماعات المنحدرين من سلالة النبي (ﷺ) أيضاً رجالهم في قوات موازية للقوات العسكرية النظامية. وفي أيام الخطر كان العلماء يحضون السلطان والجندي وابن الشعب على التقدم للدفاع عن العقيدة.

ولم يقدّم العلماء إلى النظام دعماً سياسياً نفيساً فحسب، بل ساندوا مصير الامراء والمماليك الذين كان لهم معهم علاقات طيبة بنوع خاص. فقد جندوا أنفسهم كداعمين لأمراء معينين لأن الخدمات الاجتماعية في المدن المملوكية التي تتمتع باللامركزية كانت من عمل الأفراد. ولعل العلماء قد ساعدوا في المكائد التي كانت تحاك في البلاط، بالرغم من أنهم لم يعترفوا بمثل هذا العمل علناً إلا في القليل النادر. ففي العام ٨١٤/١٤١١ أصبح أحد الشواهد على خدماتهم معروفاً من خلال إحدى الرسائل إلى السلطان من قبل القضاة، ورجال القانون، والأعيان، والتجار، في طرابلس التي يصدّقون فيها على رضاهم عن الحاكم. وفي حروب المماليك الأهلية كان دعم العلماء غالباً، مع المساندة الشعبية الهائلة لهم، ذا أهميّة حاسمة. وكان العصاة والمطالبون بما ليس لهم فيه حق يتنافسون في الحصول على الاعتراف بشرعية ادعاءاتهم، ويسعون إلى استصدار فتاوى أو اراء قانونية تبرر العصيان.

فضلاً عن ذلك، استطاع العلماء أن يقدّموا مساعدة أكثر مباشرة وذلك بقبول وظائف عامة تحت سلطة العصاة من الأمراء. فالأمير العاصي منطاش، كان في الحروب الأهلية خلال التسعينات من القرن الرابع عشر مدركاً كل الأدراك لأهمية العلماء ودعا رؤساء القضاة، وشيخ الإسلام وبعض الأعيان من رجال العلم لمساندته ودعمه. وفي تاريخ لاحق حاول حاكم دمشق العاصي نوروز أن يقنع القضاة ورجال القانون في المدينة أن يبدو آراء ضد السلطان المؤيد شيخ، وهو أمر رفضوا أن يفعلوه في هذه الحالة.

لقد تطلب النظام المملوكي أموالاً كما تطلب طاعة، وقد برهنت خدمات العلماء هنا أيضاً بأنها خدمات أساسية. فغالباً ما تتطلب ضغوطات الأعمال الحربية ضرائب فوق العادة. فكان تعاون العلماء في التصديق على شرعية المطالبة الضرائبية أمراً حيويّاً. فمن وجهة النظر القانونية، كان باستطاعتهم فقط أن يسمحوا بتحويل الموارد المالية المخصصة للأعمال الخيرية أو لإعالة الجماعات الدينية، لاشباع الحاجات الملحة التي يستلزمها الدفاع العسكري. وعليه فقد عقدت مجالس القضاة، ودعي العلماء من ذوي الرتب العالية لاصدار الفتاوى حول السماح بتقديم قروض هائلة إلى السلطان أو منحه الهبات من الموارد المالية التي وهبت لصندوق الايتام أو أوقاف أخرى. وجرت أيضاً استشارة قضاة وعلماء حول فرض ضرائب فوق العادة على طبقة التجار. وبإعطائهم الحق الشرعي لفرض الضرائب زالت ذرائع المقاومة.

وبرهنوا بالقدر نفسه على أنهم مؤازرون في الجباية الفعلية للضرائب. فقد كان العديدون منهم موظفين رسميين في البيروقراطية واستخدموا نفوذهم الذي لازمهم كممثلين للإسلام في تحقيق غايات الدولة. بالاضافة إلى ذلك، وبما أن الاجراءات الضرائبية تتطلب غالباً

التصريحات عن الموجودات، وإفادات عن المدفوعات، فقد اقسم القضاة اليمين، ثم صدّقوا على المساهمات الفعليّة. وكان الشهود المحترفون الذين كانوا عادة يسجلون العمليات التجارية والعقود، وبالطبع المفتشون التجاريون الذين كانوا يجبون الضرائب، في نفس الوقت علماء وعملاء للدولة في هذه الأعمال. وفي العقود المتأخرة لحكم المماليك كان القضاة ومشايخ الأحياء وسطاء قيمين جدّاً في جباية الضرائب من أبناء الشعب المتمرّدين. وكان القضاة يمثلون الحاكم في معاملاته مع المشايخ، وساعد المشايخ في جمع الأموال من الشعب.

أدى التعاون بين المماليك والأعيان من رجال الدين في النهاية إلى شبه دمج للعلماء في جهاز الدولة. كما أن الموظفين الكبار من العلماء البارزين مثل رئيس القضاة، وقضاة الجيش، ورئيس المستشارين القضائيين، ورئيس الخزينة العامة، والمفتش التجاري، كانوا جميعاً معينين من قبل الدولة. اضف إلى ذلك أن رئيس مشايخ المتصوفين، وشيخ قارىء المصحف الشريف، والاساتذة البارزين، والواعظين الرسميين، ومدراء المستشفيات، وائمة المصلين، تلقوا جميعهم تأكيداً رسميّاً حول تعييناتهم. وكانت هذه التعيينات تتم على الأغلب بناء على توصية من قادة القضاة والعلماء المحليين. وكانت تصديقاتهم، جملةً عملية شكلية، باستثناء الوظائف الرسمية الهامّة. وفي حادثة أوردها ابن طولون، اجتمع قضاة دمشق وفقهاؤها ومشايخها للاستماع إلى مرسوم صادر عن السلطان باقالة المفتش التجاري ونقيب منحدرين من سلالة الرسول (ﷺ) وللتشاور في تعيين نقيب جديد يزكّونه للسلطان. فلم يقدم هؤلاء العلماء، في هذه الحادثة، أية تزكية بتعيين مفتش تجاري تاركين هذا الأمر لحكمة الحاكم.

كانت أهم هذه التعيينات على الاطلاق هي تعيين رئيس القضاة.

فلقد كان لرؤساء القضاة سلطة شخصية واسعة بين العلماء وفي المجتمع المديني، وكان اختيارهم من قبل الدولة يخول السلطان قدراً معيّناً من التأثير على علماء المجتمع. وفي نفس الوقت كانت سلطة قاضي القضاة تؤمن درجة إضافية من الهيبة والنفوذ. وأصبحت مراكز القضاة في أيام المماليك، مع الأسف الشديد، وظائف قائمة على الفساد والرشوة. ولعل ذلك قد بدأ منذ منتصف القرن الخامس عشر. وفي وقت مبكر من العام ٦٧٩/ ١٢٨٠ كان حاكم دمشق قد قبض الف دينار لمنصب احد القضاة، بالرغم من أن المشتري قد اقيل بعد مضي عشرين يوماً، وذلك على أثر خلع الحاكم من منصبه. إلا أنه في الفترة الأخيرة من عهد المماليك كان الدفع من أجل الحصول على المراكز القضائية الهامة، ومراكز الوظائف البيروقراطية الأخرى، أمراً شائعاً. ولم يكن سبب الطرد من هذه المناصب الغضب من الفساد وسوء استعمال الوظيفة، بل بدافع الجشع والرغبة في بيع المراكز مرّة أخرى.

سبق أن رأينا، من وجهة نظر الجماعة، كيف كان القضاة الرؤساء مسؤولين مبدئياً عن تنظيم مدارس الشريعة والقانون، أما من وجهة نظر الدولة، وكعلامة لدمج المؤسسة الأصولية كلها تحت مظلة الدولة، اتبع المماليك سابقة نور الدين(*) والأمراء الايوبين، بالاشراف على رعاية المدارس الشرعية الأربع، وبالنهاية، بخلق أربع قضاة رؤساء لكل مدرسة قاض رئيس. وقد اعطيت القاهرة أربعة قضاة في العام ٦٦١/٦٣ ـ ١٢٦٢، ووصل هذا الشرف إلى دمشق في العام ٦٦٣/ ٦٥ ـ ١٢٦٤، وفي عام ٧٤٨/٤٨ ـ ١٣٤٧ ، منح إلى حلب. وفي عام ٨١١/ ١٤٠٨، منح امتياز الحصول على قاض رئيس لكل مدرسة إلى القدس ورام الله أيضاً. وكان كل قاضٍ مسؤولاً عن التعينات في المراكز

(*) كان نور الدين حاكما لحلب ثم حاكما لدمشق ومات سنة ١١٧٤ .

القائمة داخل المدرسة، وعن حفظ النظام والمحافظة على المستويات الدينية، وعن إدارة مؤسساتها وممتلكاتها. كما كان القضاة أحياناً مدراء مدارس وأوقاف، وكانوا يستشارون دائماً حول تنظيم الشؤون التربوية والمالية.

كانت المهمة الثانية للقضاة تنظيم الدوائر القضائية لمدارسهم. ولم يعمل القضاة الرؤساء على ضبط المحاكم وتولي شؤونها بأنفسهم فحسب، بل كانوا يعينون نواباً لهم ليتابعوا الأعمال القضائية العادية الخاصة بالمدن. ومع ذلك، فقد كانت السلطة في إجراء مثل هذه التعينات، معرّضة في الغالب للفساد وسوء الاستعمال. وكان السلاطين يتدخلون من وقت إلى آخر لتنفيس المراكز المنتفخة لنواب القضاة. ومع اطلالة العام ١٣٣١/٧٣١ تكاثر عدد النواب لرؤساء القضاة في القاهرة حتى بلغ العشرين رجلاً، فألغى السلطان هذا المركز. ومنذ ذلك الحين بذلت جهود متأرجحة ومتقطعة بغيّة الاحتفاظ بالبيروقراطية القضائية تحت سيطرة السلطان. وفي عام ٧٨٢/ ١٣٨٠ اصدر السلطان مرسوماً يقضي بأن يعيّن أربعة نواب لكل قاض كحد أقصى، غير أنه بعد انقضاء بضعة عقود، في العام ١٤١٦/٨١٩ عاد العدد فارتفع إلى مئتين، فحدد السلطان عدد المدارس الشافعية والحنفية بعشرة، والمالكية بخمس مدارس، والحنبلية بأربع مدارس. ومع ذلك، وفي العام ٨٤٢/٣٨ ـ ١٤٣٩، كان ينبغي أن توضع حدود جديدة لهيئة القضاة النواب التي عادت إلى الانتفاخ. فجرى تقليص عدد المدارس الشافعية إلى خمس عشرة مدرسة، وإلى عشر مدارس للحنفية، وأربع مدارس لكل من المالكية والحنبلية. ومع ذلك، فقد كان للقضاة في العقود الأخيرة من عهد المماليك بين أربعة عشر إلى خمسة عشر نائباً.

كان القضاة أيضاً مسؤولين عن تنظيم الشهود المحترفين، وكان لا

بد من اتخاذ إجراءات صارمة مماثلة من وقت إلى أُخر، لكبح التوسع المفرط. وقد اعطيت التعليمات إلى القضاة من قبل النظام، بأن يضعوا حداً لعدد الشهود الذين يمكنهم اشغال حانوت في الأسواق، وبأن يختاروهم من المدارس التابعة لهم. وفرض أن يضبط الوكلاء لدى دخولهم إلى غرف القضاة، ضبطاً محكماً. وقد الغيت وظيفة الوكيل حين تبينّ أن الوكلاء يأخذون رشاوى.

امتدت سلطة القضاة أيضاً إلى تنظيم الشؤون الدينية والطائفية. وفي عهد المماليك كان القضاة غالباً يُعينون واعطين رؤساء في المساجد، كما أن بعضهم عُيّن مشايخ رؤساء مكلفين بالعناية بمشايخ المتصوفين. وكان شائعاً جداً أيضاً أن يكون القضاة معلّمين. وكانت الشؤون الكوميونية، ورعاية القاصرين، ورعاية النساء غير المتزوجات، وادارة ممتلكات الناس المعتبرين غير قادرين قانونياً، كل هذه الأمور كانت تؤول إلى القضاة.

إن التركيز الجزئي للسلطة في أيدي الموظفين الاداريين (البيروقراطية الجزئية) المتعلقة بفريق العلماء واتصالهم الوثيق بالشؤون السياسية والادارية لدولة المماليك أفضى إلى توظيفهم في البيروقراطية الحكومية، وهو أمر يختلف عن أهلية العلماء وقابلياتهم. والقضاة الذين كانوا أعضاء مباشرين إلى أبعد حد في تنظيم الدولة ، كانوا في العادة مستخدمين من قبل السلطان في دوائر أمانة سره الخاصة وهي وظيفة كاتب السر ، وفي خزينة ماله الخاصة، وفي الدوائر العسكرية. وقد أصبح بعضهم وزراء، كما شغل بعضهم الآخر مراكز الكتبة في الفروع المختلفة في الادارة. وكان مركز القاضي ذاته في حالات عديدة، ذروة المهنة الرسمية، بدلاً من ذروة لمهنة دينية، لأنه غالباً ما كان يُعيّن مدراء دنيويين مؤهلين لهذا المنصب. وكان هنالك، طبعاً، قضاة آخرون مجهزين بخبرات دينية وقانونية على نحو أتم وأكمل. كما كان هنالك

مشايخ وأئمة عديدون أيضاً في مرحلة معيّنة من وظائفهم كتبة وموظفين رسميين. وهنالك أيضاً موظفون دينيون كمدراء المساجد وبيوت العبادة، كانوا يؤدون وظائف إضافية كمستخدمين في الادارة النظامية.

لقد كانت مهارات العلماء ضرورية للدولة في نواحٍ عديدة. وجعل التعاون الوثيق بين النخب المتحدة، الاحتمال وارداً بأن يجد العديدون التوظيف في الدولة وسيلة للدعم والتأييد.

لقد كانت روابط الرعاية والمحسوبية والمصالح المتبادلة، والمصاهرة وصلات القربى بين العلماء والمماليك مكمّلة بالتالي برقابة حكومية محدودة ولكنها مع ذلك رقابة هامّة. فبالاضافة إلى تعزيز الصلات بين النخب، صار التنظيم الرسمي للعلماء عنصراً حاسماً في تماسك المجتمع المديني الاسلامي. وتنظيم الدولة الذي ساعد على إدارة ملاك الموظفين والمؤسسات وأملاك الجماعات الدينيّة، شد من أزر سلطة العلماء والرؤساء، وحدّد واجبات اتباعهم تجاههم. وهذا ما جعل بنية حياة الجماعة المدينية تتصلّب، تلك الحياة التي كانت مبنية بصورة حيوية، وأن تكن غير رسمية، حول سلطة العلماء المعياريّة والاداريّة.

ومع ذلك، فلا تعيين رؤساء العلماء القياديين من قبل الدولة، ولا نزعتهم إلى أخذ مراكز في الدوائر البيروقراطية كانا يلمّحان إلى سيطرة الدولة أو إلى التنظيم الصارم للنخبة الدينية. فاولئك الذين لم يكونوا معيّنين من قبل الدولة كانوا تحت إشراف القضاة والمشايخ حيث كانت مع ذلك تسود التفاعلات الرخوة للنفوذ والسلطة والهيبة، بدلاً من سيادة السيطرة المحكمة. فبقي نشاط العلماء بصورة أساسية غير منظم، ومنتشراً في طول المجتمع وعرضه. وكان عدد ضئيل منهم مسؤولين تجاه

السلطان، بينما احتفظ آخرون مكلّفون بأعمال دينية وتجارية يوميّة في المجتمع بحرية نسبية لدرجة أن نشاطاتهم لم تكن لتهم الدولة مباشرة. وكانت حرية العلماء معزّزة بالطريقة التي كانوا يكسبون بها معيشتهم. فقد كان القضاة والمفتشون التجاريون، والمدراء، يتقاضون، بالطبع، رواتب أو معاشات من الدولة مباشرة. ففي عام ٧٢٥/ ١٣٢٥ كان أحد القضاة يتقاضى ما يعادل ١٩٨,٠٠٠ درهم، وأحد الواعظين الرسميين ٦٠,٠٠٠ درهم، والأساتذة ما بين ٣٠,٠٠٠ و٦٠,٠٠٠ درهم سنوياً. ومعظم المدرسين والموظفين الدينيين، مع ذلك، كانوا من ذوي الرواتب الجزئية يقبضونها من الأوقاف. وكان الأساتذة في المدارس يكسبون عادة حوالي خمسمئة درهم شهرياً. بينما كان الأكثر تواضعاً من الممنوحين أستاذيات يتقاضون بين مئتي وثلاثماية درهم شهرياً. أما الأقل شأناً من المشايخ، والعلماء، وأئمة الصلوات، وحفظة القرآن الكريم، وآخرون، فكانوا يتقاضون عادة بين حوالي عشرين درهماً ومئة درهم شهرياً من الأوقاف. بمثل هذه المعاشات كان العديدون من العلماء فقراء الحال إلى حد بعيد، وقد قدّر المقريزي مداخيلهم بمستوى مداخيل الفلاحين والعمّال، ولعل المتصوفين الفقراء بقوا أشد فقراً من الآخرين.

هنالك مصادر دعم أخرى تقع خارج نطاق أي نظام معاشي مذكور. فقد كان الشهود المحترفون، والخبراء القانونيون، وبعض المدرسين يتقاضون تعويضات عن خدمات يؤدونها. وكانت موارد مالية إضافية تأتي من الهبات ومنح صغيرة كان يؤمنها العلماء الأغنياء، والموظفون الرسميون والتجار، لطلاب العلم ورجال القانون الفقراء. ويبدو أن عدداً من المدرسين والمتصوفين كانوا يتعيشون من صدقات صغيرة، إما بالتماس الهبات، وإما بمكافآتهم إكراماً لمباركات تقيٍّ

اوقف نفسه لخدمة الله والدين، وذلك في بعض المناسبات الاجتماعية أو العائلية.

في الواقع، كان الكثيرون يكسبون قوت يومهم بواسطة عدد من هذه المصادر، ومن العمل في عدد من الوظائف الجزئية أيضاً. فمثلاً كان القضاة يتقاضون راتباً من الدولة، ورسوماً من المتقاضين، وحتى معاشات مخصصةً للاشراف على المساجد والمدارس. وتدل المبالغ التي كانت تدفع رواتب لموظفي الأوقاف على أن المدرسين، والمؤذنين، وأئمة الصلاة، وحفظة القرآن الكريم، وحتى المدراء والخدم كانوا موظفين غير متفرغين. وكان هؤلاء الموظفين أحراراً في تكملة مداخيلهم باشغالهم مراكز أخرى في مؤسسات أخرى للأوقاف، وحتى في كسب مال إضافي من العمل في تجارة أو حرفة. والأمر الملفت هو أن العلماء المستخدمين جزئياً فقط في أعمال دينية وإدارية، والمالكين مهارات قابلة للكسب كمعرفة القراءة والكتابة، والعلم بالشريعة الإسلامية، والمعروفين باستقامتهم أيضاً كانوا يتحركون في حياة المجتمع، ينجزون أدواراً قانونية وإدارية ودينية وتعليمية، كلما دعت الحاجة إلى ذلك وحيث كان العمل متوافراً. إن التعقيد والتنوع في وظائف العلماء ومداخيلهم أديا إلى ربطهما بالطيف الكلّي للطبقات والفئات والمصالح التي كانت تتكون منها المدن الإسلامية. كما أن المثل العليا الإسلامية العريقة في القدم كانت ترى أنه ينبغي على العلماء أن يكونوا مستقلين عن معونة الدولة، وعن الأموال الملوّثة، كما يجب أن لا يكونوا مميزين بوظائفهم عن نشاطات وهموم وأعباء سائر الناس.

وهكذا، كان العلماء وثيقي الصلة بالمجتمع المديني، وذلك بواسطة وشائج اقتصادية وعائلية وعقائدية قوية. فضلاً عن انهم كانوا يشاركون المجتمع مشكلاته واهتماماته ومصالحه لأن العديدين منهم

ومن عائلاتهم كانوا إما تجاراً أو حرفيين كما سبق وبيّنا. اما الآخرون فكانوا من الأعيان الأثرياء الذين كانت تقع على عاتقهم أعباء الضرائب الضخمة المفروضة على الأوقاف كما على الملكية الخاصة. ولقد رفعت الضرائب المفروضة على الاستيراد والمبادلات التجارية الأسعار بالنسبة لهم وللآخرين، فشاركوا في هموم التجار الأغنياء وحتى الحرفيين الذين كانوا لهم زبائن أو زملاء. وأخيراً، كان لجمهرة العلماء نفس القدر من المصالح الاقتصادية التي كانت لجماهير عامة الشعب، ذلك لأن العديد من المشايخ والمدرسين والطلبة وخدم المساجد كانوا من الطبقات الفقيرة.

إذن، كان هنالك حدود لانخراط العلماء في أجهزة الدولة، كما كان بينهم وبين عامة الشعب في المدن روابط خوّلتهم لعب دور مزدوج في الشؤون العامة. لقد كان مصيرهم الحقيقي أن لا يكونوا الوسطاء الذين لم يساوموا، ويفتوا بشرعية الأعمال، ويسهلوا عمليات فرض الضرائب فحسب، بل قاوموا، ودافعوا، وقطعوا أعمال الفساد، بخشونة وعنف. وقد وقفوا، مبدئياً، ضد المصادرات بدون موافقة أصحابها وبدون التعويض على هؤلاء تعويضاً عادلاً. وفي إحدى حالات الدفاع الجريئة عن قدسيّة الملكية الخاصة، أكد أحد القضاة بأن انتهاك حقوق الملكية هو عمل منافٍ لتعاليم الدين الإسلامي، لأن الملكية الخاصة هي عطاء من الله. وقد قاوم العلماء أيضاً الادعاء بأن كل ملكية هي ملك للسلطان، ونددوا بعنف بممارسة حق الحكومة في مصادرة الملكية الشخصية.

فضلاً عن ذلك، وبقدر ما كان تعاونهم ضرورياً لجباية الضرائب، بقدر ما كان بإمكانهم رفض القيام بذلك. وبقدر ما كانت موافقتهم ضرورية، كانت لهم الفرصة الملائمة للمقاومة. في عام ٨٠٣/١٤٠٠،

حين اراد السلطان مصادرة أموال الوقف والتجار معاً من أجل الانفاق على الجيش، رفض القضاة الموافقة على إجازة فرض الضرائب، فتخلى السلطان عن الفكرة. ومرة أخرى في العام ١٤٢٤/٨٢٧، عارضوا ضريبة إضافية فرضت على التجار. ومن ناحية ثانية قاوموا الأعمال الفاسدة التي لا حصر لها والتي كان يأتيها الموظفون الرسميون الصغار، ودعوا إلى إلغاء الرسوم غير الشرعية، وطرد الامراء الآثمين، وجباة الضرائب.

وما يساوي ذلك في الأهميّة هو أن العلماء استخدموا نفوذهم حين كانوا يفاوضون في أمور فرض الضرائب باسم المدن والأحياء، من أجل التقليل من الطلبات الرسميّة. فلقد حصل أحد المشايخ على وعد من السلطان بيبرس بإلغاء بعض الضرائب على دمشق. ولكن هذا الوعد لم ينجز قط فارهق شيخ آخر الحاكم في النهاية وأضعفه فأمّن بذلك إلغاء الضرائب المفروضة على السوق التجاري في الصالحيّة. ولعل النجاح الأكبر والأهم في هذا المجال قد تم في العام ١٣١١/٧١١، حين فرضت ضرائب على الأوقاف والملكيات الخاصة في دمشق للانفاق على ألف وخمسماية خيّال من سلاح الفرسان بمعدل خمسمئة درهم للفارس الواحد، فهُدّد كل شخص بخسارة تساوي مدخول أربعة شهور. فعارض الأعيان ونظموا مظاهرة احتجاج عامّة سار على رأسها وفد من القضاة والواعظين وعلماء آخرين. فالقى الحاكم الذي اهتاجه غضب شديد القبض على قادة المظاهرة وأمر بضربهم ضرباً مبرحاً، إلا أن الضريبة في النهاية خفضت إلى أربعماية خيّال وفاقاً لما كان معمولاً به في السابق. وفي أواخر القرن الخامس عشر لعب مشايخ الأحياء دوراً قياديّاً مماثلاً في مقاومة عمليات فرض الضرائب. فقد حموا المكلّفين العصاة، ورفضوا في بعض الأحيان رفع قيمة الرسوم المتطلبة من أحيائهم.

فضلاً عن أن القضاة كانوا يمثلون قطاعات متخصصة من الشعب من أمثال الشهود المحترفين، فكانوا يدافعون عنهم ضد فرض الضرائب الغاشمة .

أضف إلى ذلك أن العلماء استخدموا نفوذهم في حماية المجتمع في حالات أخرى. فقد احتجوّا على سلوك المماليك المشاغبين لدى الأمراء والسلاطين. وسعوا اثناء الحرب الأهلية إلى تهدئة الطوائف المتنازعة، والتوسط في الخلافات التي لا تنتهي بين الأمراء، كما حصل في الحروب الأهلية في دمشق لعام ١٣٨٩/٧٩١، وفي حلب في عام ١٤٩١/٨٩٦ حين ناشد حزب مملوكي أعيان الأحياء للمساعدة في وضع حد للقتال، أو كما حصل بعد مضي بضع سنوات حين ناشد العلماء والقضاة وأعيان آخرون حزباً مملوكياً متمرّداً المصالحة مع خصمه. وأخيراً، وفي بعض الحالات المتطرفة، شجعوا، أو حتى رعوا العصيان ضد النظام.

وعلى كل حال، لا يجوز أن نغالي في الحديث عن قوة المقاومة، وما كنا قد وصفناه حتى الآن هو نموذج من الأساليب في التصرّف وليس تقويماً للأثر الذي أحدثته احتجاجات العلماء. لقد كانوا في الواقع عاجزين عن ايقاف أي فساد مُصَمَّم، وتعهدهم الفائق للنظام مهما كلف الأمر، أدى بهم على العموم إلى دعم الدولة بدلاً من جعل مقاومة المجتمع تتصلّب ضدها. إن الحماية التي وفرّها العلماء قيدت الفساد وهو ما كان ضرورياً لبقاء المجتمع واستمراريته؛ إلا أنه في المدى القصير، كان يمكن لهذه القيود أن تكون مضرة ومتشعبة .

الخلاصة

كان لامراء المماليك وللنظام دور هائل يقومون به في المدينة الإسلامية. ولم يكن بالإمكان أن نتوقع منهم سوى حمايتها ضد

الهجمات. ولقد كانوا، بحكم سيطرتهم على المناطق الريفية، مسيطرين على الاقتصاد المدني؛ وبحكم رعايتهم للحياة الدينية والتجارية مدّوا سلطانهم إلى أعمق النواحي في المجتمع الإسلامي. فعمد الأعيان المدينيون والعلماء والتجار الذين قوبلوا بهذه السلطة الثابتة الدعائم، إلى التعاون مع النظام بغية تحقيق القوة الكامنة والمتأصلة في منزلتهم الاجتماعية المحليّة الرفيعة، وحمايتهم الدينية والتربوية في المجتمع، والمساعدة في توطيد الأمن والدفاع عن المصالح التجارية. وكان النظام المملوكي في حاجة إليهم للقيام بعدد هائل من الخدمات المعقدة التي تشتمل على السلوك والرقابة الاجتماعيين، وادارة صميميات الحياة الاقتصادية، والحفاظ على بنية المجتمع الثقافية والدينية. وهذه كلها كانت مهمات دقيقة جداً بالنسبة لجهودهم الخاصة. لقد وقف العلماء، بصورة خاصة، كوسطاء بين النظام والمجتمع المدينيّ؛ وكانوا لا غنى عنهم لكلا الطرفين لأنهم كانوا يكوّنون الطبقة الموحدة والادارية للمجتمع الإسلامي منجزة جميع الأعمال القانونية والسياسية التي تربط عادة بينها وبين البنيات البيروقراطية والقضائية واحياناً البرلمانية في الدولة الحديثة. إن مجمل البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تدعم النظام، والتي كان النظام يجني منها موارده المالية، كانت تعتمد على عملهم. لقد كانت لديهم فقط المعرفة بأعمق ثنايا الحياة الكوميونية. وكانوا يعرفون عامة الشعب وموارده المالية، والأساليب التي تساعد على انجاز الاعمال. وكان باستطاعتهم تمكين النظام المملوكي من النفاذ إلى خفايا ومتاهات المجتمع الخاضع لحكمه. وبصورة مشابهة، قدّم أعيان التجار مهاراتهم الاقتصادية والمصرفية والادارية إلى إدارة اقتصاديات عائلات السلاطين والأمراء، وإلى المبادلات التجارية بين النظام والمجتمع المديني.

إن التكامل بين المماليك والأعيان خلق نظام الحكم في المجتمع المديني. وقد حلّت الموافقات البارعة والكياسات ومناورات المصالح المتممة بعضها لبعض، محلّ المؤسسات الرسميّة، بأسلوب من التسويات حيث ادار المماليك الحماية الاقليمية والمدينية والاقتصاد، في حين كان العلماء الاداة التي خلقت بواسطتها، قواعد السلوك التي سيحكم بموجبها المجتمع، ثم فرضت هذه القواعد وطبقت أحكامها. ومع ذلك، لا يصف ميزان القوى هذا نظام الحكم في المدن المملوكية وصفاً كاملاً، لأنه كان على جماهير عامة الشعب أن توزن الآن .

الفصل الخامس

النظام السياسي: عامة الشعب

كان النظام القائم في المدن المملوكية يرتكز إلى حكم مشترك بين نخبتين. لقد كان الأعيان المحليون حماة القيم في المجتمع الإسلامي، فعهد إليهم بالشؤون الاجتماعية المحلية المعقدة، بينما خوّل المماليك حق القيام بحماية الاقتصاد المديني ومراقبته. وخلق هذا الدمج بين السلطة المملوكية الاقتصادية القمعية ومهارات العلماء والتجار الاجتماعية، المتأرجح بين التعاون والتضاد، نظام المدن السياسيّ.

على أن نظام المجتمع هذا، لم يعمل مع ذلك، على إشباع حاجات عامة الشعب اشباعاً كافياً. فغياب المؤسسات الحكومية المركزية، وضعف الاتحادات الاقتصادية، والتضمين الناقص لكل من الجماعات المدينية الداخلية والفئات المحتاجة، ولّدت ضغوطات لم يمنحها نظام المماليك ـ العلماء أي متنفس انتظامي. فكانت النتيجة أن احباطات عامة الشعب عبّرت عن نفسها بصورة مميّزة عبر العنف الجماهيري الذي بين بوضوح حاجات الشعب ومطالبه التي لم تشبع بطريقة أخرى من قبل اعيان المدينة. ومع ذلك، فينبغي ألاّ نظن بأن العنف كان بالضرورة أسلوباً فوضويّاً فارغاً لا معنى له. لقد وقع العمل العنيف في أنماط لم تعكس قصور النظام الاجتماعي فحسب، بل أدى إلى دمج عامة الشعب في صيغة عامة للتنظيم الاجتماعي أكثر تعقيداً.

باستطاعة العنف كما هو مسيطر عليه وموجه بواسطة المماليك والعلماء، أن يستفاد منه ولو بجهد كبير وثمن باهظ، في جعل صيغة المجتمع الراهنة أكثر تماسكاً. ويُراوح العنف السياسي الجماهيري، بين الاحتجاج على النقص في المواد الغذائية والأسعار المرتفعة، ومقاومة الاستغلال المالي حتى يبلغ التِمردّ الصريح الكامل. وفي هذه النواحي تعتبر زمر الشباب العسكرية الاضافية في دمشق، وهي ما يطلق عليه اسم «الزعار»، ذات أهمّية خاصة لأن هؤلاء الزعار يلخصون الأساليب التي تتبعها المقاومة الشعبية في تنظيمها، والأساليب التي بواسطتها كانت منضبطة بصورة أعم. وطرحت المشاركة الجماهيرية في الشؤون العسكرية أيضاً مشكلات خاصة في سياسة المدن. وأخيراً، فقد كانت أعمال عامة الشعب مميّزة عن نشاطات الفئات البروليتارية التي كان عليها هي الأخرى أن تُجعل منسجمة مع نظام المجتمع الراهن. إن مهمتنا، في كل من هذه الحالات، هي أن ندرس سبب العمل العام الجماهيري وطبيعته؛ وصفة المشتركين وتنظيمهم وغاياتهم؛ وأخيراً، وسائل المعالجة والسيطرة اللتين كان يتم بهما دمج العنف الجماهيري في النظام السياسي الخاص بالمدن المملوكية الإسلامية.

المظالم الاقتصادية واحتجاجات عامة الشعب

نجمت أهم أشكال العنف الجماهيري عن الضائقة الاقتصادية أو الظلم. فلم يترك المجتمع القائم على القوات المسلحة المملوكية والنفوذ الاقتصادي، ومدارس الشريعة المفككة التنظيم والكبيرة نفوذاً، بالاضافة إلى العائلات المسيطرة في الاحياء، سوى مخارج قليلة لتوضيح الهموم الاقتصادية. وفي الأسواق التجارية حيث يقف الناس على مسافة من الجماعات التي انحدروا منها، لم تكن هنالك هيئات وسيطة كالنقابات للتعبير عن المصالح

الاقتصادية أو الاجتماعية التي تتقاطع مع الحدود الطبقية والتي تهمها مصالح المجتمع ككل. كما لم يكن هنالك سلطات مسؤولة تتمتع بالكفاءة اللازمة للأصغاء إلى الشكوى التي تصدر عن عامة الشعب. ولم يكن لدى المماليك الذين يسيطرون على الاقتصاد سوى عدد قليل من الروابط المباشرة، أو لا روابط البتة بينهم وبين الجماهير. فيما كان للعلماء والتجار الذين كانوا أكثر التصاقاً بعامة الشعب تأثير قليل في الأمور العائدة لرسم السياسة ما خلا الدعوة إلى إزالة المظالم.

في هذا الوضع أصبحت التظاهرات التي يقوم بها أهل الأسواق صيغة هامة للاحتجاج الاقتصادي. فسعى أصحاب الحوانيت إلى الدفاع عن مصالحهم متخذين الاضرابات وسيلة لهم ـ وذلك باغلاق الأسواق في أوقات الاضطرابات. وقد كانت مثل هذه الاضرابات دائماً ذات طبيعة وقائية ولم تكن أبداً مصممة للتقدم بطلبات جديدة. ورفض أصحاب الحوانيت القيام بأعمال تجارية احتجاجاً على فرض الضرائب الاعتباطية أو المتطرفة. وفي أزمات المواد الغذائية كان الخبازون وبائعو الخبز يغلقون محلاتهم في عملية حرب أعصاب مع المفتشين التجاريين الذين سعوا الى وضع سقف للأسعار غير مرغوب فيه. وكان شائعاً أيضاً رفض القيام بأعمال تجارية احتجاجاً على التلاعب في عمليات سك العملة. وكان يتمثل في القيام بإضراب فوري مرتكز على الاعتراف بالمصلحة الشخصية ضد الشروط المالية غير الملائمة والتعسفية. ولعل ما كان أكثر شيوعاً هو إغلاق الأسواق التجارية للقيام بالدفاع ضد أعمال الشغب أو فساد المماليك الذين كثيراً ما كانوا يسطون على المؤن التي يرغبون في الحصول عليها. وفي جميع هذه الحالات، مع ذلك، كان بإمكان المماليك أن يمارسوا تأثيراً في التحكم والسيطرة، فكانوا يستطيعون سحق مثل هذه الاضرابات بالتهديد

بنهب المحلات التي تبقى مغلقة. ومن جهة أخرى، كان بإمكانهم أن يحرضوا على مثل هذه الاضرابات أيضاً حين يلائم ذلك مصالحهم الخاصة. فلقد اتهم الأمراء بالتآمر في نشر الذعر في الأسواق بغية استخدام الاضطرابات الاقتصاديّة من أجل احراج الحكم. وكان الحكام أحياناً يغلقون الأسواق أثناء الحروب الأهلية ليحولوا دون وصول المؤن إلى أعدائهم.

ولا تدل هذه الاضرابات على أي تنظيم نقابي. فمبادرة من عدد ضئيل من اصحاب الحوانيت الخائفين، أو مناقشة غير رسميّة تجري بين الأعيان، كانت تكفي لإطلاق الاضرابات. وبالرغم من غياب التضامنات الداخلية المتينة، كان الناس الذين يشعرون بتعاطف مع الطبقات الشعبية والأوضاع الحياتية يهبّون معاً دونما أي تنظيم سابق، أو أهداف واضحة، أو اتفاق صريح حول الوسائل والغايات. وكانت الروابط غير الرسمية ومشاعر التضامن تفضي إلى تضافر الجهود في عملية دفاع عن النفس ضد الفساد، وفي نشود الفرج من الضيق. إلا أن الناطقين الطبيعين باسم المجموع الذين لهم عادة رأي مسموع في الأسواق فقط كانوا يكفون للايحاء بالقيام بهذه الثورات. ومع ذلك، وبالرغم من أن الأعداد وحدها كانت توفّر لأهالي الأسواق نفوذاً كامناً واسعاً، فقد كانت مواطن الضعف في التنظيم الداخلي تحد من فعاليتها. لقد كانت هذه الإضرابات مفيدة، غير أنها كانت محدودة بالتنظيم غير الرسمي للسوق وبالضغوطات الاقتصادية المحتومة التي كان يتعرّض لها أصحاب الحوانيت في سوق حرّة.

وبالطبع، كان إغلاق الأسواق نوعاً خاصاً من الاحتجاج المتوافر فقط عند أصحاب الحوانيت، وهو ليس بالعمل المناسب في كل حالة. أما أكثر انواع التظاهرات شيوعاً والذي كان يضم عامّة الشعب ككل،

فكانت أعمال الشغب التي كانت تثار بسبب النقص في المواد الغذائية ومن جراء ارتفاع الأسعار. وقد تبلورت أعمال الشغب حول دكاكين الخبز، والأفران، وأحواض السفن. فكان على الحراس أن يتمركزوا في هذه المواقع ليحولوا دون الفوضى ويمنعوا سلب المؤن. وفي بعض الأحيان كانت الجماهير تندفع في انحاء القاهرة وضواحيها باحثةً عن الطعام، وكان الأمراء يحتاطون في حماية العنابر. وغالباً ما كانوا ينقلون مؤنهم الغذائية إلى أماكن سكنهم تحت الحراسة المسلّحة لتوفير قدر أكبر من الحماية.

أضف إلى ذلك أن الجماهير كانت تلجأ إلى حكامها السياسيين بغية الحصول على الفرج! ولمّا لم يكن عندهم لا الوسائل الرسمية ولا ناطقين باسمهم انتظاميين ليقوموا بتمثيلهم لدى السلطان، فقد كانوا يحتشدون في القاهرة خارج أسوار الحصن ليرفعوا الصوت عالياً مطالبين بأن يوليهم المسؤول الاهتمام، وليناشدوه إراحتهم من مسغبتهم، وقمع المضاربات، وتبديل المفتشين التجاريين المسؤولين عن تنظيم تجارة الحبوب. ويمكن التصور أنه كان بالإمكان استقبال وفد منهم، علماً بأنه لم يكن هنالك أي دليل واضح أن مثل هذا الأمر قد حصل بأي حال من الأحوال. وحين حصلت المجاعة في العام ٧٧٥/ ٧٣ ـ ١٣٧٤، تقدم وفد من عامة الشعب البارزين بعريضة إلى السلطان يطلبون فيها بطرد المفتش التجاري. غير أنه ليس من الواضح من هم الذين قاموا بذلك، ومن كانوا يمثلون. وكانت تبلغ طلبات الجمهور مسامع السلطان أحياناً بواسطة أمير يرسل إليهم للاستماع إلى مطلبهم. ولم يكن هذا الاحتمال بعيداً عن احتمال إرسال الجنود إليهم، عوضاً عن ذلك، لتفريقهم. وكان يُرد على طلبات عامة الشعب الذين كانوا يجتمعون تحت

الحصن، بالعقاب، بحجة أنهم كانوا يعملون على خلق الفوضى والاضطراب، ويشتمون السلطان.

ولما كانوا محرومين من التشاور، كان لا بد من اللجوء إلى مزيد من العنف كوسيلة وحيدة يتمكنون من السعي بها إلى الانصاف. وقد كانت الجماهير تضع المسؤولية على عاتق المفتشين التجاريين وموظفين رسميين آخرين في تجارة الحبوب ، لفظاظتهم؛ وكانوا يهاجمونهم جسدّياً كما كانوا يأملون بأنهم، بمعاقبتهم المفتشين، يدفعونهم إلى الضغط على أصحاب اهراءات الحبوب، والطحانين، والخبازين،فيخلقون الشعور بعدم الطمأنينة لدى أي موظف رسمي لا يسعى إلى تحسين قدرهم بأنه سيبقى في منصبه.

وغالباً ما كان مفتشو الأسواق يرجمون بالحجارة ويُضربون؛ وفي أحيان أخرى شهدت أزمات الحبوب سلسلة متوالية من المحتسبين قدموا أكباش فداء إرضاءً للجماهير. فالهجرم والتظاهرات، مع ذلك، نادراً ما أدت إلى اغتيال المفتشين التجاريين، إذ أن ملامتهم لم تكن أبداً بيّنة تماماً، فلم يتمكن الشعور الشعبي من أن يبلور مرارات متطرفة وعنيفة ضدهم.

ومن جهة أخرى، جرى اغتيال موظفين رسميين آخرين في حالات من الجيشان العاطفي العنيف. ففي أواخر القرن الرابع عشر، مثلاً، قتلت عامة الشعب في دمشق المدير والعميل ابن النشو، لتخزينه الحبوب. وكانت مثل هذه الهجمات على أصحاب الاهراءات انذاراً بأن السبيل الوحيد لعامة الشعب حين يجوع كان الدفاع عن حياة افراده بازهاق حياة الآخرين. وهناك أنواع أخرى من الهجوم كانت شائعة تماماً. في العام ٨٤٣/ ٣٩ ـ ١٤٤٠ في دمشق، مثلاً، هاجم أبناء الشعب منزل الحاكم ورجموا بالحجارة مماليكه، لأنه كان قد أكره التجار

على جلب الأغنام إلى دمشق وبيعها منه بأسعار أدنى من أثمانها الحقيقية، واعداً بالمقابل بأنه سيعفيهم من الضرائب. وحين أخلف وعده، توقف التجار عن استيراد اللحوم، فهاجمت الجماهير الغاضبة الحاكم إلى أن قام أحد القضاة بتهدئتها. أما في القاهرة فكان رد الفعل لدى بعض القضاة التوصية بإعدام البعض؛ إلا أن العقول الراجحة انتصرت على الموقف، فبُعث برسالة لتقريع الجماهير وتهدئتها معاً. ولم يكن السلطان ذاته في حال من الأحوال تقريباً الهدف لمثل هذه الفورات العاطفية العنيفة، علماً أنه في المجاعة الكبرى التي حصلت في العام ٦٩٤/١٢٩٥ لجأ السلطان كتبغا، لخوفه من التعرض لهجوم من قبل الجماهير الجائعة، إلى بناء ميدان لسباق الخيل جديد بحيث لن يكون مضطراً إلى اجتياز معظم الأحياء الشعبية في المدينة وهو في طريقه إلى الاستعراضات العسكرية.

كان لحالات الشغب والهجمات من هذا النوع أساس عفويّ قائم في قنوط الجماهير الشعبية، ولكنها لم تكن مجرّد انفجارات من الغضب والاحباط. وكانت حالات الشغب تتحرك مباشرة من داخل الوضع السياسي في المدن. فقد كانت في بعض الأحيان محرضة من قبل بعض الأشخاص الذين كانوا يوزعون الأموال على عامة الشعب لإثارة التظاهرات أو لتدبير الاغتيال أو لطرد الأخصام السياسيين من وظائفهم. فمثلاً، سرت شائعات بأن اغتيال ابن النشو قد حرّض على القيام به أعداؤه. والأهم من هذا، أن الناس أنفسهم قد عبّروا عن نية سياسية بهذه التظاهرات التي تبدو على ما يظهر، بأنه يتعذر التعبير عنها بالكلام. لقد جعلت مشاغباتهم من كل حال نقص في الخبز، أزمة ثقةٍ في «الوزارة» القائمة انئذٍ، وذلك بدفع السلطان الذي يملك السلطة، إلى قمع الفساد، وطرد الموظفين الرسميين الذميمين، ومنع مضاربات

الأمراء، وتخفيض الأسعار. فإن لم يستطع العنف تحسين الوضع مباشرة، فإنه على الأقل يحشد جهود العلماء أو الموظفين الرسميين الآخرين من أجل تهدئة الأوضاع في المدن.

كان للشعب في هذا الصراع عدد من الفوائد. فمن الصعب أن تهمل مطالبه، لأن الحاجة إلى الطعام كان عاماً وشاملاً، وإمكان القيام بثورات خطيرة هو احتمال كبير. فضلاً عن أن المصالح الشخصية التي تهددها الاحتجاجات الشعبية العنيفة والملحة، كانت تتبدد بالرغم من أهميتها الجماعية. فلم يكن الأمراء، والذين يملكون الحبوب، والذين يحبذون رفع الأسعار، منظمين بحيث يكون ثقلهم الجماعي فعّالاً، ولم يمثلوا شيئاً أكثر من الشعور بمعارضة التغييرات المفروضة على أعمالهم. وقد أمل أيضاً بالفرج والارتياح أمراء آخرون ضعفاء، أو خائفون من القيام بأعمال سلب لممتلكاتهم، وجنود، وموظفون صغار هم أنفسهم في عسر وضيق. علاوة على ذلك، كان المفتشون التجاريون موظفين صغاراً نسبيّاً وعرضة للسقوط تحت وطأة الضغط الشعبي، ويجري تسريحهم بسهولة إذا ما أصبح التغيير في السياسة أمراً ضروريّاً. وحتى في أواخر أيام المماليك حين كان الأمراء يشترون مراكزهم،اصبح خطر الطرد يهدد حتى الرجال الأقوياء، ذلك لأن تغيير المفتشين التجارين كان يدخل إلى خزانة مال السلطان مبلغاً كبيراً من المال.

وعقّدت الوضع عوامل أخرى. فعلاوة على عاطفة البلاط وتذمر عامة الشعب الغاضب، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أثر الأسعار على الاستيراد، ومصالح مالكي الحبوب، والأمراء خارج القاهرة أو المدن الرئيسية الأخرى، ووضع الحبوب الخاص بالسلطان نفسه. لقد أصبحت، إذن ، كل أزمة حبوب لعبة سياسية يحتدم غضبها حول

السلطان، دون أن يوجد أجهزة رسمية تعمل على إيضاح الصراع السياسي. وكانت هذه الأزمة بحد ذاتها نموذجاً لحياة المدن المملوكية .

وكان هنالك سبب أساسي آخر للاحتجاج العنيف، ألا وهو سوء استعمال الحق في فرض الضرائب. غير أن الأعمال التي أحدثها هذا التصرّف اتبعت نمطاً مختلفاً. في القاهرة، كانت التظاهرات الجماهيرية قليلة جداً وغير فعالة بالمرّة. ولم يسجل سوى مشاغبات عرضية فقط بسبب الضرائب المفروضة على قصب السكر، والفساد المالي العام، بالرغم من أنه في عام ٨٧١/ ٦٦ ـ ١٤٦٧ ، جاء فريق من الحائكين يشكو إلى السلطان شراء النطرون بالإكراه، فجرت معاقبتهم وطوفوا في شوارع القاهرة للتشهير بهم بقصد تحذير الجميع، فاتقدت الجماهير الشعبية غيظاً وتدفقت غضباً وقاتلت المماليك لاحتجازهم الحائكين السيىء الحظ. أضف إلى ذلك أن نظام الضرائب كان واسع اللامركزية إلى درجة أن الفساد الفردي على سعة انتشاره ، لم يستطع أبداً أن يجمع الناس ويحثهم على القيام باحتجاج مشترك عام. فكان ينبغي أنْ يحتكم في كل حالة خاصة على نحو منفصل مهما تكرر عدد الحالات من النوع المتشابه لأن النظام كان يتغيّر كثيراً في فرض الضرائب على المنتجات ، وطريقة التخمين، ونسبة الضريبة والأقاليم التي تطبق فيها الضرائب، وأساليب الجباية، ودوائر الادارة. فكان الأعقل أن ترسل وفود من الأعيان، أو تتم شراءات حماية من أن يصار إلى القيام بتظاهرات عامة .

وفي القاهرة أيضاً، كانت الشكاوى الجماهيريّة المطالبة بطرد الموظفين الرسميين المسؤولين عن الفساد في جباية الضرائب، أمراً غير مألوف. وقد تم في بعض الأحيان طرد بعض القضاة، والمفتشين التجاريين، أو صغار الموظفين بسبب الاحتجاج الشعبي. غير أن الذين كانوا يتقدمون بعرائض الاحتجاج غالباً ما كانوا هم أنفسهم يتعرّضون

لخطر التوقيف والضرب. أما العرائض التي كانت تطالب بإزاحة الأمراء من ذوي النفوذ، فكان الاحتمال حتى السماع اليها أقل، لأن ذلك كان قضيّة سياسية دقيقة يمكنها أن تحرّك تيارات من المكائد في البلاط، وتقلب ميزان النفوذ بين المماليك. وحالة تجارة الحبوب التي كان الموظفون الرسميون الضعفاء متورطين بها أو المصالح الهامشية الاخرى، فقد يكون للاحتجاج الشعبي أثره عليها. ومع ذلك، فقد كانت بنية الدولة في هذه الحالات عرضة للتساؤل، ولم يكن عامّة الشعب قادرين على أن يتمثلوا بسهولة في ميزان القوى التي كانت تتحكم بتوزيع المراكز العالية. فكانت التظاهرات الشعبية، إذن، لتلقي كراهية المماليك. في العام ٧٧٠/ ١٣٦٨ - ٦٩ كانت جمهرة من الناسَ خارج حصن القاهرة يطالبون بأن يُسلّم إليهم حاكم القاهرة ورئيس المكاتب، قد فرقهم المماليك الذين ذبحوا، من غير شفقة أو رحمة، الناس العزّل بعد أن حاصروهم داخل مدرسة السلطان حسن. كان رد الفعل الأول للسلطان تجاه المتظاهرين إرسال احد الأمراء للاستماع إلى طلبات الجماهير، ولكن حين بدأت الجمهرة برشق الجنود الذين كانوا يحرسون مدخل الحصن بالحجارة، عيل الصبر ووضعت الرحمة جانباً. وبالرغم من ذلك، ولربما من أجل تجنب مصاعب أقوى، أقيل الحاكم بعد فترة قصيرة. ومرة أخرى في العام ٨٠٠/ ٩٧ - ١٣٩٨، حين نادى عامة الشعب امام بوابات الحصن بإقالة الحاكم أرسل السلطان مماليكه لطردهم بعيداً.

بعد أن تم القضاء على المشاغبات والاحتجاجات التي سارت على نمط الاضطرابات التي حصلت بسبب النقص في المواد الغذائية، كان أكثر ردود الفعل شيوعاً ضد الفساد المالي في القاهرة هو الهجوم المباشر على الموظفين الرسميين الذين كانوا يسيئون إلى الشعب. و إذا لم يكن بالامكان التأثير في السياسات الضرائبية التي كان ينتهجها السلاطين، أو

التأثير في سلوك الأمراء، فقد ضمنت المهاجمات التي قام بها عامة الشعب على الأقل أن يراعي من يخلف الموظف المطرود من وظيفته جانب الحذر إن لم تخنه ذاكرته، وإن لم يكن الثمن الذي دفعه باهظاً جداً. ولقد كانت الهجمات المتفرّقة التي وُجهت ضد الموظفين الرسميين الافراديين أمراً مألوفاً في القاهرة .فاغتالت الجماهير جباة الضرائب الظالمين، أو انتقمت من المماليك لقيامهم بالاختلاس بتنفيذ أحكام بالإعدام بهم على نحو سريع. وغالباً ما رجمت الجماهير الغاضبة الأمراء الذين ارتكبوا الآثام، وحتى أن الناس نبشوا مرّة من القبر جثة مملوك بغيض لينفسوا عن غضبهم.

ومع ذلك، ومهما كان المدى الذي وصلت إليه المظالم في القاهرة، فنادراً ما كانت ترتبط بالسلطان نفسه. فقد كانت جماهير الشعب تتصرف وكأنما كان السلطان بريئاً، والموظفون الرسميون الأفراد هم المذنبون. وبالرغم من أن الحاكم كان يمكن أن يكون مخدوعاً من مستشارين فقد كان معتبراً معفياً من سوء النية، وتوقع الناس بأنه سيزيل الحيف حين يكون على بينة من أعمال وزرائه الشريرة. علاوة على ذلك، قلّص وجود السلطان هيجان القاهرة إلى هجمات متفرّقة ، وأزال المسوّغات لانتفاضات عامة أكبر عدداً وأكبر اتساعاً. إن ثورة عارمة ضد الظلم المالي في القاهرة قد تكون هجوماً على النظام ذاته، وهو أمر لا يجوز الاستخفاف به حتى من قبل الجماهير الشعبية. ولقد كان الجيش في القاهرة اقوى منه في أي مكان آخر، وأية مقاومة جديّة أو أية مضايقة كان بالامكان سحقها بوحشية، وكان هذا الأمر مرشحاً للحصول في أي وقت. وكانت الحالة في المدن السوريّة، مع ذلك، تختلف في نواح عديدة. فقد كانت الهجمات المتفرّقة، كما في القاهرة ، متكررة الحدوث. وفي القرن الخامس عشر ، كثيراً ما طلبت جماهير

المدينة بأن يُسَلّموا بعض موظفي الضرائب الرسميين الذين اساؤوا استعمال وظائفهم، غير أن آخرين واجهوا مصيرهم على نحو أكثر مباشرة. فمثلاً، في العام ٨٦٨/ ٦٣ ـ ١٤٦٤، القى عامة الشعب في دمشق القبض على أحد الموظفين الرسميين وقتلوه، بعد أن كان حاميه قد مات. وفي ٨٨٠/٧٥ ـ ١٤٧٦ كان وكيل السلطان قد هوجم، وأضرمت النيران في منزله وفي ٨٩٣/١٤٨٨ طعن الجمهور رجلاً واحرقوه. وكان هذا الرجل قد أتاهم بمرسوم ملكي يزيد الضريبة على سمسرة الحبوب. كما جرت احتجاجات عنيفة ضد سوء الأمانة في الأوقاف، وضد توقيف المشايخ في إحدى المرات التي سعوا فيها إلى منع الخمور من أن تستورد إلى دمشق. وفي المدن السوريّة مع ذلك، كان يحتمل أن تبلغ الاحتجاجات العنيفة من هذا النوع درجات هائلة من العنف. فقد تكاثرت محاولات الاعتداء حتى غدت هجمات على الحكام أنفسهم. وكانت جماهير المدينة قد عمدت إلى تغطية عصيانها بستار من الاحتجاجات الخاصة بالولاء للسلطان، وحمّلت الحكام المسؤولية عن ادارة المدينة بأسرها، وهاجمتهم دون أن تطعن بالنظام. وكان بالامكان استخدام العنف الجماهيري، في غياب السلطان، في المدن السورية على نحو أشد فعالية مما كان يحصل في القاهرة. ففي حلب، مثلاً، وفي العام ٨٨٥/ ١٤٨٠، حين أراد الحاكم أن يفرض ضرائب جديدة لانفاقها على حملة عسكرية لاحدى كتائب المشاة إلى ماردين، قام الشعب بقتله وقتل وكيل السلطان الذي أشار بفرض تلك الضريبة. وفر موظف رسمي مملوكي آخر ناجياً بحياته، بعد أن توجّه غضب الجمهور ضد الوكيل. وعلى العموم، لم يكن هنالك أمر أكثر احتمالاً في استفزاز مثل هذه الانفجارات من الرفض في الاستماع إلى عرائض الاحتجاج. لقد جاء القرويون في عام ٨٥٢/١٤٤٨ إلى حلب ليحتجوا لدى الحاكم على الظلم الذي يعانونه، فأمر بجلدهم وتطويفهم في المدينة ليكونوا عبرة

لغيرهم. فهب عامة الشعب لينقذوهم، فلقي الكثيرون حتفهم في القتال الذي تبع ذلك. وقد ذكرت إحدى الروايات ان الجماهير طردت الحاكم من المدينة. وفي عام ١٤٥٦/٨٦٠ أرسل مبعوثان إلى الحاكم ليشكوا الموظفين الرسميين الذين كانوا يأخذون أموال الأهالي ويستبيحون نساءهم. فأمر الحاكم بسجن أحدهما فنجم عن ذلك قيام شغب حيث قتل جمهور العامة ثلاثة موظفين رسميين واضرموا النار في منازلهم. وبالرغم من ذلك، ثبّت السلطان الحاكم في منصبه، وأمر بتوقيف مثيري الاضطرابات.

كانت الاعتداءات على الحاكم في المدن السوريّة قد تحوّلت في بعض الأحيان إلى مقاومة شعبية منظمة تكاد تعادل العصيان ضد الدولة. في هذه الحالات تزامنت القيود التي وضعت على التعبير عن المصالح الاقتصادية مع مواطن الضعف في النظام السياسي الموزع بين نخبتي المماليك والعلماء. وقد أدى الصراع بين مطالب المماليك ومطالب عامة الشعب في بعض الأحيان إلى إجهاد التعاون في نظام المماليك ـ العلماء بأسره حتى بلغ هذا الاجهاد درجة الانهيار. وقد ربحت المقاومة الشعبية ضد الفساد دعم الأعيان ومساندتهم حتى غدت المقاومة ضد النظام المملوكي تشمل المجتمع كله، أو المدينة برمتها. وفي حين كانت الاغتيالات والانتفاضات المتفرقة شغل عامة الشعب الشاغل، كان العلماء عادة يقودون العصيان التام الذي يقوم به أهل المدن. ويعزو مؤرخو الأحداث العمل الأول إلى العامّة، ويعزون الثاني إلى الشعب ككل، أي إلى أهالي المدن أجمعين.

كانت المدن السورية أكثر قدرة من القاهرة على تنظيم مثل هذه المقاومة العامة. فقد منحتها، بطبيعة الحال، لحمة الجماعات الداخلية في المدن الصغيرة، قدرة تنظيمية كانت تفتقر إليها القاهرة، التي هي

مدينة كبيرة يقطنها جماعات من الجند العابرين، ومن الموظفين الرسميين والمهاجرين الذين ليس لهم فيها أية جذور. أما في المدن السورية فقد انبثقت الأحياء كوحدات عمل ذات شأن. فمثلاً، في عام ٨٢١/ ١٤١٨ رجم أهالي أحد الأحياء في طرابلس الحاكم بالحجارة حين حاول جمع الأموال بنسبة تبادل نقدي بين الذهب والنحاس غير عادلة. وبالرغم من ذلك أجبر السكان في النهاية على دفع المال، فذهب عدد كبير من الأعيان إلى القاهرة كي يشتروا النحاس، بحيث أدى ذلك بالتالي إلى تخفيض قيمة الذهب. وكان للحزب الحوراني المنظم في حلب تاريخ طويل في مهاجمة فساد الموظفين الرسميين. ونشب قتال في العام ٨٨٩/١٤٨٤ في حلب بين عامة الشعب والمماليك فقتل ضابط وأحرق حيّ.

وفي دمشق أيضاً،كانت الأحياء مراكز للمقاومة. فمنذ الثمانينات (٨٨٠/ ٧٥ ـ ١٤٨٥) قاومت الاحياء في الضواحي الحكومة واغتالت الموظفين الرسميين ورفضت دفع الرسوم والتعويضات. وكانت احياء الشاغور والصالحية بخاصة أكثر الاحياء صخباً، ولكنها لم تكن وحدها في هذا الميدان إذ أنه في العام ٨٨٦/١٤٨١ قام أهالي سوق الطوّاقيين وسوق جقمق بالاحتجاج في المسجد الأموي، مما أدى إلى رشقهم بالنبال على أيدي القواسين من المماليك. وقد تورّط القرويّون من سكان الضواحي مع الحكومة على نحو مماثل، فقاتل أهالي المزّة جماعة المماليك طوال سنين بدون انقطاع. وجرى توقيف أعيان المزة، وطُلب إليهم دفع المال. وجرت على أثر الاحتجاجات التي قامت في مساجد دمشق توقيفات أخرى، واعتداءات بالضرب، وطلبات فدية. وثار القرويون لأنفسهم بقيامهم باغتيال الأمراء المتعسفين. وكانت القابون في حالات عسيرة مماثلة. فحين القى الأمراء القبض على أحد مشايخ القابون في

العام ٨٩٩/ ٩٣ ـ ١٤٩٤، احتشدت جماهير غفيرة من عامة الشعب والمتصوفين خارج السجن الذي وضع فيه الشيخ. فهاجمهم الحاكم بعنف في المسجد، وقتل مماليكه حوالي سبعين شخصاً ثم نهبوا القرية وسلبوها.

كان لبأس الحياة الكوميونية في المدن السورية نتيجة إضافية أخرى. فلم تجر تنظيم المقاومة وأعمال العصيان داخل الاحياء فحسب، بل على أساس شمولية المدينة بكاملها. وغالباً مادفعت الحروب الأهلية بين المماليك، بأعمال العصيان إلى الاوج والأزمة إلى النضوج. غير أن هذه الحالات كانت معقدة، كما سنرى فيما بعد، بسبب الانقسامات داخل المدن. ففي الحروب الأهلية الكبرى التي بدأت في عام ٧٩٠ / ١٣٨٨ كانت دمشق وحلب قد مزقتها الخصومات بين الأحزاب الشعبية. ومع ذلك، نمت في طرابلس في العام ٨٠٢/ ١٣٩٩ ـ ١٤٠٠ مقاومة شعبية متينة وموحدة ضد الحاكم الثائر «تنم» بسبب طلباته المالية الابتزازية. لقد ذكرت أحدى المصادر ضرائب بلغت ٦٥٠,٠٠٠ (لم تحدد وحدات النقود، وربما) درهم. وفي الوقت نفسه حاول عملاء من مصر استمالة الأهالي لمصلحة السلطان برقوق، غير أن المتمردين اعتقلوهم وأعدموهم بعد أن وجهوا إليهم تهمة جواسيس أوروبيين. وحين اكتشفت الحقيقة انفجر العصيان بقيادة القضاة ورجال القانون وغيرهم من العلماء. فلقي عدد من الأعيان القياديين حتفهم وكذلك حوالى سبعماية إلى الف من عامة الشعب. وفر عدد كبير من الأعيان. وبالرغم من ذلك كان العصيان في النهاية مظفّراً.

كانت حالات العصيان الحقيقي حالات شائعة بصرف النظر عن الظروف المباشرة للحروب الأهلية، وعن الحوافز التي تنشأت عن

الضائقات العامة التي حصلت في تلك الفترة. فقد تمردت في عام ١٣٩٧/٧٩٩ الكرك على حاكمها؛ وفي عام ١٤٠١/٨٠٤ طردت دمشق الحاكم من المدينة. ولعل الحادثة الأكثر بروزاً كانت انتفاضة حماة في عام ١٤٠٨/٨١١ ، حين احتج اهالي الأسواق علي احتجاز ستين رجلاً رهائن من أجل جريمة قتل لم تسوَّ، فأغلق الناس الأسواق وتجمعوا خارج المدينة، ثم عادوا فدخلوا المدينة في مجموعات تتألف كل منها من مئة شخص. وما عتم أن أدى مزاج الجمهور إلى القيام بأعمال النهب ورشق الموظفين الرسميين بالحجارة حين هُرعوا للدفاع عن الحصن، أو اغلقوا ممرّاتهم وشوارعهم، وخزنوا المؤن.

وأخذ حوالي أربعة آلاف شخص مُعَكَّري المزاج يتحركون بشكل دائري ومن غير انتظام، في حين كان الأمراء يحاولون طمأنة الجماهير بأنه لن يؤخذ منهم شيء كفدية للرهائن. وفي حالة أخرى، عام ١٤١٣/٨١٦، أدت أعمال الابتزاز التي كان يقوم بها الحاكم نوروز إلى العصيان في حلب حيث أقفلت المدينة أبوابها في وجهه، وحيث قاتله أهل بنقوسا، وأجبروه على الفرار. وفي أواخر القرن، دارت معركة طاحنة في حماه في العام ٨٤٨/ ٤٤ ـ ١٤٤٥ فأزهقت ارواح مئة وعشرين من سكان المدينة، وعشرين مملوكاً، وفرضت نقل الحاكم إلى الاسكندرية.

ولم يُحدث المد الجديد المتعالي للمصاعب العسكرية والاقتصادية أعمال عصيان مديني أخرى في سوريا حتى حلول عام ٨٨٢/ ٧٧ ـ ١٤٧٨، فطرد أولاً حاكم حماه من قبل عامة الشعب، ثم قتل في العام ١٤٩١/٨٩٦ في حلب عدة موظفين ومئة شخص من عامة الشعب، قبل أن يتمكن الحاكم من إخماد نار الثورة. وحدثت في عام ٨٩٨/ ٩٢ ـ ١٤٩٣ إضطرابات عنيفة في دمشق ورجم الحاكم بالحجارة. وبعد مضي

عامين، قام الأهالي الذين كان الحاكم في حماة قد ظلمهم وأضرم النار في منازلهم، بالرد عليه. فأرسل السلطان تعزيزات من جميع انحاء سوريا لانقاذه، وسمح للجنود بنهب المدينة. وفي عام ٩١٢/١٥٠٦ ـ ٧ ثارت الكرك وطردت الحاكم. إلا أن الحادثة التي توجت جميع الأحداث كانت رفض حلب السماح لجيش المماليك الذي هزمه العثمانيون باللجوء إلى المدينة. فقد استغل الأهالي هزيمة المماليك وحرموا النظام الذي حكمهم مدة مايتين وسبعة وخمسين عاماً من اللجوء اليهم.

ونادراً ما كان الدور الفعلي الذي لعبه الأعيان في هذه الثورات قد وصف بالتفصيل. إلا أن المساندة التي كان هؤلاء الأعيان يقدمونها، كانت ضرورية للنجاح. ولم يقر قضاة بنقوسا وعلماء طرابلس تلك الثورات وحسب بل قادوا الحركات بالفعل. واحتج مشايخ الأحياء في دمشق والقرى على نحو مماثل، باسم جماعاتهم. وقد أدرك النظام المملوكي جيداً أهميّة الأعيان المحليين في تحريك هذه الثورات والقوا عليهم مسؤولية مثل هذه الأعمال. في الاسكندرية، مثلاً، وفي العام ٧٢٧/١٣٢٧ بدأت الاضطرابات بقتال نشب بين بعض التجار الأوروبيين والمسلمين، مضيفاً إلى الصراع شعوراً دينيّاً وكوميونياً قوياً. وحين علم حاكم المدينة بالقتال، خلّص الفرنجة من محنتهم، وأوصد بعد ذلك البوّابات. وقد أقنع الناس الذين أغلقت من دونهم الأبواب وأجبروا على ترك بضائعهم وعبيدهم بدون حماية، حاكم المدينة بعد الحاح شديد بفتح البوابات، غير أن الانفعال الشديد أفضى إلى صدام جديد. فهوجم الحاكم، وأصدر القاضي فتوى قانونية حلل بموجبها الثورة التي أدت إلى مصرع أناس كثيرين. ولقد رأت روايات أخرى أن هذا التمرد ليس إلا جيشاناً لمصالح الحياكة والتجارة في المدينة ضد الضرائب

وضد منافسة الاستيراد الأوروبي. ولقد كان هذا الجيشان على أية حال، ثورة الشعب كمجموع. وحين وصلت القوات المسلحة في النهاية إلى القاهرة بغية اعادة النظام إلى نصابه، حمّلت هذه القوات أعيان المدينة مسؤولية إخفاق الانضباط الاجتماعي، فطرد الموظفون الرسميون لتغاضيهم عن أعمال الشغب، وغرّم القضاة والتجار وأصحاب الاملاك الخاصة. ولم يسمح لأحد بمغادرة المدينة اثناء القيام بأعمال القياس والوزن المتعلّقين بالمصادرات.

وكانت قيادة العلماء أمراً حيويّاً لأنها كانت تخلق ضغوطات مترابطة. ولم تستطع عامة الشعب الاطاحة بالظالمين بمساعدة العلماء، بدون اللجوء إلى مناشدات واحتجاجات وتظاهرات غير مأمونة النتيجة. إن هذا يعني، في الواقع، أن العصيان لم يكن سلاحاً في يد أهل الأسواق للدفاع عن المصالح الاقتصادية، ولكن في الحقيقة أداة في أيدي الأعيان الذين يدعمون انتفاضات الجماعة بأسرها ضد المظالم العامّة. فإذا بقي أهالي الأسواق على درجة من التفتت، ولم يكونوا مشدودين إلى بعضهم بعضاً بقوة العاطفة، وبفعل المصالح المشتركة، فلن يتمكنوا من فرض ارادتهم على الحكم، ولن يجعلوا تنفيذ رغباتهم أمراً متوقعاً بأية طريقة سويّة. فإذا أخذت قوة عامة الشعب الرئيسية وحدها بعين الاعتبار فسوف تكون مقتصرة على الاحتجاج ضد المظالم الفرديّة. لقد جعلت قيادة العلماء في المدن السوريّة الثورات الكوميونية ضد المظالم التي يشعر بها الجميع عملاً ممكناً؛ إلا أنه في الاطار السياسي الراهن كانت المقاومة ضد الفساد المالي مقتصرة على الثورات التي كانت أهدافها المحدودة ترمي إلى استبدال جهاز من الموظفين بجهاز آخر، يفترض فيه أن يكون فريقاً أكثر تجانساً وانسجاماً. إن موطن الضعف في تنظيم عامة الشعب، ولعله الأمر الذي قد يكون أكثر أهمية، هو التعاون

الضمني بين نخبة العلماء والنظام المملوكي الذي يعوق تطورات أكثر ثوريّة. وعلى الرغم من أن طبقات العلماء والتجار سوف تقاوم الدولة، فإن مصالحها الطويلة الأجل كانت تعتمد على المحافظة على نظام عسكري مستقر. إنها ستقاوم لتعيد الدولة المملوكية إلى شكل الحكم الضمني المشترك بين العلماء والمماليك وليس أبداً من أجل تحطيم العلاقة بينهما تحطيماً كليّاً.

دور العصابات

طُرحت مشكلة خاصة في إدارة المقاومة الشعبية من جانب في دمشق والتي أطلق عليها اسم «زعار». ظهرت كلمة «زعار» لأول مرّة في أواخر القرن الخامس عشر لتدل على العصابات المنظمة من الفتيان في أحياء المدينة. وهذه الظاهرة هي بلا ريب أقدم من العبارة التي تدل عليها، لأنه يبدو أن الزعار كانوا في القرن الخامس عشر نظراء للميليشيات التي كان يطلق على أفرادها اسم الأحداث الذين كانوا ناشطين في الحقبة ما قبل المملوكية. ولهؤلاء أهمية خاصة لأنهم كانوا أكثر الجماعات تنظيماً في المدن المملوكية، ولأنهم، بحكم تنظيمهم العسكري المتوازي، كانوا يشكلون نفوذاً قويّاً كامناً وموازناً للسيطرة المملوكية. لذلك، كانت القوى المحرّكة للعلاقات بينهم وبين المماليك، وسائر سكان المدن، تكشف عن نواحٍ هامة في ميزة المقاومة الشعبية، وعن الأساليب التي كان المماليك يستطيعون أن يوجهوا بها هذه المقاومة بشكل يتوافق مع مصالحهم ومع النظام الاجتماعي القائم.

كانت عصابات الفتيان منظمة على نحو من وعي الذات، ولعلهم كانوا عازبين، يتخذون لهم زيّاً مميزاً لشعر الرأس يدعى القرعاني، ويرتدون أثواباً مرفوعة على اكتافهم كنوع من البزّة النظامية. وكانوا يسمون في الاستعمال الشائع للكلمة بالزعار (الأوغاد)، والزعارى

(الناس الأشرار) وغوغاء الزعران (رعاع الزعران) وغوغاء الحارات (رعاع الأحياء)، والأوباش، وجميعها تعابر ازدرائية، لأنهم، كما سنرى، كانوا الفئة المشاغبة. ولا نعرف عنهم خلاف ذلك سوى القليل القليل. كان بعضهم على الأقل من أصحاب الحوانيت وكان أحدهم نجاراً، والآخر سمساراً، وثالث كان يسمى غزّالاً أو بائع الخيطان. وكان أحد رؤساءهم يسمى ابن الطبّاخ (ابن الطاهي).

وكانت هذه العصابات منظمة في الأحياء التي تقع خارج أسوار المدينة وفي القرى المجاورة، والشاغور، والقبيبات، وميدان الحصى، والصالحية، وباب الجابية، والمزابل، وباب المصلّى، ومناطق محلة جامع حسن والسويقة.. وكانت هذه تسمى الأحياء السائبة في دمشق، وهي احياء لا تزال تحتوي على سكان من ذوي الخلفيّات الريفية التي لم تندمج تماماً في المدينة. ويربط أحد المراجع هذه العصابات بالقيسيين، وهم أحد الفرق القبلية المقاتلة في سوريا. وقد كوّنت هذه المناطق، بنسبة ما يتلاءم مع قوة تماسكها الخاص، قالباً طبيعيّاً لتشكيل العناصر الفتية المشاغبة ضمن نطاقها. لقد كانوا مجذرين في الأحياء، غير أنهم لم يكونوا جزءاً من بنيتها النظامية. فقد كان الحي الحقل الخاص لعمل المجتمع الاسلامي الذي كان الناس يثقون فيه ببعضهم البعض. فلم يكن الحي روح التضامن كما لم يكن عروة الوحدة، بل كان إطار التنظيم والتجنيد.

كان يقود العصابات في كل حي الكبار أو الرؤساء. وفي الحقبة الممتدة من عام ٩٠٢/ ٩٦ ـ ١٤٩٧ إلى ٩١١/ ٠٥ ـ ١٥٠٦، نعرف أربعة من «الكبار» في حي الشاغور. وفي عام ٩٠٣/ ٩٧ ـ ١٤٩٨، مثّل المماليك بجسد قرشي شريف يقال إنه من سلالة النبي محمد (ﷺ). وكان خليفته، بين العام ٩٠٤/ ١٤٩٨ ـ ٩٩، والعام ٩٠٧/ ٠١ ـ

١٥٠٢، يسمى أيضاً السيد قريش. ومن العام ٩٠٧ / ٠١ ـ ١٥٠٢ كان ابن الطباخ أحد الكبار. وعُرف خليفته في عام ٩١٠/ ٠٤ ـ ١٥٠٥ باسم أبو طاقية. وكان كبار أحياءٍ أخرون: الجاموس، الذي رئس عصابات الصالحية حتى العام ٩٠٧/ ١٥٠١ ـ ٢، وابن الاستاذ رئيس عصابات ميدان الحصى من ٩٠٧/ ٠١ ـ ١٥٠٢ حتى ٩١٣ / ٠٧ـ ١٥٠٨، وأبو بكر بن المبارك رئيس المصلّى، وسمكري رئيس باب الجابية الذي نفذ فيه حكم الاعدام في العام ٩١١/ ٠٥ ـ ١٥٠٦. أما الكبار الآخرون الذين نعرف اسماءهم فهم: الشهاب بن المحوجب والسيد ابراهيم، والقاضي تقي الدين قاضي زرع، واسماعيل بن القرواني. وهناك رؤساء العصابات اللصوصية التي لم تكن هويتها محددة بالنسبة للاحياء، مثل هُمَيْل وفطيم الأكباعي.

يمكننا أن نخرج من هذه الأسماء بعدد من النتائج على الأقل. أول كل شيء، كان عدد من الرؤساء يلقبون بالشريف، أو السيد ولا يعرف كيف حصلوا على هذا اللقب لأنه يبدو أن معظمهم كانوا من عامة الشعب، ولأن أحداً منهم لم يكن يحمل لقباً تشريفيّاً من الألقاب التي كانت تعطى لاعيان الطبقة المتوسطة. ولا نستطيع أن نرى تأثيراً دينيّاً واضحاً في سلطتهم، على الرغم من أن لبعض العناصر من الامتياز العائلي أو الطائفي، ما يمكن أن يكون قد شكل عاملاً في هيمنتهم. ويبدو من غير المألوف أن نجد أن أحد القضاة كان رئيساً للعصابات. ويبدو أن قيادة العلماء هي قيادة ذات صفات أو مظاهر متناقضة، الا أنها كما سنرى فيما بعد، ليست غير منسجمة كليّاً مع نشاطات الزعار.

إن النشاط المفاجىء الذي ظهر لدى الزعار بعد عام ٨٩٠/ ١٤٨٥ كان نتيجة للتدهور الاقتصادي والتفسّخ السياسي. ففي زمن المحنة والعوز يزداد عدد العاطلين عن العمل والمعدمين، فتتضخم

الطبقات الاجتماعية المؤلفة من الأعضاء الذين يعيشون على هامش المجتمع. وحين وهنت السيطرة المملوكية بشكل خطير، وبدأت نفوس أهالي دمشق تغلي بالحقد والثورة، برز هذا العنصر الشعبي ذو التكوين النصف كوميوني والنصف إجرامي، ليلعب دوراً كان يتميّز بما لديه من إمكانات لمقاومة النظام الاجتماعي القائم، ولما في هذا المجتمع من نواقص معاً. كما أن علاقات العصابات بمواطنيهم، وبالأعيان، وبالنظام المملوكي أبرزت بوضوح كيفية تولّد العنف، وكيفية السيطرة عليه، وكيف اتخذ وسيلة لمساعدة الهيمنة المملوكية على الاستمرار.

فمن جهة، كان رجال العصابات يمثلون مصالح الأحياء، ويحمونها من الفساد. فقد اعتدوا تكراراً على جباة الضرائب الجشعين. وفي عام ٩٠٢/ ٩٨ ـ ١٤٩٩ هاجموا عملاء حجّاب المماليك، وفي وقت متأخر من السنة نفسها وأثناء وقوع حادثة فوق العادة وبتحريض من العلماء بغية مهاجمة مضطهديهم، عمدوا إلى قتل أكثر من ثلاثين شخصاً من الصالحية بما فيهم رئيس الشرطة، وأكثر من مئة شخص في المدينة ذاتها. وقد كان هؤلاء يغتالون بين حين وآخر جباة ضرائب آخرين. ومن المحتمل أن تكون عدة اعتداءات وقعت في هذه الحقبة المضطربة ولم تنسب إليهم على نحو محدد، هي أيضاً من فعلهم.

ولعل ما يبدو اكثر إثارة هو أن «الزعار» كانوا العمود الفقري للمقاومة التي قامت ضد فرض الضرائب، والتي أدت إلى إقامة الحواجز في الشوارع، ومقاتلة جنود المماليك. وكانت مقاومة الضرائب متزامنة مع المقاومة التي كانت ترمي إلى تصفيتهم هم أنفسهم، لأن الواحدة كانت شرطاً ضرورياً للأخرى. وفي العام ٩٠٧/ ١٥٠١ ـ ٢ شنّ رجال الأحياء معركة شاملة ضد حاكم المدينة، مقاومين التهديدات بحلّهم ومعارضين فرض الضرائب على الأحياء. وانفجر الوضع حين

أتى زعـار الصالحية مسلّحين، بقيادة رئيسهم الجاموس، لمقابلة الحاكم الجديد. وبمرورهم في حين ميدان الحصى، شتموا عدة أفراد من سكانه. فاستغل الحاكم الظرف من أجـل إصدار أمـر بحل الزعـار واعـدام رئيسهم. وتـابع استغـلال فرصتـه هذه وفـرض ضرائب فـادحـة عـلى الأحياء . فاجتمـع أهالـي ميدان الحصـى، والشاغـور لتقديم الاحتجـاج، واقسموا اليمـين عـلى أن يقـاومـوا. وهـاجم جمهـور من الشـاغور العسـاكر، فـامتد القتـال إثـر ذلـك إلى القبيبـات. ووصلت عصابات أخرى تسير، إذا صح التعبير، على أصوات البنادق. كانـوا مسلحين، ورفضوا إقامة الصلاة، ثم أقاموا الحواجز في الأحياء، فواجه المماليك واحدة أخرى من أسوأ المناوشات. ولما عجز الحاكم عن حفظ النظام، أرسل بعض القضاة وشيخ الإسلام لاجراء المفاوضات.

وتباحث مشايخ الأحياء ورؤساء الزعار اثناء المفاوضات التي توالت مع الحاكم، على نحو منفصـل. فطالب الأولون بالغاء الضرائب المختلفة المرهقة على أن تشمل أيضاً ضريبة المفتش الشهرية والضرائب المفروضة على البيوت، كما طالبوا أيضاً بإعدام بعض جبـاة الضرائب. فأعلن الحاكم الغـاء المظالم، ولكن من البديهي أن المشايخ لم يستطيعوا التحدث باسم الزعار. فاستمرت اغتيالات الموظفين الجشعين، ووجد الحاكم نفسه مجبراً على الاعتراف بالتنظيم الخاص بالزعار، على أن يعقد الصلح معهم أيضاً. وفي مقـابلة مع ابن الـطباخ، رئيس شبـاب الشاغور، سلـم الحاكم بأن الأشخـاص المسؤولين مبـاشرة هم الـذين يتوجب عليهم دفع فدية الدم عن الجرائم التي ارتكبوها، أو الاغتيالات التي ترتكب في الأحياء، وأن الأحيـاء ككل يجب أن تعفى من ذلـك. فأدى التحالـف الضمني بين مشايخ الأحياء ورؤساء الشباب إلى كسب هذا النصر لكليهما. ولربما وجد المشايخ الذين يتخذون موقعهم في نقطة

وسط بين النظام وعامة الشعب، أنه في مصلحتهم أن يتغاضوا عن وجود الثائرين الذين يستطيعون أن ينظموا المعارضة بشكل أفضل مما هم يستطيعون، وأنه في مصلحتهم أيضاً أن يستخدموهم كعنصر توازن، دون أن يكونوا هم أنفسهم مسؤولين، وذلك من أجل الاحتفاظ بحريتهم الذاتية في المناورة.

ومع ذلك، لم يمض وقت طويل حتى انفجرت الاضطرابات مجدّداً بسبب الضرائب الجديدة. فاعتقل قادة شباب الشاغور وميدان الحصى، وقتل ابن الاستاذ. وفيما كان الآخرون يقيمون الحواجز في أحيائهم ، هاجم المماليك الشاغور، وقتلوا العديد من الشباب. وتجمع زعار الأحياء الأخرى بغية مساعدة الشاغور، إلا أنهم منوا بهزيمة منكرة، واضرمت النيران في الحي. حينئذٍ منح الحاكم عفواً عاماً، ولكنه رفض اعطاءه لهذه المنطقة المتمردة إلى أبعد حد. وتم العفو عن أبي بكر بن المبارك من حي المصلّى، غير أن رئيس الشاغور اعتقل وأعدم.

ولم تأت المقاومة، في هذه الحالات، من كل حيّ فحسب ، بل من عصابات المدينة ككل. ففي عام ٩٠٧/٠١ - ١٥٠٢ جمع رئيس الشاغور رجالاً من القرى والأحياء الأخرى ليقوم بمعركة مع المماليك. ومرة أخرى في عام ٩١٠/ ١٥٠٤ - ٥ جمع أبو طاقية، رئيس الشاغور، زعار شباب الأحياء المختلفة والقرى بغية إخافة المماليك. ومع ذلك، وبالرغم من هذا التضامن المؤقت في مقاومة النظام، كان زعار الأحياء يكنون في أعماقهم العداوة والبغضاء لبعضهم البعض. وغالباً ما كانوا يتورطون في معارك حزبية عاكسين بذلك مشاحنات مناطقهم. وفي عام ١٤٨٨/٨٩٣ ، انتهى استعراض لغوغاء الشاغور عبر حارة المزابل بقتال ذهب ضحيته عشرة رجال. وفي عام ٩٠٢/٩٦ - ١٤٩٧، أحالت

غوغـاء الشاغـور وميدان الحصى حي باب الشاغـور إلى ميدان قتال. فأغلقت الأسواق أبوابهـا خشية اعمـال السلب والنهب، إلى أن فصل الأمراء بين الأحزاب المتخاصمة. واستؤنفت هذه المعارك في العام التالي، وقاست الأحياء ثلاثة أيام من القتال إلى أن عمل الجنـود أخيراً على تهدئة الوضع في المدينة. وفي السنوات التالية انفجـرت الثارات في الشاغور وفي ميدان الحصى من جديد في قتال مميت. ولم تنجح الجهود المتكررة في تسويـة الخلافـات بين شبـاب الأحياء المختلفـة. وفي العام ١٤٩٧/٩٠٢، أقـام زعـار محلّة القـطاعي احتفالاً لـلاحتفاء بـزعران الشاغور، والمزابل، واحياء أخرى، حضره الرؤساء، غير أن التسوية لم تعش طويلاً، فما أن مضى وقت قصير حتى هاجم زعـار القبيبات ميدان الحصى. ومع أنه كان بإمكان الزعـار أن يتحدوا تحت ضغط التحدّي المتطرّف، إلا أن كرههم بعضهم بعضـاً حال دون ذلـك الاتحاد. لقـد بددت هذه القوى الأكثر شعبية ونفوذاً طاقاتها بشجارات سخيفة تافهة.

ولم يكن تحالف العصابات مع سائر احيائهم الخاصة تحالفاً يعوّل عليه. لقد نشأ «الزعار» من المناطق، ولكنهم بقوا قوةً متناقضة معها. وحين ينشب خصام بين الأحياء والدولة، يكوّن الـزعار تحالفاً. ولكن غير ذلك، يظلمون الأحياء بقدر ما يدافعون عنها ويحمونها. لقد كانوا قتلة، ومجرمين، ولصـوصاً، ونهابـينّ يسطون عـلى الناس لكسب قـوتهم. وكانـوا مسؤولين عن اغتيـالات لا حصر لهـا ولا عـد؛ هـذه الاغتيالات التي بقيت، لسوء الحظ، عصيّة على الفهم ويجوز أن تكون الثارات بين الأحياء هي السبب في بعض تلك الجرائم. فمثلاً، في العام ٩١٠ / ٠٤ ـ ١٥٠٥ قُتل شريفٌ فتىً هو ابن السيد أحمد الصدّاف، فهاجمت الغوغاء حارة العبيـد ابتغاء للثأر. وفي حالات أخـرى كانت العصابات تُستأجر قتلة في عمليات أخذ بالثأر من الآخرين.

أما الدوافع لارتكاب جرائم أخرى فكانت اعتبارات إجرامية صافية. لقد كانت عصابات الغوغاء من اللصوص تعمل في المدينة. وكانوا يبعثون الرعب في قلوب الناس لكونهم نهابين. في العام ٩٠٣/ ١٤٩٧ ـ ٩٨ نقل الأمراء بضائعهم إلى الحصن لحمايتها من مسببي الشغب في الأحياء. كما أقيمت الحواجز في بوابات المناطق خوفاً من سطو الزعار. وفي العام ٩٢٢/١٥١٦، عاد الزعران، على أثر تحرّرهم من التقييد بسبب انهيار الامبراطورية المملوكية، ثانية إلى القيام بعمليات نهب وسلب في دمشق، وإلى مهاجمة الجنود الفارّين. فقد نهبوا واحرقوا الأحياء التي قصّرت عن رشوتهم، فغادر موظفون رسميون عديدون إلى القاهرة بصحبة السلطان المنسحب مولين الادبار خوفاً على حياتهم. .واستمر الزعار في مهاجمة امراء المماليك فترة امتدت إلى ما بعد وصول العثمانيين. وطوال هذه العقود كان الأعيان مصابين بالهلع، ولم يعد رؤساء القبائل البدويّة يجسرون على العيش والسكنى في دمشق.

علاوة على الاعتداءات الفظّة، بلغ إجرام العصابات درجة كبرى من التعقيد في وضع خطط الحصانة الرشويّة، وابتزاز المال، وجرائم مالية أخرى. فكانوا يتملّصون من دفع الضرائب، مثلاً، ويجعلون الآخرين يسددونها عنهم. وفرضوا على بعض التجار أن يدفعوا لهم بدل حماية حتى يتمكنوا من الاستمرار في عملهم التجاري بينما وضعوا في دكاكين أخرى شركاء لهم في الجريمة ليقوموا بأعمال تجارية لمصلحتهم، ويعمدون إلى حمايتهم وتخليصهم من دفع الضرائب بالاضافة إلى اكراه المشترين على دفع أسعار باهظة ثمناً لمشترياتهم. لقد كان الزعار جماعة من الابتزازيين المنظمين في دمشق في أوائل القرن السادس عشر.

وهكذا ظهر الزعار في بعدين اثنين: فمن جهة كان انفصالهم

الجزئي عن سائر المجتمع المديني، وتنظيماتهم المتحدّية والواعية لذاتها، وعلامات خاصة بهم وهويات محددة، وعنفهم الصاخب في المدينة.. كانت هذه جميعاً قد أعطت عصابات الزعار مظهر الكتل الشعبية المنسلخة عن مجتمعها. ومن جهة ثانية، كانوا أيضاً ممثلين للحياة الكوميونية لدمشق. وبسبب ارتباطهم بالأحياء التي نظموا أنفسهم فيها، كان العديدون منهم حرفيين أو أصحاب حوانيت... وهكذا، وخلافاً للطبقة الشعبية المنسلخة عن مجتمعها، أنتسب هؤلاء إلى الشعب العامل. علاوة على ذلك، وبالرغم من أن معظم قياداتهم نبعت من صفوف عامة الشعب، فقد انخرط في حركتهم اعيان كوميونيّون ودينيون.

ومن أجل تبليد الحركة الخطيرة التي تندفع بها قوة الغوغاء، أخذ المماليك هذه الناحية المزدوجة بعين الاعتبار. فجند المماليك هذه العصابات في جيوشهم كفرق مساندة من المشاة. فقد حمل الضغط الناجم عن المعارك الحربية المتواصلة ضد العدو الخارجي والبدو، المماليك على طلب العون العسكري من سكان سوريا. وبدأت في عام ١٤٨٥/٨٩٠ مرحلة من التجنيد المكثف في المدن، وفرض الضرائب على الأحياء من أجل الانفاق على المساعدة العسكرية الاضافية بسبب الصراع مع الامبراطورية العثمانية على أضنة وطرسوس. وفي العام ١٤٨٨/٨٩٣ جرى استعراض «زعار» الشاغور في موكب رسمي، وفي ١٤٩٠/٨٩٥ تجمع حوالي ثلاثة آلاف رجل من الأحياء للقيام بالخدمة في فرق المشاة العسكرية، وجرى استعراضهم أيضاً مسلّحين ومجهزين تجهيزاً تاماً، وذلك في احتفالات عامة. وكان الزعران المساعدون يستعرضون في كل أزمة عسكرية لاحقة؛ ومن المحتمل أن يكون الحكام والامراء القياديون هم الذين يدفعون لهم الرواتب للقيام

بالحروب أو الحملات ضد القبائل البدوية، ومن أجل تهدئة الثورات والمشادات التي كانت تقوم في القرى. وجرى استعراض الزعران بغية القيام بحملات عسكرية في الأعوام ٩٠٦/ ١٥٠٠ ـ ١، و٩١٠/ ٤ ـ ١٥٠٥ و٩١٣/ ١٥٠٧ ـ ٨، و٩١٤/ ٠٨ ـ ١٥٠٩، حين انضموا إلى حملة في حوران. وقد استمر شباب العصابات في خدمة النظام الجديد بهذه الطريقة، حتى بعد أن غزا العثمانيون دمشق. وفي العام ٩٢٧/ ١٥٢١ مثلاً، حرض الحاكم العثماني في دمشق من أجل زيادة الدعم لعصيانه، افراد الشعب على القتال لحماية أنفسهم وعائلاتهم ضد الاتراك. فنادى على الفتيان في الأحياء وأمرهم بتشكيل عراضه ـ وهي تنظيم استعراض بالسلاح. حينئذٍ عين آمراً لكل فرقة. كما أن الزعار كانوا مستخدمين في الاستعراضات الاحتفالية، وكانوا يشكلون جزءاً من المواكب التي كانت تنظم للترحيب بالحكام الوافدين حديثاً، وبالسفراء، أو الوجهاء من ذوي الشأن العالي.

لقد سلّح المماليك وجهزوا عصابات الزعار، وكرّموا رؤساءهم، وربما كانوا يدفعون لهم الأموال لقاء ولاءاتهم بغية استخدامهم كقوات عسكرية موازية واحتياطية. ولو لم يخلق المماليك منظمة الزعران بالفعل، لكانت سياستهم قد ساهمت حتماً في تماسك الأحزاب. غير أن ما حصل كان تقوية العصابات وتطوير العلاقات التي كانت تزداد وثوقاً يوماً بعد يوم بينهم وبين المماليك

وعزز هذه الصلة الحميمة واقع أن شباب الغوغاء كانوا مفيدين في الحروب الأجنبية والأهلية على السواء؛ ونتيجة لذلك تعهدهم امراء فرديّون وأحزاب، كما تعهدهم النظام بالذات. وفي عام ٩٠٣/ ٩٧ ـ ١٤٩٨، جرى تنظيم الزعار توقعاً للقتال، في فرق اضافية مساعدة، كما جرى استعراضهم في ميدان سباق الخيل جنباً إلى جنب

مع الجنود النظاميين. وفيما كان حيّا القبيبات وميدان الحصى يساندان العصاة، كان حيا الشاغور والصالحية يساندان النظام. كان الأمير الثائر آقبردي يعيش في القبيبات، وكان الزعران الذين ساندوه هم من رجاله واتباعه، غير أنه من المحتمل أن تكون احياء أخرى قد اتخذت موقفاً منحازاً كردة فعل لعداواتها الغارقة في القدم. وسارع المماليك إلى استغلال التوترات التي اجتاحت المدينة. فكانت النتيجة اراقة الدماء. ونشطت أعمال السلب والنهب، التي عكست هذه العداوات البيكوميونية بقدر ما عكست الولع في القتال، ومآثم اللصوصية البحتة. ولم يستتب النظام إلا حين وصل الجنود من مصر، وتسلم زمام الأمور حاكم جديد هو قرطباي الذي شتت العصابات التي كان اعداؤه قد نظمَوها وحظّر عليهم حمل السلاح.

حاول قرطباي في الوقت نفسه أن يحشد القوات المساعدة من بين أبناء الشعب، وبما أن الزعار كانوا يعارضونه، فقد دعا الحرفيين المؤهلين المهرة، والتجار - كالبنائين، والطحانين، والخرّاطين، والحذّائين - لمساعدته في ملاحقة المتمرّدين. ومع ذلك، فقد رُدّت لهم خدماتهم حقداً وضغينة. ففرّ النجارون والبناؤون من دمشق مفضلين ذلك على تجنيدهم الإلزامي ولأن خصومات الأمراء لم تكن شأناً يعنيهم.

كان للغوغاء دور هام في الحرب الأهلية التي كانت تلوح في أفق عام ٩١٠/ ١٥٠٤ - ٥ إذ طلب اليهم أن يقسموا يمين الولاء للسلطان، فطلبوا مقابل ذلك أن يُعيِّن أمين لكل حيّ. ويصعب تقويم المغزى من هذا الطلب، كما يبدو أن تعيين أمين كآمر للحيّ يتضمن الاعتراف بالمكانة الإضافية للزعار. ويمكن أن يكون أيضاً ضمانة لحماية المماليك للاحياء في حال نشوب القتال. وعلى أية حال، كان

«زعـار» ميدان الحصى والقبيبات قد استعرضوا في ميدان سباق الخيل. ومع ذلك، فإن شباب الشاغور والأحياء الأخرى والقرى المجاورة الذين شجّعهم ضعف الدولة وتعاظم قوتهم، انطلقوا يعيشون في البلاد سلباً ونهباً. وقد زودهم الأمـير الثائر أركماس بـالأسلحة، وأجـرى لهم أيضاً استعراض عسكري من أجـل تهدئتهم، فـأظهروا بسيـرهم العسكري المنضبط تقدماً على الجنود النظاميين؛ كما أن قوتهم، وحسن تنـظيمهم، وتفوقهم على الأتراك انتزعت لهم اعترافاً عالياً بمكانتهم، فَخُلِعت على الزعران أوسمة الشرف تكريماً لهم، الأمر الذي أدى إلى تجاسرهم على طلب رواتب منتظمة. ومع ذلك، حذر الحاكم الذي قوي بالتعزيزات التي أتته من مصر، فيما بعد، بأنه لن يتسامح مع أية حركة عنفٍ. فلزم الزعـار الهدوء.

ومن أجـل الابقاء عـلى هـذه الـروابط الحـزبيـة بـين المـماليـك والـزعـار، عمـد الأمراء إلى تعهـد مجمـوعـات من الاتبـاع والأنصـار الخصوصيين، فجرى استئجار الـزعـار كـأفراد عصـابات. وفي العـام ٩٠٤/ ٩٨ ـ ١٤٩٩، تم توقيف المجرمين، واكتشـف بـأنهم كانـوا في خدمة علي بن شرباش، الذي كان أخا لزوجة أحـد الأمراء. وبشكـل مماثل، وفي عام ٩١٠/ ١٥٠٤ ـ ٥ حين قتل الغوغاء أحد المشـايخ في زاويتـه، سرت شـائعة بـأن القتلة كانـوا ينفـذون أمـراً لأحـد الأمـراء القياديين. واستخدم الأمراء الزعران أيضاً كقاطعي طـرق أو سفاحـين لالقاء الرعب في قلوب الأعداء وبغية ابتزاز الأموال. وكان أركماس وهو موظف مملوكي كبير في دمشق في عام ٩١١/ ١٥٠٥ ـ ٦، والذي كان له جماعة كبيرة من الأنصار كوّنها من الزعران خلال الحرب الأهليـة في عام ٩١٠/ ١٥٠٤ ـ ٥، سيداً لهـم وذا صفـة مميّزة. وكان أحد الزعـار الذين مشوا في استعراضات اركماس العسكريـة ـ وكان أيضـا

رئيساً لعصابة إجرامية ـ يدعى فطيم الأقباعي، وهو زوج لاحدى خادمات اركماس. في هذه الحالة، كانت علاقات السيد والمسود بين الأمراء والرعاع قد اتخذت صيغة كلاسيكية. فقد قيل إن اركماس استأجر عدداً كبيراً من الناس إضافة إلى مماليكه، وأطلق يدهم في دمشق، لكونه غير راغب في ضبط نفوذهم ولا يريد تنفيرهم فتبطل مساندتهم ودعمهم له. وهكذا، حين بدأ زعار الشاغور بقيادة أبو طاقية تحصين حيهم ببناء أبواب جديدة، لم يرغب في التدخل، ولم يجبره على جعل الزعران يكفّون عن اقامة التحصينات سوى الضغط الذي مارسه عليه امراء آخرون الذين هددوا بفضح أمره لدى السلطات في القاهرة. فامراء أمثال ارقماز حوّلوا الرعاع من فرق مشاة عسكرية مساندة للدولة إلى اتباع خصوصيين. وكان هذا بعداً آخر في تعقيدات أدوار الرعاع السياسية في دمشق، والعلاقات بين عامة الشعب والمماليك.

إن تشابك ادوار الرعاع المتناقضة هذه أثّرت تأثيراً شديداً في تواتر الأحداث في التاريخ الاجتماعي الدمشقي في العقود الأخيرة من الحكم المملوكي. فحين برز الزعار بعد العام ٨٩٠/١٤٨٥ شجع النظام نفسه تماسكهم، وجعل منهم عاملاً بارزاً في ميزان السياسة المدينيّة. إذ أن التوظيف في الجيش والاستعراضات العسكرية زادت في وعيهم الذاتي لقوتهم. فكانت النتيجة ازدياداً في حدة القتال الداخلي بين الأحياء، وارتفاعاً في مستوى العنف الاجرامي. وطالما كان المماليك في حاجة إلى الرعاع، كان عليهم أن يطلقوا أيديهم داخل المدينة. وقد بلغ العنف الداخلي، وجرائم الزعار ذروتهما في الحرب الأهلية لعام ٩٠٣/ ٩٧ ـ ١٤٩٨، فسعى قرطباي الحاكم الجديد إلى ضبط نفوذهم وذلك بتجريدهم من الأسلحة، وحل العصابات. فلم تعط جهوده سوى نتائج قليلة. واستمر النظام بتنظم «الزعار» من أجل حاجات

عسكرية واحتفالية. وظهر خطر هذه السياسة في العام ٩٠٧/ ٠١ ـ ١٥٠٢ حين رعى الرعاع ثورة شعبية كبرى ضد الحكم. ولم تعش الجهود التي بذلت فيها بعد من أجل حل عصاباتهم مدة طويلة. فلقد كان للأمراء الفرديين مصالح هامة في تعهد هذه العصابات وحمايتها، فاستؤنفت الاستعراضات العسكرية والاستقبالات الرسمية مرّة أخرى. وحال انقسام الامراء دون الأخذ بسياسة منسجمة حيال الزعار، فزادت الحرب الأهلية في عام ٩١٠/ ١٥٠٤ ـ ٥ في قوتهم أيضاً. وكان كل استعراض عسكري يجري لهم في ميدان سباق الخيل يعمل على رفع درجة الاحترام لأهميتهم الذاتية بالنسبة لانضباطهم وقوتهم الذاتيين، وبمقارنة ذلك مع انضباط وقدرة الجنود النظاميين. وفي الحقيقة، لقد أتى الزعران ليلحقوا الاحتقار والازدراء بالمماليك وبالحكم. وهكذا، حين شعر النظام بقوته، توقف عن المهادنة وشراء الصمت أو المساندة، وعمد إلى اعتقال قادة الزعار وأعدامهم. وحاول الحكام تجريد الرعاع الذين كانوا قد سلحوهم من أسلحتهم، وتشتيت الرجال الذين كانوا قد جمعوهم، وتبديد القوى التي كانوا قد رعوها. فلقد كان الاحتفاظ بهم منضبطين قضية ذات أهمية قصوى. إذ أن تنظيمهم، واشتراكهم في التبعية للأمراء، ومقاومتهم للضرائب، غالباً ما كانت تتضمن تهديداً مباشراً لسيادة المماليك على دمشق. والأمراء الذين كانوا متسامحين في أعمالهم في السلب والنهب التي كانت موجهة ضد سائر أبناء الشعب، وكان هذا التسامح طريقة لشراء مؤازرتهم، كانوا أيضاً يخشون من أن تنقلب قوة الزعران عليهم.

هذه العلاقات المتشابكة بين الزعران والمماليك وسائر افراد الشعب كوّنت نمطاً من الأفعال أصبح معه عنف الرعاع جزءاً من توازن دمشق السياسي. لقد برزوا أحياناً كعدو للدولة أكثر ما يكون تنظيماً

وشـراسة . ولقـد دافعوا عن الأحيـاء، وتحـدوا الضـرائب، واغتـالـوا الموظفين؛ إنما كانت هذه الحماية موجهة في الأساس إلى إضعاف الدولة وتقوية أنفسهم. فانعدام الضمير لدى الرعـاع في التمـاس اسباب معيشتهم أعطى المماليك الوسيلة إلى تحويل قـوى الزعـار، والسيطرة عليها، وحتى استغلالها من أجل مصـالحهم الخاصـة. فجُنّد الزعـار واعطوا رواتب كأتباع للمماليك وكقوى عسكـرية إضـافية. ولمـا لم يكن باستطاعة الحكومة أن تسحقهم أو تشتري إذعانهم، فقد اختارت نقطة وسـطاً، وهي السماح للزعـار بأن يعتـدوا على بقيـة المدينـة بالسلب والنهب، وهو العمل الذي كانوا مهيئين تماماً لاستغلاله. فكـان النظام قد وجد وسيلة للسيطرة على عنف الطبقات الدنيا وتوجيهها، مستفيـداً من ابنائها في كل حين بمثل القمع، ومقسّماً مصالحهم بـين المعارضة والتعـاون ـا أن «الزعـار» لم يسعـوا إلى مركـز منتظم في المجتمـع المملوكي، وإنما سعوا إلى الوقوف في الفرج الفاصلة بين عامـة الشعب والنظام وإلى أن يكونوا طفيليين عـلى كل منهـما، فلم يكن بالإمكـان، والحـالة هـذه، إيجاد تحـدٍّ سياسي منبثـق من الأحيـاء. وبهذه العـلاقـة المزدوجة في المقاومة والتعاون، كانت القدرة على القيـام بعمل سيـاسي منظم من قبل الاحياء قد تم كبتها، ومنعت المقاومة النظامية من الخروج إلى النور. لقد تحطّم الامكان الثوري للزعـار المنسلبين. فقبلوا، بدلاً عن ذلك، بشروط هذا النظام القاسي. إذ أن العنف السياسي تحول إلى مجرد عنف اجرامي. واستـطاع المماليـك من خلال رعـايتهم لعنـاصر الطبقة الدنيا ضبط نفوذهم والهيمنة على المدن.

السيطرة المملوكية على الأعمال العسكرية الشعبية

بغضّ النظر عن أحداث معيّنة في المقاومة الشعبية، أو معـارضة الزعار للسلطة المملوكية والضرائب المملوكيـة، فإن الخبـرة العسكريـة

الشعبية، وإمكانية استقلالية القوى الشعبية، كانت تطرح مشكلة خطرٍ ممكنٍ وعامٍ أكبر يتهدد السيطرة المملوكية. فلقد كان على المماليك أن يعتمدوا على مساهمة الشعب في الدفاع عن المدن اثناء الحملات الأجنبية، وفي الحروب الأهلية المملوكية بخاصة. وبالرغم من أن الحرب كانت تشن من على صهوات الجياد، كان المشاة يستخدمون للقيام بأعمال الحصار ويستعملون طُعماً مضللاً لتحويل قوات العدو عن الأهداف الأصلية، ولتلقي ضرباته وإرباكه، بينما تكون نخبة المدافعين تسعى إلى النصر من على ظهور الخيل. جميع النشاطات العسكرية الجماهيرية، إذن، كان ينبغي أن تراقب عن كثب من جانب المماليك لمنع خبرة أهل المدن من أن تستخدم ضدهم. وإذا كانت المقاومة العنيفة الصادرة عن شعب مولع بالقتال لا يمكن تفاديها، فعلى الأقل لم يكن تنظيم العمل العسكري أبداً ليقع في شراك الحماية المستقلة التي يقوم بها عامة الشعب.

ومع ذلك فقد كانت الخبرة العسكرية الشعبية واسعة النطاق. فقد جند المماليك في دمشق وحلب في الأعوام ١٢٦٠/٦٥٨، و ١٢٨١/٦٨٠ اثناء معركة حمص، عامة الشعب من أجل الدفاع عن مدنهم ضد المغول. وفي أعقاب هذه المعركة، تم جمع القوى البشرية العسكرية الاضافية، في أسواق دمشق، وبذلت الجهود لتعليم أصحاب الحوانيت والطلاب والمشايخ كيفية استخدام الأقواس والنبال. وصدرت الأوامر إلى عرفاء الأسواق لتسجيل أسماء الرجال المتوافرين وللمساعدة في تنظيم التدريب. ومرة أخرى في سنة ١٢٩٩/٦٩٩ ساهم عامة الشعب الدمشقي بجزء كبير من الدفاع عن المدينة. وعلى أثر هزيمة المماليك، تجرؤوا على مهاجمة القوى المحتلة حين سرت شائعة بأن جيش نجدة كان قادماً من مصر. وحين تقهقر المغول جرى تنظيم عامة

الشعب لتدافع عن المدينة، تحسّباً لمعركة أخرى، فرتب العرفاء عمليات تدريبات وتمارين عسكرية. إلا أن المماليك عينوا آمراً ليتولى قيادة كل سوق. ولم يجر تدريب أصحاب الحوانيت والحرفيين فحسب، بل تم تدريب المشايخ والطلاب أيضاً على القتال وذلك بمساعدة العلماء. وقيل إن خمسين ألف رجل كانوا قد سلحوا أنفسهم بقدر المستطاع من أجل المعركة المنتظرة مع المغول العائدين. وفي العقود الأخيرة كان أصحاب الحوانيت والأحداث هم الذين دافعوا عن الاسكندرية ضد الفرنجة. وفي السنة المشؤومة ٨٠٣/ ١٤٠٠ كان أبناء عامة الشعب الدمشقي والحلبي الذين انضموا إلى جيوش المماليك لمقاومة اجتياح تيمورلنك، قد سحقهم الهجوم الضاري سحقاً.

ولم يتطلب الدفاع المحلي وحده كتائب المشاة التي جندها المماليك من أبناء عامة الشعب فحسب بل كانت الحملات الأجنبية كذلك بحاجة إليهم. فاشترك فقراء القاهرة في الحروب المضادة التي شنّت في سوريا على الصليبيين. وفي العام ٧٨٥/ ١٣٨٣، جمعت الضرائب الشعبيّة في حلب، ودفع مبلغ ألف درهم لكل رجل كان يقاتل التركمانيين. كما أن الحروب التي شنت في أواخر القرن الخامس عشر، وأوائل السادس عشر ضد العثمانيين، والجهود التي بذلت من أجل قمع حركات البدو في سوريا تطلبت أيضاً ضرائب إضافية. وبالاضافة إلى البدو أو التركمانيين الذين كانوا عادة ينضمون إلى الجيوش، جند المماليك كتائب مشاة في القرى الواقعة في منطقة نابلس، كما جندوا مشاة من أهالي دمشق وحلب. وكان الزعار ووحدات أخرى من المشاة قد جندوا تجنيداً إلزامياً في بعض الأحيان، وذلك بالطلب إلى كل حيّ أن يقدم الرجال، أو يستأجر البدائل. وغالباً ماكانت تدفع أجور هؤلاء من أموال الضرائب التي كانت تفرض على سكان الأحياء.

وكانت المساعدة المقدمة مجاناً من الأفراد تدعم أيضاً القوات المملوكية. فتقليد الجهاد المقدس الإسلامي، كان يحض العلماء والمتصوفين والمشايخ الفقراء والطلاب على الانخراط في صفوف الحملات المملوكية، ويعزز التعاون بين النظام وعامة الشعب. لقد دعمت هذه الجماعات الحروب المضادة على الصليبيين، كما قاتل المتطوعون ضد أرمينيا. وحين جلبت الحملات ضد الصليبيين في القرن الخامس عشر السفن الاسلامية إلى جزيرتي قبرص ورودس، انطلق المتطوعون أيضاً لمحاربة الفرنجة. ولم تكن أي من هذه الحملات مع ذلك، لتثير المشاعر الدينية، أكثر مما فعلت الحرب ضد هراطقة جبل كسروان في لبنان. فقد اندفع العلماء يثيرون، بمواعظهم غضب الجماهير، حتى أن الفلاحين اندفعوا يقاتلون أهالي الجبال. وفي جميع هذه الحالات لعب عامة الشعب دوراً مساعداً في الحملات التي نظمها المماليك.

والدلالة الأهم في قدرة المماليك على استخدام القدرات العسكرية الكامنة لدى العامة من أبناء المدن، كان نجاحهم في تجنيد الجماهير في الحروب الأهلية المملوكية. فالقوات المساعدة كانت تقاتل بالحجارة والأقواس والنبال، وتنهب وتنهك القوات المضادة، وتسترد الأسلحة المستهلكة، وكان لتورطها هذا نتائج مهمة على الصراعات الحزبية. فبالرغم من أن أفراد عامة الشعب كانوا عادة يعدمون أية طموحات سياسية، فقد استطاع المماليك أن يجرّوهم إلى المساهمة في مساندة النظام. ولم يكن في معظم هذه الأحداث في قاهرة القرن الرابع عشر، أي شكل للدعم الشعبي للنظام، أو لمعارضته، إذا لم يكن لدى الجماهير أية حرية خاصة بها. وقد جرى أول تسجيل للتورط الشعبي غير المنظم في الحروب الأهلية بعد وفاة السلطان الناصر محمد في العام ١٣٤١،

وكان هذا التورط عاملاً أساسياً في كل أزمة رئيسية كانت تحصل في القاهرة طوال المدة المتبقية من القرن. ففي النضال الذي جرى في الأعوام ٧٤٢/ ٤١ ـ ١٣٤٢ و٧٤٣/ ٤٢ ـ ١٣٤٣، دعم عامة الشعب كلاً من الأحزاب المملوكة، ثم في ٧٦٨ ـ ٧٠/ ٦٦ ـ ١٣٦٨ و٧٨١ ـ ٨٣/ ٧٩ ـ ١٣٨١، جمع الأمراء المساعدين من أبناء الجماهير.

وفي الحروب الأهلية الكبرى التي بدأت في العام ٧٩٠/١٣٨٨، تورط عامة الشعب في كل المدن الرئيسة. وقد لعبت الأوضاع الاجتماعية في المدن المختلفة، بالطبع، دوراً في تشكيل فرق التابعين التي الفها المماليك، وفي تصرف وسلوك عامة الشعب. وقاتلت الغوغاء في القاهرة إلى جانب كل من السلطان برقوق وأخصامه، حيث كان يلبغا الناصري ومنطاش ينقلان التأييد من جهة إلى جهة مضادة وفاقاً للمد والجزر في الانتصارات، أو في عروض الرشاوى، أو فرص السلب والنهب. وكان أبناء العامة يتصرفون كجمهور غير منظم ساعين فقط إلى الكسب المادي الأقرب تناولاً، لأنه لم يكن لديهم أي ولاء عميق لأي حزب من الأحزاب. فقد دعمت الغوغاء أولاً السلطان برقوق، ثم انقسمت على نفسها، حيث فر بعضها وانضم إلى المتمردين. وبانتصار المتمردين واستيلاء يلبغا الناصري على السلطنة، نشب القتال بينه وبين منطاش فاستخدم يلبغا مركزه ونفوذه، وأشار إلى العامة بنهب منطاش وسلبه. واشترت، مع ذلك، الرشاوى، مرة أخرى، المساعدة الشعبيّة لمنطاش أيضاً. وفي خضم هذه الفوضى، أعاد رجوع **برقوق** تكوين مجموعته من الاتباع والأنصار الشعبي. وفيما أهمل منطاش الجماهير، اجتهد برقوق مرّة أخرى في شراء التأييد الشعبي لنفسه.

ومن جهة ثانية، كانت المدن السوريّة تبدو وكأنها أفضل تنظيماً، وأقل تقلّباً، تحفزها بشكل أكثر ثباتاً وانسجاماً اعتبارات سياسية

واجتماعية هامّة. كانت دمشق مستقطبة بين جماعتين حزبيتين تسميّان قيس وكلب، وقد قسم التوتر الضمني العامة، فدعمت قيس السلطان برقوق، فيما دعم بنو كلب بالتعاون مع احياء ميدان الحصى، والصالحية والشويكة، منطاش. وقد عارضت عناصر أخرى من عامة الشعب أيضاً السلطان وساندت المتمردين.

لقد أبرزت الحروب الأهلية التوترات الكامنة، فتجند جزء كبير من السكان إلى جانب منطاش. فمنذ العام ١٣٨٩/٧٩١ كانت أغلبية عامة الشعب قد عملت على دعمه بصورة مستقرة خلال ثلاث سنوات من الشدة، والحصارات، والمعارك ضد قوات السلطان برقوق والمواطنين المرافقين لها. وقاومت المدينة والقرى المجاورة لها جهود برقوق في استعادة سيطرته على سوريا في العام ٧٩١ / ١٣٨٩، ثم تمرد فيما بعد عامة الشعب حين صادف ان كان نائب برقوق غائباً عن المدينة. وكان هذا تمرداً شعبيّاً حازماً ومدعوماً ضد السلطان الشرعي، تحفزه معارضة سياسية متينة. وكان السبب المباشر لهذه المعارضة هو إساءة معاملة العامة والضرر الجائر الذي الحقه جنود برقوق بالاحياء العديدة؛ غير أن الواضح البيّن هو خيبة الأمل العميقة الشاملة التي أحدثها نظامه في نفوس الناس. إذ أن حكم برقوق أدخل فترة من الضائقة المتزايدة في الشدة. فقد أتى إلى الحكم المماليك الجراكسة الجشعون وبدأت منذ ذلك الوقت تظهر العلامات الأولى للانهيار الزراعي والتضخم النقدي والضرائب الظالمة إلى حد بعيد. وقد تبلورت المفاسد المملوكية في دمشق في عدم رضى دائم وفي الاعتقاد بأن تغيير السلطان يمكن أن يفيد كل إنسان. فاستغل عدد كبير من الدمشقيين الحروب الأهلية لالقاء دعمهم في الجانب الذي كان يمنيهم بأكبر الآمال في المستقبل. ولسوء الحظ، لم تكن النتيجة كسب عداوة السلطان فحسب، بل إيقاظ

العداوات الكامنة في أعماق نفوس العامة ذاتها.

وبالرغم من هذه المشاعر القوية، لم يكن سكان المدينة تواقين دائماً إلى التورّط في معارك مملوكية. فقد كانت الجهود المملوكية لتنظيم العامة وتسليحهم شروطاً أساسية من أجل اشتراكهم الفعّال في الحروب الأهلية. ونظم منطاش، بتروٍ وقصد، حي ميدان الحصى ثم سلحه ليحارب لحسابه، في حين أنه، في حالة أخرى، حث الحاكم الناصري الذي كان يدافع عن المدينة في العام ١٣٩١/٧٩٣ لمصلحة برقوق، القضاة من أجل تنظيم العامّة فريقاً فريقاً (طائفة طائفة)، وسوقاً سوقاً، وحيّاً حيّاً، وفاقاً لفئات المدينة الكوميونية الطبيعية، وذلك من أجل محاربة منطاش. وقد أُربك سكان الصالحية المتعاطفون مع منطاش بالضغوطات التي جاءت من الطرفين كليهما لجعلهم ينضمّون إلى معارك مرهقة ومكلفة. أما في دمشق، فلم تكن الغوغاء المتقلّبة والتي يسهل شراؤها التي حفزت على الاسهام في الحروب الأهلية، بل الذي فعل ذلك هو التشابك المعقد للضغائن المحليّة، ومصالح الاعيان الخاصة، ومشاعر الأهالي حول توقعاتهم المأمولة في ظل حكم مملوكي أو آخر.

وعرضت حلب أسساً مماثلة لاشتراكها في الحروب. فقد خلقت الانقسامات العميقة في صفوف أهالي المدينة حزبين اثنين. فتعاضدت منطقة بنقوسا التي كانت تقع خارج الأسوار، بقيادة قضاتها ومشايخها، مع منطاش في العام ٧٩١/ ١٣٨٩ في معركة، جعلتها التناقضات السابقة معركة شرسة. وقيل إن قضاتها الشافعيين قد وعظوا ضد رذائل العلماء، وربما كان ذلك موجّهاً ضد مناهضي حي بنقوسا. إلا أن البنقوسيين هزموا واعدم القضاة الذين شاركوا في المقاومة. وفي العام التالي ظهر منطاش في حلب، فعاد البنقوسيون إلى مساندته مرّة أخرى، وعملوا معاً على محاصرة

القلعة. ولكن حين أجبر منطاش على الانسحاب، أخذ المدافعون بثأرهم فعملوا في حي البنقاسيين سلباً ونهباً وأعملوا سيوفهم في رقاب الناس فقتلوا حوالى ثمانماية شخص. لقد عمل المنتصرون على إبادة البنقوسيين الذين قادتهم عواطفهم المضللة إلى الكارثة، من غير شفقة أو رحمة.

وفي الحروب الأهلية التي تلت اجتياحات تيمورلنك كان ابناء عامة الشعب ناشطين على نحو متساوٍ على جهة أو أخرى، أو على كلا الجهتين. وعاضدت عامة الشعب في حلب الحاكم نوروز ضد السلطان فرج في العام ٨٠٩/ ١٤٠٦. أما في دمشق، وبعد مضي ثلاث سنوات، حارب الناس إلى جانب فرج حتى سنة وفاته في ١٤١٢/٨١٥. وقد شارك أيضاً عدد كبير من عامة الشعب في القاهرة في القتال. وحصلت أحداث أخرى على نحو متفرّق في القرن الخامس عشر. وفي العام ٨٤٢/ ٣٨ ـ ١٤٣٩، جُند أهالي حلب لمقاتلة الحاكم المتمّرد تغري ورمش، فنهب الشعب مركز قيادته، ورشقوا المتمردين بالحجارة حين حاصروا المدينة، واجبروهم على الفرار بعد أن أنهالوا عليهم بالأقواس والنبال. وقاوم الفلاحون في انطاكية أيضاً، تغري ورمش بالنبال والحجارة. كما أن القتال في القاهرة ورّط العامّة في نفس الوقت أيضاً. وفي بداية القرن السادس عشر جذبت تمردات دمشق الجماهير مرّة أخرى.

كان السلطان والأمراء يلتمسون الدعم الشعبي بفعالية في جميع هذه الحالات، وكانت الدوافع والإغراءات متعددة الأنواع. ومع أن الجماهير لم تكن منظمة، فقد اعطتهم اعدادهم فاعلية ضمنية لانتزاع بعض التنازلات من جانب المماليك. وكان لا بد من انفاق المال على محرّكي الشعور العام للمتاجرة بالشائعات، والحث على أعمال الشغب، وتنظيم المظاهرات والتجمعات الشارعيّة. وحين هيّأ الأمراء في

دمشق عصياناً في العام ١٢٩٦/٦٩٥، لم يتخذوا الحيطة في ملء الحصن بالطعام والسلاح فحسب، ولكنهم ضاعفوا «إحساناتهم» لعامة الشعب. وأغدق الكرم على المتسوّلين والزعران على نحو مماثل بغية خلق اتباع، حتى أن السلطان منح مرّة أوسمة الشرف لخدم الحمّامات. واتهم الأمراء في أوقات أخرى بتدبير مكائد الثورة وإرسالهم رسائل إلى الأسواق تحث على الدعم الشعبي.

وكان الغاء الضرائب أسلوباً آخر لكسب عطف الجماهير. ففي اللحظات البائسة من عام ١٣٨٩/٧٩١ ألغى السلطان برقوق الضرائب استجابة لمبادرة صدرت عن المتمردين، ليحث على قيام الجميع بدعم عرشه المترنح. وبشكل مماثل، ألغى أحد الأمراء المتمردين في العام ١٤١٣/٨١٥ الرسوم على الأسواق، والمكوس اللاشرعية، وذلك من أجل أن يكسب أهل دمشق إلى جانبه. وكان بإمكان الأمراء أيضاً أن يحاولوا كسب الدعم بتمتعهم بسمعة حسنة بسبب قيامهم بأعمال خيّرة. فلقد تشفع عامة حلب مرّة للأمير تغري ورمش والتمسوا له الرحمة لأنه كان قد اعتنى بالجامع الكبير فربح بذلك استحسان العلماء والمتصوفين. وفي العام ٨٦٥/ ٦٠ ـ ١٤٦١، كان الحاكم جانم الذي هزمت ثورته مرّة دهماء دمشق الحاقدة، قد شرع بعد عودته بفعل الخير من أجل كسب الاستحسان الشعبي. وحرص على أن يعيد المسروقات إلى أصحابها فيما إذا حدث أن سرقت بضائع أحد الناس، أو إذا وجدت البضائع لدى احد السماسرة، أن يدفع هو ثمنها ويعيدها إلى صاحبها الأصلي. فتحول العطف إليه وربح بذلك عامة الشعب. وكان للسلطان في مثل هذا التنافس على كسب رضا الناس، ميزة الاحترام الشعبي عادة لمكانته العالية.

ولعل الإغراء الأكبر الذي كان يقدمه المماليك لعامة الشعب هو اتاحة الفرصة لهم من أجل القيام بنهب املاك الأمراء المهزومين.

فكانت الجماهير المتململة تقف، في أزمنة الحرب الأهلية المتوترة، على حافة العمل العنفي وقد حفّزها التوق الجائع، حتى إذا ما وَفَّرَ لها التصريح الرسمي الحصانة ضد الملاحقة القانونية واعطاها الترخيص اللازم، انقضّت تسلب وتنهب. لقد جعل الأمراء من عامة الشعب لصوصاً، وذلك من أجل سحق اعدائهم، وتدمير ثرواتهم، ومكافأة الغوغاء، بالطبع، على مساعدتهم لهم في القتال. كان الحق الذي يخول القيام بالنهب وسيلة في نفس الوقت لتوجيه الحافز إلى العنف بطرائق نافعة للمماليك، ومكافئة العامّة على تقديمهم يد العون والمساعدة.

وهكذا، وفي العام ٦٧٣/ ٧٤ ـ ١٢٧٥، أباح السلطان بيبرس املاك أحد الأمراء المطرودين للنهب. وفي العام ٧٤٢/ ٤١ ـ ١٣٤٢، سلب عامة الشعب اموال الأمير قوسون، منتقمين لإعدام عددٍ من العامة كان قد القى القبض عليهم وهم يسرقون أملاكه. ومنذ ذلك الوقت فصاعداً كانت عمليات النهب تصاحب طرد الأمراء، أو تواكب الحرب الأهلية التي كانت تقع بين المماليك. وكانت هنالك أحداث في ٧٤٨/٤٧ ـ ١٣٤٨في دمشق. وفي الأعوام ٧٥٢/١٣٥١ و ٧٥٩/١٣٥٨، و ٧٦١/ ١٣٦٠ جرت أحداث في القاهرة حيث لم تنج البيوت، ولا الهبات الدينية، أو حوانيت الأمراء. كما أن المناوشات التي حصلت في القاهرة في ٧٦٨/ ١٣٦٦ ـ ٦٧، و٧٦٩/ ١٣٦٧ ـ ٦٨، و٧٧٠/ ٦٨ ـ ١٣٦٩ ٧٨١/ ٧٩ ـ ١٣٨٠ و٧٨٢/ ٨٠ ـ ١٣٨١ دعت أيضاً عامة الشعب للقيام بأعمال السرقة والنهب. وفي الحروب الأهلية التي حصلت عند منعطف القرن، في العام ٧٩٢/ ١٣٩٠، وفي ٨٠٠/ ١٣٩٧ ـ ٩٨، و٨٠٢/ ١٣٩٩ ـ ١٤٠٠، و٨٠٣/ ١٤٠٠ ـ ١٤٠١ سرقت عامة الشعب مرة أخرى منازل الأمراء المهزومين. وحصلت أحداث متفرقة أخرى في القرن الخامس عشر. لقد كانت أعمال النهب متوقعة في الحروب الأهلية إلى درجة أنه في العام

٨٧٢/ ١٤٦٧ ـ ٦٨ فُقدت كل سيطرة على الجماهير فنهب ابناؤها أحد الأمراء المنهزمين بدون أي إذنٍ من السلطان أو أي موظف كبير.

كان النهب، بصورة عامة، ظرفاً خاصاً. وكان التشجيع عليه والفرصة المعطاة لذلك قد سمح بهما المماليك أنفسهم. فقد أدت لهم أعمال السلب والنهب خدمة جلى، لأنها خلقت علائق شراكة في الجريمة وأظهرت مجموعة أعراض من التوقعات ربطت الغوغاء إلى إرادة الأمراء. فالأمل بالحصول على الغنائم والاسلاب، وعدم الانتظام والتأكد من اكتساب المنافع خلقت لدى الجماهير الحساسية بالتعاون مع النظام. ومع ذلك، لم تشجع على التمرّد على الأعيان، أو تجعلهم غير آمنين على ممتلكاتهم؛ على العكس، لقد عملت على حماية المنتصرين وذلك بإتاحة الفرصة للجشعين يشبعون نهمهم على حساب الخاسرين.

إن تصرف عامة الشعب في هذه الأوضاع لهو دلالة هامة على صفات السكان المتورّطين في هذا التصرف؛ فقد انغمس العمّال من السكان، وعامة الشعب الأصليون في أعمال السلب فقط حين صرّح لهم المماليك بذلك في ظروف الحروب الأهلية. وكانت أعمال النهب موجهة بكليّتها تقريباً ضد الأمراء المهزومين. أما الأسواق والأملاك فكانت في أمان . وكان الجوع من حين إلى حين يدفع بالجياع إلى نهب الدكاكين التي تبيع الخبز. وكانت ضغوطات اجتماعية أخرى قابلة لأحداث هجماتٍ على المسيحيين والأجانب، ولكن حتى الاحقاد الاجتماعية والدينية التي أدت إلى نهب الكنائس والمعابد اليهودية وتدميرها لم تتطرف أبداً فتؤدي إلى نهب غير المسلمين، بصورة عامة، بقصد النهب وحده. فقد كان المماليك قادرين على حماية الأقليات باخضاعهم إلى عمليات ابتزاز نظمتها الدولة، أو عقوبات

محدودة كبدائل للعنف الغوغائي. كما أن التوترات الاجتماعية كانت أيضاً قد أفضت إلى القيام باعتداءات على التجار الأجانب أو السفراء من أوروبيين أو فرس، غير أن هذه الأوضاع تعيّن حدود أعمال النهب التي كان يقوم بها عامة الشعب. فلم يكن هؤلاء دهماء من اللصوص غير المنضبطين كليّاً؛ فهم، على عكس المتسوّلين والعبيد ولصوص المدن الذين يشكلون الطبقة الشعبية الكسولة، كانوا يتميزون عن هؤلاء بتحفظهم وسيطرتهم على أنفسهم. وبخلاف المجرمين والعناصر البروليتارية البليدة، لم يكن عامة الشعب الأصليون أبداً خطراً على الملكية في حد ذاتها.

وعلاوة على هذه الاغراءات البسيطة، أثرت ظروف اجتماعية هامة أخرى في قدرة الأمراء على تشكيل أحزاب من أبناء عامة الشعب. سبق وذكرنا انقسامات دمشق وحلب. فقد أثرت التناقضات بين البدوي والحضري على تكوين روابط حزبيّة. والأمراء الذين اعتمدوا على القوات الاضافية من البدو لدعمهم وجدوا أنفسهم، على الأرجح، متورّطين مع أهل المدن. فمثلاً، كان تدخل التركمان الى جانب الثورة التي قامت في العام ١٣٥٢/٧٥٣، يمكن أن يكون قد أثر على حي بنقوسا في حلب لجهة انضمامه إلى سائر المدينة في مقاومة المتمردين، في حين أن أبناء عامة الشعب في منطقة دمشق قاتلوا التركمانيين وأسروهم. ولأسباب مشابهة قاومت حلب في عام ١٤٠٧/٨١٠ هجوماً قام به دُلغادر. تماماً كما فعلت في عام ٣٨/٨٤٢ ـ ١٤٣٩ حين عارضت تغري ورمش لأن ثورته كانت تمثل اعتداء بدويّاً على جماعة مدينيّة. وفي مرّةٍ أخرى في دمشق، أنفجر قتال بين أهل المدن ورجال القبائل البدوية الذين جيء بهم لدعم ادعاءات أحد الأحزاب المتنافسة. وقد وبخّ العامة رجال القبائل وسخروا منهم ثم رشقوهم بالحجارة وقتلوا شيخهم في سورة غضب عند وصول البدو كي يقوموا

بأعمال الشرطة في المدن ويستبدوا بأهلها.

والخلاصة أن جميع الأعمال العسكرية الحقيقية التي اشترك فيها العامة نظمها المماليك. وكان الافتقار إلى التنظيم الداخلي، وطلبات المماليك المنحرفة حجر عثرة في طريق الميليشيات الشعبية. وكان أهالي المدن قادرين على القيام بالثورات المتعضة. غير أن فعالية الاحتجاجات الشعبية بدون التنظيم العسكري المستقل، كانت محدودة وعرضة للتلاعب والاستغلال. فضلاً عن ذلك، كان أمضى سلاح في يد عامة الشعب غير القادر على القيام بالثورة المسلحة، وهو التهديد بالهجوم على الملكية، منحرفاً؛ ونادراً ما كان يستخدم إلا بأمر من المماليك. وكانت الشكاوى الجماهيرية ضد النظام القائم يعوّض عنها بالتضحية العرضية بمنازل وممتلكات الأمراء المخصصة **للزوال على أية** حال. فلقد حُوّل استخدام العنف من قبل الجماهير عن أية انجازات دائمة أو ثوريّة. وكان عامة الشعب قوة يحسب لها حساب، ولكنها لم تكن ذات نفوذ ينبغي أن يستشار أو يؤخذ بعين الاعتبار.

السيطرة على عنف الجماهير

هنالك خطر آخر لنمط التنظيم الاجتماعي القائم، لم يأت من عامة الشعب، أو من الجماهير السكانيّة العاملة، بل من العناصر الدنيا البليدة. ولما كان المجتمع الإسلامي المملوكي المديني محدوداً في إمكاناته للتعبير عن مطالب عامة الشعب الاقتصادية وإرضائها، فقد قصّر في دمج الفئات الاجتماعية الهامشية في النظام الاجتماعي المتمحور حول العلماء. ولقد قاومت الجماعات البليدة العمل على استيعابها ودمجها في مجموعة الروابط الاقتصادية والاجتماعية التي وحّدت بقية المجتمع. فالعناصر المجرمة **والنهابة** والعبيد والجنود الفارون، «واعضاء الأخويات الدينيّة» من المتصوّفين الفقراء المعدمين، نظموا

جميعاً جمعيّات مضادة في عملية تحدٍّ للروابط الرسميّة. فكانت النتيجة عنفاً إجرامياً؛ ولكن الوقائع المتعلقة بالأعمال الإجرامية، والسرقات والابتزاز، أو بمعاقرة الخمرة، وتعاطي حشيشة الكيف، أو الانغماس في أعمال البغاء، ليست لتشكل هي بذاتها أيّ اهتمام بالنسبة لنا. فما يهمنا بالأحرى، هو الطرق التي كان النشاط الاجرامي بالنسبة لسائر المجتمع، والوسائل التي حيل بها دون تمزيق الحياة الاجتماعية تمزيقاً كاملاً. لقد استعمل العنف الاجرامي، من بعضُ النواحي، ليخدم المصالح المملوكية في السيطرة على المجتمع المديني.

وفي اوقات الضائقات السياسّية والاجتماعية برزت العصابات الاجرامية المنظمة التي كانت تسمى المناسر أو **الحراميّة** في المدن المملوكية. فقد اندفعت عصابة مؤلفة من أربعين رجلاً إلى الأسواق في دمشق، في عام **٦٩٥/١٢٩٦** الأمر الذي أثار دهشة المتفرجين الذين حسبوهم أول الأمر فرقة للقيام باحتفال زفاف. وكانت هذه العصابات ناشطة في القاهرة ودمشق، خلال العقود الأخيرة من الحكم المملوكي بصورة خاصة، حين أعطى ضعف النظام وانغماسه في حروب خارجية اللصوص مجالاً أوسع للقيام بأعمال السلب والنهب. كانت هنالك جماعات يناهز تعدادها المئة رجل ويقودها كبير أو راس تهاجم الأماكن المقدسة والمدافن جاعلة الحياة على تخوم المدينة شيئاً مستحيلاً؛ وكانت تغزو أحياء المدن طالبة أموالاً لقاء الحماية، وتنتقي غالباً بيوتاً معينة لتسطو عليها. ويمكن الظن أن هؤلاء كانوا يستأجرون للقيام بالاغتيالات، أو يندفعون برغباتهم الخاصة في الانتقام والثأر، علماً بأن العمل اللصوصي المحض كان، بصورة عامة، هو السبب. أما بقية العلاقات بالعامة من سكان المدن فكانت أمراً يكتنفه الغموض. إلا أن حادثة حصلت في دمشق تلمح إلى بعض

الترابط بين العصابات الاجرامية واحياء المدينة. ففي العام ٩١٦/ ١٠ - ١٥١١، جرى اعتقال رئيس لمثل هذه العصابة (يدعى منسر الحراميّة في هذه الحالة)، يعمل بوّاباً، مع بعض أتباعه وغرِّم لأنه كان قد شوّه استعراضاً اقامه عريف حيّه. إن هذا المصدر مُلغز جدّاً بالنسبة لنا لكي نرى بوضوح العلاقة بين العصابة والحي، إلا أنه يوحي بأن الرئيس واتباعه كانوا قد استعرضوا، وكان متوقعاً منهم أن يحتشدوا ليجري استعراضهم من قبل عريف حيهم. فهل أن اللصوص في هذه الحالة يعتبرون مع الزعران شيئاً واحداً، أم هل أنهم منظمة منفصلة ومعترف بها رسميّاً؟ إننا لا نستطيع أن نقرر ذلك.

لقد كوّنت عصابات العبيد السود واللصوص معاً منظماتها الاجتماعية الخاصة بها، وأثاروا الاضطرابات في المدن بما كانوا يقومون به من أعمال النهب. ففي البداية الأولى للعهد المملوكي اندفع عمال الاسطبلات وغلمان الفرسان كالمجانين في القاهرة يسرقون الاسلحة والخيول. وتمردوا، كفريق من الشيعة ضد المجتمع السني الرسمي، منضوين تحت راية رجل منشقٍ يدعى كوراني، لعله احد المشايخ المتصوفين. وفي القرن الخامس عشر، اتاح انهيار الدولة المملوكية ونفوذها في حفظ الانضباط بين صفوف جنودها واتباعها الفرصة للعبيد مرة أخرى ليخرجوا عن سيطرة الدولة ومسؤوليتها. ولما كان العبيد قد انتقلوا من عائلات اسيادهم في القاهرة وانحرفوا بعيداً عنها أصبحت أعمال شغب الرقيق حوادث متكررة. ولما كانت الكوادر القديمة قد تمزقت، فقد ظهرت جهود لإرساء صيغ تنظيمية جديدة. ويخبرنا تقرير غريب كيف أن العبيد المرتدين اقاموا لهم دولة خاصة، طافحة «بالموظفين الرسميين يرئسها سلطان مخلوع يحكم حكماً مطلقاً ويقضي بينهم. وكانوا يقدمون المأوى لعبيد آخرين، ويفتدون زملاءهم، ويمكن

أن يكون عددهم قد بلغ ألفي رجل». ومما يثير العجب أن هذه الدولة الظل قد حفظت النظام بين أعضائها. ولم تكن، حسب بعض الروايات لتشكل خطراً على النظام العام لفترة من الزمان. وفي النهاية، مع ذلك، وتبعاً للتاريخ الحتمي للأساليب والمناورات السياسية، انقسم العبيد إلى فرق مناهضة بقيادة أخصام يطالبون بعرش للشحاذين. والآن، وقد تفرّق الشاردون وغدوا مصدر إزعاج وقلاقل، بادر أسيادهم إلى اعتقالهم، وباعوهم ثم صدّروهم إلى تركيا. ولعل ما كان يدور في أذهان العبيد هو نوع من السيما يرمي إلى تقليد صورة الدولة، ليس من أجل غاية سياسية، ولكن بغية تخفيف توق بدائي لدى أناس معزولين ومهجورين إلى إيجاد بعض التماسك والانتماء والكرامة.

وأثارت عصابات العبيد الاضطراب في المدن بما كانت تقوم به من نهب وسلب. وانضم العبيد إلى قتال الأمراء؛ وكانت أعمال الشغب التي أثارها العبيد في القاهرة والتي غالباً ما كان يحدثها النقص في المواد الغذائية أو التأخر في دفع الرواتب، تنتهي بسرقة القبعات النسوية والعمامات، وغزو الحوانيت، وحتى مهاجمة حمّامات النساء. وكانت التوترات بين السود والمجندين المملوكيين تبدو عالية بنوع خاص، وتؤدي إلى معارك شارعية خطيرة. لذلك حظر على العبيد حمل السلاح، وحُث المماليك على أن لا يثيروا المتاعب هم أيضاً.

كان النظام، بالطبع، مسؤولاً عن قمع الجريمة والعنف، ولكن هنالك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن مواقف الامراء كانت أحياناً مواقف مبهمة. فقد كان الحكام المسؤولين عن الشرط، يطلقون الحرية للاشرار واللصوص. وفي عام ٧٢٨/ ١٣٢٧ - ٢٨، باع حاكم القاهرة «المندوبيّة» بمئة درهم يومياً وسمح للمشترين بأن يعوّضوا عن خسارتهم بقدر ما يستطيعون. وفي مرّة أخرى، وفي العام ٨٦٤/ ١٤٦٠، اطلق

حاكم القاهرة الحرية للمماليك اللصوص مدعياً بأن ليس لديه عليهم سلطة قضائية. وقد اتهم بأنه حرامي هو نفسه. وقد يكون امراء آخرون قد وجدوا عصابات اللصوص ذوي نفع لهم، وذلك باستئجار هؤلاء اللصوص ليقوموا بأعمال القتل وسفك الدماء.

ولقد تسامح المماليك على نحو أكثر صراحة، مع نشاطات اجرامية أخرى، حتى أنهم جنوا من ذلك كسباً لهم. فالمواخير، وبيوت الدعارة، وتعاطي حشيشة الكيف فُرضت عليها الضرائب، علماً بأن الاقطاعات الضرائبية كانت بالمعنى الدقيق للكلمة عملاً غير مشروع. ومع أنه صدرت في أحيان كثيرة أوامر بالغاء الاقطاعات، ومهما كانت احتجاجات العلماء المحترمين على هذه الاقطاعيات قاسية، فقد أبقت مواطن الضعف لدى الناس وأثمان الاقطاعات الخيالية، هذه الاقطاعات موجودة. وفي القسم الأخير من القرن الثالث عشر وفي العقود الأولى من الرابع عشر، كانت أثمان اقطاعات الضرائب على المشروبات الروحية والبغاء قد بلغت الف دينار يوميّاً. وكانت إقطاعة دمشق تساوي ٧٠٠,٠٠٠ درهم تدفع سنوياً للدولة، ومليون لملتزمي الضرائب. حتى أن الضريبة هناك كانت تحسب جزءاً من راتب الحاكم. وفي طرابلس في العام ١٣١٦/٧١٧، جلبت الضريبة على البغاء مدخولاً بلغ ٧٠,٠٠٠ درهم سنوياً. ولم يكن السلطان نفسه مترفعاً عن الاستفادة من التجارات المحرّمة. فقد جنى وكيل خزانة أمواله الخاصة ٣٠,٠٠٠ دينار سنويّاً من الضريبة المفروضة على الخمور المستوردة من الاسكندرية. وقبل أن يهدم سجن القاهرة الذي كان يسمى خزانة البنود في العام ١٣٤٣/٧٤٤ - ٤٤، كان السلطان قد جني الأرباح الطائلة من انتاج ٣٢,٠٠٠ جرّة خمر سنوياً، ومن مبيعات لحم الخنزير، وأعمال البغاء، التي نظمّها السجناء.

ولم تتمكن أية واحدة من الالغاءات المتكررة لإقطاعات الضرائب

من وضع حدٍّ لدور النظام في الرزيلة. ففي بداية القرن الخامس عشر كان لا يزال هنالك ضريبة على العبيد الذين يتعاطون الدعارة. وفي العام ١٤٢٣/٨٢٦، قاوم حاكم دمشق الجهود التي بذلها أحد القضاة لالغاء الضريبة على انتاج الخمر، وفي العام ٨٣١/ ٢٧ ـ ١٤٢٨، و١٤٦٤/٨٦٨، صدرت الأوامر مرّة ثانية بإغلاق مكاتب الضرائب على الخمور وحشيشة الكيف. وفي العام ٨٣١/ ١٤٧١ ـ ٧٢ كان حاكم القاهرة ما يزال وراء الدعارة، وأمراء آخرون يستفيدون من تجارة الخمور.

ولم تكن عملية فرض الضرائب هذه هامة بالنسبة للواردات المالية فحسب، بل كانت أهميتها تكمن في الشراكة في الجرائم التي أحدثتها بين الأمراء وعالم الرذيلة والاجرام. وكان الوصول الى دوائر الكتل البروليتارية البليدة أساساً للسيطرة كما سنرى، ولإمكان استخدام النشاط الإجرامي بغية إرباك سائر السكان المدينين وفرض اخضاعهم للمماليك.

وكانت هنالك مصادر أخرى للعنف المنظم والاجرامي في المدن المملوكية، الذي يضرب زعار القاهرة عليه أبرز الأمثال. ومع أنهم يحملون نفس الأسم الذي يحمله زعران دمشق، يشير البرهان الناقص الذي نملكه إلى أنهم كانوا مختلفين عنهم في الطبائع، وانهم كانوا أقرب إلى الجماعة البروليتارية الكسولة، وأقل ارتباطاً بالمجتمع المحلّي، من زعار دمشق .

في القاهرة يظهر الزعار كمجرمين ولصوص بصورة كلية أو تكاد، مجندين من بين العبيد والخدم. وكان بعضهم منحدرين من أناس أحرار، وبعضهم الآخر لم يكونوا كذلك. والحادثة الأولى التي استخدم فيها تعبير «الزعار» يصف كيف أن الخصيان والعبيد والزعار كانوا

يتقاتلون في حمّامات القاهرة، وكيف أدى انفجار القتال بينهم إلى سرقة الحوانيت ونهبها. ومن الجليّ الواضح أن هذا العمل الفوضوي كان يتم في ظل الافلات من العقوبة لأن النهابين كانوا ينجون من الاعتقال بمساعدة اصدقائهم. ولقد كان الزعار منظمين في عصابات من السفاحين وقطاع الطرق الذين كانوا يعمدون إلى مقاتلة بعضهم بعضاً في وضح النهار الأمر الذي كان يملأ قلوب المماليك رعباً. وكانت عصابات الزعار معروفة أيضاً في الاسكندريّة. ففي العام ١٤٠٠/٨٠٣، تم استئجار عصابة بقيادة كبير من العبيد يدعى أبو بكر للتهويل على أحد المشايخ الذي رفض الاستسلام إلى طلبات ابتزازيّة. وقد روى أحد المصادر أنه تم استئجار العصابة بغية اغتيال الحاكم الذي اعتقل أبا بكر هذا وجلده، ثم بعث بتقرير إلى القاهرة يفضح فيه مكائد أعدائه.

وكان النشاط الرئيس لهذه العصابات تأجير أنفسهم كقوات مساندة للأحزاب المملوكية في زمن الحرب الأهلية بقصد الحصول على هدايا، وفوق كل هذا من أجل إطلاق يدهم في سلب الاحياء ونهب الأسواق القاهريّة. وقد قاتل الزعران إلى جانب السلطان برقوق لدى تسلمه مقاليد الحكم، فرجموا أعداءه، ونهبوا منازلهم. وكان السلطان بدوره قد حماهم من الاعتقال والمضايقة من قبل حاكم المدينة. ويعطينا القتال الذي حصل في العام ١٣٨٩/٧٩١ أكثر الصور وضوحاً عن نشاطاتهم. فلقد حرّر انفجار الحرب الأهلية الزعار ولصوصاً آخرين، وجعلهم يبعثون الرعب والهلع في نفوس أهل المدينة. فوزعت الأسلحة على الزعار والعامة (عامة الشعب) بأمر من السلطان، ليقوى ساعده ضد الجيش المتمّرد الآتي من سوريا. وانضم الزعار إلى الأمراء المقاتلين. ولكن في غمرة الفوضى وانشغال حاكم القاهرة إلى درجة لم

يستطع معها كبح جماحهم، وجدوا أنفسهم أحراراً يصولون ويجولون في المدينة. وكانت الأسواق والقيساريات محروسة، غير أن الزعار ملأوا وسط القاهرة وسلبوا الجنود ثيابهم وأسلحتهم. وطالما كانت لبرقوق اليد العليا في السيطرة على الوضع كان يبدو أن هنالك بعض الكبح والتقييد، ولكن حين انقلب مد المعركة إلى مصلحة يلبغا الناصري، انضم الزعار، وفئة أخرى من اللصوص والدهماء وحثالة عامة الشعب، إلى التركمانيين الذين جُلبوا من سوريا لمهاجمة بيوت الأمراء واسطبلاتهم، ونهبت أحياء القاهرة. حتى أن الزعران أطلقوا سراح السجناء من الفلاحين والمجرمين معاً، وارخوا لهم العنان في المدينة، فهوجم الأمراء، والأعيان، والتجار، واليهود. ومع ذلك، فقد نظمت المدينة نفسها في النهاية لحماية نفسها. فنظمت الأحياء دورياتها، وناشد التجار النظام يلتمسون تأمين الحماية لهم. وعلى أثر انتهاء الحرب بين برقوق ويلبغا الناصري، تمتعت القاهرة بفترة قصيرة من الراحة.

بدأت جولة ثانية من الاضطرابات عندما انفجر القتال بين أحزاب المتمردين المنتصرين. فجمع منطاش أفراد العامة، والزعران، وناشدهم شخصياً أن يهبوا إلى مساعدته في ثورته ضد يلبغا. وفي حين كان العامة يقاتلون إلى جانبه، انطلق الزعار، والحراميّة، ولصوص آخرون للقيام بأعمال النهب. ولكي يحتفظ منطاش بتعاون الزعار استدعاهم ودوّن اسماءهم واسماء أحيائهم، وعيّن عليهم العرفاء (الرؤساء)، ووزع ٦٠,٠٠٠ درهم. ولم يزدهم ذلك إلا لصوصية وإجراما. وحين اختل النظام من جديد، طلب عامة الشعب الحماية، وطالب الأعيان باعفاء الحاكم من منصبه، وبكبح جماح الزعار. فأعيد الحراس إلى التمركز في الأحياء؛ وتم أخيراً اعتقال ثمانية رؤساء للزعران من حي الحسينيّة، وستة من حي الصالحيّة، فسُجنوا. وحُظّر

على الزعار من الآن فصاعداً حمل السلاح. وفي السنة التالية، مع ذلك، حين انهزم منطاش، انفجرت مجدداً أعمال الشغب في القاهرة، وانطلق الأتراك والزعار وافراد عامة الشعب ينهبون منازل الحزب المغلوب.

لم تكن هذه هي الحرب الأهلية الأخيرة التي مكّنت الزعار من العمل كمقاتلين إلى جانب الأمراء، وعائثين في المدينة فساداً. فقد جرت أحداث مماثلة في الأعوام ٨٠١ /١٣٩٨، و٨٠٢/ ١٣٩٩، و٨١٣/ ١٤١٠، و٨٣٢/ ١٤٢٨ - ٢٩. وفي كل مرّة كان اللصوص ينضمون إلى الزعار لينهبوا المناطق الضعيفة، والمناطق النائية بخاصة. وبعد مضي عقد من الزمن اشترى السلطان جمقق أيضاً دعم الزعار وعامة الشعب في صراعه من أجل تسلّم السلطنة، ثم استخدمهم في سلب اعدائه. وفي النصف الأخير من القرن الخامس عشر استمرّت القاهرة تُبلى بكارثة زعار، وتكون عرضة لأعمال شغبهم وقتالهم؛ حتى أنهم قاتلوا المماليك. ومع ابتلاء النظام بالضعف والوهن، أصبح من المستحيل تهدئة القاهرة، لاسيّما وأن الزعار كانوا قوات مساعدة لازمة في حرب المماليك الأهلية، وكتائب مشاة داعمة للحملات العسكرية. لقد كانوا ضروريين لمقاتلة العثمانيين، إلى درجة انهم اصبحوا يتقاضون ثلاثين ديناراً للمجند الواحد.

بعد القاء هذه النظرة العامة على تلك النشاطات، هل ينبغي أن نميّز بين الزعار، والفئات الأخرى من عامة الشعب؟ وهل للعبارة أية دلالة أكثر دقة من العبارات الازدرائية الأخرى مثل: الأوباش (المنحطّون) أو الغوغاء (الدهماء)؟ وهل أنها تعني في الواقع أي شيء آخر غير العامة، عامة الشعب؟ إن كلمات مثل: زعار، وأوباش،

وغوغاء، والعامة، هي كلمات مطّاطة جدّاً، وتستخدم تعبيرات وصفية وازدرائية معاً. فضلاً عن ذلك، وبالرغم من أن الدراسة الدقيقة لسياق الكلام توحي بأن عبارة العامّة مفضّلة في الاستعمال في الوضعيات التي تشتمل على احتجاجات وتظاهرات عنيفة سببتها مظالم كوميونية واقتصادية شاملة؛ ويفضل العبارات الأخرى في سياقات تشتمل على أفعال اجرامية محضة؛ يبدو على الأعم الأغلب انه من المستحيل القول فيما إذا كانت الكلمة المنتقاة محكومة بصفات المشتركين أو بطبيعة الأحداث. لا نستطيع أن نتأكد دائماً من أن عبارة العامّة تعني دائماً الناس العاملين، لأنه من المؤكد أن كثيراً من أعمال الشغب التي قامت بسبب النقص في المواد الغذائية، وفرض الضرائب دفعت بالفئات البروليتارية إلى الشارع. لا ولن نكون متأكدين بأن استخدام عبارات: أوباش، وغوغاء، وزعار، يقصي العمال وأبناء الأسواق التجارية عن الاشتراك في الأفعال الاجرامية. ومع ذلك، فإن بعض السياقات تقيم تمييزاً واضحاً بين طبائع المشتركين وأدوارهم. وهناك برهان يدل على أن عبارة الزعار هي مستخدمة على الأقل للدلالة على طويئفةٍ معيّنة، وليس على مثيري الشغب بصورة عامّة.

أضف إلى ذلك أن بعض الدلائل تشير إلى وجود تضامن بين الزعار. فبصرف النظر عن العصابات، كان زعار القاهرة مرتبطين ببعض أحياء المدينة. وقد جاؤوا بنوع خاص من الحسينية، وهي منطقة واسعة خارج أسوار المدينة، أبعد من باب النصر، وتقع على مقربة من المدافن. يشير المقريزي في وصفه لمصر إلى أن الحسينية كانت آهلة باللاجئين من بلاد ما بين النهرين وسوريا الذين فرّوا من غزوات المغول في القرن الثالث عشر. وبحلول القرن الخامس عشر كانت، طبعاً، قد أعيد بناؤها بناء كاملاً، وجعل منها الامراء سكنا لهم ،إلا أنها

بقيت منطقة هامشية من الناحيتين الاجتماعية والجغـرافية. وفي العـام ٨٦٤/ ١٤٦٠، مثلاً، لم تشمل احصاءات الوفيات في القاهرة هذا الحيّ أو تعداداً للمدفونين في مقابرها. وكانت هنالك منطقة أخـرى يقطـنها الزعران، تدعى صليبـة، غير أننا لا نعـرف عنها شيئـاً، ما خـلا أنها كانت اسماً لشارع من الحوانيت. كما أنه غير معلوم بالتحديد ولا بطريقة واضحة الدور الذي لعبته الأحياء في حياة الـزعار. فقـد كان رؤسـاء الزعران مقيمـين في مناطقهم بشكـل مركـز، كي يتمكن المماليـك من جعل الأحياء مسؤولـة عن اعتقالهـم على أثـر أعمال الشغـب التـي حصلت في العام ٧٩١/ ١٣٩١ ؛ غير أنه ليست هنالك دلالة أخرى على إقامة تنظيمات ضمن إطار الأحياء.

هنالك، مع ذلك، حادثة تلمح أيضاً إلى وجـود تنظيمـات مميّزة للزعران متصلة بأحياء المدينة. ففي العام ٧٩٠/١٣٨٨، وفي منـاسبة الاحتفال باعادة برقوق إلى السلطنة، جرى تشييد قلاع خشبيّة مزخرفة في كل حي من أحياء القاهرة. وقد عينّ الأهالي حاكماً لكـل منصّة من هذه المناصب، واحدثوا مراكز بمـوظفين رسميـين ودائرة بـريد لإجـراء الاتصالات بين الأحياء. وقد قلّدت الطقوس الاحتفالية زخارف الدولة متشبهة بها. وسرعان ما أدى هذا المزاح السمج إلى قيام الـزعار وأهالي الحسينية بأعمال الأذى والإزعاج؛ فأمر السلطان بهدم الزينات والقلاع الزائفة وإتلافها. فهل نستطيع أن نعتبر الأحياء مكاناً لتنظيمات الزعران التي تقلّد، في هذه الحالـة، أشكال الـدولة وصيغهـا بغية تحقيق حيـاة اجتماعية أكبر اكتمالاً وأكثر استقلالية من تلك الحياة التي تمنحهم إياها عصاباتهم؟

هنالك دلالة نهـائية علـى تضامـن خاص ومنظـم بين زعـــار القاهرة. ففي عام ٧٧٠/ ٦٨ ـ ١٣٦٩ تجمع الغوغاء من زعـار العامة،

والتي تعني حرفيّاً «الدهماء والزعـار من عامة الشعب»، خارج القاهرة في منطقـة باب اللـوق للقيام بالعـاب تسمّـى الشلاك (shalaq)، فقتـل أحد الـرجـال، وجَلدَ العسـاكـر النـاس بـالسيـاط، فـاجتاحت سـورة الغضب عامـة النـاس الـذين تجمعـوا تحت الحصن لـلاحتجاج لـدى السلطان عـلى تصـرفـات الحـاكم. ورشقوا الحـاكم بالحجارة، الأمر الذي دفع برجال الخيالة من المماليك إلى إرهاق الناس باللحاق بهم على صهوات جيادهم.

إن أهمية هذه الحادثة تكمن في الترابط بين الـزعران والشـلاق. والشـلاق مبـاريات كانـت تجـري في حلـب في القـرن الثالث عشر. كانت حلب منقسمة إلى فريقين لإجراء هذه المباريات؛ وكما رأينا سابقاً، قـد تكون الأحـزاب مترابـطة مع الفـروع القبلية الأخيـرة التي قسّمت الصراعات السياسية والاجتماعية، في العهد المملوكي، المدينة إليها. وتلمح مشاركة الزعار في مباريات الشلاق، إلى وجود ترابطات لها بعض النتائج السياسية والاجتماعية، بالرغم من عدم توافر ما يؤكد ذلك. والذي يتبـادر إلـى الذهـن هو نوع من النوادي الـرياضيـة الجنبازية المألوفة في العالم الفارسي. وإن ما لدينا من بيّنات حول زعـار القاهرة، فضلاً عن ذلك، ليس من الصلاح بحيث يمكننا من الوصول إلى أية نتائج أكثر تحديداً.

كـان ,زعـار القـاهـرة، إذن، يؤلفـون عصابـات من الكتـل البوليتارية البليدة المثيرة للشغب، والتي هي على الأرجح هيئة مميزة، إلى حدٍّ ما، داخـل الجسم السكاني العـام. وإذا ما قـورن زعـار القـاهرة بزعـار دمشق، تظهر عـلاقتهم مع الأحيـاء رابطاً سـطحيّاً؛ كـما تبدو تـنظيماتهم متـدنيّة التـطور كثيراً. وحيـن سعى منطاش إلى زيـادة قوة المساعدة التي يتوخاهـا من الـزعـار في القاهـرة، كان عليـه أن يشكل

لـوائح بـالأفراد، ويعـينّ آمرين للـزعـار، بينما كـان قد سبق لزعـار الأحياء في دمشق أن تنظمـوا وجُنّدوا، واستُعـرضوا من قبـل المماليـك كوحـدات. أضف إلى ذلك أن زعـار القاهرة كانوا جزءاً من السكان لا يزال أدنى شهرة من نظائرهم الدمشقيين. وكـانوا مـرتبطين في الـذهن بالعبيد واللصوص، فيما كان زعـار دمشق يضمون بين ظهرانيهم أصحاب حوانيت وشخصيات دينية ضئيلة الشان أيضاً. ويمكن أن يمثل الفـريقان أشكـالاً مختلفة في صيغـة روابط من الغلمـان، حيث ينتمي زعران القاهرة إلى عالم اجتماعي أدنى درجة في سـلم التنـظيم العالي؛ بينما كان زعـار دمشق، على الرغم من كونهم فئة ضالـة يمثلون تنظيـماً مؤسسيّاً، وعلاقاتٍ بسائر المجتمع اكثر رقياً. ومع ذلك فقد لعبوا أدواراً متشابهة إلى حد ما في سياسة المـدينة. ولقـد حرّض السلطان والأمـراء عنف الـزعـار في القاهرة، كما في دمشق، على الشر والإثم، ذلك لأنهم كانوا يحتاجون إلى من يساعدهم في النضـال الأهلي والأجنبي، وكـانوا راغبـين في شراء تلك المسـاعدة بـالسماح للـزعـار بالسـطو على بقيـة المجتمع. وحين تعهد المماليك رعاية عنف الزعـار، انقلب هذا العنف ضد المجتمع الأكبر، واصطدمت ميول الـزعـار ونزعاتهم بميول المماليك بدلاً من أن تتوجه نحو الدفاع عن عناصر المجتمع المحترمة ضد النظام. وما كان موجوداً من القوى المنظمة بين الجماهير كـان النظام السيـاسي الراهن يحتويه، بالتالي، بين جنباته.

لقد أظهرت النشاطات العامة لعنصر آخر من الكتل البروليتارية الكسولة، الميول نفسها إلى العنف، كما أظهـرت جهوداً ممـاثلة، من قبل المماليك لتوجيه هـذا العنف نحو أهـدافهم وغايـاتهم الخاصـة. وهذا العنصر هو الحرافيش الذين كانوا من الفقراء المعدمين الموجودين في جميع المدن الرئيسـة في المنطقة: في القاهـرة، ودمشق، وحلب، والقدس،

ومكـة، وحمص، وحمـاه. وكـانـوا يسكنـون في المنـازل، والأكشـاك، والمساجد، وفي الشوارع. وكان في القدس مكان يطلق عليه اسم ممر أو طريق الحرافيش. ومع ذلك، يبدو أن البعض منهم كانوا يعيشون أو يطوفون في المناطق الريفيّة خارج المدن.

كان الحرافيش يعتاشون من سخاء السلطان والأمـراء والأغنياء. وكانوا في زمن المجاعات بين الأنفس الفقيرة التي كانت تجمع لتطعم من صدقات السلطان، أو توزّع مع المتصوّفين الفقراء وسائر المعدمين على منـازل الأمراء. ففي العـام ٦٦٢/١٢٦٤، وفي المجاعـة الكبـرى التي حصلت في العام ٧٧٥ـ ٧٦/ ٧٣ ـ ١٣٧٥ اتخذت احتياطات من هذا القبيل لاطعام الحرافيش الذين أمروا بألاّ يلجأوا إلى طلب المزيد من الصدقات تحت طائلة عقوبـة الموت أو التعـذيب. وقد دعـا السلطان بيبرس من أجل الاحتفاء بختان ابنه، الأمراء والجنود واتبـاعه الى الاتيـان بأبنـائهم لتجـرى لهم عمليـات الختـان في هـذه المنـاسبة السعيدة، وأعطى لكل طفل من الحرافيش مئة درهم وخـروف. وكان توزيع الصدقات أيضاً عملاً مـألوفـاً دونما أي داعٍ خـاص. ففي نهاية العهد المملوكي تلقى كل من الحـرافيش، نساء ورجـالاً في القاهـرة، قطعتي نقود فضيّـة. وجعل القـادة من الأمراء اعـطاء الصدقـات عادة مألوفة أيضاً، فكان للأمير طشتمر، أمير دمشق، عدد كبـير من الاتباع بين الحرافيش الذين كان يعـطيهم بسخاء. كـما أن الزائـرين من ذوي المقامات الرفيعة، مثل السفراء التتاريين في العام ١٣٣٢/٧٣٢، الذين دفعهم التوق إلى الفوز بالحظوة عند اهالي القاهرة، إلى تقديم الهدايا إلى السلطان، والصدقات إلى المتصوفين والحـرافيش. وأخيراً، جـرى مرّة اتخاذ الحيطة لهم في الأوقاف، حيث ترك في العام ١٣٤٧/٧٤٨ وقف في دمشق من أجل اسعافهم وتأمين راحتهم.

وعلى الرغم من تنظيم إعطاء الصدقات، كانت القاهرة ومدن أخرى تعج بالحرافيش الذين كانوا يتسوّلون في الجوامع، ويستعطون من المارّة في الشوارع. وكانوا معتادين على الصراخ فيتذمرون ويطلقون الشتائم القذرة، الأمر الذي كان يشكل حرجاً للمحترمين من المسلمين. وفي المساجد كان صراخهم العالي أحياناً يحول دون متابعة الصلاة إلى أن يشترى صمتهم باعطائهم الصدقة المطلوبة. ويمكن أن نتخيّل أنهم كانوا فقراء مدقعين، وقد علم أن العديدين منهم قد قضوا نحبهم بسبب تعرّضهم للبرد القارس في شتاء القاهرة.

وما يثير العجب، مع ذلك، أن الحرافيش كانوا رجالاً أقوياء البنية، وعاطلين عن العمل بحكم الظروف القاسية، أو عن قصد وتعمّد على الأرجح. كان التسوّل عملهم الاعتيادي، غير أنهم كانوا يطلبون أحياناً للقيام بأعمال شاقة. ففي العام ٧٢٣/ ١٣٢٢ - ٢٣ أُجبر الحرافيش على العمل في الترع، وقد جمع منهم عدد كبير حتى أنهم لم يعودوا يوجدون في القاهرة. وبعد مضي عقد ونصف العقد من الزمان، أخذوا ثانيةً من مثاويهم، وأرسلوا إلى العمل بدون أي أجر، ينقلون الأقذار بعربات جنباً إلى جنب مع المساجين. إلا أن سياسة الدولة تغيّرت في العام ٧٤٨/ ١٣٤٧ - ٤٨، بحيث أصبح كل عامل يتقاضى درهماً ونصفَ الدرهم بالإضافة إلى ثلاثة أرغفة من الخبز يوميّاً. ولم يفرض على الحرافيش أقسى أنواع العمل الشاق فحسب بل أكثره اشمئزازاً إلى النفس أيضاً. وفي وباء القاهرة، عام ٩٤ - ٦٩٥/ ٩٥ - ١٢٩٦، كان الحرافيش يحملون الجثث المهجورة لقاء ربع درهم أو يدفنونها أثناء الليل لقاء نصف درهم. لقد كانوا من الخدم الوضيعين الذين يمكن أن يشتريهم البائعون بالتجزئة، أو البائعون المتجوّلون لجعلهم يقومون بالتقاط الكلاب الشاردة وإزالتها من شوارع المدينة،

وهو عمل كان أصحاب الحوانيت يأنفون من القيام به بأنفسهم. كانت هذه المهمّات مخصصة للحرافيش، لأنه، في نظر الناس المحترمين، أن يكون المرء حرفوشاً لم يكن ذلك يعني أن يكون شخصاً بائساً، بل إنساناً فاسداً، وفظ اللسان، وخشن الملبس، ومدمناً على حشيشة الكيف. أنه أدنى الأدنياء في الخليط البروليتاري المديني البليد. لقد كان يطلق عليهم اسم السوقة - أي رعاع المدن.

لقد شكل هؤلاء المتسوّلون الوضيعون، في القرنين الثالث والرابع عشر، جمهوراً غوغائياً خطيراً ومشاغباً. إذ أن الحرافيش نهبوا مدينة انطاكية لدى سقوطها في العام ٦٦٦/١٢٦٨؛ وفي العام ٦٨٠/١٢٨١ نهب الحرافيش الذين جاؤوا مع الجيش من القاهرة مؤونة الجيش من المواد الغذائية، والأسلحة، والملابس حين خلفتها القوات النظامية وراءها وانطلقت لمقاتلة المغول. وبعد انقضاء جيل، أي في العام ٦٩٩/١٢٩٩ - ١٣٠٠ شرعوا ينهبون دمشق عند سماعهم بنبأ انهزام جيوش المماليك على يدي غازان فسرقوا الزخارف الخشبية، والأبواب، والبلاط الرخامي، والأواني المنزلية، فباعوها بأرخص الأثمان، ثم انطلقوا ينهبون الحدائق في القرى النائية. وبعد انقضاء فترة ثلاث سنوات جددت غزوة مغولية أخرى مشاعر الخوف لدى الناس من عودة الحرافيش إلى أعمال السلب والنهب. ولم يتناقص بأسهم حتى انقضت عقود من الزمن. ففي العام ٧٣٨/١٣٣٨، وفي غياب الحاكم، اشتكى حوالي سبعماية من الحرافيش إلى أمير رفيع المقام بأن فرسانه أساؤوا معاملتهم. ولكي يتحاشى مزيداً من الاضطرابات، أرسل الأمير الجنود خارج المدينة بدلا من القيام بالتثبت من نية الحرافيش المشاغبين. وكان ابن بطوطة قد قدّر عددهم في هذا الوقت بالآلاف. ومع ذلك، وبعد مضي عقد من الزمن حين أدى توزيع

الصدقات إلى أعمال شغب، تعامل الحاكم مع النهابين بقسوة فظيعة حيث قطع أوصال بعضهم، وأعدم البعض الآخر، وشتت الباقين في حمص وحماه وحلب.

وسواء في القاهرة أم في دمشق، كان الناس يخشون شغب الحرافيش. فلقد انضموا إلى المشاغبات الشعبية التي أدت إلى تحطيم الكنائس المسيحية في العام ٧٢١/ ١٣٢٠ - ٢١، كما هاجموا إبّان أزمة الحبوب في ٧٣٦/ ١٣٣٦ وبالاشتراك مع جماعات أخرى من العامة أصحاب مخازن الحبوب. وبعد بضع سنوات، جرى تجميع الحرافيش وسجنهم لمنعهم من استغلال حادثة حريق كبير وذلك بنهب المدينة أثناء انشغال الناس بمكافحة الحريق.

وفيما كان الحرافيش يكوّنون بصورة عامة عنصراً غير منضبط في حياة المدن، كانت قوة هؤلاء المتسوّلية، شأنهم في ذلك شأن عناصر شعبيّة أخرى، نافعة في بعض الأحوال للمماليك. فلقد خلق الكرم الفائض في إعطاء الصدقات جماعة من المتملّقين النفعيين بين جماهير المدن لدى السلاطين والأمراء المفضلين. في العام ٦٩٧/١٢٩٨، قام الحرافيش بصخب كبير في الشوارع لدى مرور أحد السلاطين ليتمنوا له الشفاء العاجل من حادثة وقعت له. وفي حالة أخرى انضموا إلى الغوغائيين الذين دعمواعودة السلطان الناصر محمد في العام ٧٠٩/ ٠٩ - ١٣١٠. كما أطلقوا صيحات الاستهزاء والاستهجان وقذفوا بالحجارة مناهضين السلطان بيبرس الثاني حين اجبر على الفرار من المدينة. وفي العام ٧٤٠/ ١٣٣٩ - ٤٠ تظاهر الحرافيش مرة أخرى في الأسواق منشدين أناشيدهم، وذلك لدى انهزام النشو، ـوهو أحد وزراء السلطان الجائرين. ومن المؤسف أن أسباب وظروف هذه التظاهرة السياسية ظاهرّياً غير معروفة.

وكان الحرافيش أيضاً موالين لأمراء مفضلين لديهم. ففي دمشق، في عام ٧٢٧/ ١٣٢٦ كان الاميرطشتمر الذي سجن مرتين قد أنقذ بنتيجة أعمال الصخب التي قام بها الحرافيش الغوغائيون، الذين كان يغدق عليهم الصدقات. وبعد بضة عقود من السنين، وفي ظروف مماثلة، تجمع الحرافيش مع عامة الشعب في دمشق من أجل تهنئة أمين خزانة المال على أثر اطلاق سراحه من السجن. ومن المفترض أن يكون هو الآخر قد اشترى دعمهم.

فضلاً عن ذلك، اجتمع المتسوّلون مع الزعار وجماعات أخرى من العامة للقيام بالقتال في الحروب الأهلية المملوكية كقوات إضافية. لقد كانوا ينهبون ويقاتلون لمصلحة الأمراء الذين جندوهم وتعهدوهم. وانخرط الحرافيش في الجيش بصورة أكثر انتظاماً للقتال في الحروب التي شنت ضد الحملات الصليبية في سوريا، وللقتال فيما بعد في الغزوات الأمنيّة. فلقد وضعت القوة الدافعة الكامنة لديهم للقيام بأعمال شغب ضد المجتمع، في خدمة المماليك. وكان المماليك، برعايتهم غير الكاملة وغير المباشرة للحرافيش، قد استطاعوا توجيه بعض القدر من طاقة هؤلاء للاستفادة منها في تحقيق مصالحهم الشخصيّة. هذه هي الطريقة التي تمت بها السيطرة على هذه الجماعة الغوغائية من المتسوّلين في القرن الرابع عشر.

وما أن أطل القرن الخامس عشر، مع ذلك، حتى بدأت صورة الحرافيش تأخذ أبعاداً جديدة، حيث بدأت الجماعة الغوغائية الفظة التي ظهرت في الحقبة السابقة، تُنظم أكثر فأكثر في جماعات أو فرقٍ. فقد أشار اليهم ابن بطوطة بعبارة طائفة، فريق، وذلك في القرن الرابع عشر. إلا أنه فقط فيما بعد بدأت الدلالة على تنظيمهم بقيادة مشايخ أو «سلاطين» تظهر جليّة لا ريب فيها. وأول شيخ ذكرته التواريخ كان

الشيخ علي الذي كان يطلق عليه شيخ الطائفة الجعيدية (المتسوّلة) وسلطان الحرافيش. وقد توفاه الله في العام ١٣٨٩/٧٩١ . وفي العام ٨٠١/ ٩٨ ـ ١٣٩٩، ورد ذكر لوفاة الشيخ عبد الله، شيخ الحرافيش، في المصادر التاريخية. وظهر مرّة ثانية أن مشايخ الطوائف (النقابات) الخاصة بالحرافيش كانت تنظم عملية توزيع الصدقات وانضباطية الجماعات المتسوّلة.

ويبدو من المؤكد أن طوائف الحرافيش كانت نظام دراويش. فمثلاً، في العام ٨٧٥/ ١٤٧٠ ـ ٧١ ذهب وفد من العامّة من القدس إلى القاهرة لتقديم عريضة إلى السلطان، وكان أحد أعضاء الوفد رجلاً كان يشترك في طقوس الدراويش. وكان هذا الرجل، وفقاً لما أوردته النصوص التاريخية، يقرع الطبل مع الدراويش ثم يصهل كالحصان. فضلاً عن ذلك، ذهب سلطان الحرافيش في العام ١٤٩٠/٨٩٥ من دمشق إلى القاهرة حيث كان السلطان المملوكي يتوسط في خلافٍ بينه وبين زوجته وأصلح ذات البين بين الزوجين. ولدى عودته من دمشق كان ابن شعبان يُحتفى به من قبل الأوباش (الناس المنحطين) الذين كانوا يقرعون الطبول، ويصفقون ابتهاجاً بقدومه، ويرفعون أعلاماً صفراء، ويجرون استعراضاً أمامه. وقد جرى الترحيب بزوجته، بطريقة مماثلة، من قبل مئتي امرأة يرتدين عصبات رأس صفراء، قائمات بالعمل الاحتفالي ذاته. ويبدو أن الشبه بين أنظمة الدراويش شيء جليّ واضح. ففي القرن الخامس عشر، إن لم يكن قبل ذلك، كان الحرافيش قد نظموا أنفسهم في جمعيات أخوية من المتصوفين المتسوّلين.

يُوصف افراد عديدون من الحرافيش، أو شيوخ الحرافيش، بأساليب تعني ضمناً العضوية في أخويّة خاصة. فمثلاً، تخلى أحد المشايخ، وهو من عائلة دمشقية بارزة توفي عام ١٢٨٩/٦٨٨ عن

التعليم في المدرسة ليصبح حرفوشـاً ـ ليس مجرد متسوّل ـ لأن السيـرة تذكر بأنه اتخذ لنفسه أسلوب حياة يقلد به ملابسهم وطريقتهم (عاداتهم أو ربما الطريقة الصوفيّة). فكان يتعاطى حشيشة الكيف، واصبح في نظر العلماء من الفاسقين، مؤثراً لا الفقـر فحسب، بل هـوّية جديدة. ويثبت بـرهـان آخـر أقـوى أن الحـرافيش متمـاثلون مـع رجـال دين متصوفين. ففي عام ٨٠١/ ١٣٩٨ ـ ٩٩ توفي الشيخ عبد الله الذي كان يتكلم ويلبس الثياب بطريقـة تدل على الزي الخاص بالحـرافيش، وقد كان مؤرخ سيرته يعتبره مهرطقاً. كان هـذا الرجـل يعيش في مساجـد مهجـورة، وقد مجـدّ في شعره الفـاقة التي تقبلهـا بملء إرادتـه، والفقر المدقع، والحياة المتوحّدة.

ومهما يبدو الأمر غريباً، فقد كان هؤلاء الأعضاء في أخويات دينية تعيش على الصدقات من العالم الإسلامي، مرتبـطين ذهنيّاً بـالحثالات البروليتارية في المجتمع. وكـونهم متصوّفـين، لم يغير من مكـانتهم، أو يجعلهم أقل عنفاً في أي حال من الأحوال. وكـان الحرافيش في القـرن الـرابع عشر مـرتبطين بـالعمّال الحقيـرين المحتقرين، وكـذلك كـانت جماعاتهم في القرن الخامس عشر عصابات من المحتقـرين والمجرمـين. وكان ابن فعلاتي أحـد مشايـخ الحرافيش الـذي نجح في الـوصول إلى المشيخة في العام ١٤٥١/٨٥٥، ابن عائلة تعمل في الترفيه الشارعي، كما كان هو نفسه قد درّب ليصبح مصارعاً. ولما كان قد اكتسب محصولاً من التعلم يمكنه من تمييز نفسه عن عامة الشعب، ترقى فكان شيخاً. وقد التحق بوفد الحرافيش الذين أتوا من القـدس، كحفار قبور وخادم حمّام. كان يجمع روث الدواب والبقرليستخدمه وقوداً .والأردأ من هذا أن الشيخ محمد شعبان، سلطان الحرافيش في دمشق عـام ١٤٨٣/٨٨٨، كان يدافع عن أماكن المشروبات الروحية وحشيشة الكيف حول الحصن

ضد فريق من أتقياء المشايخ مدفوعين بأوامر الاسلام وتعاليمه. فقام مشايخ الدين بردة فعل عنيفة، وهاجموا بيت السلطان، والمفتش التجاري، واحد الأمراء القياديين، وأمسكوا بعدوهم الذي لم يرد أي وصف لمصيره. ومن المفهوم أن حرافيش دمشق كانوا في دفاعهم عن الخمارات وأماكن تعاطي الحشيشة إنما كانوا يحمون وسائل عيشهم في الحياة الدنيئة للمدينة. وهم وإن كانوا متصوّفين، فلقد كانوا أيضاً من المتشردين والمضحكين في الشوارع. إنهم رجال دين يحتلون موقعاً خارج المحترميّة، وينتمون اجتماعيّاً ودينيّاً إلى الطبقات الهامشية في المجتمع الديني.

ومن جهة ثانية، جلبت المعرفة السطحية لثقافة العلماء، والانتماءات الصوفية، إلى الطبقات السفلى من المجتمع، بعض آثار العالم الديني الإسلامي على الأقل، فبقي الحرافيش وعائلاتهم على اتصال بالمجتمع الأكبر. ولقد كان ابن أحد سلاطين الحرافيش مرفهاً وطالب علم صغير الشأن. وفي بعض الأحيان كان الموظفون الرسميّون والأمراء يُدعون «ابن حرفوش»، وهي عبارة تعني أنه من أصل شحاذ، ارتقى لاحقاً إلى منزلة اجتماعية سويّة. وعمل فقراء الصوفية على إبقاء الجماعة البروليتارية البليدة على اتصال مع عالم المدن الاجتماعي الأكبر.

إن التنظيم المتقدّم لجماعات المتسوّلين في القرن الخامس عشر سهل لنظام المماليك السيطرة على هذه الجماعات. فلقد كان أفرادها مقيدين، بارتباطهم بالنظام وبرعايته إلى الأعمال التي يمكن للمجتمع أن يستوعبها، وأن يتكيفوا هم معه تكيّفاً حسناً، شأنهم في ذلك شأن الزعار وعامة الشعب بصورة عامّة. وكانت الرعاية الرخوة في القرن الرابع عشر تراقب الحرافيش المشاغبين، غير أن مشايخهم، وسلاطينهم

ورؤساءهم كانوا في القرن الخامس عشر مكلّفين بفرض النظام عليهم. وظهر لقب «سلطان الحرافيش» أول ما ظهر في العام ١٣٨٩/٧٩١ حين أرسل السلطان المملوكي سلطان الحرافيش مع جيوش سوريا من أجل التوفيق بين قسم الجيش بأن لا يزحف بدون السلطان، وعدم رغبة السلطان في الذهاب. مع العلم بأن الوظيفة الأساسية لسلاطين الحرافيش كانت الاشراف على توزيع الصدقات على المتسولين من الفقراء المعدمين، وفرضِ النظام عليهم. وفي العام ١٤٣٨/٨٤١ حين استشاط السلطان غضباً بسبب سوء تصرفهم أصدر أمراً إلى سلطان الحرافيش ومشايخهم يحظر فيه على الأشخاص ذوي البنية القوية أن يتسوّلوا، أو يشتموا المارّة، ويسببوا الاحراج للمسلمين أمام جيرانهم من النصارى واليهود. وفرض على الذين لم يكن لديهم أي عمل تجاري أن يعملوا في شق الترع.

وقد قام السلاطين بتنظيم الحرافيش أيضاً من أجل الاشتراك في الاحتفالات الرسميّة. ففي العام ٨٨٥/٨٠ ـ ١٤٨١ سار الحرافيش في موكب قاضٍ دمشقي كان قد منح وسام الشرف. وفي أوقات أخرى انضموا إلى الجنود والقضاة للترحيب بالامراء الذين أتوا لزيارة دمشق، ومُنحوا أوسمة الشرف. لقد رأى المؤرخ ابن طولون في هذه المهمات الاحتفالية خرقاً للعرف لم يسبق له مثيل. غير أنة سرعان ما ترسخت هذه الاحتفالات وأصبحت تقليداً. ففي العام ١٥١٦/٩٢٢ مشى سلطان الحرافيش في استعراض عسكري عظيم أقيم في القاهرة بمناسبة انطلاق احدى الحملات إلى سوريا، حاذياً حذو العلماء، والاطباء، والحرفيين. ومنذ دخوله الأول في جيوش السلطان في العام ٧٩١/ ١٣٨٩، وكان ذلك من باب المزاح أو الدعابة، أصبحت المشاركة في احتفالات الدولة مهمّة منتظمة لسلطان الحرافيش.

هنالك غاية نهائية لتنظيم المتسوّلين ظهرت تلميحاً لا تصريحاً إذ أننا لا نجد أي توضيح لها في أي مكان من تأريخ الأحداث. فمهما كان انتماء المتسولين إلى عناصر المجتمع المحتقرة والهامشيّة كبيراً، فقد كان لهم مهنة. لقد كانوا بدون عمل، إلا أنهم كانوا يكسبون عيشهم، وكسب العيش يعني الخضوع لدفع الضرائب. وكان المتسوّلون في الامبراطورية العثمانية منظمين في نقابات وخاضعين لنظام الدولة، كما أنهم شكلوا نقابات لهم في أوروبا القروسطية. وكذلك الأمر في ايام المماليك، فهنالك دلالات ضعيفة على أن المتسوّلين كانوا منظمين كي يكونوا مُستغلين. فلقد لاحظ الزائرون إلى القاهرة في أواخر القرن الخامس عشر أن اللصوص والسجناء يجولون مقيَّدين إلى بعضهم البعض يستعطون الصدقات لأنهم كانوا مجبرين على إعطاء السلطان المملوكي درهمين أو ثلاثة دراهم من الفضة يوميّاً. وكان السجناء مُلتزمين كسب المال لتقديمه إلى سجّانيهم، وربما كان الحرافيش مستخدمين بطريقة مماثلة. وهناك حادثة واحدة ذكر فيها أن خدم السلطان في البلاط كانوا يأخذون مالاً من الحرافيش.

وهكذا نرى أن الرعاية الرخوة التي كان يمارسها السلطان والأمراء في القرن الخامس عشر تطورت إلى إشراف الدولة المنتظم على توزيع الصدقات والأعمال الاحتفالية. ومنذ ظهور السلطان في نهاية القرن الرابع عشر وطوال المدة المتبقية من عهد المماليك، نادراً ما كان الحرافيش يظهرون في أدوارهم القديمة العنيفة.

الخلاصة

إن المماليك الذين كانوا يديرون المدن بواسطة تحالفهم الضمني مع الأعيان عزّزوا سيطرتهم بتوجيه كل المقاومة الشعبية الكامنة إلى

أعمال لم تكن تحمل أي خطر يهدد السيطرة المملوكية. فتبعثرت الانفجارات العنيفة التي كانت تصدر عن أهالي الأسواق في كل ما لم يكن سوى احتجاجات غير مثمرة. وكان يتم إخضاع مقاومة الأحياء بإزالة المظالم المباشرة وبالفوز بإعادة الأعيان إلى التعاون مع المماليك. حتى حروب المماليك الأهلية أخفقت في تهيئة الفرصة للانتفاضات الشعبيّة ضد النظام، لأن المماليك عرفوا كيف يستغلون الجشع القليل التبصرّ والتمييز الذي كان لدى الغوغاء البائسة والمشاغبة. وذلك بتحريض بعضهم على بعضهم الآخر، وبإثارتهم ضد الأحزاب المملوكية الأخرى. وطالما كانت الفرصة المتاحة للسلب والنهب تحت سيطرة المماليك، كان بالإمكان معالجة الجماهير بطريقة تحبط عمليات تنظيمهم ضد النظام. وفي الوقت نفسه كانت عصابات الزعار المنظمة والجماعات الهامشية أو الاجرامية الأخرى تعالج بأسلوب يوجه مكنونهم من المقاومة العنيفة ضد الدولة نحو الأهداف المصلحيّة واللصوصية المحضة. لقد صيّر المماليك الجماهير، فوق ما هي عليه من انقسامات دينية وطبقيّة في المدن، عاجزة من الناحية السياسية، وذلك بتشجيع انقسامهم إلى محاسيب واتباع.

وإذن، لم تسع الثورات والجرائم أبداً إلى تغيير الحكم، بل إلى إصلاح أضرار معيّنة فقط. وبهذا كانوا ينتمون إلى توازن في الأعمال السياسية بين المماليك وموظفيهم، والأعيان، ومختلف طبقات عامة الشعب. فلم يكن الناس منسلبين الانسلاب كله، ولكنهم كانوا متماثلين مع الشعب بشكل ناقص فحسب. لقد كانت لديهم مظالم قاسية، غير أنهم قبلوا أهدافاً محدودة، كان بإمكان المماليك والأعيان تكييفها. فالبروليتاريا الحقيقية التي تنتج ايديولوجيات وصيغة كوميونية جديدة، والمتعضة من حرمانها من حقوقها الطبيعية والإنسانية إلى

درجة كانت تدفعها إلى شنّ حرب على النظام القائم، لم تتطور أبداً في المدن الاسلامية. فقد كان للزعار وللحرافيش، ولعامة الشعب كافة، بصورة عامة، مصالح مشتركة مع النظام المملوكي، بالإضافة إلى معارضته. فسياسة الاقصاء أصبحت جزءاً من سياسة التضمين. وعلقت الطبقات الدنيا بين العنف والعجز.

الفصل السادس

المجتمع ونظام الحكم

حاولت في هذه الدراسة أن أبحث شكل العناصر التي تكونت منها الحياة الاجتماعية والسياسيّة للمدن الإسلامية العربية. إن تعقيد هذا النمط لم ينتج عن تنوّع الطبقات والمصالح فحسب، بل نتج عن مختلف الآليات التي نُظّمت بها حياة المدينة أيضاً. فلقد كانت أشكال العمل الاجتماعي التقليدي توجد جنباً إلى جنب مع الترابطات الارادية الهادفة. وكانت المعايير القانونية والقضائية مصاحبة للحقوق والمسؤوليات التي سنّها العرف والوضع الشرعي. فالتنظيم البيروقراطي وروابط السيد والمسود كانت وسائل حكم متزامنة. وهذه الأشكال موجودة في المدن الإسلامية والاوروبية معاً؛ غير أن الاختلافات بين المدن الإسلامية والأوروبية لا يمكن أن تلخّص بالتفرّع الثنائي للكوميونات مقابل البيروقراطية. إذ أن الكوميونات لم تكن تشمل كل الحياة العامة للمدن الأوروبية، بأكثر مما أقصت الدولة المملوكية كل الحياة الاتحاديّة. ولا ينبغي على الكوميون أن تستحضر في الذهن صوراً للانسجام الديمقراطي، كما لا ينبغي أن تستدعي عبارة «الاستبداد الشرقي» صوراً لمدن مقهورة يعوزها الحيوية والنشاط.

كانت المجتمعات الاوروبية والاسلامية المدينية قد تطورت اجمالاً إلى نمطين اجتماعيين مدينين مختلفين. فنزع المجتمع

الاسلامـي إلى أن يكون غـير متميّز نسـبياً، إذ أن الأدوار العـديدة التـي ينبغـي أن تؤدىّ في أي مجتمـع فاعل لم تكن مسؤوليـة أشخاص اختصـاصيـين أو داوئـر متخصصـة؛ فكـل الأدوار السياسيّة والاقتصاديّة والثقافية والدينية الحاسمة في المجتمع كان يُعهد بها إلـى طبقة واسعة من الأعيان غير مقسّمة مهنيّاً ودينيّاً وتجاريّاً. كما أن امتداد الشريعة لتشمل بالفعل جميع الاهتمامات الكوميونية خلق طبقـة غير متخصصة للقيام بـأداء الأدوار القضائيـة والادارية الـلازمة لاستمرار المجتمع وبقائه. فلقد تقلّصت الحواجز في تشكيل الـطبقات وتأليفها بسبب السهولة النسبية في الحركيّـة ، لتداخـل العلماء في جميع البيئات والجماعات والطبقات في المجتمعات. حتى أن المماليك المنعزلين صاهروا عـائلات العلماء، وشـاركوا العلماء في اهتمـاماتهم، واحتـرموا قيمهم، وحتى أن الطبقات البروليتاريّة البليدة المحتقرة كان يمكن لها أن تُمثّل في جماعـة العلماء بمشايـخ من ذوي السمعة السيئة، وبالمتصـوفين الازريـاء الذين كـانوا يملكـون معرفـة سطحيّـة على الأقـل بـالتعـاليم الإسـلاميّـة، والـذين كـانـوا يمثلون بصـدىً خـافتٍ المـزاج الأسـاسي للمجتمع. كان العلماء منتشرين في طول المجتمع وعرضـه، فوجـدت فيهم جميع الطبقات والفئات انتماءات اجتماعية مشتركة.

ولقد عبرت روابط التضامن الأخرى الحـدود الطبقيّـة، وشدّت الناس من مختلف المراتب والوظائف بعضهم إلى بعض ، فربطت علاقة السيد بالمسود، والخدم إلى أسيادهم، والعمال والحـرفيين إلى زبـائنهم، والمهنيين إلى عملائهم، وربطت، في النهايـة، جميع النـاس إلى الدولـة المملوكية. فالعـائلة، والسكنى في حي مشترك، والجمـاعة العـرقية أو الـدينيّة وحـدّت بين النـاس من الطبقتـين العليا والـدنيا. كـما ربطت الانتـماءات إلى مدارس الشـريعة، وحلقـات المشـايـخ وطـلاب العلم

والمتصوفين، الناس من كل موقف وموقع بعضهم إلى بعض.

وبالمقابل، كان المجتمع الأوروبي قد بلغ ذروة عالية في التقسيم. فقد دعمت الأسس التحتية القوية من ثقافية وعاطفية المصالح الذاتية والأعمال والوظائف في تقسيم طبقات المجتمع. وكان الأعيان في الواقع طبقة منفصلة لها أخلاقياتها الخاصة، وعملها، ونظامها الداخلي لشريعة الأخذ بالثأر، ولعهودها. وكان الأعيان منفصلين عن الاتصال بالمجتمع المديني أكثر مما كان المماليك أنفسهم منفصلين عن ذلك. فقد كانت روابطهم بالدين وثيقة العرى، ولكن روابطهم بالبرجوازية نادرة التكوّن والتشكيل. والسلطة الدينية أيضاً كانت مفصولة عن المجتمع ككل وذلك بحكم طبيعتها الروحية، وَوَعْدِ أعضائها أنفسهم بالحياة الآخرة، وتكريسهم ذواتهم لهذه الحياة بنوع خاص.

أضف إلى ذلك أن طبقات التجار الذين يعيشون في جو اقطاعي وديني معادٍ للعمل التجاري وغير منفتح عليه، وغير متقبل للأعمال أو الوظائف التي تتطلب كسب المعيشة من العمل أو التجارة، قد طوّرت مصالحها الشخصية وانظمتها الثقافية والشرعية والعائلية والتي هي أساسية لبقاء نشاطاتها واستمرارها. وبدأت الطبقات الشرعية والمهنية في أوروبا أيضاً تبرز كفئاتٍ متخصصة ومميّزة. وعلى صعيد آخر عزلت روابط النقابات الشديدة الوثوق والحصر، الفئات الحرفيّة عن سائر الطبقات الأخرى.

وكانت الفروقات في التنظيم الاجتماعي تكمن في أساس وفي جذور الفروقات السياسية الهامة. ففي الوضع السلس الذي كان سائداً في المدن الإسلامية، لم تعد الحياة العامة، أو الحياة السياسيّة متميّزة عن إجمالي الاهتمامات الدينية والاقتصاديّة والعائلية والكوميونية. فلقد انسجمت الشؤون العامّة مع البنية الشاملة لهذه الروابط الوظائفية والتضامنية المتشابكة، وأُنجزت بمبادرة جزئية من المجتمع ككل، وتم

ذلك بواسطة أعيانه بنوع خاص. وتُركت المهمات العامة إلى الأحزاب الوثيقة الصلة بها لتكون شورى فيما بينها. كما أن قواعد المعتقدات التقليدية، ومبادىء التقى والعبادة، وروابط العهد والالتزام الملازمة لنظام العلاقات ككل، هيمنت على تنفيذ هذه المبادرات. أما الدوائر الأكثر تخصصاً فلم يكن لها وجود.

وفي أوروبا، مع ذلك، كان المجتمع المقسم تقسيماً كبيراً يتطلب دوائر رسمية من أجل حماية المصالح الشخصية، أو التنسيق بين مختلف المصالح ضمن إطار المدن. وفي المجتمع المسلم الذي لم يتعهد اتحادات إرادية ذات غايات محددة، والذي لم تكن حياته الاجتماعية مقسمة تقسيماً كبيراً بحيث تعزز الشعور القوي بالانعزال والأهداف المستقلة، لم تستطع الكوميونات أن تنمو وتطور. كما أن الصيغ الإدارية والبيروقراطية للتنظيم كانت غير ذات صلة بالموضوع على حد سواء، باستثناء ما كان يتعلق بالحكومة المركزية. فالولاءات الشخصية اللازمة للنظام العسكري المملوكي عملت على التآمر ضدّه، وكانت الادارة الهرميّة للمجتمع غير ممكنة أيضاً حين لم يكن بالإمكان إيجاد المدراء الذين ينبغي أن تكون ولاءاتهم في الأساس للنظام. لم يكن هنالك أي أساس للادارة، لأنه لم يكن هنالك عملاء متحررون من ادوار أخرى، ومن وظائف والتزامات أخرى. وبما أن الحاجة كانت تقضي بالتعاون مع الأعيان المحليين، كان ينبغي الحصول على هذا التعاون على أسس مختلفة وغير بيروقراطية. فلم تكن السياسة في العالم الإسلامي محدّدة بالنسبة للمؤسسات أو البنى. لقد كانت السياسة، كمهمة للتنسيق بين مختلف الغايات والناس والمصالح بغية تأمين بعض الأهداف المشتركة، محددة بلغة شبكات العلاقات المتداخلة والمتقاطعة، التي كانت نموذجاً للحياة المدينية بشكل عام.

وهكذا، فقد اتخذت الروابط السياسية شكل علاقات السيد بالمسود، علاقات بين نوعين من الناس بحيث يحمي أحدها الآخر ويمده بأسباب الحياة والبقاء، فيما يزود الآخر بدوره سيده ببعض الموارد المالية، أو يقدم له الخدمات. وكانت علاقات التعهد والرعاية مبدئياً علاقات متبادلة، غير أنها استلزمت عنصر اعتماد التابع على المتبوع. وبينما كان للسيد أناس آخرون يستطيعون تزويده بالموارد والخدمات التي يحتاج إليها، كان التابع يخاطر بأمنه وبحياته إن هو تخلّى عن السيد. ففي المدن التي درسناها كانت المصالح الاجتماعية منسقة بواسطة تبادل القيم بين مختلف مستويات المجتمع.

في نظام العلاقات السياسية السلس هذا، كان للمماليك وللنظام المملوكي دور حيوي يؤديانه. فقد أصبحا مركز الروابط الخاصة بالسيادة التي امتدت حتى شملت كل طبقة اجتماعية. ولم يحكم المماليك بواسطة الادارة، بل بالاحتفاظ والامساك بجميع الخيوط الاجتماعية بأيديهم. لقد أنشأوا ارتباطات مباشرة مع العلماء أعلاهم وأدناهم، ومع التجار، وعامة الشعب من أهالي الأحياء والأسواق، وأخيراً مع الطبقات البروليتارية البليدة في المدينة. لقد أصبح المماليك، وهم طبقة غريبة من الجنود الأتراك والجركس، مشاركين مهمّين وذلك بفضل ما قاموا به في المجتمع من أعمال ووظائف. أضف إلى ذلك أن تنظيم الدولة المملوكية المفكك، وتأكيدها على شبكة لا مركزية من العائلات تتوافق مع بنية المجتمع المديني الإسلامي المفككة وعزّز ميولها الأساسية وانحيازها نحو العمل الاجتماعي غير المركب أو المنظم. والمماليك الذين فضلوا هذه الوسائل المبطلة للمركزيّة لم يقدموا أي تشجيع على تكوين معارضة منظمة. وهنا أيضاً تكون المقارنة مع أوروبا عملاً يلقي ضوءاً على الموضوع. إن الصراعات التي قامت ضد الامبراطوريات

الألمانية أو الامارات الاقطاعية، أو الكنيسة الرومانية العالية التأسيس والتنظيم، قد شجعت المعارضة المدينية على تطوير نوع من الصيغة التأسيسية لتضمن وتثبّت تماسكها إبّان الصراع. فحين تواجهها بنيات من التناسق السياسي المتطورة تطوّراً كبيراً، فلا بد لها من بنيات مماثلة لمقاومة تلك البنيات والصمود في وجهها.

كانت القوى والموارد المالية التي تمد دور المماليك القيادية بأسباب الحياة ناجمة عن تفوّقهم الاقتصادي في المدن. فقد كانت المدن الإسلامية تعتمد في الحصول على مؤونتها من المواد الغذائية والمواد الأولية، على انتاجية مناطقها الخلفيّة النائية عنها. واعتمدت الموارد المالية الأساسية في أساليب العيش المديني على السيطرة على الأرض.

أما في مجمل المؤسسات الاقتصاديّة والتجاريّة فلم تكن هذه الموارد حاسمة مع أنها كانت ذات أهمية عظيمة. والسيطرة على الموارد المالية الأساسية كانت راسخة كحق مكتسب في النظام المملوكي؛ وبما أن العائلات المملوكية كانت مقيمة في المدن، تحولت السيطرة على الريف إلى سيطرة سياسية مباشرة على المدن. وكان المماليك يعيشون على حساب الأرض، ولكنهم كانوا يسكنون في المدن. فضلاً عن أن سلطات الدولة الخاصة بفرض الضرائب حوّلت إلى الحكام والموظفين المملوكيين القياديين. وكانت الثروة الريفية تُسلَّم سِلعاً لا نقداً إلى الأمراء الذين أصبحوا وسطاء مهمين في تجارة الحبوب. وكان يسمح لهم في استغلال فرصهم في التسويق من أجل الربح الشخصي. فقلبت الضرائب المدينية بصورة مماثلة، إلى إقطاعات بالالزام من قبل المماليك.

وبالمقابلة مع المدن الأوروبية، نرى أن هذه الأخيرة تحاشت الاعتماد على النظم الاقطاعية أو الامبريالية المحليّة، فقد خلفت لها التجارة ونتائجها غير المباشرة، أساساً اقتصادياً للاستقلالية. ولم تعتمد

على مناطقها الخلفية النائية عن المدن، بل أمّنت لنفسها أسباب البقاء والاستمرار بقيامها بنشاطات تجاريّة واسعة لم تتعامل بالسلع الكمالية فحسب، بل تعاملت أيضاً بالمواد الغذائية والمواد الخام. وقد وجدت المدن الأوروبية التجارية الكبرى السلع اللازمة لتغذية شعوبها وابقتهم منشغلين بنقل الحبوب واللحوم، والمشروبات الروحية، والملح، والزيت، والقطن، وحجر الشبّ من الخارج. فضلاً عن أن التجارة قد عملت على تقوية الصناعات الخاصة ببناء السفن البحرية، وشجعت على التقدم والترقي في التقنيات الصناعية والمصرفية. لقد كانت هذه المدن أكثر من نِدٍّ للأنظمة الاقطاعية والامبريالية المهترئة التي أُجبرت على إخلاء المدن والانسحاب إلى الريف والتخلّي عن السيطرة المباشرة. وفي أوروبا أثمرت الثورة الاقتصادية والظروف السياسية الملائمة استقلالاً مدينيّاً.

في المدن الإسلامية حال نظام الروابط بين السيد والمسود الذي انبثق عن المماليك دون حدوث تطوّرات مماثلة. فلقد كان له توجيهان رئيسان: فمن جهة، كان من الضروري تجنيد تعاون أعيان المدن في الحكومة. إذ أن الطبقات المتوسطة المهنيّة التي كانت تملك المهارات الفنيّة اللازمة، والأهميّة الاجتماعية، والمكانة الأخلاقية والدينية كانت توفرّ وسطاء لا يستغنى عنهم لإدارة الجماعات. أما فيما يختص بالطبقات الدنيا فكانت المسألة مختلفة، حيث كانت هنا الروابط بين المماليك وعامّة الشعب والجماعة البروليتارية البليدة، مصممة لتكبح وتُخضع قوّة العنف الكامنة والمتأصلة في الجماهير. هذان الوضعان من الروابط الوثيقة شكّلا نمطاً حكوميّاً حال دون تطور الأنظمة المتعاقبة.

في المقام الأول، ناصر المماليك الأعيان بالمحافظة على الجماعة المدينية بشكل عام. فقد دافعوا عنها اثناء الحرب، وحوّلوا الثروة الريفيّة

لاستخدامها في أغراض مدينية. فبنى المماليك أحواض المياه وتعهدوها بالصيانة، وأصلحوا الطرقات والفسح العامّة، ووظفوا الأموال في الملكيّات التجاريّة، وفوق ذلك كله قدّموا الأوقاف والهبات لمعيشة الجماعة في النواحي الدينية، والتربويّة، والانسانية. وكان العلماء يعتمدون على المماليك من أجل الحصول على رأس المال البنيويّ الذي لا يستغنى عنه، وعلى المدّخرات الهائلة من الأموال التي كانت توهب من دون انقطاع. كما كانوا يعتمدون على المماليك بشكل أكثر مباشرة بغية الحصول على عنصر أساسي اكبر لمكانتهم في المجتمع. فأن يكون المرء من الأعيان ذلك يعني المشاركة في سلطة النظام، وامتلاك الحق في القيام بمهمات التمثيل لدى الحكومة، وبمناشدتها والاستغاثة بها. كما كان يعني ذلك الوصول إلى الوظائف الرسمية والموارد المالية التي لا يتمكن الأعيان بدونها من تثبيت قيادتهم المحتملة في المجتمع ككل. وبدون حرية الوصول هذه سيكونون هم أنفسهم محرومين من الموارد المالية اللازمة للاحتفاظ بمكانتهم كقادة لعامة الجماهير.

لقد صان المماليك، بشكل مماثل، مصالح طبقة التجار. إذ أن سلامة التجارة بشكل عام كانت تعتمد على الدولة. كما وجد التجار أيضاً أعمالاً ووظائف لدى عائلات الأمراء والسلطان. وبحرية الوصول إلى الوظيفة الرسمية، والعمل، والفرص التجارية، منحت الدولة طبقة التجار الارستقراطية بعض الهيبة والمكانة اللتين كانتا لها في المجتمع الأكبر.

وقدّم الأعيان، بالمقابل، دعمهم إلى المماليك. ولكونهم قادة المجتمع الروحيين، والشارحين الموثوقين للشريعة والقيم الإسلامية اعترف العلماء بالنظام واسبغوا عليه الصفة الشرعية، وأقنعوا الناس بإطاعة أوامره ونواهيه. ولكونهم يشكلون الطبقات المتوسطة المهنية

والإداريـة في المجتمع، وبمـا أنهم كانـوا قضاة هـذا المجتمع، ورجـال قانونـه، ومديـري أملاكـه، وشهوده الـرسميين، فقـد ساعـدوا النظام المملوكي على انجاز عمليات فرض الضرائب، وعـلى القيام بـالمهمات الادارية والقضائية المعقّدة التي كان النظام نفسه غير قادر على فهمهـا. كما أن أعيان التجار ساعدوا أيضاً في العمليات الضرائبية، وقاموا بأدوار إداريـة وأعمال السمـاسرة التي كـانت أعمالاً وأدواراً أسـاسية في بنـاء اقتصاد المدن واقتصاد الدولة.

ولا بد من التأكيد على أن رعاية المـاليك لم تمتـد من النظام إلى المجتمع لتشمله كله . وباستثناء نشاطات السلطان، عمل المماليك على تقديم الهبات للعلماء ليس كشأن يتعلق بسياسة الدولة في الواقـع، بل كمسألة تنسجم مع المصالح الشخصية والأهداف الخاصة. فقد كـانت مساهماتهم تقدّم في أماكن معيّنة وإلى حلقات خاصة من العلماء والقضاة والمشايخ الذين كانوا يقومون بإدارة المؤسسات وتأمين الموظفين لها. وفي بعض الأحيان كانت هذه الهبات تعـطى من أجل تجميـل احياء المـدن ومناطقها. ولم يكن العلماء، من جهة ثانية، منخرطين بصورة عـامة في البيروقراطية، بل كانوا يقومون مباشرة بتلبية حاجات الحكام والأمـراء القياديين. هذه الروابط الشخصيـة بين الممـاليك المسـاهمين وأتبـاعهم كانت مفتاح النظام.

وكانت السلسلة الثانية من روابط الرعاية والاشراف تمتد مباشرة إلى عامة الشعب. فقد نظّم المماليك النشاطات العسكرية، والخدمات العـامة، والمسؤوليـات الاحتفاليـة لأهالي الأسـواق التجاريّـة. وكانـوا يجندونهم في الحروب الأهلية بتقديم الرشاوى باتاحـة الفرص المـلائمة لهم كي ينهبوا ويسلبوا بيوت الأمراء المهزومين وأملاكهم.

كما كانت الكتل البروليتارية البليدة مرتبطة بالنظام ارتباطاً جيداً

أيضاً وعلى حد سواء. ولقد استطاع المماليك توجيه طلبات الطبقات الدنيا وتقنيتها واستغلالها وذلك بالعمل على ارضاء أهدافها الدنيا والتستر على جرائمها وعنفها، وباستخدامهم العناصر التي تشكل خطراً عليهم، كمؤيدين ومساندين للأمراء. أما أفراد تنظيمات الفرسان الأحداث القوية وأبناء الأحياء الواقعة على تخوم المدن، والمجرمين، والعبيد، والمتسوّلين، فكان يتم ضبطهم وكبح جماحهم بمراقبتهم وباسترضائهم على حساب المبادىء الأخلاقية اجتناباً لشرهم وعدوانهم.

إن هذه الصلات المباشرة التي كانت تربط المماليك بالطبقات جمعياً أحدثت نمطاً للعلاقات حكَمَ المماليك المجتمع بواسطتها. ولما كان المماليك قد استخدموا تعاون الأعيان، وفتّتوا عامّة الشعب، واحتووا عنف الكتل البروليتارية تمكنوا بمنطق هذه العلاقات من الحؤول دون تكوين أنماط بديلة للحكم.

فمن جهة كان تطور طبقة متوسطة مستقلة وموحدة أمراً مستحيلاً، لأن انبثاق نموذج من الاتحادات الطبقية التي أقيمت الكوميونات الأوروبية على أسسها كانت أمراً مستحيلاً طالما كان العديدون من الأعيان المهمّين قد رأوا أن مصالحهم الشخصية تقضي بأن يتعاونوا مع النظام. ومن جهة ثانية، حالت الروابط المملوكية مع جميع الطبقات دون قيام اتحاد خطير من العلماء ومن الطبقات الدنيا الذي يمكنه أن يقصي المماليك عن السيطرة الفعالة على المدن. وأدى تعاون العلماء مع النظام إلى حرمان العامة من قيادتها الطبيعية. فلقد كان من المستحيل أن تنظم مقاومة فعالة بدون العلماء. وبواسطة العلماء كان يجري إقرار وتأييد أهداف محدودة فقط، إذ كانوا يقودون العصيان والثورة فقط من أجل إكراه النظام على الرجوع إلى نطاق الحدود التي تتطلبها سلامة المجتمع الطويلة الأمد.

وعمل المماليك أنفسهم في نفس الوقت، على فصل العلماء عن عامّة الشعب. فبإشرافهم على الطبقات الدنيا ورعايتهم لها، حرموا الأعيان من الدعم الشامل، حتى أن المماليك استخدموا سيطرتهم على الجماهير من أجل تقييد العلماء وكبحهم. كما أن حريّة وصول المماليك إلى الطبقات الدنيا من عالم المدن جعلتهم الحكام النهائيين في الحالات التي كان يستخدم فيها العنف. لقد كان العلماء معزولين عن العناصر الهامّة في الطبقات الدنيا ويعتمدون على المماليك من أجل أمنهم الشخصي وسلامة ممتلكاتهم؛ فلا الطبقة المتوسطة المتماسكة، ولا الحركات الجماهيرية للأعيان وعامة الشعب كان يحتمل أن تتطور في هذا الوضع، إذ أن المماليك وحدهم كانوا المركز لنظام موسّع من العلاقات الاجتماعية والسياسية الذي أقصى تكوين المواضع الأخرى للتجمّع.

لقد كوّن نظام العلاقات هذا حكم المدن الاسلامية، وكان أسلوباً لتكييف المجتمع المديني المسلم مع الهيمنة المملوكية. وبواسطة هذه العلاقات توصل نظام غريب كما توصل الذي حكمه هذا النظام إلى التداخل بعضهما في بعض وإلى تكوين كلٍّ سياسي واجتماعي واحد.